

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (250)





الفهرس

| رقم الصفحة | الموضوع |
|------------|----------------------------------|
| 2 | الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان |
| 21 | هيئة حقوق الإنسان |
| 37 | أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية |
| 140 | قضية سيول جدة |
| 145 | حقوق الإنسان في العالم |



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

حقوق الإنسان تحذر من تشغيل العمالة أثناء ارتفاع الحرارة

المصدر: جريدة اليوم السبت 14-07-1431 هـ الموافق 26-06-2010 م
<http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13525&P=14>

نهار الشمري - جدة
حذر مدير جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف المنشآت العامة والخاصة بحظر تشغيل العمالة في أوقات الذروة وارتفاع درجات الحرارة بناء على اتفاقيات دولية تعاهدت المملكة عليها في هذا الشأن. وأكد مدير جمعية حقوق الإنسان تلقي الجمعية شكاوى عن طريق الاتصال الهاتفي ولم تسجل بشكل رسمي وفي حال تسجيلها سيتم التحرك بشكل عاجل لحماية العمالة من الاضطهاد الذي تفرضه الجهات العامة والخاصة عليهم وعدم المبالاة والتهاون بالقرارات الصادرة من الجهات ذات العلاقة والتي تؤكد على عدم تشغيل العمالة في أوقات الذروة. وكان وزير العمل الدكتور غازي القصيبي قد اصدر قرارا وزاريا يقضي بتنظيم أوقات العمل تحت أشعة الشمس خلال شهري يوليو وأغسطس من كل عام.



«فاصلة» يناقش مبادرات الشباب

المصدر: جريدة عكاظ السبت 14/07/1431 هـ 26 يونيو 2010 م العدد : 3296
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100626/Con20100626358147.htm>

صالح شبرق - جدة
يناقش برنامج «فاصلة» الليلة عددا من الأفكار الناجحة التي قدمها الشباب لخدمة المجتمع، تحت عنوان (فرسان التغيير).
البرنامج الذي يبث على القناة الثقافية في الساعة التاسعة، يستضيف معتوق الشريف عضو جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة، ممثل الشباب العربي (شباب من أجل حقوق الإنسان)، صاحب العديد من المبادرات كان آخرها مقترحا تقدم به إلى أمير منطقة مكة المكرمة بتكريم كل من شارك من المتطوعين في تخفيف معاناة أهالي جدة في كارثة السيول الأخيرة. كما يستضيف البرنامج الفنان قسورة الخطيب، الذي أنتج عددا من الأفلام القصيرة الهادفة، وأسس لحملات إعلامية كان آخرها حملة (الرحمة) لصالح جمعية حقوق الإنسان وبرنامج الأمان الأسري.
البرنامج من إعداد وتقديم عبد الله الأسمرى ووليد العلي وإخراج مصطفى الهندي.

أبناءؤه يتساءلون عبر (الجزيرة): هل نقيم له العزاء ؟

اختفاء غليس مع أغنامه منذ عقدين من الزمان

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة 06 رجب 1431 العدد 13777
<http://www.al-jazirah.com/20100618/fe13.htm>

عرعر -فهد الديديب

عندما غادر غليس بن مبارك العنزي أحد سكان هجرة الديديب في منطقة الحدود الشمالية إلى منطقة حفر الباطن مع أغنامه الثلاثمائة بحثاً عن المرعى في 10/11/1411هـ، لم يكن يعلم أن تفاصيل تلك الرحلة الغريبة ستتحول إلى قصة حزينة .. ومأساوية .. لا نجد تفسيراً لكل تفاصيلها المليئة .. بالحزن والألم .. والأمل في أن يعود من تلك الرحلة المضنية لقلوب أبنائه وأقربائه وأبناء عشيرته . فقد ذهب ولم يعد .. وليست هناك تفاصيل عن الاختفاء يمكن أن تخفف من حزن أبنائه وبناته .. منذ ما يزيد على العقدين من الغياب .. فلا هو حي مع الأحياء ولا ميت مع الأموات .. اختفى .. دون أن يعرف أبنائه كيف ومتى .. بحثوا عنه في كل زوايا الأرض .. في الشرق والغرب .. لعلهم يقيمون له عزاء .. أو يحتفلون بعودته .. ولو طال المطال .. وضعف الأمل .. وقل الرجاء .. إلا من رحمة رب العزة والجلال . يقول ابنه الأكبر عواد (معلم) : لقد طرقتنا كل الأبواب .. ولم نجد جواباً يشفي الصدور .. ويريح القلوب .. ويفسر هذا الغياب .. والعذاب .. اختفى ولم نجد له أثراً ، وكان الأرض قد ابتلغته حيا .. نريد تفسيراً واحداً .. فقط .. نريد دليلاً واحداً .. نريد حلاً .. لقصتنا المليئة بالألم والحزن والأسى .. هل نقيم العزاء ونستقبل المعزين ، ونحكم عليه بالموت لطول الغياب ؟ أم ننتظر بأمل ضعيف .. عودته من المجهول .. فلا يعقل أن يختفى إنسان دون أن يترك أثراً .. من المستحيل أن يموت بالصحراء ولا يعثر على جثمانه .. فقد منحنا المحكمة الشرعية بعرض صك إيثبات تغيب .. وطرقتنا أبواب جمعية حقوق الإنسان وقالوا لنا إنه سنتم دراسة هذه القضية والتنسيق مع الجهات الأخرى لإيجاد حل لها . ولم يتوصلوا لحل واضح .. ودليل قاطع .. وقد سجل والدنا ضمن الأسرى المفقودين في وزارة الدفاع والطيران . ولم نصل لجواب شافٍ .. بالرغم من الجهد الحكومي الكريم من كل الجهات المسؤولة في هذه الدولة المباركة التي لم تدخر جهداً وشاركتنا الألم والحيرة في البحث والتقصي، ولم تقصر أبداً في إجراءاتها .. ولكن هذا قدرنا مع والدنا الحبيب الذي .. توارى .. دون أن يودعنا .. إلى قصته الغريبة والأليمة .. وإلى عالمه المجهول .. المليء بالأسئلة المحيرة .. والتي لم نجد جواباً واحداً لأي منها .. سوى .. أن نرفع أكف الضراعة لله عز وجل (اللهم ارحم أبانا حيا وميتاً) .

”حقوق الإنسان“: اتفاقيات دولية تمنع تشغيل العمالة في

درجات حرارة مرتفعة

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 14 رجب 1431 هـ. الموافق 26 يونيو 2010 العدد 6102
http://www.aleqt.com/2010/06/26/article_411579.html

يحيى الحجيري من جدة

حذر الدكتور حسين الشريف مدير جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة المنشآت العامة والخاصة بعدم تشغيل العمالة في أوقات الذروة وارتفاع درجات الحرارة، بناء على اتفاقيات دولية تعاهدت المملكة عليها في هذا الشأن. وأكد لـ "الاقتصادية" الشريف تلقي الجمعية شكاوى عن طريق الاتصال الهاتفي ولم تسجل بشكل رسمي، وفي حال تسجيلها سيتم التحرك بشكل عاجل لحماية العمالة من الاضطهاد الذي تفرضه الجهات العامة والخاصة عليهم، في خطوة لإكمال مشاريعهم وعدم المبالاة والتهاون بالقرارات الصادرة من الجهات ذات العلاقة، والتي تؤكد على عدم تشغيل العمالة في أوقات الذروة.

وكان الدكتور غازي القصيبي وزير العمل قد أصدر قراراً وزارياً خلال الشهر الجاري يقضي بتنظيم أوقات العمل تحت أشعة الشمس خلال تموز (يوليو) وأب (أغسطس) من كل عام. حيث أكد القرار الصادر أنه لا يجوز تشغيل العامل في الأعمال المكشوفة تحت أشعة الشمس من الساعة الـ 12 ظهراً إلى الساعة الثالثة مساءً خلال الفترة الواقعة بين اليوم العاشر من برج السرطان، الموافق الأول من تموز (يوليو) إلى نهاية اليوم التاسع من برج السنبله الموافق نهاية (أب) أغسطس من كل عام. ويستثنى من هذا القرار العمال الذين يعملون في شركات النفط والغاز، وكذلك عمال الصيانة للحالات الطارئة، على أن تتخذ الإجراءات اللازمة لحمايتهم من أضرار أشعة الشمس. وحددت الوزارة العقوبات التي تطبق عليها، وذلك بغرامة مالية لا تقل عن ثلاثة آلاف ريال ولا تزيد على عشرة آلاف ريال عن كل مخالفة، أو إغلاق المنشأة لمدة لا تزيد على 30 يوماً، أو إغلاقها نهائياً، ويجوز الجمع بين الغرامة والإغلاق.

”نظام الكفالة“ يسيء إلى سمعة المملكة... والحل في ”التأمين“

على عقد العمل

المصر: جريدة الحياة الجمعة، 25 يونيو 2010
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/156374>

أكد نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور صالح الختلان أن الجمعية دعت ولا تزال إلى استبدال نظام الكفالة الذي أصبحت سلبياته تتجاوز أي إيجابيات مرجوة منه. وقال لـ«الحياة»: «النظام الحالي يلحق الضرر بالمكفول، كما أنه لا يحفظ حقوق الكفلاء في حال هرب مكفولهم، إضافة إلى أنه يسيء إلى سمعة المملكة ويجعلها عرضة للاتهام بالاتجار بالبشر نتيجة لممارسات قسرية لا إنسانية يقوم بها بعض الكفلاء تجاه مكفولهم». وأعرب عن أسفه لأن البعض يعتقدون أن الجمعية تريد للعمال أن يدخلوا ويعملوا في المملكة دون كفلاء: «هذا فهم في منتهى السذاجة ولا يمكن أن يقول به سوى جاهل، فنحن ندعو لأن تقتصر العلاقة بين الكفيل والمكفول على عقد العمل دون أن يكون للكفيل سلطات كثيرة مثل الموافقة على فتح حساب بنكي واستخراج رخصة واستقدام أو طلب الزيارة للزوجة أو الأقارب وغيرها». ولفت إلى أن الجمعية دعت من أجل ضمان حقوق الطرفين إلى التأمين على عقد العمل بما يضمن حق المكفول في حال رفض الكفيل دفع مستحقاته، كما يضمن حق الكفيل في حال هرب المكفول، وأن تغطي تكاليف التأمين من رسوم الاستقدام.

وذكر أن الجمعية لا تعرف الرقم الحقيقي لحجم البطالة في المملكة. وتابع: «أظن أنه يصعب التعرف بدقة على هذا الرقم بالطرق المتبعة حالياً لكن آخر الأرقام التي صدرت من مصلحة الإحصاءات العامة ذكرت أن نسبة البطالة تجاوزت 10 في المئة و26 في المئة بين النساء، ولو اكتفينا بهذه الأرقام فهي عالية جداً وتتطلب تحركاً حقيقياً لمعالجتها». وأكد أن الوقت حان لتجاوز المنهج التقليدي في التعامل مع موضوع البطالة والتوقف عن الجدل العقيم حول قضايا العوائق الثقافية وقيم العمل وتفضيلات الشباب السعودي أو حتى ملاءمة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل، داعياً إلى النظر إلى هذا الموضوع من منظور استراتيجي ندرك ما قد يترتب عليه من تبعات اجتماعية وسياسية خطيرة بدأنا نلاحظ بعضها في ارتفاع نسبة الجريمة، مطالباً بتقديم هذه الرؤية الاستراتيجية للقيادة لاتخاذ قرارات حاسمة لمعالجة البطالة.

الختلان لـ"الحياة": حقوق الإنسان تتحرك بـ"بطء"... والانفتاح الإعلامي "حسن" صورة السعودية

المصدر: جريدة الحياة الجمعة، 25 يونيو 2010
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/156373>

الرياض - أحمد غلاب

أكد نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المتحدث باسمها الدكتور صالح الختلان أن بيئة حقوق الإنسان في السعودية بدأت تتحسن عما كانت عليه لكن ببطء شديد، معتبراً أن الانفتاح الإعلامي خلال الأعوام الأخيرة أهم تغير في المجتمع السعودي وكان له اثر ايجابي في تحسين صورة المملكة.

وتحدث في حوار مع «الحياة» عن عوائق من أبرزها عدم وجود مدونة محددة خاصة بالحقوق تكون مقياساً لكشف التجاوزات والانتهاكات، وعدم ادراك قيادات أجهزة حكومية كثيرة محورية ومركزية حقوق الإنسان في مشروع خادم الحرمين الشريفين للإصلاح، وهو ما يفسر استمرارهم في التعامل مع القضايا الحقوقية من زاوية إدارية تقليدية صرفة. وتابع: «بعض الأجهزة الحكومية تتعامل مع الجمعية بطريقة إدارية بيروقراطية وما نتمناه منهم هو أنسنة تعاملاتهم». ولفت إلى أن أصعب القضايا التي تتابعها الجمعية منذ تأسيسها هي الموقوفون بسبب قضايا أمنية، مشيراً إلى أن الجمعية تسعى إلى الوصول إلى معادلة توفق فيها بين مواجهة الأعمال الإرهابية وتفكيك خلايا التطرف من جهة والحفاظ على حقوق الإنسان وكرامته من جهة أخرى.

وأكد الختلان أن مشكلة الفقر أصعب من أن تعالجها وزارة الشؤون الاجتماعية وحدها، متوقفاً أن تجد الوزارة نفسها أنهكت يوماً ما جراء ذلك. وفي ما يأتي نص الحوار:

بعد مرور 6 أعوام على تأسيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، كيف تقومون وضع حقوق الإنسان في المملكة؟
- الوضع الحقوقي في المملكة بدأ يتحسن، لكن ببطء شديد، وأفضل وأجمل ملامحه يتمثل في حرص خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على جعل حقوق الإنسان في مقدمة مشروعه الإصلاحية، وهذا يتأكد من خلال دعمه المستمر للجمعية والهيئة. لكن العوائق كثيرة ومن أبرزها عدم وجود مدونة محددة خاصة بالحقوق على رغم أن القواعد الشرعية والنصوص الحامية للحقوق كثيرة، فالشريعة الإسلامية غنية بهذه النصوص، كما أن الأنظمة المحلية لا تخلو منها، إضافة إلى الاتفاقات الدولية التي صادقت عليها المملكة، ولكن لا تزال هناك حاجة لمدونة خاصة بالحقوق يعرف الناس بها حقوقهم بشكل لا لبس فيه، وتكون مقياساً لكشف التجاوزات والانتهاكات.
ومن العوائق أيضاً عدم إدراك القيادات في الكثير من الأجهزة الحكومية محورية ومركزية حقوق الإنسان في مشروع الملك للإصلاح، وهذا ما يفسر استمرارهم في التعامل مع القضايا الحقوقية من زاوية إدارية تقليدية صرفة.
< لكن ما مدى انتشار الثقافة الحقوقية في المجتمع السعودي؟

- هناك ضعف ملحوظ في الثقافة الحقوقية، وهذا ما لمسناه من خلال ما يصل الجمعية من شكاوى، كما تأكد ذلك من خلال دراسة تفصيلية عن ثقافة حقوق الإنسان في المملكة أعدتها الجمعية بالتعاون مع مركز سجين للدراسات، ومرد هذا الضعف في نظري تغيب حقوق الإنسان من ثقافتنا المحلية لعقود بل وحتى تشويهاها من بعض الفئات التي ترى فيها مشروعاً تغريبياً وتتعامل معها من خلال رؤية تصادمية مع أطراف أخرى في المجتمع. ونحن نقول لهذه الفئات إن حقوق الإنسان يجب أن تكون خارج الصراعات الثقافية الدائرة اليوم في المجتمع فهي قاسم مشترك للجميع. وهذا الموقف المشكك تجاه حقوق الإنسان يساعد في استمرار التجاوزات والانتهاكات، إذ يعطي الجهات الحكومية مبرراً لتجاهل الحقوق بحجة أنها مشروع تغريبي، وأظن أن قيادات تلك الفئات الثقافية تتحمل جزءاً من مسؤولية استمرار التجاوزات بسبب موقفها المشكك.

< شهدت الأعوام الأخيرة تغييراً ملموساً في التعاطي الإعلامي مع قضايا حقوق الإنسان في المملكة داخلياً، بحكم اختصاصكم، هل انعكس ذلك على صورة وضع حقوق الإنسان في وسائل الإعلام الأجنبية؟
- نعم، الانفتاح الإعلامي الذي شهدناه خلال الأعوام الأخيرة يعد أهم تغيير في المجتمع السعودي، وكان له أثر إيجابي في تحسين صورة المملكة، ولا تنسى أن المملكة كانت يوماً ما تسمى «مملكة الصمت» بسبب الانغلاق الإعلامي وما حدث غير من الصورة السلبية بشكل كبير. وبالطبع فإن زيادة هامش الحرية الإعلامية يجب ألا يكون هدفها تحسين الصورة، بل يجب أن ينظر إليها كمطلب ملح. ودور الإعلام مهم في الإصلاح سواء السياسي أو الاقتصادي أو الإداري أو الاجتماعي واجزم أن الإصلاح لا يمكن أن ينجح من دون إعلام حر يمارس دوره الرقابي والضابط على الأجهزة الحكومية لتحسين أدائها.

من جانب آخر، فإن الانفتاح الإعلامي زاد من الاهتمام الخارجي بالمملكة وأصبحت الكثير من القضايا المحلية محل اهتمام الآخرين، وعلينا ألا نتحسس ونتوجس كثيراً من ذلك فهذه إحدى تبعات العولمة التي «ميتعت» الحدود الفاصلة بين الداخل والخارج، كما أن هذا الاهتمام المتزايد بالمملكة وشؤونها الداخلية يعكس مكانتها وأهميتها الدولية؛ فالرأي العام العالمي لا ينشغل بالدول الضعيفة بل يوجه اهتمامه إلى الدول المهمة.

< كيف تقيمون تفاعل الجهات الحكومية مع الجمعية؟

- في تحسن مستمر، خصوصاً بعد نشر التقرير الثاني الذي تناول بكل شفافية واقع حقوق الإنسان في المملكة وكشف للمرة الأولى ومن خلال جمعية أهلية سعودية تجاوزات عدد من هذه الجهات وممارساتها التي تنتهك حقوق المواطنين والمقيمين وبعض الجهات الحكومية غيرت من موقفها المتحفظ تجاه الجمعية وأصبحت تجد في انتقاداتها دعماً و عوناً لها للحصول على الإمكانيات المادية والبشرية وكذلك الصلاحيات التي تمكنها من القيام بمهامها، إذ وجدنا أن ضعف وسوء الأداء ناتج في بعض الأحيان من أسباب تتعلق بضعف الإمكانيات ومحدودية الصلاحيات. ولكن، كما أشرت لا يزال كثير من الأجهزة الحكومية يتعامل مع الشأن الحقوقي بطريقة إدارية بيروقراطية تقليدية وهذا ما يفسر استمرار التجاوزات، لذلك نتوجه دائماً بدعوة للقيادات في الأجهزة الحكومية كافة أن تبدأ مشروع «أئسنة» التعاملات الحكومية وأن تفكر ملياً في كيفية الإسهام في تحقيق رؤية الملك في حماية وصيانة وتعزيز حقوق الإنسان. وأقول لكل وزير ومسؤول إن عليكم الخروج عن أطر التفكير التقليدية وأن تسألوا أنفسكم ما الذي أضفتموه لتعزيز هذه الحقوق لإبراء ذمكم أمام الله سبحانه وتعالى ثم أمام القيادة التي جعلت حماية الحقوق هدفاً استراتيجياً كما جاء في الخطة الخمسية التاسعة.

< ما أصعب القضايا التي تتابعها وتتعامل معها الجمعية؟

- في الحقيقة تعد قضية الموقوفين على ذمة قضايا أمنية من أصعب الملفات التي تواجه الجمعية منذ تأسيسها لخطورة وحساسية هذا الموضوع، ونحاول الوصول إلى معادلة توفق بين مواجهة الأعمال الإرهابية وتفكيك خلايا التطرف من جهة، والحفاظ على حقوق الإنسان وكرامته من جهة أخرى. وتتمن الجمعية عالياً للمسؤولين الأمنيين الجهود الكبيرة التي يبذلونها للحفاظ على أمن الوطن ونقف احتراماً لهم بدءاً من النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز، ومروراً بالعاملين في القطاعات الأمنية كافة وصولاً إلى الجنود في الميدان الذين يخاطرون بأرواحهم في سبيل المحافظة على أمن المواطن، لكن ملاحظتنا تتمثل في أن بعض الموقوفين في هذه القضايا لا يزالون في مرحلة الاتهام وينطبق عليهم المبدأ المعروف «المتهم بريء حتى تثبت إدانته»، ولذلك نطالب بتطبيق نظام الإجراءات الجزائية الذي حدد لهم حقوقاً أثناء فترة الاتهام ومنها أن التوقيف يجب ألا يتجاوز 6 أشهر يحال بعدها المتهم إلى القضاء أو يفرج عنه.

ونحن في الجمعية نطالب بأن يكون التوقيف في المناطق نفسها التي يقيم فيها أهالي الموقوفين لتسهيل زيارتهم، خصوصاً أن كثيراً من أقارب الموقوفين غير قادرين على السفر سواء لأسباب مادية أو صحية، وعدد من أهالي الموقوفين يستمرون في الاتصال بالجمعية مطالبين بإحالة أبنائهم للشرع ونحن على يقين أن الجميع سيرضى بحكم الشرع. والمشكلة في أن يستمر إيقاف الأفراد من دون حكم فهذا بلا شك تجاوز للنظام ويولد إحساساً مؤلماً.

< ما مدى أهمية العمل الاجتماعي الذي تقدمه وزارة الشؤون الاجتماعية لحفض نسبة الفقر في نظركم؟

- وزارة الشؤون الاجتماعية تقوم بجهود كبيرة ومشكورة لمعالجة الفقر وأضافت أخيراً عدداً من البرامج التي تحاول من خلالها مساعدة الفقراء من المواطنين والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تقدر لها ذلك، لكن على رغم ذلك تبقى مشكلة الفقر أصعب من أن تعالجها الوزارة وحدها، وأظن أن الوزارة ستجد نفسها ذات يوم أنهكت.

الفقر مشكلة تتسبب فيها جهات عدة، إلا أن الوزارة حملت وحدها مسؤولية التصدي لها، فالفقر مرتبط بالبطالة وكذلك بتردي الرواتب والدخل وضعف الخدمات الصحية والتعليمية. والمطلوب تغيير جذري في التعامل مع قضية الفقر والأخذ بمنظور حقوقي ينطلق من حق الإنسان في العيش الكريم، وبذلك تتبين مسؤوليات الجهات كافة المرتبطة بحق المواطن

في التمتع بهذه الحقوق. أدعو وزارة الشؤون الاجتماعية أن تعلن صراحة مسؤولية الأجهزة الحكومية كافة عن اتساع مساحة الفقر في المملكة وتدعوها للمشاركة في ضمان العيش الكريم للإنسان.

< كيف ترون تعامل مجلس الشورى مع الأحداث الاجتماعية المهمة؟

الحقيقة أن مجلس الشورى يعمل في حدود الصلاحيات التي أتيحت له، وهو ملتزم بهذا الدور بشكل مثالي على رغم محاولات بعض أعضائه الخروج عن هذه الحدود والتحرك من منطلق تصور برلماني لدور المجلس يمارس الرقابة والمساءلة والتمثيل الشعبي. وللأسف تبقى هذه محاولات فردية محدودة.

والتجربة التاريخية تظهر أن المجالس التشريعية لا تتمتع بكامل الصلاحيات منذ انطلاقتها ولكنها تسعى إلى توسيعها وإضافة صلاحيات بناء على ما يستجد من قضايا ومتطلبات وتستفيد من كل فرصة تتاح لها لتوسيع وظائفها مما يقنع صاحب القرار لاحقاً بضرورة الاعتراف الرسمي بهذه الأدوار الجديدة وإعادة صياغة النظام لإعطائها الصفة النظامية وبهذه الطريقة تتوسع صلاحيات المجلس، بدلاً من الاكتفاء بالانتظار لقرار قد يأتي أو لا يأتي يمنح المجلس صلاحيات أكبر.

وعلى المجلس أن يستثمر كل فرصة ويدخل بقوة ومن دون تردد في قضايا ومشكلات المجتمع وهموم المواطنين وألا يستمر في تقييد دوره بحجة أن نظامه لا يسمح.



”حقوق الإنسان“ تطالب الأجهزة الحكومية بـ”أنسنة“

معاملاتها

المصدر: جريدة الحياة الجمعة، 25 يونيو 2010
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/156374>

الرياض - أحمد غلاب
الختلان لـ«الحياة»: حقوق الإنسان تتحرك بـ«بطء»... والانفتاح الإعلامي «حسن» صورة السعودية
أكد نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المتحدث باسمها الدكتور صالح الختلان لـ«الحياة» أن بيئة حقوق الإنسان في السعودية بدأت تتحسن عما كانت عليه «وإن ببطء شديد».

واعتبر أن الانفتاح الإعلامي خلال الأعوام الأخيرة في المجتمع السعودي كان له اثر ايجابي في تحسين صورة المملكة. وتحدث الختلان لـ«الحياة» عن عوائق من أبرزها عدم وجود مدونة محددة خاصة بالحقوق، تكون مقياساً لكشف التجاوزات والانتهاكات، وعدم إدراك قيادات أجهزة حكومية كثيرة محورية ومركزية حقوق الإنسان في مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للإصلاح، «وهو ما يفسر استمرارهم في التعامل مع القضايا الحقوقية من زاوية إدارية تقليدية». وأضاف: «بعض الأجهزة الحكومية تتعامل مع الجمعية بطريقة إدارية بيروقراطية وما نتمناه منهم هو أنسنة تعاملاتهم». ولفت إلى أن أصعب القضايا التي تتابعها الجمعية منذ تأسيسها هي الموقوفون بسبب قضايا أمنية، مشيراً إلى أن الجمعية تسعى إلى الوصول إلى معادلة توفق فيها بين ضرورة مواجهة الأعمال الإرهابية وتفكيك خلايا التطرف من جهة، والحفاظ على حقوق الإنسان من الجهة الأخرى.

تقرير: نظام الجنسية السعودي الحالي يتعارض مع اتفاقية عدم التمييز ضد المرأة الشورى.. يناقش مشكلة التجنيس وضمان الحقوق الشخصية لأبناء المواطنة.. غداً

المصدر: جريدة الرياض الأحد 27-6-2010
http://www.alriyadh.com/article27/06/2010.html538445

نظام الجنسية السعودي بوضعه الحالي، يتعارض مع اتفاقية عدم التمييز ضد المرأة التي انضمت لها المملكة مؤخراً بموجب مرسوم سام، جاء ذلك في تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان .
وترجع الجهات المختصة هذا التمييز إلى نص في حكم الملغي، ولذلك فابنة المواطنة السعودية من أب أجنبي، تمنح بطاقة تستفيد بموجبها بحقوق السعوديين عدا العمل، لأن حصولها على البطاقة مشروط بعدم التصريح لها بالعمل، مما يظهر تناقضاً واضحاً في الحصول على حقها كمواطنة .
ويشير التقرير إلى أن مشكله التجنيس وضمان الحقوق الشخصية لأبناء المواطنة من أبرز ما خلصت إليه دراسة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، والتي تم رفعها لمجلس الشورى لمناقشتها غداً .
وأضاف التقرير: " إقامة الزوج من أهم القضايا التي ترد للجمعية، علماً بأن زوج وأبناء السعودية يخضعون النظام الحالي للكفيل كأى وافد على أرض المملكة، دون أنظمة ميسرة خاصة بهم، فلا بد لهم من كفيل ودفع رسوم الإقامة والحصول على تأشيرة خروج وعودة عند الرغبة في السفر إلى الخارج ."
وتابع: هذا يجعلهم بين خيارين إما أن يكونوا تحت رحمة الكفيل الذي قد يرفض نقل كفالتهم أو يبلغ عن هروبهم إن لم يسددوا ما يطلبه من مقابل مادي لذلك، وهنا تبدأ المواطنة بالتقدم بطلب الاسترحام لإلغاء تبليغ الهروب عن أبنائها أو زوجها .
أما الخيار الثاني أن تنقل كفالتهم عليها، مهنة (سائق أو خادمة أو مربية) مهما كان تحصيلهم العلمي وبالتالي لا يستطيعون الحصول على وظيفة تتناسب مع شهادتهم العلمية، مما يشعرهم بالإهانة في البلد الذي ولدوا ونشأوا فيه وتحمل والدتهم جنسيتها، ومن تبعاتها حرمانها من استقدام سائق أو خادمة بسبب وجود أبنائها على كفالتها بهذه المهنة، أما نقل كفالتهم كمرافقين عليها مشروط بعدم السماح لهم بالعمل وهنا تتسع المشكلة .
والموظفة أوفر حظاً، لأن النظام يسمح لها بتأسيس سجل تجاري لنقل أبنائها عليه، بشرط عدم (الإشارة في إقامتهم إلى أنهم أبناؤها، بخلاف الموظفة التي يتعذر عليها استخراج سجل تجاري، وبالتالي لا تستطع نقل كفالة زوجها أو أبنائها عليها .
مع العلم أن المواطنة المتزوجة من أجنبي يلزمها حمل عقد الزواج بشكل دائم، فلا يوجد في إقامة الزوج ولا السجل المدني للزوجة ما يشير إلى زواجهما؛ مما يسهم في إبعاد الزوج من المملكة بموجب حكم قضائي أو قرار إداري بينما لو علم أنه زوج مواطنة لما أبعاد، وهذا ما ينطبق على ابن المواطنة أيضاً .
وخلص التقرير إلى ضرورة إلزام تجنيس زوج وأبناء المواطنة، فنظام الإقامة والجنسية الحالي، يصعب حصول أبناء المواطنة على الجنسية رغم توفر الشروط الواردة في المادة الثامنة من نظام الجنسية، إلا أنه عدم إلزام النظام لحصولهم على الجنسية، يسهل رفض الجهات المسؤولة منحهم الجنسية بدون إبداء أسباب، ويزداد الأمر سوءاً عند تخليهم عن جنسية والدهم مما يجعلهم عديمي الجنسية .

وختم تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، بالمطالبة بحق أبناء المواطنة الموظفة براتبها التقاعدي، علماً أن نظام التأمينات الاجتماعية حدد بالمادة الثامنة أفراد العائلة الذين يمكن استفادتهم من تقاعد المشترك، وهم من كان يعولهم ولم تحدد جنسيتهم.



مضيف طيران يشكو الخطوط السعودية لدى حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 1431/7/16 هـ 28 يونيو 2010 م العدد : 3297

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100628358584.htm>

تدرس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في جدة طلباً قدم من مضيف جوي في الخطوط الجوية العربية السعودية يطالبها بالتدخل لدى المحكمة الإدارية للفصل في دعواه المنظورة منذ عامين ضد جهة عمله، إذ تضمن الطلب كافة المستندات الرسمية التي تؤكد تعرضه للتعسف الوظيفي، والفصل غير القانوني.

وأوضح الموظف في الخطوط السعودية وهيب ياقوت في شكواه التي حصلت «عكاظ» على نسخة منها، أن ثلاثة قرارات إدارية صادرة من الشؤون القانونية والإدارية بإمضاء مساعد المدير العام في الخطوط السعودية للموارد البشرية وجهت إلى مدير الخدمة الجوية تقضي بتمكينه من عمله، وصرف مستحقاته المالية ومميزاته كاملة حتى تاريخه، بيد أنها لم تنفذ.

وأكد ياقوت في شكواه، فشل كافة المحاولات للعودة إلى وظيفته جراء تعنت مديره المباشر، مضيفاً «منذ عامين ودعواي ضد الخطوط السعودية تراوح مكانها في أروقة المحكمة الإدارية في جدة لعدم صدور حكم يفصل في القضية». وأفاد موظف الخطوط السعودية بأن نظام التظلمات وشكاوى الموظفين في اللائحة الداخلية للخطوط السعودية ينص في الفقرة (هـ) على أن لا يتعرض الموظف المتظلم أو الشهود لخصومات من مستحقاتهم المالية عن الفترة التي يمثلون خلالها رسمياً للتحقيق.

وأضاف «فيما تشير المادة الثالثة من نظام الخدمة المدنية إلى أن الجهة الإدارية في حال إصدارها قراراً بإلغاء الفصل لمخالفته النظام واعتباره كأن لم يكن، أو صدور حكم قضائي بذلك، يتم اعتبار الإجراء غير نظامي، ولا يعتمد، ويعاد الموظف إلى عمله، وتدفع مستحقاته ومميزاته كاملة ما لم يشغل وظيفة أخرى في قطاع حكومي أو خاص»

أزيل مسكنه وحظائر ماشيته .. ورئيس المركز يرفض التعليق مواطن يطلب تدخل حقوق الإنسان لإيواء أسرته

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 16/7/1431هـ 28 يونيو 2010 م العدد : 3297
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100628358573.htm>

ناشد مواطن جمعية حقوق الإنسان بالتدخل لإيوائه وأسرته بعد هدم مسكنه إثر دعوى كيدية - حسب وصفه - من أحد الأشخاص وبقائهم في العراء تحت ظل الأشجار، وقال المواطن منير نوار الربيعي، والذي كان يسكن في غرف مبنية من الحجر وصنادق معدنية في وادي آيان جنوب الطائف إن «مسكن أسرته وحظائر ماشيته، والمصلى تم إزالتها بسبب شكوى كيدية من أحد الأشخاص ما أبقاهم في العراء»، مطالبا جمعية حقوق الإنسان بالتدخل لإنهاء معاناته وأطفاله، كما ناشد المسؤولين بضرورة التحقيق في قضية هدم مسكنه، خصوصا أنه في أرض بيضاء غير مملوكة لأحد سكنها منذ أكثر من 40 عاماً، من جهته، رفض رئيس المركز الإداري في بني سعد والمسؤول عن تنفيذ الإزالة عبدالله بن حمود العتيبي، إيضاح أسباب الهدم، وطالب صاحب الشكوى بمراجعة المركز لتقديم شكواه، حتى يمكنه تشكيل لجنة للنظر فيها والتحقق منها، «وسيتّم إنصافه إن ثبت له حق».



حقوق الإنسان تتفقد عسير النفسي وتقف على الوضع المتردي

للعلاج

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 28 يونيو 2010
<http://www.al-madina.com/node/254590>

أكد الدكتور علي عيسى الشعبي مسؤول الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة عسير ان الخدمات الصحية المقدمة للمرضى النفسيين تحتاج إلى اهتمام أفضل مما هو عليه الآن أملاً أن يكون هناك تحرك سريع لحل مشكلة مستشفى أبها للصحة النفسية.. وقال لقد اطلعنا على عدم أهلية المبنى وسنكون هناك متابعة مستمرة من الجمعية لحث المسؤولين في وزارة الصحة على تقديم العناية للمرضى النفسيين والمحافظة على حقوقهم وسيتم إعداد تقرير كامل عن الوضع الراهن للمستشفى ومن ثم التنسيق مع الجهات المسؤولة للتعرف على حل هذه المعضلة مع الوضع القائم للمستشفى بعسير.. وكان عدد من أعضاء جمعية حقوق الإنسان قد قام أمس بزيارة تفقدية لمستشفى الصحة النفسية بمنطقة عسير حيث اطلع على المأساة الإنسانية التي يعيشها مرضى مستشفى الصحة النفسية في أبها من جراء المبنى المستأجر لمدة (26) عاماً.. واستمع فريق اللجنة إلى المشرف على الصحة النفسية الذي أوضح بأن سوء حالة المبنى لا يعني وجود إهمال في علاج المرضى مؤكداً أن العاملين في المستشفى يبذلون قصارى جهدهم في علاج المرضى وتقديم خدمات مناسبة لهم بالشكل المناسب والمتاح، مضيفاً أن المستشفى يعد من المستشفيات المتخصصة في علاج الأمراض النفسية، وقد حقق العديد من الخدمات للمرضى على مدار السنوات الماضية وهو يتجه لتطوير الخدمات النفسية بما توفر من إمكانيات متاحة.. وقال إن خدماتنا الطبية جيدة ولكن موقع المستشفى غير مناسب وسيء وهناك جهود للبحث عن مبنى بديل ولم يتيسر ولم يأت عرض مناسب يشجع للانتقال حتى أننا بحثنا عن موقع بمحافظة خميس مشيط بموافقة سمو أمير منطقة عسير والمباني التي تقدمت لنا قديمة ولا تصلح للمستشفى ولدينا الآن عرض جيد وهو في أروقة الوزارة.. مؤكداً أن قدم المبنى من أهم أسباب عدم القدرة على تطوير ما يقدم للمرضى مع قيام المستشفى بأقل الإمكانيات بالعمل على تهيئة العلاج النفسي وقال إننا نقدم ما نستطيع أن نقدمه لهؤلاء المرضى وكلنا أمل في تحقيق حلم المبنى الجديد.

جمعية ثقيف تلغي إعانة 3 شقيقات في الطائف

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 1431/7/16 هـ 28 يونيو 2010 م العدد : 3297

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100628358443.htm>

استجدت ثلاث شقيقات بجمعية حقوق الإنسان بعد إيقاف صرف المساعدة الشهرية المقررة لهن من جمعية فتاة ثقيف الخيرية، وطالبن بتنفيذ توجيهات إمارة منطقة مكة المكرمة التي تنص على استيعابهن ضمن المستفيدات من خدمات الجمعية. وفي الوقت الذي حاولت فيه «عكاظ» الوصول إلى مسؤولي الجمعية للاستقصاء عن سبب الاستبعاد دون جدوى، أوضحت لـ «عكاظ» المواطنة (ف. م) أن والدهن مقعد ويعاني من مرض لا يرجى برؤه، ولا يمكن دخلا شهريا ويسكن بالإيجار، وقالت: «تقدمنا بطلب مساعدة لإدارة الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة وتم تحويلنا لجمعية فتاة ثقيف الخيرية في محافظة الطائف، حيث قررت إدارة الجمعية صرف إعانة شهرية مقدارها 500 ريال، إضافة إلى منحنا بعض المستلزمات الضرورية كالأرز والحليب». وتضيف: «فوجئنا بعد مرور شهر واحد بإيقاف صرف الأرز والحليب وعند الاستفسار أفادتنا موظفة الجمعية بأننا لا نستحق الإعانة، فتقبلنا الأمر». وتابعت: «اتصلت بنا إحدى الموظفات وأبلغتنا بطريقة لا تخلو من السخرية والاستفزاز أن نبحت عن جمعية أخرى للحصول على معونات»، وطالبت (ف. م) بضرورة تنفيذ توجيهات إدارة الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة، واستمرار الإعانة الشهرية لها وشقيقاتها.

حقوق الإنسان تطالب بإخلاء مبنى الصحة النفسية بأبها

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 28 يونيو 2010

5&CategoryID=9355 http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=



أعضاء الجمعية خلال جولتهم على أقسام المستشفى أمس شدد أعضاء جمعية حقوق الإنسان على ضرورة إخلاء مبنى مستشفى الصحة النفسية الحالي بأبها وإيجاد البديل، وعدم انتظار إنشاء المستشفى الجديد، كما طالبوا بفتح مركز لعلاج الإدمان لتخفيف العبء على المستشفى.

جاء ذلك خلال زيارة أعضاء الجمعية، الدكتور علي الشعبي، والدكتور منصور بن عوض القحطاني، ومحمد بن معتق القحطاني، ومحمد ظافر العابسي، أمس للمستشفى، وشملت جولتهم إدارة المستشفى وكافة العيادات الداخلية والخارجية وأقسام التنويم الرجالية والنسائية والطوارئ والمختبر.

وكانت "الوطن" قد نشرت تقريرا في 25 مارس الماضي عن أهمية توفير مستشفى بديل لمستشفى الصحة النفسية بأبها. وبدأت جولة أعضاء الجمعية بلقاء مدير المستشفى منصور آل مزر تم خلاله استعراض أهم المشاكل التي تتركز حول كفاءة المبنى والبدايل المتوفرة لإيجاد مبنى جديد نظرا لشمول خدمات المستشفى المرضى النفسيين لكافة محافظات المنطقة، مما يزيد الضغط على المستشفى.

وأوضح آل مزر أن مبنى المستشفى الحالي مستأجر من عام 1409 وهو متهاك ويحتاج إلى إعادة النظر في وجود بديل له، وناقش أهم المشكلات والعقبات التي وقفت أمام مشروع المستشفى البديل بسعة 200 سرير بسبب مشكلات الضغط الكهربائي الموجود في الموقع، واستعراض مدى توفر الأدوية للمرضى النفسيين وضرورة وجود الرعاية اللاحقة من قبل قسم الخدمة الاجتماعية.

وأكد عضو الجمعية الدكتور علي الشعبي لـ"الوطن" أن أعضاء الجمعية اطلعوا على المبنى واتضح من خلال الجولة أنه غير مهيا ولا مؤهل لأن يكون مستشفى للصحة النفسية بظروفه الحالية، ويشكل خطورة على المرضى، كما لا توجد به إمكانيات تسمح بتحسين الحالات التي تحتاج لخدمات معينة.

وأشار إلى الجهود الكبيرة من قبل إدارة المستشفى لمحاولة تحسين الوضع ورفع للوزارة والمطالبة بتغيير المبنى، وأوضح أن هذا لا يعفي الوزارة من ضرورة اتخاذ إجراء عاجل للبحث عن مبنى بديل للمبنى الحالي حفاظا على أرواح الناس وأموال الدولة التي تهدر في مبنى غير لائق.

من جهته أفاد عضو الجمعية منصور القحطاني أن المشكلة تكمن في عدم أهلية المبنى بصورته الحالية خاصة في أقسام الرجال والتنويم، مطالباً بعدم انتظار بناء المستشفى الجديد والبحث عن مبنى مستأجر وتأثيثه بصورة مناسبة.

من جهته أشار الناطق الإعلامي بصحة عسير سعيد النفير، اعتماد مستشفى للصحة النفسية والأمل ضمن مشاريع المدينة الطبية بأبها بسعة 200 سرير، وتم رفع الطاقة الاستيعابية إلى 400 سرير، وسيتم البدء قريبا في إنشائه. وقال إن العمل جار على استئجار مبنى مناسب ليكون بديلا للمبنى الحالي مع العلم أنه قد تم الإعلان عن طلب مبني في وسائل الإعلام المختلفة 7 مرات، ورفع للوزارة للموافقة على استئجار مبنى جديد واعتماد مبلغ الإيجار.

حقوق الإنسان .. نفسية عسير متهاك

المصدر: جريدة شمس الاثنين العدد 1629 / 28-06-2010

<http://shms.pressera.com/html/story.php?id=101729>

أبدى وفد من جمعية حقوق الإنسان أمس انزعاجهم الكبير من الوضع الذي وصل إليه مستشفى الصحة النفسية في أبيها، موضحين أن المبنى متهاك وهناك ملاحظات كثيرة على وضع الصيدلية وغرف الأشعة والتنويم وعيادات الرجال والطوارئ والمختبر، مطالبين أطباء المستشفى بضرورة تحسين معاملتهم للمرضى، وإيجاد كراسي وطاولات بدلا عن المتهاكة وتغيير غرف الطعام لتناسب مع نزلاء المستشفى.

وأوضح رئيس جمعية حقوق الإنسان بعسير الدكتور علي بن عيسى الشعبي أن الوضع الحالي غير صالح للسكن البشري بأي حال من الأحوال، وأشار إلى أن الهدف من الزيارة هو الاطلاع والوقوف على مكن الخلل، وتسليط الأضواء عليها لمساعدة المسؤولين على تلافيها، وأضاف مدير الصحة النفسية منصور آل مزهر أن المستشفى يستقبل المرضى من جميع المراكز في المنطقة الجنوبية، وتقدر نسبة الإشغال 100 % ويعمل المستشفى بكامل طاقته الفنية ويعمل فيه 106 موظفين وموظفات.

وأشار إلى أن المستشفى يستقبل يوميا 250 حالة غير المنومين وتمت الموافقة على إنشاء 400 سرير في مشروع المدينة الطبية للصحة النفسية ومستشفى الأمل



مطالب بفتح مركز علاج الإدمان لتخفيف الضغط على الصحة

النفسية في عسير

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 29-6-2010

<http://www.alriyadh.com/article29/06/2010.html539067>

أبها – مريم الجابر

قامت جمعية حقوق الإنسان بعسير بزيارة ميدانية تفقدية لمستشفى الصحة النفسية بأبها أمس، حيث شملت الجولة إدارة المستشفى وكافة العيادات والتنويم رجال ونساء والطوارئ والمختبر، وتم خلالها الالتقاء بمدير المستشفى منصور آل مزهر واستعراض أهم مشاكل المستشفى التي تتركز حول كفاءة المبنى والبدائل المتوفرة لإيجاد مبنى جديد وذلك؛ نظرا لشمول خدمات المستشفى المرضى النفسيين لكافة محافظات منطقة عسير التي تشمل أبها وخميس مشيط واحد ريفية وتثليث وسبت العلايا وظهران الجنوب الى حدود بيشة، مما يزيد الضغط على المستشفى الوحيد بالمنطقة، وأبان المزهر بأن المستشفى موجود من عام 1409 هـ وهو متهاك ويحتاج إلى إعادة النظر في وجود بديل له. وناقشت اللجنة أهم مشكلات وعقبات التي وقفت أمام مشروع المستشفى البديل الذي كان من المفروض أن يكون بسعة 400 سرير، وأهمية التجاوب مع صوت المواطن من قبل المسؤولين ومحاولة التخفيف من معاناة المرضى النفسيين خاصة أن الدولة ممثلة في وزارة الصحة تبذل جهودا كبيرة لتحقيق تطلعات المواطنين. وفي نهاية الجولة أوصت جمعية حقوق الإنسان في زيارتها لمستشفى الصحة النفسية بإخلاء المبنى الحالي للصحة النفسية وإيجاد البديل، والعمل على تأثيث المبنى بصورة مناسبة لتتواءم مع العلاج النفسي، إضافة لمطالبة بفتح مركز لعلاج الإدمان لتخفيف من العبء على مستشفى الصحة النفسية.

حقوق الإنسان ترفع للشورى تقريراً بمصاعب المواطنة المتزوجة من أجنبي

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 29 يونيو 2010

5&CategoryID=9496 http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=

كشفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، برئاسة الدكتور مفلح الفحطاني، في تقرير رفعت له لمجلس الشورى أمس، عن العديد من المشاكل والمصاعب التي تواجه المواطنة السعودية المتزوجة من أجنبي، والتي تعد انتهاكاً لحقوقها وحقوق أبنائها، مشيرة إلى ورود عشرات القضايا في هذا الشأن إلى الجمعية. وقد تناولت هذه القضية من خلال عدة محاور وهي الإقامة والجنسية والتعليم والرعاية الطبية، ومعاشات التقاعد والقروض.

المحور الأول

يلاحظ أن زوج وأبناء السعودية يخضعون لنظام الكفيل كأى وافد على أرض المملكة، ولا يحظون بأي قواعد خاصة بالنسبة للإقامة تختلف عن غيرهم من المقيمين، فلا بد لهم من كفيل، ودفع الرسوم والحصول على تأشيرة خروج وعودة عند الرغبة في السفر إلى الخارج وبالتالي إما أن يكونوا تحت رحمة الكفيل، الذي قد يرفض نقل كفالتهم أو يبلغ عن هروبهم إن لم يسددوا ما يطلبه من مقابل مادي لذلك، وهنا تبدأ المواطنة بالتقدم بطلب الاسترحام لإلغاء تبليغ الهروب عن أبنائها أو زوجها، أو أن تنقل كفالتهم عليها، وقد يكون ذلك على مهنة "سائق أو خادمة أو مربية" مهما كان تحصيلهم العلمي، وبالتالي لا يستطيعون الحصول على وظيفة تتناسب مع شهادتهم العلمية، ويشعرون بالإهانة في البلد الذي ولدوا ونشأوا فيه، وتحمل والدتهم جنسيته. وقد تحرم من استخدام سائق أو خادمة بسبب وجود أبنائها على كفالتها على هذه المهنة، وإن تمكنت من نقل كفالتهم كمرافقين عليها فيكون غير مصرح لهم بالعمل.

وبالنسبة لزوج المواطنة فلا يوجد في إقامته ما يشير إلى أنه زوج مواطنة، ولا يوجد في سجلها المدني أنها زوجة أجنبي وبالتالي ليس هناك ما يثبت زواجهما إلا عقد الزواج الذي يفترض وجوده معهم بشكل دائم. وقد يترتب على ذلك إبعاد الزوج من المملكة بموجب حكم قضائي أو قرار إداري بينما لو علم أنه زوج مواطنة لما أبعاد، ونفس الشيء يقال عن ابن المواطنة بالنسبة للإبعاد من البلاد.

ويقع على عاتق زوج وأبناء المواطنة رسوم الخروج والعودة، وكذلك تجديد الإقامة إلا من استطاعت الحصول بشكل استثنائي لزوجها وأبنائها على جواز سفر سعودي دون الحصول على الجنسية، وهي حالة نادرة. والسؤال: لماذا لا يشمل هذا الإجراء الفئة عموماً والذي يخفف عنهم المعاناة المذكورة أعلاه ريثما يتم تعديل نظام الإقامة والجنسية المتعلق بهم.

المحور الثاني

حصول أبناء المواطنة على الجنسية رغم توافر الشروط الواردة في المادة الثامنة من نظام الجنسية هو أمر جوازي وليس وجوبياً، وبالتالي فقد يرفض طلب حصولهم على الجنسية بدون إبداء أسباب، وقد يكون ذلك بعد تخليهم عن جنسية والديهم مما يجعلهم عديمي الجنسية. وقد تستغرق معاملة الجنسية، وإن توافرت الشروط عدة سنوات للحصول عليها، فلا يتم الحصول عليها مباشرة عند التقديم ولو توفرت الشروط، وليس هناك مدد محددة للجهات الإدارية والأمنية المختصة للإفصاح عن رأيها بالموافقة أو عدم الموافقة.

كما يتم التفريق بين البنت والولد رغم أن ذلك لم يذكر بنظام الجنسية السعودي ويتعارض مع اتفاقية عدم التمييز ضد المرأة التي انضمت إليها المملكة بموجب مرسوم سام، فما زالت الجهات المختصة تستند في تبرير موقفها هذا من البنت إلى نص في حكم الملغى ولذلك فبنت المواطنة حالياً عند بلوغها الثامنة عشر تمنح بطاقة يكتب عليها أنها تعامل معاملة السعوديين إلا أنها لا تستفيد منها للعمل.

أما زوج المواطنة فالنظام لا يخوله التقدم بطلب الجنسية إلا بتوفر الشروط الواردة في المادة التاسعة من نظام الجنسية كأى مقيم. ولا يمنح الجنسية باعتباره زوج مواطنة مهما بلغت سنوات الزواج وثبت أنه حسن السيرة والسلوك، وحسن

المعاملة مع زوجته وكان يفترض بأن تحدد مدة، ولتكن 15 سنة مع إنجاب أبناء يحصل بعدها على الجنسية أخذاً بمضمون النظام الأساسي للحكم الذي يحث على وحدة الأسرة.

زواج السعودي من أجنبية
في هذه الحالة ترد للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان العديد من القضايا التي يتظلم فيها الزوج من عدم توثيق عقد زواجه أو عدم السماح بدخول زوجته أو أبنائه إلى المملكة أو ترحيل زوجته من البلاد ورغم مخالفة الزوج، إلا أن ذلك لا يعني حرمان الأولاد من حقوقهم أو حتى الزوجة. ولذلك يحتاج الأمر إلى نص واضح ينظم هذا الموضوع.

المحور الثالث

رغم وجود تعاميم من بعض الجهات المعنية فيما يتعلق بالرعاية الصحية والتعليم وكذلك الإعفاء من التسريح من العمل لمتطلبات السعودية، إلا أن الأمور تختلف على أرض الواقع. فما زال أبناء السعوديات يعانون من هذا الموضوع. فيما يتعلق بزواج السعودية لا يتم علاجه إلا إن كان على كفالتها، وقد يدخل الاجتهاد الفردي في ذلك بمعنى أنه قد يقبل في مستشفى ويرفض في آخر.. وكذلك المواطنة إن ذهبت للولادة في مستشفى حكومي فيرجع قبولها للموظف . وفيما يتعلق بالتعليم قد يمنح أبناء المواطنة دخول الجامعات بتخصصات محددة، وقد لا تتاح لهم الفرصة.

المحور الرابع

أبناء المواطنة الموظفة "غير السعوديين" لا يستفيدون من راتبها التقاعدي علماً بأن نظام التأمينات الاجتماعية حدد في المادة الثامنة أفراد العائلة الذين يمكن استفادتهم من تقاعد المشترك، وهم من كان يعولهم ولم تحدد جنسيتهم، وكذلك الأمر فإن زوج المواطنة وأبنائها لا يستفيدون من ملكية البيت الذي اشترته المواطنة عن طريق قرض بنكي بعد وفاتها حيث يتم بيعه وإعطاؤهم ما سدده المتوفاة، وبالتالي يضيع جهد المواطنة وحرصها على توفير مأوى لأبنائها، علماً بأن أبناءها لديهم الفرصة لاكتساب الجنسية. كما أن النظام الحالي يسمح بتملك غير السعوديين.

لجنة خاصة بالشورى تعيد دراسة تنظيم زواج السعودي بغير المواطنة والعكس

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 29 يونيو 2010

5&CategoryID=9415 http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=

أحال مجلس الشورى في جلسته أمس برئاسة الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، مشروع تنظيم زواج السعودي بغير سعودية والسعودية بغير سعودي، وتقرير لجنة الشؤون الأمنية بعد المناقشات، إلى لجنة خاصة لإعادة دراسة الموضوع من مختلف جوانبه الشرعية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، على أن تقدم اللجنة تقريرها قريباً إلى المجلس.

ويقع التنظيم الجديد في 12 مادة، ويؤمل منه أن يواكب المستجدات الطارئة على المجتمع السعودي، وزيادة عدد السكان في المملكة. وتهدف مجمل هذه المواد إلى حفظ مصالح المواطن لانعكاس ذلك على الأمن الاجتماعي والاستقرار الأسري.

وطالبت اللجنة في توصيتها الأولى بالموافقة على مشروع تنظيم زواج السعودي بغير سعودية والسعودية بغير سعودي، بالصيغة المرفقة. وشددت التوصية الثانية على كل جهة حكومية معنية تعديل العقوبات الواردة في أنظمتها بما يتفق مع ذلك، ورفع لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة.

ويتضمن التنظيم مادة يشترط في الزواج أن يكون متوافقاً مع الضوابط الشرعية، وأن يكون غير السعودي وغير السعودية الراغبان في الزواج بالسعوديين خاليين من الأمراض المانعة من الزواج، وألا يكونوا من غير المرغوب فيهم في المملكة.

كما تتولى المحاكم المختصة في المملكة توثيق أو عقد أي زواج لسعودي بغير سعودية أو العكس بعد التأكد من انطباق الشروط والضوابط الواردة في هذا التنظيم عليهما، وتتولى الممثلات السعودية في الخارج هذا الاختصاص قبل توثيق عقد الزواج إذا كان عقد الزواج سيكون في الخارج.

وفيما يتعلق بالعقوبات فقد نصت إحدى المواد على حرمانه من الاستفادة من قروض الصناديق والتسليف والمنح الحكومية خلال مدة الزواج، وإيقاف تنفيذ العقوبة إذا رأت من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنه أو ظروفه الشخصية أو غير ذلك ما يبعث على القناعة بوقف التنفيذ.

وكانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان قد رفعت لمجلس الشورى تقريراً عن المشكلات التي تعاني منها السعودية المتزوجة بأجنبي، أكدت خلاله أن هناك العديد من المشاكل والمصاعب التي تواجه المواطنة السعودية المتزوجة من أجنبي والتي من شأنها الانتقاص من حقوقها وحقوق أبنائها. وقد ورد للجمعية عشرات القضايا المتعلقة بهذا الموضوع. وأوصت الجمعية بدراسة هذه الملاحظات والعمل على إدراج نصوص في مشروع نظام زواج السعوديات بأجانب أو زواج السعوديين بأجنبيات لمعالجتها، فيما يحال ما كان ضمن اختصاص لجان أخرى لدراسته واتخاذ التوصية اللازمة بشأنه من أجل المساهمة في حل هذه المشكلة الإنسانية.

بايعاز من الوالدين

الطمع يقذف بالأطفال إلى بوابة الهاوية

المصدر: جريدة الجزيرة الأربعاء 30-6-2010

<http://www.al-jazirah.com/20100630/th1.htm>

كسب الرزق الحلال حق مشروع لكل أحد وهو من الوسائل المعينة لبناء البيوت وإعمار الأرض، بيد أن هذا الأمر أخذ ينحو منحى آخر في جعل الأطفال الصغار هم من يؤمنون المال لأهل البيت عبر بسطات جائلة من العصر حتى منتصف الليل، ويزداد الأمر خطورة عندما يكون بايعاز من الوالدين غير مكترئين بعاقبة هذا العمل الذي خلفه الجشع واستغلال الطفولة من جانب وبحجة انقطاع العائل من جانب آخر.

يرى مختصون أن هذا الأمر من المهاوي التي تؤدي بالطفل إلى تكوينه مجرماً صغيراً حيث يبدأ من بيئة تتلقفه من حيث لا يعلم ليقع ضحية لرفقاء السوء وأهل الجريمة والانحراف بحجة باطلة وهي البحث عن الرزق في ظل صمت، بل وإيعاز من الأهل بسبب الحاجة والفقر والحصول على المال بأي وسيلة كانت.

قامت (الجزيرة) بزيارة لمتاجر الأطفال الجائلة واستطلعت آراء العديد من الجنسين. كانت البداية في سوق الملك عبد العزيز بالدمام والمعروف بسوق «الحب» لتواجد الأطفال فيه وهم يتنافسون على مرتادي الأسواق من أجل تسويق بضاعتهم حيث التقينا بالطفل محمد البالغ من العمر ثلاثة عشر عاماً يقول: بدأت البيع منذ أربع سنوات عندما حصل والدي على التقاعد حيث كان يعمل في القطاع العسكري مما جعلني أقوم أنا وأخي الصغير بمساعدته والصرف على المنزل الذي يضم» 16 شخصاً» وذلك من خلال البضاعة التي يحضرها الوالد لنا لنبيعها وتشتمل على الساعات والعطورات الرجالية» وهو من الساعة الرابعة عصراً حتى الحادية عشرة مساءً في أماكن متفرقة من السوق من أجل الحصول على لقمة سائغة لأبيه الذي أجبرهم على ذلك.

أما الطفلة سالمة التي تدرس بالصف السادس الابتدائي فقد شاهدت عليها اثر التعب والإرهاق وعندما اقتربت منها بالسؤال عن حالها رفضت الإجابة إلا بعدما أقوم بالشراء من بضاعتها فما كان مني الا أن أحقق لها ذلك حيث بدأت بالحديث معي والتي بررت موقفها بأن والدتها ترغمها على البيع والويل لها إذا رجعت للمنزل دون تصريف البضاعة التي معها وتقوم بالتجوال في أنحاء السوق على الرغم من أن والدتها معها بنفس السوق ولكنها في جهة أخرى وتعمل مثل سابقتها من الرابعة عصراً إلى الحادية عشرة مساءً وفي الإجازات حتى ساعات متأخرة من الليل، وعن سؤالي عن دراستها بدت غير متفائلة معللة ذلك بأنها لا تستطيع رفض رغبة أمها.

الطفل خالد الناصر أول متوسط برر موقفه بأنه يعمل منذ ست سنوات من قبل زوجة أبيه التي قامت بتوزيعهم هو وأخوه الذي يكبره سنّاً مشيراً إلى أن والده مريض بالسكر والضغط وليس لديه مصدر آخر للعمل فيقول: «بعدما انفصل والدي عن أمي أخذنا لديه للسكن عند زوجته الثانية، حيث أقوم ببيع العطور وبعض الأجهزة الكهربائية الصغيرة والأغراض التي تخص الرجال حيث أتواجد عند المساجد والشوارع العامة فيما يقوم أخي ببيع الماء والعصيرات على سائق السيارات أمام إشارات المرور وذلك من أجل الحصول على لقمة العيش وتنفيذ طلب زوجة أبي المتسلطة!» وفي زاوية قصية من السوق التقينا بالطفلة نور ذات السنوات العشر وهي تصارع حرارة الشمس الحارقة طوال اليوم والتعب على وجهها من اثر الركض اليومي فهي أشبه حالاً بمن سبقها إلا أن لها أحلاماً وردية تشابه أطراف أناملها الناعمة بأن تكون مثل الأطفال الآخرين الذين يذهبون للأسواق والملاهي.

وللكشف عن مخاطر هذه الظاهرة وبيان مؤداها على المجتمع شدد الأخصائي التربوي دكتور إبراهيم بن عبدالله العبيد ضرورة أن تشن حملة توعوية من خلال الوسائل الإعلامية التي تقوم على تثقيف الأسر بخطورة انخراط الأطفال في هذه الأعمال في سن مبكرة وصغيرة من أعمارهم، كذلك تقديم بعض الرسائل والنشرات للأسر التي يشك بأنها تخرط أبناءها في التجارة منذ الصغر وضع برامج تدريبية وتثقيفية للأسر وكل من يتعامل مع الأطفال حول خصائص الطفل واحتياجاته ورغباته وميوله وخطورة العمل والاتجار بالأطفال في هذه السن وقال: «إن هناك جملة من الآثار السلبية الناجمة من

ظاهرة تجارة الأطفال ومن أبرز تلك الآثار حرمان الطفل من التحصيل العلمي الجيد وهذا بحد ذاته يعد من أخطر الآثار حيث سيفقد المجتمع ابناً من أبنائه لم يحصل له التحصيل الدراسي الجيد والمناسب ومن ثم عدم قدرة هذا الطفل بالمستقبل على العمل ثم يصبح عائلة على أسرته ومجمعه» لافتاً إلى هذه الأعمال في بداية عمر الفتى من شأنها نشر ظاهرة اللا مبالاة ونفسي الجريمة وانغماس الطفل بمستنقع المخدرات والمسكرات بالإضافة لاكتسابه عادات وأخلاق سيئة نتيجة البيئة المحيطة بالطفل التي غالباً ما تكون بيئة غير سوية وغير محفزة على الأخلاق الحسنة.

ونوه العبيد إلى أن مسؤولية تجارة الأطفال مشتركة في هذه الظاهرة والجميع تقع عليه المسؤولية ولكن تتفاوت المسؤوليات تبعاً للقرب والبعد من الظاهرة ومن الطفل بشكل خاص، واستدرك قائلاً: «تقع المسؤولية بداية الأسرة، والمدرسة، واللجنة والوطنية السعودية للطفولة»، موضحاً أن الأخيرة لها أدوار ومهام تضطلع بها لتوعية الطفل وأسرته والمجتمع بخطورة هذه الظاهرة بالإضافة للدور المنتظر من هيئة حقوق الإنسان وجمعية حقوق الإنسان. وناشد العبيد وزارتي التربية والتعليم والشؤون الاجتماعية بالوقوف على هذه الظاهرة وضمان حق الطفل في التعليم وحفظه من الضياع والتشرد والاستغلال.

اما الدكتور عبد العزيز الشهراني مستشار نفسي واسري في مركز التنمية الأسرية بالدمام قال: «إن ظاهرة تجارة الأطفال أحدثت خللاً واضحاً في وعي الطفولة مطالباً بضرورة تدخل الجهات المعنية لإيقاف نزيف أبناء الوطن وتفعيل دور الجهات الرقابية للحد من هذه الظاهرة تحت حجة تأمين المال.

وأكد الشهراني أن ظاهرة التسول بين الأطفال ليست وليدة الزمن بل قديمة جداً، وأثارها مشاهدة على كل مناحي الحياة في المجتمع، أما الآن فالأثر أكثر سلبية بسبب التنوع في الوسائل والأفكار لدى من يقودون هؤلاء الأطفال وهذا يشعب القضية، مبيناً أن من أخطر الآثار السلبية الناتجة عن تلك الظاهرة تداخل القيم لدى الأطفال الأسوياء، فهل التسول يؤدي إلى كسب سريع وكثير؟! وهل رفض مثل هذا السلوك يكفي لإذابته؟! وكذلك من الآثار السلبية تطور الظاهرة إلى شكل آخر مثل المؤسسات التسولية التي يدعمها غالباً أثرياء يفتقدون للوطنية وقبل ذلك للحس الديني.

كما أكد على ضرورة تفعيل دور الأندية الشبابية الرياضية والثقافية على مستويات متعددة، والتركيز الواعي على صنع جدار حماية داخل كل طفل يعزز بالتحفيز والتخويف من الدخول في دهاليز هذه السلوكيات الخطيرة على الفرد والمجتمع.

المهندسة نجاة بوحليقة محللة برامج حاسب آلي وأخصائية جودة، وباحثة في مجال الكمبيوتر والتربية والأطفال والذكاء العاطفي أشارت إلى هذا السلوك وأنه يؤدي إلى تزييف وعي الطفل، وإحباطه النفسي، وتعطيل تواجده الذاتي وتقول «غالبية الأطفال مازالوا على مقاعد الدراسة التي تستوجب منهم المتابعة، وجلسهم في الشارع لساعات طويلة يفقدهم الحافز الدراسي وعدم توفيقهم بين واجباتهم المدرسية ومتطلبات الأسرة التي ترغمهم على النزول للأسواق لفترات طويلة دون مراعاة لظروفهم الحياتية ومستقبلهم العلمي. فالمدرسة تلعب دوراً هاماً في تطوير احتياجاته الاجتماعية. ولفتت إلى عدم إلقاء مسؤولية الأسرة الاقتصادية والاجتماعية على أطفالهم فهم ليسوا أهلاً لهذه المسؤولية ولا يستطيعون تحملها.

هيئة حقوق الإنسان



حقوق الإنسان: مقتل "سعد" يفتح ملف حقوق الأطفال

المصدر: جريدة المدينة السبت 2010/06/26
<http://al-madina.com/node/254379>

عضو هيئة حقوق الإنسان ونائب رئيس لجنة المحامين السعوديين هادي اليامي قال : إن المصاب بالفعل جلل والكارثة حقيقية ومؤلمة للغاية فمقتل طفل بريء من عائلة فقيرة يجعلنا نفتح الكثير من الملفات الهامة حول مثل هذه المصاعب وحقوق الأطفال ورعايتهم وأسباب التقصير أين تقع وكيف نتلافها مستقبلاً كي لا تتكرر ، وأشار إلى انه كفانوني متألم لما حدث اطالب بالبحث في كافة جوانب القضية .



جيران المقتول: الطفل ظل ينزف 35 كيلو مترا بسبب عدم وجود مركز صحي بالقرية

المصدر: جريدة المدينة السبت 2010/06/26
<http://al-madina.com/node/254372>

جار الطفل المقتول خالد الرجاء يقول: كلنا نبكي علي الطفل الصغير ونتألم لأنه ابننا، وأضاف أن والد سعد رجل بسيط ويعمل راعي غنم ويعول أسرة كبيرة، وعن قصة القتل قال: إن القاتل كان مدمناً وقد سبب لأهله الكثير من المتاعب بسبب حالته الصعبة في الإدمان. لافتاً إلى ضرورة الاهتمام بالقرية الخالية تماماً من أي خدمات، مؤكداً أن البيئة عنصر مهم ومؤثر في سلوكيات الأفراد. وقال محمد سعد القرني من سكان القرية: القاتل مدمن مخدرات منذ زمن طويل ولم يجد الرعاية أو الاهتمام وظل يعاني حتى حدث ما حدث، فيما المجني عليه طفل بريء ليس له من الذنب شيء ووالده فقير ويعول أسرة مثقلة بالهموم والألام ويحتاجون العون والرعاية، وعن قصة الجريمة أشار إلى أن الحادثة وقعت صباح السبت 26-4-1431 هـ وعلم بها جميع أفراد القرية وكانت مأساة حقيقية، مشيراً إلى أن القرية شبه مقطوعة عن العالم ويسكنها (1500) نسمة تقريباً، وسبق وطالبنا سكان القرية بسفلة الطريق الذي يوصل إلى القرية وطوله لا يقل عن (10) كيلومترا إضافة لمركز شرطة ونقاط تفتيش ومركز للرعاية الأولية وأبسط مقومات الحياة، وأضاف لو أن هناك مركز رعاية أولية لربما ساعد في إنقاذ العديد من الأبرياء وأولهم الطفل سعد -رحمه الله- الذي بقي ينزف مسافة (35) كيلومترا؛ بسبب عدم وجود مركز صحي، وأكد القرني مع الأسف إن القرية والمنطقة ممر آمن لمروجي المخدرات وسبق وطالبنا بشعبة للمخدرات ولكن لا مجيب! فيما حذر المواطن محمد سعد القرني: أن كثيراً مثل القاتل مدمنون في القرية وللأسف إننا نتابع ونهتم بعد وقوع الجريمة وليس قبل الجريمة .

في ندوة الجزيرة عن (العنف ضد المرأة والطفل) المشاركون يطالبون بتكثيف الحملات الإعلامية والمناشط الاجتماعية لتخفيف معاناة المعنفين

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة 06 رجب 1431 العدد 13777
<http://www.al-jazirah.com/20100618/qq1.htm>

الدمام - إعداد - هيا العبيد :

أدار الندوة - ظافر الدوسري :

أجمع المشاركون في ندوة «الجزيرة» حول العنف ضد المرأة والطفل على أن مشكلة العنف في المجتمع السعودي تحتاج إلى حلول جذرية للحد من تفاقمها، خصوصاً وأن نسب ضحايا العنف في ازدياد مطرد... حيث تم في الندوة مناقشة العديد من قضايا العنف ضد المرأة والطفل والأسرة بوجه عام في ظل استضافة نخبة من المسؤولين والمسؤولات في الجهات ذات العلاقة المعنية بقضايا العنف، وخرجت الندوة بعدد من التوصيات الهامة والاقتراحات التي ستسهم في الحد من انتشار ظواهر العنف في المجتمع السعودي وتفعيل الأنظمة والتشريعات على أرض الواقع، كما دعت الندوة إلى تفعيل هذه التوصيات ضمن آليات مدروسة.

المشاركون في الندوة التي أقيمت في «فندق بارك إن» بمحافظة الخبر استشهدوا بتجارب دول أجنبية ودول مجاورة يمكن الاستفادة منها، مؤكدين أن التوازن في المجتمع يتحقق بتوفر وإيضاح التشريعات لكل جهة مسؤولة عن قضايا العنف بدءاً من وقوع الحالة وحتى علاجها وإعطاء كل ذي حق حقه.

البداية

في ندوتنا رحبنا بضيوفنا وأشرنا بأنه لا يخفى على حصيف ولا يغيب على فطن أن تقارير العنف مخيفة ومزعجة ولا تبشر بتحسن ملحوظ مع كل الزخم الإعلامي عن هذا الموضوع...

وها هي سمو الأميرة عادلة بنت عبد الله بن عبد العزيز (نائبة رئيس برنامج الأمان الأسري) تؤكد أن حالات العنف ضد الأطفال والنساء في ازدياد، وهي مرشحة للارتفاع خلال السنوات المقبلة كون العديد من الحالات التي يقع بحقها عنف لا يتم الإبلاغ عنها إذن نحن نعيش بين خطر يدور في مجتمعنا في ظل أن التحرك والتعامل من قبل بعض الجهات الحكومية بواجبها الصحيح.

هروب المعنفات

عرفت شريفة الشملان رئيسة القسم النسائي بهيئة حقوق الإنسان العنف الأسري بأنه متشعب ولكن داخل الأسر وكما يلاحظ الزخم الإعلامي حالياً في تسليط الضوء على قضايا العنف، والعنف هو تسلط الرجل على المرأة والكبير على الصغير والقوي على الضعيف، وهذا التسلط سبب آثاراً جسدية واثراً نفسية على المعنفات مما حدا بهن للهروب من المنزل أو الهروب إلى السلطة وحتى نستطيع أن نجد له نتيجة لا بد أن نعالج الأسباب ونركز على المسببات حتى نتخلص من العنف بكافة أشكاله وأنواعه.

نريد التخلص من العنف

فوزية العيوني: يعرف العنف كما ورد في المادة الأولى من اتفاقية القضاء على كافة أشكال العنف والتمييز ضد المرأة الذي صدر عام 1993م والذي صادقت عليه المملكة ونصت عليه المادة المذكورة بأنه أي فعل عنيف تدفع عليه عصبية الجنس بما يترتب عليه أذى أو معاناة المرأة الجسمية أو النفسية أو الجنسية بما في ذلك من التهديدات بأفعال مثل الحرمان التعسفي من الحرية سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة فهذا العنف معترف فيه دولياً، ونريد أن نخلص في هذه

الندوة ماهي الإجراءات المتخذة التي أغلبها وعود وكما نلاحظ وما هي تصوراتنا ورؤانا وواقعنا للتخلص من هذا العنف وعلاجه.

مهارة الحوار أهم اللغات

عبد الله العمري: نود التطرق إلى أسباب العنف لأن أغلب العالم التي تمارس العنف نتيجة تعرضه للعنف في حياته في تنشئته وتربيته، فمهارة الحوار هي أهم اللغات التي يمكن أن نتطرق لها في القضاء على العنف، فالعلاقات الاجتماعية التي يتعرض لها الطلاب في مدارسهم هي أساس حياتهم، فعندما يُخطيء الطفل يُضرب بدون أسباب سواء من قبل البيت أو المدرسة والأوامر العسكرية التي يتعرض لها.

وأسباب العنف ترجع إلى تنشئة التأهيل في مهارة الحوار وعدم الإنصات، وطريقة التعبير وثقافة الحوار غير موجودة فهو يمارس العنف لأنه لم ينشأ عليها الابن أو الابنة داخل أسرهم ومجتمعهم.

تزايد وتيرة العنف

منى الشافعي: مع الزخم في الحديث عن موضوع العنف ما زالت تزايد وتيرة العنف بشكل عام إذا كانت ندوتنا تتناول تعريف العنف وأسبابه بهذا الشكل لا يمكننا الخروج من الإطار التقليدي لمناقشة العنف، كما طرح في الصحف والأبحاث والندوات التي أخذت هذا المنحى، ولن نضيف شيئاً أمام كم الأبحاث الهائلة التي طرحت في هذا المجال، حيث نود التركيز في هذه الندوة على مناقشة كافة الأمور والإجراءات والأبحاث التي طرحت في قضية العنف ولم تفعل، فالمرأة المعنفة لا تريد أن تعرف معنى العنف لأنها تشاهد إهانات وهي تعرف معناه تماماً معنوياً وفعالياً ولا تريد تعريفاً معنوياً لفظياً للعنف.

فهي تود معرفة كيف تواجه المرأة هذا العنف فإذا نحت هذه الندوة إلى هذا المنحى فسوف نقدم من خلال هذا البحث والجهد شيئاً مضيئاً ومشرفاً.

نؤكد بظاهرة العنف

فوزية العيوني: نريد أن نتجاوز ما يطرح في الصحف والآن انتهينا من تعريف العنف وانتهينا من القول بأن العنف ليس ظاهرة بل نؤكد أن هناك عنفاً وخاصة بعدما أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية مؤخراً رصد 1000 حالة عنف خلال العام الماضي، وهناك هيئة حقوق الإنسان لديها حالات عنف والمستشفيات والمدارس والشرطة فظاهرة العنف حسمت الآن، ونود تدارس كيفية القضاء على هذا العنف، بالنسبة للأسباب التي طرحت ويمكن أن نختصرها في ثقافة المجتمع، والنسق الفكري السائد في المجتمع، والآن لا بد أن نضع تصوراتنا، لماذا تزايدت حالات العنف فلعل هناك أسباب اجتماعية تدفعنا لإيجاد حلول للأسباب المؤدية لحالات ظاهرة العنف؟

عدم تفعيل التوصيات والتشريعات

عبد الله العمري: العنف ليس ظاهرة فهو مشكلة، والتزايد بسبب أن الناس أصبحت تشجع المتعرضين للعنف بالحديث عنه من خلال وسائل الاتصال، فالعنف موجود من السابق والآن أصبح بشكل ملفت من خلال الجهات الموجودة في الشؤون الاجتماعية والحرس الوطني والمستشفيات والأمان الأسري وهيئة حقوق الإنسان، فهذه الجمعيات أعطت أفراد المجتمع دافعاً للتشجيع بأن أي شخص يتعرض لحالة عنف يقوم بالتبليغ على الرغم من تحفظ المجتمع في السابق عن إعطاء الاسم للشرطة أو التبليغ بأنه تعرض للعنف كونه يدخل في نطاق العيب الاجتماعي.

فنؤكد بأن العنف ليس ظاهرة فهو مشكلة موجودة منذ الأزل والآن بشكل أكبر.

أما مشكلة عدم تفعيل التوصيات فهذه تحتاج إلى تشريعات وقوانين تفعل سن هذه القوانين.

وعى المرأة ظاهره صحية

فوزية العيوني: عندما أصبحت المرأة تلجأ للجهات المختصة ليس هذا عيب، فهذه دلالة ومقياس على وعى المجتمع، والآن أصبحت المرأة واعية فنحن نجني ثمرة تعليم المرأة، والمرأة أصبحت تحترم ذاتها ولا تسمح للآخرين بأن يهينوها أو يعطلون مصالحها أو يقفون في طريقها.

فهذه ظاهرة صحية جداً تحسب للمجتمع ولا تحسب عليه، فالعنف ليس ظاهرة حديثه فهو موجود منذ الأزل، فكل ما في الأمر أن المرأة أصبحت ترفض الأساليب السائدة في التعامل معها.

أضف إلى ذلك بأن انشاء هيئة حقوق الإنسان وجمعية حقوق الإنسان كمؤسسات ترفعها الدولة شرعاً لمسألة الحقوق قبل ذلك عندما كان الإنسان يتحدث عن حقوق الإنسان كان يتهم بالتكفير والتغريب ونحو ذلك وعندما تبنت الدولة هذه المؤسسات اكتسبت شرعيتها من شريعة الدولة وبالتالي احترامها الإنسان المواطن وهذا زاد من وعيها وأيضاً جهات تحتمي بها على الرغم من المعاناة في السابق من العنف والسكوت عنه حتى ساعدت هذه الأشياء كثيراً والأوامر التي تمنح للشرطة في تسجيل حالات العنف وكذلك المستشفيات تحتضن اليوم وحدات خاصة لاستقبال حالات العنف ودراستها والمدارس كل هذه عوامل أدت إلى انتشار ونشاط ثقافة حقوق الإنسان وما كان ينقصنا باستمرار.

غياب التشريعات

أحلام السعدون: تعقبا على التشريعات والقوانين التي تسن للحماية بأنها ضرورية وأساسية لآبد من التشريعات والقوانين لأن لو كان عندنا القوانين الرسمية كافية لم تحدث لدينا مخالفات مرورية بهذا العدد أو قوانين حماية المستهلك أو غيرها من القوانين إذا لم يكن هناك تشنئة وتوعية لكل الأفراد وتوعية من جميع الجوانب لهذه القوانين لأهميتها تكتب في ورق وما يكون لها أثر في الميدان، فالأساس تشنئة اجتماعية لجميع الجوانب للأبناء، للأمهات، للرجال والنساء ولكل فئة من فئات المجتمع.

الوضع الاقتصادي المعيشي أدى لتفاقم العنف

شريفة: نتكلم عن العنف حيث كان موجودا قديما ولكنه لم يكن بهذه القسوة لأن الحياة كانت أكثر بساطة فالعنف كثر وأصبح في ازدياد، حيث كان الوضع المعيشي لرب الأسرة في السابق يتجاوز راتبه 4000 آلاف ريال بخلاف ما يعانيه في الوقت الحالي من ضعف المردود المادي الذي أدى إلى تفاقم المشاكل الأسرية بسبب الظروف الاقتصادية وعلينا أن نخفف من العنف ونرفع من المستوى المعيشي ونعالج المشكلة من الأساس حتى نبطل العنف ونقول لا للعنف ولا بد أن نرفع مستوى الوعي الثقافي والاقتصادي بالمجتمع وخاصة ذوي الظروف الخاصة.

ومشكلة الغلاء التي أدت إلى تضعف الكيان الأسري تسبب في انتشار البطالة بين أبناء أفراد المجتمع التي تحتاج إلى علاج من أساسها.

ومن المسببات أيضا لمشاكل العنف انتشار المخدرات والمسكرات بسبب الظروف التي يعاني منها الأفراد والمجتمع.

بسط سلطة القانون

منى الشافي: نعرف أن الأسرة هي نطاق خاص وعادة تكون الولاية بالزوج أو الأب وهنا راح نبدد سلطة القانون العام داخل الأسرة حيث إن كثيرا من الناس من يخشى موضوع هيئة حقوق الإنسان لأنه كلما صارت مشكلة بأن تصل الزوجة والأولاد للشرطة وإلى الآن لم نعرف كيف تضبط القانون العام داخل هذه الولاية الخاصة فأى من الأفعال يعتبر جرمًا يمكن أن يدخل فيه القانون العام وأبهم لا؟

كما لا ننسى تنامي الوعي لدى المرأة كما ذكرت الأخوات ومدى نجاحها في قضية الأسرة ونقلها من القطاع الخاص «الأسرة» إلى القطاع العام فلم يبق لدينا سوى تحديد القانون العام في الولاية الخاصة.

العنف نتيجة إدمان المخدرات

صالح الغامدي: العنف ضد المرأة كما لاحظنا كان نتيجة وليس سبب، فكما هو معروف أن العنف نتيجة إدمان مخدرات وبطالة ونتيجة فقر واحتياج وهذا هو الواقع لأن الأسرة المستقرة ليس فيها ممارسة عنف، فإذا كان حديث العنف ضد المرأة وهو غالبا يكون من الزوج أو الولي، فهذه لها حلول أخرى، وإذا كانت المسألة النظام والتشريعات ليست موجودة نستطيع القول إن التشريعات موجودة والنظام موجود ولكن ليس هناك تطبيق لتلك الأنظمة والقوانين على أرض الواقع.

الاتفاقيات حبر على ورق

فوزية العيوني: ما نعاني منه هو غياب التشريعات ففي العام الماضي أمر وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبد الله بإيجاد عقوبات للمعلم والمعلمة الذين لا يبلغون عن حالات العنف ولكن لم نشهد هذا على أرض الواقع، وكذلك اتفقت هيئة حقوق الإنسان مع منظمة اليونسيف وأعلنت أهمية ثقافة حماية الطفولة وحقوق الاتفاقيات والتشريعات لكافة الدول وأصبح حبرا على الأوراق، وكذلك مجلس الشورى أصدر مرارا مسودة عن نظام مكافحة الحرج ولم نرها، وهيئة خبراء الفقهاء بجمعية الملك خالد في عسير أصدرت قانون الإيذاء وهو جميل جدا ورائع والآن مر عام ولم نر هذا القانون. فغياب هذه الأمور تجعلنا ندور في حلقة مفرغة، وجعلت المرأة والإنسان بشكل عام يشعر بالإحباط من هذه الجهات التي لا تستطيع أن تقدم لهم شيئا نتيجة غياب التشريعات، فبدون تشريعات لا يمكن أن يعمل الإنسان ومع التشريعات سوف تخف الكثير من هذه الأمور.

أود معرفة أسباب تأخر تلك التشريعات التي لم نجد لها سببا واضحا. فهل هو تخوف من حماية أو هناك إنسان يقف أمام مثل هذه التشريعات؟

والآن الكره في الملعب السياسي لكونه هو الذي يفرض مثل هذه التشريعات لحماية الإنسان.

سلطة حقوق الإنسان

خالد الجبالي: أنا لست متعاطفا مع المرأة فهي الأم والأخت والزوجة والابنة فالمرأة عندما تدافع عن نفسها وحقوقها فهذا حق من حقوقها ولكن التعليق الذي أود أن أضيفه ما هي الطريقة إذا أن حقوق الإنسان ليس عندها سلطة وبعض القضايا لا يتدخل فيها أمير المنطقة وكما هو معروف أن هيئة حقوق الإنسان جهة إدارية، مجرد تطف الأجزاء في المجتمع.

إذا كان هناك من حل فهو إنشاء جمعيات خاصة تتحدث عن العنف الأسري وتسجل عند الشؤون الاجتماعية تقوم فيها المتضررات من السيدات وتحمي حقوق الأطفال.
ونضع اللوم على الإعلام الذي له دور كبير في تغيير مجتمعه حيث نجد الجرائم والمشاكل بحجمها وعددها ضد الأطفال والمرأة ولم يتم تسليط الضوء عليها فهذا يعتبر خلل في الرسالة الإعلامية.
فجمعية حقوق الإنسان ما هي إلا جهة سياسية ما وجدت إلا لإرضاء الدول الأخرى التي تطالب بإنشائها فهي تحصل

على المعنفة

أن تأخذ حقها بنفسها

فوزية: ما الفرق بين جمعية محاربة العنف وهيئة حقوق الإنسان؟

خالد الجبالي: الجمعية لم تكن إنسانا محايدا فجمعية حقوق الإنسان عندها أجندة ويمكن لها أن تتعاون مع الناس بطريقة ومع الدولة بطريقة ويمكن لها أن تلتطف الأجواء الموجودة في المجتمع، فإذا وجد هناك متضررات من العنف، ولم يوجد لهن حلول من قبل الجمعية، وإذا كانت جمعياتنا بهذا المستوى، فمن حق المرأة أن تأخذ حقوقها بنفسها.

غياب منظمات

المجتمع المدني

فوزية: أعتقد من أسباب الظواهر السلبية في المجتمع ليست فقط العنف بل هو غياب منظمات المجتمع المدني فنحن ظللنا ننتظر طويلا تأسيس جمعيتنا المستقلة، فلو فتحت جمعيات أهلية مستقلة وتكون متنوعة كجمعية النهوض بحقوق الطفل وجمعية حماية المرأة فنحن البلد الوحيد الذي ليس فيه جمعيات مدنية، فالمملكة الأردنية الهاشمية فيها 7000 جمعية مستقلة واليمن فيها على الأقل 4000 جمعية مستقلة ومصر فيها 19 ألف جمعية مستقلة، هذه إحصائية 2009م وهذه الدول تستطيع أن تأخذ معلومة دقيقة وليس معنا أنها تخلصت من مشاكلها.

فوزارة الشؤون الاجتماعية ذكرت وجود ألف حالة عنف خلال العام الماضي فلو وجد جمعيات مستقلة لاستطاعت تسجيل خمسة آلاف حالة في العام ومن خلال منبر «الجزيرة» نرفع الصوت عاليا بضرورة السماح بإنشاء مؤسسات المجتمع المدني، جمعيات الشباب الفنانين، وجمعيات الموسيقى، وجمعيات الأمل، فمؤسسات الدولة لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تستوعب كافة مشاكل المجتمع فلو كانت مؤسسات المجتمع المدني موجودة لخفف العبء كثيرا على هذه المؤسسات وتوازن المجتمع.

غياب الإعلام عن قضايا العنف

عبد الله العمري: الملاحظ في العنف الأسري بأن كل جهة قامت تتكلم عن العنف الأسري بمعزل عن الأخرى، فعلى سبيل المثال هذه الندوة أقيمت بمعزل عن الشؤون الاجتماعية فالمفروض الشؤون الاجتماعية هي التي تقوم بتنفيذها. ويجب على كل من يتحدث عن العنف أن ينطلق من إحصائيات ومن تنظيمات من قبل الشؤون الاجتماعية فكما هو معروف أن هناك تشريعات وأنظمة، فعدم وجود الإعلام الجيد هو الذي جعلنا لا نعرف التشريعات، فكل جهة من مستشفيات أو شرطة أو مدارس وغيرها من القطاعات الحكومية لها آلية مع وزارة الشؤون حيث أن كل حالة عنف تأتيها يجب أن يبلغ عنها وعندها تعليمات بهذا الخصوص.

كذلك التربية والتعليم لديها آلية استحدثت بأن يتم دراسة وتقييم حالات العنف في المدارس وتحويلها ومن ثم تتعاون مع الشؤون الاجتماعية قسم لجنة الحماية الاجتماعية. حيث أن الطالب الذي يلاحظ عليه مظهر من مظاهر العنف سواء جسدي أو جنسي أو نفسي يرسل إلى أحد المراكز الصحية أو الصحة المدرسية ويعمل تقرير طبي ويرفع إلى لجنة الحماية التي ترأسه إدارة التربية والتعليم.

فهناك حالات من ضمنها أبناء سحبت ولايتهم من أبيهم وزوجات فُرّق بينهن وبين أزواجهن وبنات سحبت وصيتهن من أبيهن إذ لم تكن لديهم جهة أخرى يودع فيها المعنف حيث يتم وضعه في دار الإيواء حتى يوجد لهم حل فهناك أعداد كبيرة من المعنفين الذين لا يعرفون النظام وحتى الممارسين في الميدان لا يطبقون النظام على الرغم من أن التشريعات موجودة، وعدم معرفة النظام بذلك.

وإذا كان العنف يمارس بشكل خاطئ في الشرطة والمستشفيات وتعليم البنين وتعليم البنات فهذا يرجع لثقافة المجتمع، ويمكن القول بأن حماية البنين أفضل بمرحلة من حماية البنات.

منظومة الأسرة

صالح الغامدي: كنا في السابق نتعامل من خلال منظومة الأسرة حيث نعمل ما تقرّه العادات والتقاليد فهذه النقلة السريعة من مجتمع جاهل أمي إلى حد ما إلى عالم منافس فلا نقارن موروثنا الثقافي بموروث الدول الأخرى، حيث لا نقارن أنفسنا بالغير ونطمح لنرتقي السلم فعندنا أخطاء وعندنا إرهابات ونطمح لتطبيق التشريعات.

علينا التفريق بين الآلية والتشريعات
خالد الجبالي: نود التفريق بين الآلية والتشريعات حيث أن آلية التبليغ عن العنف موجودة فنود تسليط الضوء على الآليات التي تحمي المعنفة، فمشكلتنا أن الأحكام موزعة ما بين الشرطة والمحكمة وهيئة الادعاء العام والإمارة فبعض الأحكام ليس لوزارة الشؤون الاجتماعية صلاحية فيها وذلك لارتباطها بالجهات المختصة.
أحلام السعدون: لعلنا نتساءل هل نكتفي فقط بأن الإيقاف أو السجن هو الحل فجميع الجمعيات أو الجهات المسؤولة لا تعرف أن الشخص هو سبب العنف وقامت بمعاقبته سواء أكان طفلاً أو شاباً حسب القانون حيث سيطلع للمجتمع أكثر عنفا وإثارة وسيكون أكثر سلبية فالعقاب ليس هو الحل نحن نريد إعادة تأهيل وإعادة تربية لهذا الأب الذي يشاهد ابنه أو الأم أين نحن من التنشئة الدينية أين نحن من موروثنا الاجتماعي أين العادات والتقاليد؟ ففي كثير من المجتمعات والبلدان ليس عندها دين كديننا ولكن عندها موراث اجتماعية، فالعقاب بالسجن أو الجلد بأي كان أسلوب العقاب ليس هو الحل ولن يوصلنا بالنتيجة التي نرغبها بالقضاء على العنف، نحن لا نريد إنشاء جمعيات تحمي العنف ويصبح لدينا حالات، فالعنف مشكلة لا بد أن نضع لها علاجاً وحلواً.
صالح الغامدي: علينا أن نعطي أولادنا جرعة في حال تعرض لأحد منهم للعنف أو الظلم أن يتكلم وهذا يدخل في منظومة التنشئة الاجتماعية.

على الزوجة أو البنت لو تعرضت لعنف جنسي أن تتكلم وتقوم بالإبلاغ لما حصل لها للجهات المختصة.
ضغوط وملابس الهيئة

شريفة الشملان: ما زلنا ندور في حلقة مفرغة، نتكلم عن نشأة هيئة حقوق الإنسان والضغوط والملابس التي خرجت فيها، فالهيئة تقوم بدور كبير في هذا المجال أقلها تعزيز الوعي لدى المرأة وجميع أفراد المجتمع والآن صار اتجاهنا بالوعي للأطفال والشباب في هذه المرحلة حيث تنشأ وهي تحمل هذا المفهوم ولها حق وتتكلم بمفهوم حقوق الإنسان، وقد تزايد الحديث عن مفهوم العنف الأسري فالهيئات المشرفة من قبل الدولة تطورت فصار الحديث ضمنها مثل البرامج الأخرى في إطار الضمان الأسري والبعض يقول إن هيئة حقوق الإنسان لها علاقة معينة بالدولة، لكن هناك دور كبير تقوم به عضوات وأعضاء الهيئة في تعزيز الوعي، فالمرأة حينما تتكلم في هذا الموضوع لا تتكلم إلا بعد أن شعرت بأن هناك سقف حماية.

والآن ما هو دور هيئة أو حقوق الإنسان؟ فجميع هيئات حقوق الإنسان في العالم هي هيئات ضغط وتوعية لا نجد هيئة حقوق إنسان في العالم لها سلطة حيث أن الهيئات الحقوقية المفترض يكون لها سلطة حتى تستطيع أن تواكب التغيير الحاصل في المجتمع، ومازنا في غياب التشريعات وتعطيل التشريعات فعندما تصل إلى الجهات التنفيذية تتعطل القضية وذلك لغياب مدونة الأسرة والأحكام الأسرية مما سبب فراغاً كبيراً في النظام والتشريعات فنحن بحاجة إلى مدونة الأسرة فهذه فيها إشكالية كبيرة. فالقضاء على ظاهرة العنف حلم كبير أو على الأقل القليل من هذه الظاهرة.
المطالبة بوجود شراكة
بالجهات المعنية

خالد الجبالي: هيئة حقوق الإنسان أو أي هيئة عندما تُنشأ بلا شك لها دور كبير في مجتمعنا وذلك تأكيد لدورها سيكون ناجحاً كونها جديدة لعلنا نتساءل مما تتكون لجنة الحماية وما هو دورها؟
منى الشافي: لا نريد أن نحصر قضية العنف الأسري في جهة لأنه لا يمكن لأي جهة لوحدها أن تقوم بهذه المشكلة حيث لا بد أن تكون جميع الجهات شراكة في هذه المشكلة ولا نريد أن تتحمل العبء لجنة الحماية، فهذه القضية شراكة بين الدوائر الحكومية.

خلل القضاة في تطبيق الأنظمة
عبد الله العمري: حديثنا ليس هو حقوق الإنسان نريد الحديث عن دور الحماية لما نواجهه من مشاكل حيث نحتاج إلى توعية بالنظام وممارسين للنظام قد يكون هناك خلا من القاضي أو من ممارسة الشرطة لكن هذا لا يعني عدم وجود النظام في تدريب وتأهيل القائمين على العنف.

صالح الغامدي: إذا كان قصدك الدار فالتأهيل والتدريب موجود ووزارة الشؤون الاجتماعية لديها برنامج ولديها في الرياض المركز الوطني للدراسات والتدريب والبحوث الاجتماعية فهو مركز متخصص للعنف والأسرة والتنمية والتدريب على مدار العام موجود.
نفقدهم للأخصائيين النفسيين

خالد الجبالي: نحن نفتقد إلى الدعم النفسي وللأخصائيين النفسيين لهذه الفئة وحتى لا ننتهم جهة دون أخرى فهذه الأماكن محتاجة لفريق متخصص لملازمة الجروح والألم التي يعاني منها الطلاب أو الطالبات المعنفين بشكل عام، حيث إن بعض الجهات التي تقوم على رعاية المعنفين يتعرضون إلى تعامل من غير المتخصصين ونحن بحاجة إلى متخصصين وإلى فريق عمل متخصص وبالإشراف من متخصص من الجامعات ومستشفيات صحة نفسية وغيرها.

استغلال قضايا العنف الأسري
عبد الله العمري: أصبحت مسألة الحماية تستغل وتدخل ضمنها حقوق المرأة ثم يضمّر الموضوع إلى أن يتحدث عن أشياء خارج نطاق الشؤون الاجتماعية حيث أن حقوق المرأة والعنف الأسري ليس لهما علاقة بقيادة المرأة للسيارة وللأسف مما نلاحظه من المتحدثين في الموضوع بأنهم يدمجون موضوع حق المرأة في القيادة وحققها في إنشاء إدارات ومراكز خاصة في حقها في إنشاء كبائن خاصة فيها فخلطوا الأمرين إلى أن أصبح هذا الموضوع يتحاشى أي مسؤول الحديث عنه.
خطوات فعالة

منى الشافعي: نقدر الشؤون الاجتماعية على خطواتها الفاعلة في قضايا المرأة والأسرة فهي الوزارة الوحيدة التي استطاعت تقديم خدمة فعالة في هذا الاتجاه ولكننا نود التعرف على الخدمات التي تقوم عليها مراكز الحماية الحد من فضيحة الأسرة

عبد الله العمري: نحن مجتمع محافظ فوجود نوع من خدمة الهاتف الاستشاري للمجتمع يساعد المعنفة على الحديث عن مشكلاتها حيث أن الهاتف الاستشاري وانتشار الوعي فيه بالمجتمع يمكن أن يحل مشاكل كثيرة ويحد من العنف قبل فضيحة الأسرة وقبل وصول المشكلة للقاضي ربما يكون الإنسان محتاجا إلى برنامج علاجي أو نفسي أو إرشاد أسري. إنشاء مراكز للسيدات المعنفات

منى الشافعي: إن مراكز الاستماع للسيدات المعنفات هو الخط الموصل قبل دار الحماية حيث أنها تشبه الهاتف الاستشاري ولكن لها آلية أكثر تطور وأكثر حداثة وأكثر احتياج للمرأة المعنفة، فمراكز الاستماع هي تفريغ وجداني بالدرجة الأولى للمرأة المعنفة.

الخطوة الثانية توفير الدعم النفسي لأن المرأة المعنفة ليست بحاجة لمكان تلجأ فيه فهي شخص يعاني كثيرا من المشاكل وتحتاج التوجيه النفسي والاجتماعي والاستشارة القانونية.
فالمرأة تحتاج هذه المواضيع حيث استضفنا العام الماضي أكثر من 30 سيدة من وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم والشؤون الاجتماعية لتدريبهم على آلية هذا الاستماع وأن تقوم جهاتهم بفتح مثل هذه المراكز داخل أعمالهم فهذه بادرة من هيئة حقوق الإنسان للقضاء على هذه المشكلة.

الاعتراف بمؤسسات المجتمع المدني

فوزية العيوني: إن الدول التي تحل قضاياها هي دول تعترف بمؤسسات المجتمع المدني فلو أوجدت هذه المؤسسات لاستطعنا حل الكثير من القضايا.

أود الرد: ماذا قدمت وزارة الشؤون الاجتماعية للمعنفات في الدور؟

نستطيع القول بأن الوزارة الشؤون الاجتماعية وللأسف لم تقدم شيئا للمعنفات ولعلي أستغرب من خلال معرفتي لبعض القضايا من ضمنها إحدى المعنفات صار لها أربع سنوات وهي في الدار تطالب بنزع الولاية وذلك لاعتداء والدها عليها فلم يسمح لها القاضي بنزع الولاية منها علما بأن الشهود كانوا من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حيث إن الوزارة مقصرة بأشياء كثيرة من ضمنها رداء المباني التي تؤثر صحيا ونفسيا على المعنفات كذلك أن المعنفة هي التي تقوم بمتابعة قضيتها فليس هناك أحد يقف بجانبها لا من الجمعيات الحقوقية أو الشؤون الاجتماعية.
المفترض أن تقوم الشؤون الاجتماعية بتوفير محام خاص لهؤلاء، فالبيئة غير ملائمة في الدور من جميع النواحي لأن ذلك يعيق وصول صوت المعنفة.

ليست من تدخل الدار امرأة شريفة

عبد الله العمري: الموضوع الذي نتحدث عنه الآن هو آثار العنف ومضاره وتوعية الأسرة وكيف لرب الأسرة أن يتعامل مع أبنائه وكيفية التنشئة وكيفية الحوار، وهذا الدور الذي يجب أن نركز عليه فإذا وقع العنف انتهى الكلام. وأتمنى بأن لا تأخذنا العاطفة بدافع المرأة عن المرأة والرجل عن الرجل ومن واقع عملنا ليس كل من تدخل دار الحماية وتعرضت للإيذاء أنها امرأة جيدة حيث نجد هناك مسببات تدفع لولي الأمر بالدفاع عن شرفه من خلال ارتكاب جريمة شرعية عقلية حيث أن المنطق لم يجد لها أي مبرر في الحكم على من يدخل الدار بالرفض.

منى الشافي: أتمنى أن تكون هذه حقوق مطلقة وأن لا تكون هذه النظرة أن يحق للجميع الدخول لهذه الدار، فجميع من يدخل هذه الدار يحكم عليها بأنها بنت رافضة للحكم وخارجة عن حقوقهم ومتجهة باتجاه خاطئ ولذلك تتعامل بهذه الطريقة.

فلجان التنمية وجدت على مسماها لجان تنمية، المفروض أن تكون تجاوزت الدور الذي تأسست من أجله ولذلك نطالب بإنشاء مؤسسات مجتمع مدني من نوع آخر أكثر مطالبة.

صعب على جمعية تأسست على أهداف معينة لتلبي احتياجات مرحلة آلية إلا إذا كان الفكر الذي تحمله هذه المؤسسة والاستعداد لتدريب القائمين عليها توافق عملها مع احتياجات هذه المرحلة، وعلينا أن نفتح المزيد من الجمعيات التي تنبثق من الوضع الراهن واحتياجاته فالجمعيات تحمل على كاهلها الكثير من المشاكل، حيث تقوم على تطوير المرأة وتعليم الأطفال وحل مشاكل الفقر وتنمية الوعي الصحي لأبناء المنطقة، نحن نبحت عن التخصص.

ممارسات خاطئة بلجان التنمية
عبد الله العمري: الذي يحدث الآن في لجان التنمية ممارسة خاطئة حيث خرجت اللجنة عن مسارها الذي أنشئت من أجله، المفترض أن تكون مركز إشعاع في الحي وتكون مركز تنقيف للرجل والمرأة والأسرة، الجانب الذي لا تصله الدوائر الحكومية.

نعاني من عوائق الوزارة

فوزية العيوني: مازلنا نعاني من عوائق الوزارة التي ترفض إعطاء التراخيص لإنشاء مؤسسات المجتمع المدني التي ليست من مسؤولية الوزارة كما تدعي، وقبل أربع سنوات صدر مشروع التنظيم للمؤسسات المدنية ورفع لمجلس الشورى وتم الاتفاق على مسودة بأنه سيكون هناك هيئة مختصة لمنح التصاريح للمؤسسات المدنية، ولم يتم إصدارها لو كان لنا جمعيتنا المتنوعة ومتعددة الأهداف لاستقطبنا أعدادا كبيرة من النساء المعنفات بدلا من أن تذهب لدور الحماية. نطالب بنقابة للمعنفين

عبد الله العمري: الموضوع فيه وجهات نظر نحن على ذلك سنطالب بجمعية لحقوق المرأة وحمايتها والرجل والطفل ونحن نطالب بنقابة للمعنفين، نتساءل ماذا نقدم لحماية المعنفين؟

التوصيات

أقرت الندوة عددا من التوصيات منها:

طلب محامين للمعنفات لاسترداد حقوقهن من قبل وزارة الشؤون.

إنشاء مراكز الاستماع للسيدات كما وجد في بعض المجتمعات، والتي تساعد على تخفيف الضغط النفسي حيث تقوم بثلاثة أدوار رئيسية للمعنفة وذلك بتقديم الدعم النفسي والاستماع الفعال النفسي والدعم القانوني للمعنفة.

تقنين الدورات التي تقيمها الشؤون الاجتماعية ومن ثم دراسة هذه الدورات في الميدان.

على وزارة التربية والتعليم نشر ثقافة حقوق الإنسان في المدارس ورفع ثقافة الحوار في المجتمع من خلال إنشاء دورات تدريبية لأصالح الآباء والأمهات والمدرسين.

إصدار ملحق صحفي عن العنف الأسري تتبناه جريدة (الجزيرة) وأن تستمر الجريدة بتوجيه رسائل لذات العلاقة

تستهدف التربية والتعليم والشؤون الاجتماعية ورجال التنمية ودور الإيواء والمحاكم الشرعية والجهات المعنية بالقضية.

عمل إصدارات للمجتمع عن حقوق الإنسان عن قضايا المرأة والرجل والطفل.

إنشاء مراكز أحياء رياضية وثقافية وترفيهية وخاصة للأسر الفقيرة.

إنشاء الهاتف الإرشادي في إدارة التربية والتعليم للبنين والبنات وللأسر.

إجراء لقاء سنوي يتحدث عن العنف الأسري تتبناه الجريدة.

عمل دراسات للأطفال المتعرضين للعنف من سن الثالثة من العمر والذين يتعرضون لتحرش جنسي من الخادמות وداخل الأسرة وخارجها.

أهمية إنشاء جمعية خاصة للأطفال والتعاون بين تلك الجمعيات ذات العلاقة وبين حقوق الإنسان.

مطالبة وزير العدل بتعجيل إصدار مدونة الأسرة لأنها كفيلة بحماية الأسرة بعضهم من بعض.

إعادة النظر في المناهج الدراسية فيما تحويه من تعزيز سلطة الرجل واحترام قيمة المرأة.

المطالبة بالتغيير الإيجابي في مجتمعنا من خلال ما تتعرض له المرأة والطفل من التحرشات الجنسية ووضع قوانين من قبل المتحرشين في الشوارع.

السماح للبنات بالتوقيع للدخول في دار الحماية لما تتعرض له من عنف واللجوء إليها.

مطالب مجلس الشورى بتحرير ما صادق عليه من أنظمة وقوانين تحمي المرأة والطفل من قضية التحرش الجنسي.

المشاركون: والمشاركات في الندوة

صالح سعيد الغامدي: باحث اجتماعي

عبد الله سعيد العمري: موجه تربوي

خالد الجبالي: مرشد اجتماعي

شريفة الشمالان: رئيسة القسم النسائي بهيئة حقوق الإنسان

منى الشافعي: مسؤولة العلاقات العامة بهيئة حقوق الإنسان

فوزية العيوني: مؤسسة جمعية الدفاع عن حقوق المرأة وناشطة اجتماعية

أحلام عبد الهادي السعدون: مشرفة علم نفس واجتماع بإدارة التربية والتعليم

ابتسام الشيخ: مشرفة اجتماعية

المستضيف للندوة فندق بارك إن الخبر

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

حقوق الإنسان تخاطب الأطفال بـ صديقي وليد الحبوب

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 29 يونيو 2010

http://www.aleqt.com/2010/06/29/article_412927.html

طرحت هيئة حقوق الإنسان إصداراً جديداً وهو قصة للأطفال بعنوان "صديقي وليد الحبوب" يتناول قصة طفل متلازمة داون، من تأليف عهود البراهيم المشرفة بالإناية على الفرع النسائي في الرياض. وتهدف القصة إلى التعريف بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة كحق التعليم واللعب والتعريف بمفهوم الدمج بينهما. وتسهم القصة في تعزيز مبدأ تقبل الاختلاف بين الناس وتنمية روح التعاون والعطاء بين أفراد المجتمع والإحساس بالآخرين . وتندرج القصة ضمن إطار برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان والتوعية الحقوقية للمجتمع الذي تتبناه هيئة حقوق الإنسان خلال السنوات الأربع المقبلة بداية من عام الحالي 1431 هـ. وتخص من أنشطتها التوعية بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة مستهدفة الشريحة الطلابية، وذلك ضمن برنامج التوعية في المدارس الذي ينفذه الفرع النسائي في الرياض لهذا العام. ويأتي إصدار هذه القصة تفاعلاً مع إعلان الأمير سلمان بن عبد العزيز "الرياض مدينة صديقة للمعاقين".

أبناء مُطلقات محرومون من التسجيل في المدارس لفقدان الوثائق الرسمية

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 30 يونيو 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/158081>

دعا مدير فرع هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية إبراهيم عسيري، الأمهات اللاتي يواجهن مشكلات في تسجيل أبنائهن في المدارس، لعدم وجود وثائق رسمية لهم، إلى مراجعة الهيئة. وقال عسيري في تصريح لـ «الحياة»: «إن الفرع تلقى عدداً من طلبات المساعدة، من أمهات مُطلقات، يرفض آباء أبنائهن منحهن وثائق تشترطها المدارس في تسجيل المستجدين من الطلبة.»

وأشار إلى ان الهيئة تنسق مع كل من الأحوال المدنية، وإدارتي التربية والتعليم (بنين وبنات)، وإمارة المنطقة الشرقية، «لتسهيل إجراءات قبول هؤلاء الأبناء، وعدم حرمانهم من الدراسة، بسبب تغيب الآباء، أو رفضهم تقديم أوراق رسمية»، لافتاً إلى «صعوبة بعض الحالات، لعدم وجود حتى صور عن الأوراق الرسمية.»

وذكرت مطلقات، تحدثن إلى «الحياة»، ان «الحصول على أوراق رسمية أصلية، مثل شهادة ميلاد للطفل، من أبسط الأمور التي نطالب بها». وقالت إحدى الأمهات: «إن حصولي على صك الحضانة، يعني انه من حقي أن أقوم بتسجيل أبنائي في المدرسة. ولكن مديرة مدرسة ابتدائية، رفضت تسجيل ابنتي في المدرسة، بحجة أن الأوراق الموجودة في حوزتي مصورة، وليست طبق الأصل. وبعد ثلاثة أشهر، من محاولات وسطاء للتدخل، وإقناع الأب بتسليم الأوراق، توجهت إلى هيئة حقوق الإنسان، التي بدأت في التحرك، لتسجيل الطفلة، ووجهت خطابات لعدد من الجهات، لتسريع تسجيل ابنتي، خوفاً من حرمانها من التعليم». وأضافت أن «التحكم في مصير المرأة المطلقة، وحرمانها من الحصول على أوراق رسمية تخص أبنائها، يوقف عدداً من المعاملات، ويعطل مصالحهم.»

وقالت أم أخرى، تمر قضية تسجيل ابنها بظروف «شانكة»: «إن عدم تجاوب والده، بتقديم الأوراق الثبوتية، أو صور منها، فاقم من المشكلة. وحجة الأب أنه لم ير أبنائه منذ فترة طويلة، بحسب ما نقله مقربون منه»، مضيفة «لا أملك أوراقاً، وأسعى لاستخراج بدل فاقد منها». وذكرت أنها ستلجأ إلى «جلب شهود من الأقارب والجيران، يثبتون أن هؤلاء أبنائي، ولدي الحق في إلحاقهم بالمدارس، وبإمكان أية جهة التأكد من ذلك من الأحوال المدنية، لأن والدهم يحتفظ بشهادات الميلاد، ومعه كافة ما يثبت أنهم أبنائنا». مضيفة «حصلت على وعود بتسجيل ابني مطلع العام الدراسي الجديد، بعد التنسيق بين مدير المدرسة وإدارة التربية والتعليم، حول المشكلة.»

د. العيبان تسلم وسام استحقاق الجمهورية الإيطالية

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 30-6-2010

<http://www.alriyadh.com/30/06/2010/article539322.html>

الرياض - نايف ال زاحم

تسلم معالي الدكتور بندر بن محمد العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان امس وسام استحقاق الجمهورية الإيطالية من طبقة (قائد) والذي يأتي تقديراً من الحكومة الإيطالية لجهود معاليه في تنمية العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية وإيطاليا. وقد قام السفير الإيطالي بالمملكة السيد أوجينيو داوريا بتقليد معاليه الوسام مبدياً تقدير و تثمين الحكومة الإيطالية لجهود معاليه التي أسهمت بشكل مباشر في تنمية العلاقات التي تربط البلدين والشعبين الصديقين على كافة المستويات وأضاف أن هذا الوسام يعتبر من أرفع الأوسمة الإيطالية ويرجع تاريخه لعائلة السافوي الملكية وأضاف السفير الإيطالي أن هذا الوسام صدر بمرسوم موقع من كل من فخامة رئيس الجمهورية الإيطالية جورجيو نابوليتانو ودولة رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو بيرلوسكوني .

من جانبه رفع معالي الدكتور بندر بن محمد العيبان أسمى آيات الشكر والعرفان لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز -حفظه الله - على توجيهه الكريم بقبول وحمل وسام استحقاق الجمهورية الإيطالية من طبقة (قائد)، وعبر معاليه عن سعادته بنيله هذا الوسام الرفيع مقدماً شكره للسفير الإيطالي وللحكومة الإيطالية على هذا التقدير الرفيع الذي يعد تقديراً للسياسة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -أيده الله- وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني- يحفظهم الله- وحكومتهم الرشيدة. ونوه معاليه بالعلاقات المتينة التي تربط البلدين الصديقين والتي يعود تاريخها لعام 1932م حيث بادرت إيطاليا لتكون من أوائل الدول التي أقامت علاقات دبلوماسية مع المملكة، وتتطابق سياساتها الخارجية في كثير من القضايا مع سياسة المملكة، كما تعد إيطاليا الشريك الاقتصادي السادس للمملكة على مستوى العالم حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 8,8 مليارات دولار خلال عام 2009. وشدد معاليه على ما تحظى به المملكة العربية السعودية من مكانة وتقدير كبيرين نظير ما يتمتع به خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- من مكانة رفيعة وتأثير كبير على المستوى الإقليمي والدولي يبرز ذلك من خلال مبادراته السياسية والإنسانية التي تهدف إلى إحلال السلام والعدل ومد جسور الألفة والتعاون والتقارب بين شعوب العالم من خلال الحوار البناء واستلهام المشترك الإنساني بين مختلف حضاراته وثقافته

القضاء العسكري السعودي

المصدر: جريدة الوطن الأحد 27 يونيو 2010

993 http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=

ماجد محمد قاروب

في سبق محمود ثمنت الأجهزة الحقوقية والعدلية دعوتها للمشاركة في مؤتمر القضاء العسكري الذي نظمه بنجاح ديوان المحاكمات العسكري بوزارة الدفاع، حيث كانت مشاركة كل من وزارة العدل وديوان المظالم وهيئة التحقيق والادعاء العام وجامعة نايف والمعهد العالي للقضاء ومركز القانون السعودي للتدريب وهيئة حقوق الإنسان إضافة كبيرة وهامة للمؤتمر، حيث جمعت كل ما يتعلق بالقضاء العام والمدني مع القضاء العسكري، فكان المؤتمر أشبه بمنظرة قانونية فقهية عن خصائص كل قضاء بما فيها التدريب والتأهيل كضمانة أساسية للقضاء العسكري والمدني على حد سواء، وهذا كان محل تقدير وامتنان كبير من قبل ممثلي القضاء العسكري في دول مجلس التعاون الذين أبدوا الإعجاب الملحوظ ليس فقط بالتنظيم والاستضافة بل وبالجوانب العلمية والمهنية والموضوعية في البرنامج العلمي للمؤتمر والمتحدثين ومكانتهم في مجال القضاء والحقوق والعدل وأيضاً لموضوعاتهم التي طرحت في أوراق العمل التي كانت مفيدة وقيمة وتعتبر مرجعية في موضوعها. وقد تم استعراض خصائص وسمات نظام العقوبات العسكري والتي تتلخص في إنشاء ديوان المحاكمات العسكري باعتباره الجهة المختصة لمحاكمة العسكريين المتهمين بالجرح والجنایات العسكرية من أفراد وضباط وأمرأ الأركان ومنسوبي الجيش بمن في ذلك المتقاعدون، وكل شخص يرافق الجيش إلى ميادين القتال والمعسكرات. والتأكيد على الفصل بين الإحالة و صدور الحكم ومناطق ذلك هو أن الأمر الذي يأمر بإحالة القضية إلى ديوان المحاكمات لا يجوز أن يكون رئيساً للديوان أو عضواً فيه حين النظر في القضية المحالة بتوقيعه أو بأمره. وكذلك عدم خضوع المحكمة للقادة عند محاكمتهم ويعني ذلك أن قادة الجيش والفيالق والفرق الذين يتهمون أثناء قيامهم بالقيادة ويحاولون إلى ديوان المحاكمات لا يجوز أن يتولى محاكمتهم رئيس أو عضو في الهيئة مربوط بهم أو منسوب إلى إمرتهم أو تحت قيادتهم.

وأن المحاكم الشرعية (العامة) هي صاحبة الولاية العامة في الجنایات والجرح الشخصية وتشمل القتل والجروح والسرقة وكل ما هو ضمن الحدود وكذلك الحقوق الشخصية، ويحال أمر محاكمة المتهمين بهذا النوع من الجرائم إلى المحاكم الشرعية (العامة). وأن للقائد الأعلى أو وزير الدفاع حق إقرار الحكم المرفوع من ديوان المحاكمات كل فيما هو ضمن اختصاصه، كما له حق تخفيض الجزاء أو تخفيفه أو توقيفه حسبما تقتضيه وجوه المصلحة الحكومية في ذلك. وأن الاختصاص القضائي لديوان المحاكمات العسكرية هو بالجرائم العسكرية فقط دون غيرها بالإضافة إلى تطبيق الجزاءات الإرهابية والتأديبية الانضباطية).

وكانت خلاصة ما انتهى إليه المؤتمر من توصيات أو ملاحظات من وجهة نظرنا هي:

- (1) التأكيد على ضرورة وأهمية استقلال القضاء العسكري في الجرائم العسكرية والجزاءات التأديبية والانضباطية دون غيرها من الجرائم بمختلف أنواعها.
- (2) أن نظام العقوبات العسكري للجيش العربي السعودي بالرغم من أنه أقدم الأنظمة المعتمدة في المملكة إلا أنه يعتبر من الأميز على مستوى العالم، ولا يحتاج إلا لتطوير يتوافق مع تطور أساليب الاتصالات والتطورات التي طرأت على الأسلحة وكذلك المبادئ القانونية العامة في توصيف وتحديد بعض الجرائم.
- (3) التأكيد على أهمية وضرورة برامج التدريب والتأهيل القانوني والنوعي المتميز والتطوير المستمر لأعضاء الادعاء والقضاء في القطاع العسكري لأنه من أهم ضمانات حصانة التقاضي لأفراد القوات المسلحة السعودية.
- (4) تكثيف برامج التوعية والثقافة الحقوقية لجميع أفراد القوات المسلحة بشكل دائم ومستمر بما فيها من تعزيز الانضباط والأداء العسكري للأفراد الذي ينعكس على أدائهم العسكري وسلوكهم داخل المجتمع المدني وبما يعكس أثراً إيجابياً للقوات المسلحة وأفرادها من الجيش العربي السعودي على الوطن والمجتمع والمواطن.

5) استمرار عقد المؤتمرات الحقوقية والقضائية التي تحتوي على تبادل الخبرات والتجارب وتنوعها في مختلف مناطق المملكة لتعميم الأفكار والمبادئ السامية والهامة المنصوص عليها في نظام محاكمات أفراد الجيش العربي السعودي لتعم الفائدة أيضاً على المجتمع المدني وقضائه المدني والجزائي.

مطلقة ويا قلب لا تحزن!!

المصدر: جريدة الجزيرة الأربعاء 30-6-2010

<http://www.al-jazirah.com/20100630/rj11.htm>

أيمن العريشي

إنه ذات المشهد الدرامي يتكرر...
الرجل في قمة العصبية، يلقي على زوجته لفظة الطلاق، طالق.. طالق.. طالق..
أو المرأة في قمة الإحباط واليأس.. طلقني.. طلقني.. طلقني..
وتنتهي مع ذلك المشهد بكل بساطة.. حكاية أسرة
بأربعة حروف فقط، وكم هي رخيصة هذه الحياة حين ينتهي مشروع العمر بأربعة حروف، خط النهاية يمكن أن يكون
قريباً بقرب الحروف الأربعة من ذهنية رجل لا يتحكم بطرف لسانه.
يمكنني أن أسميها ثقافة الطلاق، حتى المسلسلات العربية تحاول تغذية مفهوم الطلاق، بل ويتم توظيفه وتغليفه على أنه
الحل الأمثل والدواء السريع للمشكلات الزوجية، وأحياناً يتم إدراجها في الأعمال الكوميديا على أنه للمزح والهزل، وفي
أعمال أخرى هو سوط تخويف وتهديد ولعب بأعصاب الأنثى.
هذه قضية أسرية تمس كل بيت سعودي، لكنها في الوقت ذاته قضية ذات تشعبات كثيرة، ومن الصعب حصرها في مقال
واحد.

وسأتناول هنا قضية الاختلاف في نظرة المجتمع للمرأة المطلقة عن الرجل المطلق، من حيث المنظار الذي ينظر من
خلاله المجتمع لكل منهما.
المرأة على الأغلب هي من تدفع ثمن الطلاق غالباً، من عمرها ومن زهرة شبابها ومن قلبها الذي يتفطر حزناً، ومن
مستقبلها الذي يلفه ظلام قاتم، ومن الطرق المشرعة للحياة توصل أمامها فجأة، ومن فلذات كبدها يصادرون من بين يديها
قهرًا، ومن مالها المستحق صدقًا يتبخر في أحيان كثيرة على تكلفة المكاتب القانونية والمحامين.
وحده الرجل لا تثريب عليه في معركة الطلاق، هو غالباً يخرج منتصرًا، وهكذا نحن الشرقيين، ننصف ذكورتنا على
حساب كل شيء، حتى لو كان ذلك الشيء هو نصفنا الثاني.
يستطيع الرجل الذي طلق في الليل، أن يتزوج من النهار الثاني بأجمل الجميلات، ولا يعيبه أبداً كونه مطلق، وحدها
المرأة هي التي تسجن داخل قفص (مطلقة)، وتستمتع من بعيد من يزهده في الزواج من مطلقة!! وأتساءل هنا، لماذا نحن
أمة الميزان والعدل والقسط المستقيم، نضع ذلك كله جانباً، حينما يحضر العرف والتقليد؟
هل شرع الإسلام الطلاق كمفتاح حرية للرجل الظالم؟ وكقفص قفص للمرأة المظلومة؟
هذا استفسار في غير مكانه، فشريعتنا أعدل وأنصف وأرحم، كل الأمر هو أن العدالة الإلهية لا يتم توظيفها وتطبيقها
بوجهها الصحيح كي يأخذ كل ذي حق حقه.
نحن من ربينا وعرسنا في تربة ذكورتنا مفاهيم مغلوبة عن الطلاق، وجنينا ثمار غراسنا في الكبر، أسر مفككة، وأطفال
تتلقفهم الشوارع، ومكالمات في ذواتهن لا تستوعب دموعهن أقطان الوسائد، وأضيفوا إلى السلة ما تعرفونه وتسمعونه
من تبعات الطلاق ومآسيه الاجتماعية الرهيبة.
الطلاق هو بمثابة علاج شرعي يوصف بأنه أبغض الحلال عند الله، وهو بمثابة الحلقة الأخيرة عندما يكون مسلسل
الزوجية مأساوياً، أو هو « الكي » بعد أن تفشل كل أدوية العلاج وأساليبه، لكنه أضحي اليوم وسيلة تهديد من الذكر على
الأنثى، وفي بعض الأحيان يحضر الطلاق كيميّن توكيد رخيصة يرخص ثمن رغيّف خبز عبارات من نوع (علي الطلاق
أن أفعل كذا وكذا)، بل ويتحول الطلاق أحياناً إلى سيف مسلط على رقبة المرأة، تشعر معه بأن الزواج الذي لجأت إليه
للاستقرار والعهدة مهدد بأن ينهار عليها سقفة في أي وقت، وبأن عشها الذي تعبت تبنيه سنين وسنين، معرض للتبعثر مع
أول نفحة هواء!

نحن نحتاج لحزمة جهود مخلصه، أفراد ومؤسسات، محاكمنا وقضائنا الفضلاء وهيئة حقوق الإنسان والجمعيات الخيرية وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونظامنا التعليمي وقبله نظامنا الأسري، جميع أولئك وغيرهم، تقع على عواتقهم مسؤولية إعادة الهبة المفقودة لمؤسسة الزواج، إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير، إلا تفعلوه، فإن هذا الشاب المستهتر يحسب أن المرأة قطعة أثاث مكونة في آخر زاوية البيت، يستعملها ثم يرميها في مزاد، لكنه للأسف مزاد مغلق، مغلق لأنها مطلقة.. ونظرات الريبة والشك تقتلها، مطلقة.. واستبيحت عذريتها بغلاء، ثم بيعت بأرخص الأثمان، مطلقة.. والليل وحده يلف حزنها ويخفف ألمها، مطلقة.. ويا قلب لا تحزن!!

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

17 ألف وحدة سكنية لمنسوبي الحرس الوطني في 9 مناطق

ومحافظات

متعب بن عبدالله يشكر خادم الحرمين لاهتمامه بتوفير متطلبات

الاستقرار والتنمية للمواطن

المصدر: جريدة الوطن السبت 26 يونيو 2010

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=9021&CategoryID=5

الرياض: واس 26-06-2010 AM 1:45

رفع نائب رئيس الحرس الوطني للشؤون التنفيذية الأمير متعب بن عبدالله بن عبدالعزيز، الشكر والعرفان لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، على دعمه المتواصل واهتمامه الكبير بتوفير متطلبات الاستقرار والتنمية للمواطن السعودي في شتى المجالات، ولما تجده القطاعات العسكرية من دعم ورعاية كريمة من القيادة الرشيدة. جاء ذلك عقب توقيع مشروع المرحلة الأولى من توسعة إسكان منسوبي الحرس الوطني العسكريين الذي يشمل إنشاء 17 ألف وحدة سكنية للضباط والأفراد موزعة على كافة المناطق التي تتواجد بها وحدات الحرس الوطني في كل من الرياض، والهدوف، والدمام، والقصيم، وحائل، والمدينة المنورة، وينبع، وجدة، والطائف. وعد الأمير متعب بن عبدالله مشروع المرحلة الأولى من توسعة إسكان الحرس الوطني أحد المنجزات التي تؤكد اهتمام القيادة بالإنسان الذي يمثل أعلى وأثمن ثروة في هذه البلاد، متمنياً سموه أن يسهم المشروع في توفير الرخاء والاستقرار لمنسوبي الحرس الوطني.

وكشف مدير عام المشاريع بالحرس الوطني المهندس عبدالعزيز الجراح أنه تم توقيع العقد مع عدد من الشركات المتخصصة، وأن مدة التنفيذ أربع سنوات. وأوضح أن المشروع يشمل إنشاء وحدات سكنية مؤثثة بكافة المستلزمات والاحتياجات إضافة إلى المرافق التعليمية والصحية والترفيهية والاجتماعية بما في ذلك الخدمات المساندة والبنية التحتية من شبكة كهرباء وهاتف وشبكات مياه وري ومحطات الصرف الصحي وشبكة تصريف مياه الأمطار والسيول. وبين المهندس الجراح أن المشروع تم تصميمه وفق المعايير العالمية المتبعة، والاستفادة من الخبرات في المشاريع السكنية القائمة، حيث يتولى الإشراف والمتابعة عدد من الكفاءات الوطنية المؤهلة في إدارة المشاريع بالحرس الوطني من مهندسين وفنيين، متمنياً أن يكون المشروع إضافة تنموية جديدة للمدن السكنية التي أنشأها الحرس الوطني في مختلف مناطق المملكة.

تنظيم جديد لزواج المواطنين والمواطنین بغير السعوديين

المصدر: جريدة عكاظ السبت 1431/07/14 هـ 26 يونيو 2010 م العدد : 3296
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100626/Con20100626358077.htm>

محمد الغامدي - الرياض

أبلغت «عكاظ» مصادر مطلعة، أن التنظيم الجديد لزواج السعودي من غير السعودية، وكذلك السعودية بغير السعودي، يسمح للمواطنة الزواج من الأجنبي المولود في المملكة من أم سعودية أو أبوين غير سعوديين، بشرط أن تكون له إقامة نظامية وشهادة ميلاد صادرة من سجل المواليد، وعاش في المملكة مدة لا تقل عن 15 عاما. ويمنع التنظيم الوزراء وأصحاب المراتب الممتازة وأعضاء مجلس الشورى وضباط منسوبي وزارة الدفاع والداخلية والاستخبارات والحرس الوطني والصناعات الحربية من الزواج من غير السعودية أثناء تواجدهم على رأس العمل. وأكدت المصادر أن عقوبات ستقر في حق المخالفين تصل إلى مائة ألف ريال، إضافة إلى عدم السماح بدخول الزوجة غير السعودية إلى المملكة، إضافة إلى إنهاء إقامتها وتسفيرها عند وجودها داخل المملكة. و ينتظر أن يفتح مجلس الشورى أمام أعضاء المجلس باب النقاش حيال التنظيم الجديد الإثنيين المقبل، والمكون من 12 مادة في جلسة سرية بحضور مستشارات المجلس اللاتي قدمن مقترحاتهن، و ينتظر أن يحل هذا التنظيم بديلا للنظام الحالي الصادر منذ 38 عاما.

رئيس اللجنة: الإزالة مقبلة ولا أنفي تواطؤ الموظفين من عدمه

لجنة التعدييات تهدد بإزالة مدخل منزل مواطن

المصدر: جريدة عكاظ السبت 1431/07/14 هـ 26 يونيو 2010 م العدد : 3296
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100626/Con20100626358088.htm>

علي بن غرسان - مكة المكرمة

يواجه المواطن سعد بن علي المالكي، شبح إزالة مدخل منزله الرئيس في فرعة بني حرب التابعة لمركز القرية في بني مالك جنوبي الطائف، من قبل لجنة التعدييات التي جعلته (كبش فداء) لأخطاء الآخرين - بحسب قوله - وذلك على خلفية خلاف بين مواطنين على قطعة أرض يقول المالكي «لا ناقة له فيه ولا جمل». وبين لـ«عكاظ» رئيس لجنة التعدييات في مركز إمارة ميسان فهد الحارثي، أن اللجنة تلقت أمرا صريحا بإزالة المدخل المؤدي إلى منزل المواطن وحدد موعد الإزالة قريبا، وليس أمامها سوى التنفيذ بعيدا عن خلفيات القضية كافة والخلافات الشخصية، وقال: «أنا حديث العهد برئاسة اللجنة، ولم يمض لي سوى 15 يوما فيها، لذا لا أمتلك المعلومات الكاملة حول هذه القضية». ويضيف: «تلقيت بالأمس برفقة تظلم من المواطن، ونعكف حاليا على دراستها ورفع الأمر برمته لمحافظ الطائف للتوجيه والتنفيذ». وحول تواطؤ اللجنة مع بعض أصحاب الجاه في المنطقة، قال: لا أستطيع نفي هذا الأمر أو تأكيده ولا حتى التصريح به، فالصورة الكاملة لم تتضح أمامي بعد، لكن لو ثبت لي أي تواطؤ فسأطبق الإجراء النظامي تجاه كل مخالف، ولن نرضى ظلما لأي مواطن فالنظام كفيلا بحفظ حقوق الجميع إلى ذلك، أوضح سعد المالكي، أنه وقع ضحية خلافات شخصية بين مواطنين على قطعة أرض، ما دفع بالجهات المعنية إلى التدخل وتشكيل لجنة للوقوف على الموقع والفصل بينهما، إلا أن اللجنة المذكورة جعلت منه طرفا في القضية، واعترضت بإيحاء من مواطن آخر على مدخل منزله الرئيس الذي يمتلكه بصك شرعي، وطلبت مني هدمه وإغلاقه وذلك بتأثير مباشر من أصحاب النفوذ - على حد قوله -. وأضاف: «هذا التصرف غير المبرر دفعني إلى رفض قرار اللجنة والتظلم، خصوصا أنني أمتلك صكا شرعيا يثبت صحة موقعي»، مبينا أن قرار الهدم تجاهل صلب القضية وجوهرها ووضعها تحت سيطرة التهديد بالإزالة وهو يعيش في ترغيب وخوف، وقال: «أمل من المسؤولين إيقاف أمر الإزالة والتحري عن صحة ما حدث».

إمام الحرم يطالب بالحجر على "أصحاب الفتاوى الشاذة"

الحكمي: ولي الأمر هو صاحب الحق في المنع

المصدر: جريدة الوطن السبت 26 يونيو 2010

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=9030&CategoryID=5

مكة المكرمة: علي العميري 26-06-2010 AM 1:56

علق عضو هيئة كبار العلماء الشيخ الدكتور علي عباس الحكمي على ما ورد في خطبة الجمعة على لسان إمام وخطيب الحرم المكي الشريف الشيخ عبدالرحمن السديس من ضرورة الحجر على مقتحمي مقامات الفتيا أو المتعلمين، قائلا إن ولي الأمر هو صاحب الحق في ذلك. وكان السديس قد تطرق لما أسماه بفوضى الفتاوى وعبث التعامل في إشارة لفتاوى حل السحر، وإرضاع الكبير، وإباحة الغناء، والاختلاط وسواها. وهنا قال الحكمي لـ"الوطن" إن الفتيا يجب أن تكون منضبطة بالضوابط الشرعية، وإذا ثبت أن أحد المفتين تجاوز الحد فيها وأكثر من الفتاوى الشاذة، فمن حق ولي الأمر أن يتخذ الإجراءات اللازمة لمنعه من ممارسة الفتيا.

إمام الحرم المكي يحذر من الغش في المعاملات والفكر والعقيدة والعبادة
مكة المكرمة، المدينة المنورة: واس

حذر إمام وخطيب المسجد الحرام الشيخ الدكتور عبدالرحمن بن عبدالعزيز السديس المسلمين في خطبة الجمعة أمس من الغش في المعاملات والفكر والعقيدة والعبادة، كما أوصى الطلاب بأن يتقوا الله، وإخلاص النية، والحذر من الغش في الامتحانات التي تجرى هذه الأيام.

وأوضح أن الغش في المعاملات هو خديعة المشتري والتغريب به، وله ضروب وصور شتى، منها: خلط الجيد من البضاعة بالوضع، وبيع الجميع على أنه من الرفيع، أو كتمان ما في السلع من عيب ونقصان، وذلك عين الغش وسبيل الخذلان، ومنها ما يروج له من التخفيضات عبر الدعاية الكاذبة أو الإعلان، وما حقيقة ذلك الإنتاج، إلا التدليس والبهتان ومن الناس من يسوق سلعته بكاذب الأيمان، وما درى أن ذلك يسلب البركة ويخدش الإيمان.

وأكد أن الغش ليس قصرا على البيع والشراء، بل حذر الإسلام من الغش في العقيدة والعبادة، وذلك بالجفاء عنهما، أو التمتع فيهما والزيادة، أو إحداث عبادات في أشهر ومناسبات لم يكن عليها سلف الأمة وأئمتها، كما يشمل شتى جوانب الحياة وطرئتها، وجلال المسؤوليات ودقائقها، ومن أعظمها، الغش ممن ولي أمرا من أمور المسلمين وأماناتهم، ففي الوعيد الشديد، يقول: «ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة» منفق عليه وقال الشيخ السديس "يا له من وعيد يدك صلد الصعيد، وهو عام يشمل الراعي مع رعيته، ورب البيت مع أسرته، والمسؤول في وظيفته، تحذيرا من كل غش وتقصير منتاب، وحثا لهم على الطموح الوثاب، وكذا غش الأمة في فكرها الصافي بأفكار منحرفة ملوثة تثير الفتن والبلبل، وتتفرق الفتاوى الشاذة، والأقوال الغريبة الفاذة، خروجا عن جماعة الأمة ومهورها، والنيل من علماء الأمة الربانيين وأئمتها الراسخين، وكذا غش الأمة في قضاياها الكبرى ومقدساتها، بالتجافي عنها والاستخفاف بشأنها، وما تفرزه وسائل الإعلام وأعمدة الصحافة وقنوات الفضاء وشبكات المعلومات من مواد فكرية مغشوشة، تلبس الحق بالباطل، وتدنس الفضائل بالردائل، لاسيما غش المرأة المسلمة وخداعها بالتبرج والسفور والاختلاط المحرم، ومنها الغش في المفاهيم والتلاعب بالمصطلحات، على نحو ما يحاك ضد الدعوة السلفية في هذه الأيام، وما هي إلا لزوم منهج سلف الأمة من الصحابة الكرام، والأئمة الأعلام، وليست فرقة حزبية أو دعوة عصبية، والوقوع في فخ ما يسمى بالوهايبة، وما هي إلا دعوة تجديدية وإصلاحية، وليست مذهبا خامسا كما يزعم، بل ليس فيها - بحمد الله- ما يخالف الكتاب والسنة، ومن صور ما يتعلق بغش الأوطان في بث الفوضى فيها، وزعزعة الأمن والاستقرار، وتهريب وترويج المخدرات، واستمراء المحرمات والمنكرات".

وبين إمام وخطيب المسجد الحرام أن من غرائب الزمان، أن فئاما من الناس -هداهم الله- يظنون الغش كياسة وذكاء، ومسلكا لاكتساب الرزق أو الوجاهة دون وناء. وهذا الضرب من المعاملة توحى به قلوب أصلب من صم الصفاء، قد تنصلت من الرأفة والصفاء، فالغاش - عياذا بالله- قد عشي عن مكسبه، أهو مالكة أم هالكة أم تاركة؟ فيا أخدان الغش والخديعة، أنتشبعون بسحت قضمته أسنانكم، وكسب غشته أيمانكم؟ رباه رباه! ما أحط الإنسان الذي دمر بالغش أمته

وقيمه، وطمس بالمماذقة مشاعره وشيمه، أما استقى من رحيق التوحيد، أما يخشى وما فيها من وعيد "ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون ليوم عظيم".

... ويدعو إلى الحجر على مقتحمي مقامات الفتيا والمتعلمين
مكة المكرمة: الوطن

دعا إمام وخطيب الحرم المكي الشريف الشيخ عبدالرحمن السديس أمس في خطبة الجمعة إلى الحجر على مقتحمي مقامات الفتيا أو المتعلمين، معتبرا أن الحجر عليهم من الحزم لأن الحجر لاستصلاح الأديان أولى من الحجر لاستصلاح الأبدان. ووصف مقتحمي مقامات الفتيا بأنهم ليسوا منها (الفتوى) في قليل ولا كثير، غافلين عن آثار آرائهم في المجتمع، ومآلاتهم في الأمة في حال فتاوى حل السحر، وإرضاع الكبير، وإباحة الغناء، والاختلاط وسواها، متناسين أثر عبدالله بن مسعود - رضي الله عنه - ما أنت بمحدث قوم بحديث لم تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة". وحذر الشيخ السديس من غش الأمة في فكرها الصافي بأفكار ملوثة تنير الفتن والبلبله وتنتشر الفتاوى الشاذة والأقوال الغربية خروجاً عن جماعة الأمة وجمهورها والنيل من علماء الأمة الربانيين وأئمتها الراسخين في عالم يموج بفوضى الفتاوى وغيث التعالم، وكذا غش الأمة في قضاياها الكبرى ومقدساتها للتجافي عنها والاستخفاف بشأنها، وما تفرزه وسائل الإعلام وأعمدة الصحافة وقنوات الفضاء وشبكات المعلومات من مواد فكرية مغشوشة، تلبس الحق بالباطل، وتدنس الفضائل بالردائل، لاسيما غش المرأة المسلمة وخداعها بالتبرج والسفور والاختلاط المحرم، ومنها الغش في المفاهيم والتلاعب بالمصطلحات على نحو ما يحاك ضد الدعوة السلفية في هذه الأيام.

الحكمي: يجب أن تكون الفتيا منضبطة شرعياً
مكة المكرمة: علي العميري

أكد عضو هيئة كبار العلماء الشيخ الدكتور علي عباس الحكمي أن الفتيا يجب أن تكون منضبطة بالضوابط الشرعية، وإذا تبين أن أحد المفتين (بصرف النظر عن يكون) تجاوز الحد فيها بمعنى أنه أكثر من الفتاوى الشاذة، وغير الموافقة لرأي الجماعة، واختلت فيه بعض الشروط، فمن حق ولي الأمر أن يتخذ الإجراءات اللازمة؛ لمنع من ممارسة الفتيا لأنه ورد عند بعض الفقهاء أن صاحب الفتاوى الشاذة يمنع من الفتيا.

وبيّن الدكتور الحكمي في تعليقه على خطبة الشيخ عبدالرحمن السديس في الحرم الشريف أمس خلال صلاة الجمعة التي طالب فيها بالحجر على أنصاف المفتين، أن ولي الأمر هو صاحب الحق، مشيراً إلى أن هيئة كبار العلماء كمؤسسة دينية موقفة يكون بتوضيح الشروط والضوابط التي ينبغي أن تتوفر في من يتصدى للفتوى، ولكنها من وجهة نظري لا تستطيع المنع من الفتوى بل تبين القاعدة الشرعية، وعلى جهة الاختصاص تطبيق المنع من الفتوى.



”الشورى“ يناقش تقرير أداء التخصصات الصحية

المصدر: جريدة اليوم السبت 14-07-1431 هـ الموافق 26-06-2010م
<http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13525&P=1&G=2>

اليوم - الرياض

ناقشت لجنة الشؤون الصحية والبيئة إحدى لجان مجلس الشورى المتخصصة، خلال اجتماعها الحادي عشر للسنة الثانية من الدورة الخامسة للمجلس، الذي عقده بمقر المجلس برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور عبد الله بن زامل الدريس، تقرير الأداء السنوي للهيئة السعودية للتخصصات الصحية للعام المالي 1428/1429 هـ، بحضور عدد من مسؤولي الهيئات الصحية بالحرس الوطني، ووزارة الدفاع والطيران، ووزارة الداخلية، ومجلس الخدمات الصحية، وجامعة الملك سعود، وممثل عن المتدربين في برنامج الزمالة السعودية لإصلاح الأسنان. كما بحثت اللجنة خلال الاجتماع عدداً من الموضوعات المتعلقة بالشأن الصحي، مثل: التدريب الإكلينيكي والمشكلات التي تواجه قطاع التعليم الصحي الأهلي "المعاهد الصحية" وجهود الهيئة في مجال الحد من تزوير الشهادات العلمية الصحية.

السجون: تعديل مكافأة النزلاء وتطبيق عقوبات بديلة

المصدر: جريدة اليوم السبت 14-07-1431 هـ الموافق 26-06-2010م
<http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13525&P=1&G=2>

عبدالمجيد العاصم الرياض

كشفت مصادر لـ «اليوم» عن توجه المديرية العامة للسجون إلى رفع الحد الأدنى للمكافأة الشهرية للسجناء والبالغه 470 ريالاً بعد أن كانت 450 إلى أكثر من ذلك لتسهم في تغطية نفقاتهم داخل السجن وعلى من يقوم برعاية أسرته وينفق عليها، وأضاف المصدر إن عدد النزلاء في تناقص وذلك بعد اتجاه المديرية العامة للسجون إلى تطبيق بدائل العقوبات السالبة للحرية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، ما يجعل المديرية تقدّم البرامج الإصلاحية بشكل أفضل حيث إن المديرية تعقد حالياً دورات مهنية داخل السجن بالتعاون مع المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني.

وأضاف المصدر: إن وجود الشركات التي تدعم السجناء من خلال تشغيلهم ودفع رواتب لهم تصل إلى 1500 ريال بمساهمة من صندوق التنمية البشرية «هدف» يضيف للسجين صنعة يتقنها تفتح أمامه المجال للعمل الحر الشريف بعد خروجه، مشيراً إلى وجود أكثر من 7 شركات تدعم عمل السجناء، حيث يوجد ثلاث شركات بجدة ومثلها في المدينة المنورة وواحدة في المنطقة الشرقية مستغرباً عدم تقدم أي من الشركات لسجن الرياض حيث لا يوجد سوى مغسلة مضيفاً إن رواتب السجناء ترتفع تدريجياً بعد خروجهم من السجن، حيث يمكن أن تصل إلى 4000 ريال من نفس الشركة التي كان يعمل بها، وأكد أن هذه الدورات شاملة ومتوافقة مع إمكانات النزلاء ورغباتهم، وتشمل عدة مجالات كالحاسب الآلي وصيانته ودورات في التكييف والتبريد والإلكترونيات واللحام والسمكرة والدهان وميكانيكا السيارات والكهرباء الإنشائية، وقال لـ «اليوم»: لمسنا نتائج إيجابية بعد خروج السجناء من حيث تابعنا عدداً منهم ووجدنا أنهم حققوا نجاحات في الحياة، مشيراً إلى أن المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني تعمل بشكل لافت خاصة بعد الانتهاء من تجهيز المعهد الفني المتخصص كاملاً لاستيعاب النزلاء، حيث أصبح المعهد مؤسسة علمية تربوية متكاملة يقدم شهادة من داخل الإصلاحية.

ابن محفوظ: نسعى لتحويل السجن إلى مكان مشجع

لاستثمارات القطاع الخاص

المصدر: جريدة الوطن السبت 26 يونيو 2010

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=9025&CategoryID=5

جدة: حمد العشيوان 26-06-2010 AM 1:52

بدأت اللجنة الفرعية لرعاية السجناء وأسرهم بمحافظة جدة "تراحم" في وضع الخطط الاستراتيجية، برئاسة رئيس اللجنة الدكتور عبدالله مرعي بن محفوظ، وبحضور أمين عام اللجنة الوطنية محمد الزهراني. وطرح في الاجتماع الأول إعادة هيكلة إدارتها لتطوير برامجها، وخدماتها في دورتها الثانية، ليمتد دورها إلى جميع النواحي الشرعية والنظامية بالنسبة للموقوفين في القضايا لدى أقسام الشرطة، وفي دار الرعاية والملاحظة، والسجناء في محافظة جدة، والمحافظات التابعة لها.

وفي تصريح لـ "الوطن"، أكد الدكتور عبدالله بن محفوظ أن اللجنة الفرعية والإدارات التابعة لها تسعى إلى مساعدة أسر السجناء وأبنائهم على تجاوز التبعات، والآثار السلبية للظرف الطارئ الذي يمر به السجناء، وذلك من خلال تطبيق منظومة من البرامج والخدمات المدروسة.

وأضاف "سوف نسعى إلى العمل الجاد تجاه السجناء إصلاحاً وتربياً، وتأهيلاً وتدريباً، وتوظيفاً فهو استثمارنا الحقيقي، ثم دمج المفرج عنه في المجتمع، وخلق فرص عمل لأفراد أسرة السجناء، وتشجيع زوجة السجناء على تأسيس مشروعات صغيرة كمشاريع حاضنات الأعمال، والتي تساعد على خلق أسر منتجة مستقلة مالياً وذاتياً".

وحول طبيعة عمل اللجنة، قال ابن محفوظ إن العمل تطوعي خيري يقوم به مجموعة من وجهاء المجتمع الجداوي، والذين اختارهم أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل، يعاونهم أطراف من شباب وشابات المجتمع المدني، ويتركز عمل اللجنة في إعطاء السجناء حقه في معرفة حقوقه الشرعية والنظامية، وكذلك التنسيق مع إدارة السجون للعمل التطوعي والخيري لتقديم الدورات التدريبية والتأهيلية للسجناء من خلال مدربين متخصصين، والتأكد من توفير الخدمات الصحية والاجتماعية، والدينية، والترفيهية، لتكون إقامته في السجن (تأديباً) وليس فقط (عقاباً)، ثم تأهيلهم بعد خروجهم من السجن، والعمل على مساندة أسرة السجناء مادياً.

وعن أهم التحديات التي تواجه عمل اللجنة، أفاد ابن محفوظ أن تدني مشاركة القطاع الخاص في دعم برامج السجناء وأسرهم أهم التحديات التي تواجه عمل اللجنة، مؤكداً أهمية تفعيل مفهوم المسؤولية الاجتماعية لحقوق السجناء المعسرين وللحق الخاص، وتفعيل مبدأ (الزكاة) لأن من تخدمهم اللجنة سواء المفرج عنهم، أو السجناء وأسرهم ممن تنطبق عليهم مصارف وعاء الزكاة والنقص في مصادر التمويل، مبيناً أن لجنة السجناء بجدة تعاني دائماً من عدم وجود مصادر تمويلية للبرامج والمبادرات الخاصة بالسجناء وعائلاتهم.

وبين أن اللجنة ستسهم في أعمال الترميم التي قد تحتاجها السجون لتصبح مباني نموذجية، والعمل على الارتقاء بالخدمات الإلكترونية ليصبح السجن قرية ذكية متوفرة فيه كافة خدمات التواصل مع الجهات الحكومية، ومع الأسر وهو اهتمام وزارة الداخلية التي أصبح موقعها الإلكتروني وميزة تفاعلها مع المجتمع المدني حديث الهيئات الاجتماعية والحقوقية. وأضاف أن اللجنة تسعى إلى تحويل السجن إلى مكان مشجع لاستثمار القطاع الخاص بإنشاء مصانع عديدة يتم استخدام السجناء بالعمل فيها للحصول على مصدر رزق لهم، ولأسرهم وليصبحوا غير متكلين مالياً أو معنوياً على اللجنة، خاصة أن الأمانة العامة في الرياض، وضعت الأرضية الخصبة للجان الفرعية في جميع مناطق السعودية لتفعيل دورها، وقدمت لهم البرامج المختلفة، وكل ما علينا هو تفعيل هذه المبادرات.

رئيس محاكم الإحساء : الحراسة القضائية هي الحل الوحيد لحل خلافات العوائل التجارية

المصدر: جريدة اليوم السبت 14-07-1431 هـ الموافق 26-06-2010م
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13525&P=14

ناصر الحجي - الاحساء

أكد رئيس محاكم الاحساء فضيلة الشيخ سامي بن فهد الحادي أن الحراسة القضائية هي الوسيلة الوحيدة في الخلافات القائمة بين عوائل أصحاب الشركات الكبرى والتركات، وقال في اللقاء المفتوح الذي أعدته غرفة الاحساء : إن المملكة هي الدولة الوحيدة في هذه المعمورة التي تطبق شرع الله وفي عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز - حفظه الله - يشهد مرفق القضاء قفزة نوعية الذي دعمه بأكثر من 7 مليارات ريال والجميع يشهد هذا التطوير بعد مشروع الملك بداية من أكبر قطبين في القضاء بتطوير هذا المرفق وأخذوا بسن بعض الأنظمة كنظام المرافعات والجزائية واللوائح التنفيذية نظام تسجيل العقار العيني ونظام اختصاصات كتاب العدل ونظام ماذوني عقود الانكحة وغيرها من الأنظمة حتى نظام المخدرات وغسيل الأموال، كل تلك الأنظمة ساعدت على تطوير القضاء، والوزارة حرصت على تفعيل القضاء من خلال نظام الحاسب الآلي ومحافظة الاحساء أخذت نصيبها الأكبر كالمحكمة الجزئية بشقيها الإداري والقضائي - والله الحمد - تعمل من منذ 8 شهور بنظام الحاسب وهذه قفزة نوعية وتعين على انجاز المعاملات وهمومنا هي همومكم للإسراع في البت في بعض القضايا وتذمر بعض الناس في تأخيرها من الأنظمة التي وضعت نظام القضاء الجديد وضع أنظمة للمحاكم ودرجات الاستئناف التي ستحل محل محاكم التمييز التي هي في الرياض ومكة المكرمة وحددت لنا ولاية قضائية وهي الآن تفتح في جميع مناطق ومحافظات المملكة المهمة وهي متعلقة بالقضايا التي في نفس المنطقة. وعن افتتاح مبنى جديد في المحافظة، أشار إلى انه سيقام في مجمع الدوائر الحكومية مبنى جديد، ومن خلال الاجتماع مع الوزير السابق ووكيل الوزير تم الاتفاق على عمل مبنى يضم المحكمة الجزئية، وكتابة العدل الأولى، والثانية وبرج مساند يقدم الخدمات، وسيكون في القريب العاجل. وعن الحراسة القضائية ومدى فعاليتها استطرد قائلاً : ليس هناك حل في مثل القضايا التي تخص الورثة المتعلق بشركات العوائل التي هي من القضايا التي تطول في المحاكم ولدينا نماذج منها ونظام الحراسة القضائية هو الحل الوحيد في مثل تلك الخلافات خاصة ما يتعلق بالتركات الكبيرة، لكن القنوات مفتوحة خاصة في عقد مثل هذه اللقاءات بالتداول مع رجال الأعمال بطرح بعض الحلول، وسنتبناها على مستوى الوزارة. وعن عدم اطلاع وإلمام بعض المشايخ في المحاكم ببعض الفروقات في نظم الشركات، وأضاف أن الأنظمة والشروط التي توضع في عقود التأسيس الخاصة بالشركات لا مانع من ان تناقش مع القضاء. وعن وجود كاتب عدل متفرغ ليوم واحد بالغرفة التجارية في الاحساء أسوة بباقي الغرف بمناطق المملكة لانجاز بعض القضايا استطرد بقوله : أنا أضم صوتي لصوتكم في أهمية وجود كاتب عدل بالغرفة التجارية خاصة إذا كان هناك حجم كبير للمعاملات المسجلة ، متمنيا أن يوضع هذا الاقتراح لرفعه لمعالي الوزير. وقال فضيلة الشيخ : الأنظمة التي وضعت للحماية الفكرية وغيرها صريحة وعمت على جميع المحاكم، وأنا من خلال هذا اللقاء أرف لكم بشرى أن الوزارة ونظام القضاء بالعموم توجهاتهما بإنشاء المحاكم المتخصصة سواء التجارية أو ما يتعلق بالأحوال الشخصية، وسيكون هناك إبداع خاصة مع تخصص القضاة في ذلك المجال. أما عن سؤالكم عن موقف الوزارة من العولمة فالوزارة في تطور، والرقي في حدود الشريعة والنظم الموجودة. وعن المحامين المؤهلين للترافع أشار فضيلة الشيخ إلى ان المحامين المتمرسين والمتخصصين لا شك في انهم يساعدون القضاة في انهاء القضايا بسرعة خاصة اذا كانوا ملمين بالأنظمة القضائية والمؤمل منهم ان يكونوا مترافعين عن موكلين مظلومين. وعن وجود محامين غير مألين وأضاف أن غالبية المحامين معتمدون من الوزارة، والمحامون غير الحاصلين على شهادة في المحاماة لا يصنفون محامين، لكنهم معقبون او محصلون لا يعتد بهم. وعن عدد التوكيل للمحامين أكد انه لا يسمح للمحامي بان يتبنى أكثر من 3 قضايا. ومن خلال نظام الحاسب الآلي الذي ادخل في نظام القضاة تسجل التوكيلات وإذا زادت على الثلاثة يلغى التوكيل.

”التقاعد” تطالب موظفا بإعادة نصف مليون بعد 31 عاما من

خدمته

ديوان المظالم ينظر الدعوى الثلاثاء

المصدر: جريدة الوطن السبت 26 يونيو 2010

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=9023&CategoryID=5

أبها: محمد مانع 26-06-2010 AM 1:48

ينظر ديوان المظالم في منطقة عسير الثلاثاء المقبل في القضية المرفوعة من أحد موظفي التأمينات الاجتماعية ضد مؤسسة التقاعد إثر مطالبتها بإياه بإعادة 573 ألفا و 378 ريالاً إلى خزينتها بعد نحو 31 عاما من خدمته. وقال الموظف أحمد بن محمد عمر آل سالم لـ”الوطن” إن حيثيات القضية تعود إلى صرف مستحق شهري لي يبلغ 1201 ريال إثر فصلي من كلية الملك عبدالعزيز الحربية بموجب تقرير طبي يثبت عدم لياقتي للخدمة العسكرية بتاريخ 16/2/1399 وفقا لنظام الكليات العسكرية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 50 في 13/7/1397، وبعدها تعينت في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بتاريخ 29/12/1399 واستمر صرف المستحق الشهري لي على مدى 31 عاما إلا أنني فوجئت بقطعه، ومطالبتي بدفع المستحقات السابقة التي تتجاوز أكثر من نصف مليون ريال بحجة أنني جمعت بين المعاش وراتب الوظيفة الحالية، وهو - على حد قوله - عذر في غير محله على اعتبار أن وظائف التأمينات الاجتماعية لا تخضع لنظام لوائح الخدمة المدنية حسب الأمر السامي الكريم رقم 7/س 13513 في 7/6/1399 وليست من الوظائف الرسمية المحدثة في ميزانية الدولة، وبالتالي فإن إيقاف صرف مستحقي التقاعدي ومطالبتي بإعادة مبالغ سابقة غير نظامي. وأضاف آل سالم: كان الأجدد بمؤسسة التقاعد أن تلاحظ أي خلل بالنظام منذ وقت مبكر إن كانت ترى أن هذا الوضع مخالف للنظام بدلا من تحميل أخطائها على الموظفين ومن ثم مطالبتهم بمبالغ لا يطيقون دفعها، محملاً إياها كامل المسؤولية عما حدث. وناشد المسؤولين ضرورة إعادة صرف مستحقه الشهري وتعويضه عما سببته تلك القضية من أضرار نفسية ومادية. وكان مدير عام الموارد البشرية بمؤسسة التأمينات بالنيابة عبدالرحمن بن إبراهيم العرفج قد وجه خطابا لمدير فرع التأمينات في عسير يتضمن إبلاغ الموظف أحمد محمد عمر آل سالم بإعادة المبالغ المستحقة للتقاعد والتي تتجاوز 573 ألف ريال.

شراكة بحثية للكشف عن بيئة الإدمان في المملكة

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 1431/07/13 هـ 25 يونيو 2010 م العدد : 3295
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100625/Con20100625357934.htm>

حسين هزازي - جدة

وقع المركز الوطني لأبحاث الشباب في جامعة الملك سعود أول أمس، عقداً مع برنامج الدكتور ناصر الرشيد للوقاية من المخدرات، في شراكة بحثية لتمويل أول دراسة لظاهرة الإدمان في المملكة. وأوضح الأمين العام للجنة الوطنية لمكافحة المخدرات الدكتور مفرج الحقباني أن الدراسة ستطبق بالتعاون مع وزارة الصحة على مجتمعات الأمل، كونها جزءاً من مشروع وطني موسع يهدف لتشخيص ظاهرة المخدرات على مستوى المملكة. وقال الحقباني: «سيستمر تنفيذ المشروع ثلاثة أعوام بحسب توجيهات النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ورئيس اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز، بإجراء دراسات موسعة ومعقدة لكشف أسباب الإدمان في المملكة». ولفت أمين اللجنة أن الدراسة تأتي لبحث عوامل الخطورة التي تهيأت للشبان والفتيات بشأن الإدمان، وعوامل الخطورة الدافعة بالمراهقين والمقبوض عليهم لتعاطي المخدرات. من جانبه، أكد أمين عام المركز الوطني لأبحاث الشباب الدكتور صالح النصار، أن دعم المشروع العلمي يأتي انطلاقاً من رسالة المركز المتمثلة في المساهمة الفاعلة في الأبحاث المتعلقة بالشبان وتقديم الاستشارات العلمية والبحثية بأعلى مستويات الحرفية والمهنية، ودراسة قضايا وظواهر هذه الفئة للرفي بمستواهم للمشاركة بفعالية في التنمية. وأوضح رئيس فريق البحث الدكتور سعيد السريحة، أن الدراسة ستكشف عن المتغيرات الاجتماعية، الصحية، النفسية والاقتصادية، في إطار ما يعرف بنموذج تفاعلية عوامل الخطورة المؤدية للتعاطي والاستمرار.

تشكيل فريق لقضايا الأمان الأسري في "عطاء القطيف"

المصدر: جريدة الوطن السبت 26 يونيو 2010

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=9023&CategoryID=5

النماد: علي آل فرحة 26-06-2010 AM 12:51

شكلت جمعية العطاء بالقطيف فريق عمل جديدا يتولى قضايا "الأمان الأسري" في المجتمع، والاهتمام بظاهرة العنف الأسري على وجه خاص. وأوضحت رئيسة فريق العمل بالجمعية نادية عبدالجبار أن دور الجمعية والفريق يتمثل في التصدي لهذه الظاهرة والإسهام في وضع حلول لها. وتقرر إنشاء مجموعة تعنى بهذا الشأن وتقديم الخدمات الممكنة في هذا المجال. وبينت أن رسالة الفريق هي محاربة العنف الأسري ورعاية المتضررين منه من خلال التوعية المجتمعية والتعاون مع المؤسسات المعنية بهذه الظاهرة، والعمل على إيجاد برامج لرعاية المتضررين وتخفيف معاناتهم. وأشارت إلى أن الجمعية تهدف إلى التعريف بالظاهرة ورفع الوعي المجتمعي والأسري بأضرارها وآثارها السلبية، والتوعية والتوجيه بالأساليب التربوية السليمة، والتركيز على الفرق بين العنف والشدة، وتسهيل توجيه الأسر المتضررة للاستفادة من خدماتها، والعمل على توجيه الأفراد المتضررين للبرامج المتاحة، وتسهيل وصولهم إلى الفرق المتخصصة من كافة جوانبها الطبية والنفسية والاجتماعية والأمنية. وأضافت: أن من بين أعمال الفريق توجيه المهتمين بالظاهرة للالتحاق بالبرامج التدريبية لإيجاد كوادر مدربة في هذا المجال. وقالت عبدالجبار: إن مجالات العمل تتضمن محاضرات وندوات، وكذلك إلحاق متطوعات بالدورات التدريبية وتأهيلهن، علاوة على التعاون مع المؤسسات القائمة والمعنية بهذا المجال "البناء الوطني الأسري، هيئة حقوق الإنسان، وزارة الشؤون الاجتماعية، مركز الأمان الأسري" للاستفادة من البرامج القائمة وتوظيفها لخدمة المتضررين. كما يشمل إنشاء لجنة مصغرة لإصلاح ذات البين بالتعاون مع المؤسسات والشخصيات المعنية، ودعم الأسر والأفراد المتضررين من النواحي النفسية والاجتماعية والطبية. وقالت عبدالجبار: إن هناك هدفا بعيدا هو إنشاء دار حماية للمتضررين من النساء والأطفال عند توفر الإمكانيات اللازمة.

مصلحة معاشات التقاعد بحاجة إلى التقاعد

المصدر: جريدة الوطن السبت 26 يونيو 2010

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=8942&CategoryID=5

محمد عبد الله الغامدي - جدة 26-06-2010 AM 12:41

يبدو أن مصلحة التقاعد بحاجة إلى التفكير القديم وهو الإدارة المركزية و "مرمطة" العميل لإثبات الذات والانطلاق إلى أفق أرحب وواسع خاصة مع وجود التقنية الحديثة في السابق كانت مصلحة التقاعد تحول رواتب جميع المتقاعدين إلى بنك واحد، وكلنا يعرف مساوئ احتكار الخدمة من قبل بنك واحد ! وبعد سنين من الشكاوي والأخذ والعطاء تم إلغاء الاحتكار، وأصبح المتقاعد يستطيع تحويل راتبه إلى أي بنك (بعد عناء طبعاً لأن البنك والمصلحة لا تسهل هذا الأمر ولكن هذا موضوع آخر). أعود وأقول بأنه بعد أن أصبح المتقاعد يستطيع تحويل راتبه إلى أي بنك .. فقد شق ذلك على مصلحة التقاعد أن يخدم المتقاعد من أقرب فرع له ، فأصدرت قراراً بعدم السماح للبنوك بإصدار تعريف بالراتب ، وعلى من يريد تعريفاً فعلياً مراجعة المصلحة ! (مع العلم بأنه في السابق كان التعريف الذي يصدره البنك مسموحاً ومعتزفاً به) ، حاولت أفهم لماذا؟ ولكن لم أفهم ! هناك الكثير من الحلول والمقترحات .. ولكن يبدو أن مصلحة التقاعد ما زالت تعتقد بأنه مادام هناك من يشتكي من خدماتي فأنا موجودة. وكذلك بهذا القرار تثبت أن المتقاعد الذي بقي طوال فترة عمله يدفع رواتب مصلحة التقاعد واستثماراتها، ويعتبر له الفضل في وجودهم وفتح بيوتهم لا يمثل لهم أي قيمة أو معنى .. فكيف بدل أن أحصل على تعريف من أقرب فرع للبنك أصبحت أضرب المشاوير في وسط زحام المدينة .. لكي تصل للمصلحة .. وعندما تصل لا تجد موقفاً لسيارتك .. وبعد أن تصل وتوقف سيارتك ... لا تجد الموظف الكفاء والمحترف في أداء عمله .. ثم لماذا كان التعريف مسبقاً من البنك معتزفاً به واليوم لا ؟ لماذا لم تقم المصلحة بالتنسيق مع القطاعات التي تحتاج لمعرفة الراتب بحيث تجد المعلومة لديها وبالتالي لا يطالب المتقاعد بشهادة التعريف ، ألم أقل لكم في البداية إن من مصلحة المواطن المتقاعد إحالة الفكر العتيق في هذه المنشأة إلى التقاعد ... هذه تجربتي مع المصلحة !

المحامون يكرمون الهزاع .. ورئيس اللجنة لعكاظ :

قاعات المحامين في المحاكم تسهم في حل القضايا سلمياً

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 1431/07/13 هـ 25 يونيو 2010 م العدد : 3295
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100625/Con20100625358054.htm>

عدنان الشبراوي - جدة

يكرم محامو جدة مساء الأحد المقبل، رئيس المحكمة العامة في جدة الشيخ الدكتور راشد الهزاع، بمناسبة انتقاله الى موقعه الجديد في التفتيش القضائي في المجلس الأعلى للقضاء.

وقال رئيس لجنة المحامين المحامي ماجد قاروب: «إن تكريم الهزاع يأتي نظير الإنجازات التي حققها للمحامين في جدة»، مشيراً «كان للمحكمة العامة في جدة السبق في إيجاد مناخ ملائم للتواصل بين القضاة والمحامين، ويعود الفضل في ذلك للشيخ الهزاع، الذي كان صاحب السبق في إعطاء المكانة اللائقة للمحامين، من خلال إيجاد قاعة خاصة بهم في مقر المحكمة»، ملمحاً إلى ضرورة الاقتداء بما تم في محكمة جدة، وإنشاء قاعات مماثلة في المحاكم الأخرى في مختلف مناطق المملكة، ما يسهم في تسهيل تبادل الآراء وحل القضايا سلمياً.

وأضاف قاروب، أن مناخ التعامل بين القضاة والمحامين أصبح يشهد تحسناً ملموساً، خصوصاً بعد استحداث قاعات للمحامين في المحاكم، ما أسهم في إيجاد أرضيات مشتركة لتبادل الآراء، والمساعدة في حل القضايا سلمياً.

وختم قاروب: «إن مرحلة التقاضي الإلكتروني في محكمة جدة ستظل بصمة مميزة للشيخ الهزاع، الذي بذل على مدى ربع قرن جهوداً كبيرة أحدثت نقلات مميزة في المحاكم».



منح محافظ "التأمينات" صلاحية إلزام أصحاب العمل

بالتعامل إلكترونياً مع المؤسسة

المصدر: جريدة الوطن السبت 26 يونيو 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=8974&CategoryID=5

مكة المكرمة: علي العميري 26-06-2010 AM 1:08

أصدر وزير العمل، رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالإنيابة الدكتور عبدالعزيز الخويطر قراراً بتعديل المادة الرابعة من قرار وزير العمل رقم 128 تأمينات الصادر في الخامس والعشرين من شوال عام 1421، ومنح محافظ المؤسسة العامة للتأمينات صلاحية تحديد أوصاف النماذج والشهادات اللازمة؛ لتنفيذ اللوائح المرفقة وشروط وأوضاع استخدامها، ومواعيد تقديمها وله إحداث أي تغيير بشأنها سواء بالحذف أو الإضافة، أو دمج بعضها مع بعض، أو استحداث نماذج جديدة، وله إلزام أصحاب العمل بالتقيد في التعامل مع المؤسسة إلكترونياً. كما يجوز له الاستغناء عن المطالبة بتقديم المستندات المنصوص عليها في اللوائح إذا توافرت للمؤسسة بيانات تلك المستندات بأي وسيلة أخرى، كلما كان ذلك أيسر لنظام العمل بالمؤسسة. وأعطى القرار المحافظ صلاحية تفويض بعض الصلاحيات إلى من يحددهم من موظفي المؤسسة.

مصدر قانوني: إيقافها مخالف للمادة 123 من نظام الإجراءات الجزائية

إطلاق سراح سجينه الشكاوى الكيدية من سجن بريدة

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 1431/07/13 هـ 25 يونيو 2010 م العدد : 3295
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100625/Con20100625358053.htm>

عبد الحارثي - جدة

أطلقت الجهة المختصة سراح المواطنة السجينة (س. سالم) التي كانت موقوفة في القسم النسائي في سجن بريدة، على خلفية اتهامها بتقديم الشكاوى الكيدية، اتهام شخصيات اعتبارية، ومراجعة الدوائر الحكومية ومحكمة الرس دون محرم. ويأتي قرار الإطلاق نتيجة لانتهاج المدعى المحددة نظاماً لأمر توقيفها قضائياً، وعدم ورود أي توجيه بالتمديد لها. وكان صالح الثواب زوج السجينة، طالب في برقية عاجلة رفعها الأسبوع الماضي إلى محكمة التمييز في الرياض، بإطلاقها مراعاة لظروفها الصحية وظروف طفلتها الرضيعة المرافقة لها في سجن بريدة. وأضاف الثواب «تعرضت زوجتي للتوقيف بطريقة مخالفة للمادة 123 من نظام الإجراءات الجزائية، حيث أنها منذ تاريخ 1431/1/20 هـ تنفذ حكماً قضائياً لم يكتسب القطعية برفقة طفلي الرضيعة في سجن النساء، في قضية لا تندرج ضمن القضايا الموجبة للتوقيف حسب القرار 1900 الصادر من وزارة الداخلية»، مؤكداً أن إيقافها أثر سلباً على صحتها النفسية والجسدية وعلى صحة الرضيعة، وانعكس بشكل سيئ على مشاعر أطفالها ومستواهم الدراسي. من جهته، أوضح لـ«عكاظ» مصدر قانوني، أن المادة 123 من نظام الإجراءات الجزائية تضمنت أنه (من حق المحكمة إيقاف المطلق وإطلاق الموقوف)، وقال المصدر الذي فضل عدم الإفصاح عن اسمه: «إن مشروع اللائحة المقترحة من وزارة الداخلية ووزارة العدل بموجب المادة 123 أن تكون مدة الإيقاف 7 أيام تمدد إلى 21 يوماً فقط، لاجوز تمديدها بعد ذلك لمدة مساوية إلا بموافقة محكمة التمييز».

وأضاف «أن إيقاف السجينة (س. سالم) منذ تاريخ 1431/1/20 هـ تجاوز مانصت عليه المادة 123 من نظام الإجراءات الجزائية، ويخالف بشكل صريح القرار 1900 الصادر من وزارة الداخلية، المتضمن تصنيف القضايا الموجبة للتوقيف»، مشيراً إلى «أن قضية السجينة لا تندرج ضمن القضايا المشمولة بالإيقاف المشار لها في القرار 1900، إضافة إلى أن الحكم الصادر بحقها ما يزال ابتدائياً ولم يكتسب القطعية».

وكانت «عكاظ» تناولت قضية السجينة (س. سالم) الموقوفة في سجن بريدة بعد صدور حكم قضائي من محكمة الرس يقضي بسجنها عاماً ونصف، وجلدها 300 جلدة، على خلفية اتهامها بتقديم شكاوى كيدية ومراجعة الدوائر الحكومية بدون محرم.

دعا طالبى العمل إلى صقل مهاراتهم لنيل الوظيفة

أمير المدينة مجيباً 'عكاظ': البطالة بين السكان في تناقص

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 1431/07/12 هـ 24 يونيو 2010 م العدد : 3294
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100624/Con20100624357780.htm>

تصوير: عبد المجيد الدويني - «عكاظ» - خالد الشلاحي - المدينة المنورة

أكد صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن ماجد بن عبد العزيز أمير منطقة المدينة المنورة أن نسبة البطالة بين سكان المنطقة تقلصت خلال الفترة الماضية، داعياً الجهات الحكومية والقطاع الخاص إلى المساهمة في توفير المزيد من فرص العمل لأبناء المنطقة.

ورداً على سؤال «عكاظ» عن الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتوفير وظائف لما نسبته 20 في المائة من سكان منطقة المدينة المنورة، ممن هم في سن العمل (مواطنات ومواطنین)، وتقييمه لدور الجهات الحكومية في الحد من البطالة، قال الأمير عبد العزيز بن ماجد «لا بد من إيجاد فرص العمل، والآن نسبة البطالة في تناقص، والقطاع الخاص معني بتوظيف السعوديين، وأيضاً نطلب من طالبي الوظائف أن يعملوا على زيادة مهاراتهم وتدريبهم من أجل تحسين فرص عملهم، والإنسان عندما يتقدم للحصول على وظيفة يجب عليه أن يخلق القناعة بأن لديه القدرة على التعامل معها والقيام بها على أكمل وجه، فالجهة عليها أن تعطي الوظيفة للمواطن وكذلك المواطن عليه أن يقوم بها على أكمل وجه، ولا بد من التوفيق بين الموضوعين».

وأضاف أن وزارة الخدمة المدنية لها برامج جيدة ومدروسة على أسس سليمة. وكانت مؤشرات المرصد الحضري في منطقة المدينة المنورة قد كشفت أن 20 في المائة من سكان المدينة المنورة ممن هم في سن العمل؛ عاطلون وبلا وظائف، نسبة لإحصاء العام الماضي. وإبان افتتاحه المبنى الجديد لفرع وزارة الخدمة المدنية في منطقة المدينة المنورة أمس، قدم الأمير عبد العزيز بن ماجد شكره لوزير الخدمة المدنية على الاهتمام بافتتاح الفرع وجمال المبنى وتنظيمه بالشكل الذي يخدم المواطن على أكمل وجه.

وأكد أمير المدينة أن حكومة خادم الحرمين الشريفين حريصة على أن تصل الخدمات للمواطن في محل وجوده، ومراجعة كافة الجهات في مكان إقامته.

وأضاف «لا شك أن هذه تعد خطوة كبيرة تساعد وتسهل للمراجع إنهاء إجراءات التوظيف، وأشكر جميع الإخوان». وكان أمير المدينة قد دشّن ظهر أمس، المبنى الجديد لفرع الوزارة في المنطقة، وجمال على مرافقه. بلغت تكلفة إنشاء المبنى 12 مليوناً ويقع على مساحة 1500 متر مربع على طريق السلام، ورافقه نائب وزير الخدمة المدنية الدكتور عبد الرحمن بن عبد المحسن العبد القادر، ومدير فرع الوزارة محمد سليمان بن حسان الحساني.

دعوة إلى التوسع في دمج الطلاب المعاقين حركياً بمدارس التعليم العام

المصدر: جريدة الوطن السبت 26 يونيو 2010
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=8914&CategoryID=3

الرياض: محمد آل مطر 26-06-2010 AM 12:20

أكد تقرير ميداني للمشرفين التربويين نجاح تجربة دمج المعاقين حركياً في مدارس التعليم العام، والتي تم تطبيقها لأول مرة على مستوى المملكة هذا العام في منطقة الرياض، مشيراً إلى نتائج إيجابية كبيرة للتجربة من خلال دمج هذه الفئة، ومنها التحسن الواضح في المستوى الدراسي ويزور العلاقات الحميمة والتفاعل الإيجابي بين الطلاب العاديين والمعاقين. وأوصى التقرير، الذي حصلت "الوطن" على نسخة منه، بالتوسع في هذه التجربة خلال الأعوام المقبلة، والعمل على زيادة التوعية الإرشادية لمدارس دمج الإعاقات الحركية، وزيادة تجهيز المدارس العادية من حيث تصميم وتخطيط المدرسة والأدوات والوسائل الضرورية للمعاقين، ومنها تجهيز عدد أكبر من الممرات "المنزقة" للكراسي المتحركة والممرات داخل المدارس للاستفادة من جميع الخدمات المساندة مع زملائهم العاديين.

كما طالب التقرير بتجهيز دورات المياه بشكل جيد، وتوفير قضبان داخل دورات المياه لكي يستعين بها الطالب، وتزويد المدرسة بعمال لمساعدة الطلاب أثناء قضاء حاجاتهم داخل المدرسة، تناسقاً مع قرار الوزارة الذي يختص بهذا النوع من الإعاقة الحركية، والذي نص على تزويد عدد من مدارس الإعاقة الحركية التي تحتاج إلى خدمات أكثر من العناية الذاتية من ذوي الإعاقة الحركية بالحقافات والعمال.

ودعا المتخصصون المشاركون في إعداد التقرير، إلى إيجاد نظام حوافز للمعلمين الذين يقومون بتدريس هذه الفئات من الإعاقة الحركية نظراً لما يقومون به من أعمال جليلة في مساعدتهم من خلال تخفيض نصابهم من الحصص الدراسية أو معاملتهم أسوة بمعلمي الصفوف الأولية.

وبين المشرف التربوي بالتربية الخاصة الدكتور معيض الزهراني، أن هذه التجربة لاقت نجاحاً كبيراً، وأن الإشادة جاءت من أولياء أمور الطلاب أنفسهم الذين أثنوا كثيراً على إعطاء أبنائهم هذه الفرصة، وأنهم لمسوا تغييراً كبيراً في نفسياتهم وتعاملاتهم مع الآخرين عقب دمجهم مع زملائهم الأسوياء.

ولفت الزهراني إلى أن تطبيق التجربة في هذه المدارس لم يكن من السهل غير أن الكثير من العقبات التي ذللتها إدارة التربية والتعليم للتجربة ساهمت في إنجاحها، موضحاً أن مدير التربية والتعليم الدكتور عبدالعزيز الدبيان أكد على ضرورة المتابعة والزيارات للمدارس، ورفع تقرير مفصل نهاية العام عن هذه التجربة.

وقال إن من عوامل نجاح هذه التجربة، وجود بعض المتطلبات التي تم تأمينها من سيارات خاصة مهيأة للمعاقين حركياً حيث إن الطالب يستطيع الصعود والنزول من الحافلة التي تقله وهو على كرسية المتحرك دون عناء، إضافة إلى وجود معلمين يتمتعون بقدر كبير من الإنسانية والتعاون والإخلاص في العمل وحب هذه الفئة من الإعاقة، على الرغم من عدم وجود بعض الحوافز الخاصة كالحافز المادي أو تخفيض نصاب الحصص أسوة بزملائهم المعلمين في التربية الخاصة، وهو الأمر الذي دعا إليه المختصون في هذا التقرير.

ونوه الزهراني بضرورة الاهتمام بمعلمي هذه الفئة من الإعاقة خاصة أنهم يقومون بالتدريس لهم، إضافة إلى قيامهم بجانب من العناية الذاتية التي تحتاجها هذه الفئة. كما أن لديهم الرغبة الجادة في الحصول على دورات متخصصة في التعامل مع هذه الفئة.

الحمادي لـ "الوطن": شركات التأمين لا تغطي إصابة عمال

المقاولات بضربات الشمس

ارتفاع الحرارة فوق 50 درجة مئوية يزيد من تقليص ساعات العمل

المصدر: جريدة الوطن السبت 26 يونيو 2010

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=8914&CategoryID=3

الرياض: شجاع البقمي 26-06-2010 AM 2:33

أكد رئيس لجنة المقاولين في غرفة الرياض فهد الحمادي في تصريح إلى "الوطن" أمس أن شركات التأمين لا تغطي إصابة عمالة المقاولات بضربات الشمس أثناء العمل خلال فترة الذروة، التي تبدأ من الساعة 12 ظهرا وحتى الساعة 4 عصرا. فيما أشار مقاولون إلى اتجاههم لتخفيض عدد ساعات العمل في حال ارتفاع درجة الحرارة لما يزيد عن 50 درجة مئوية في أوقات العمل خلال الصيف، والتي تبدأ من الساعة الخامسة صباحا وحتى الساعة 12 ظهرا، ومن الساعة الرابعة عصرا حتى الساعة السادسة مساء. وقال الحمادي: "لجنة المقاولين تحرص على عدم تعريض الأيدي العاملة لضربات الشمس، أو درجات الحرارة العالية التي تزيد عن 50 درجة مئوية"، مشددا على أن اللجنة لا تتحمل مسؤولية تعرض بعض العمالة الفردية أو التابعة لمؤسسات غير نظامية لضربات الشمس خلال فترة الذروة. وأضاف: "هنالك أنظمة واضحة فيما يخص قطاع المقاولات وساعات العمل في ظل ارتفاع درجة حرارة الصيف، إلا أن بعض العمالة التابعة لمؤسسات غير نظامية لا تنقيد بالأنظمة، لذلك فهي معرضة للخطر ولضربات الشمس". وعن إمكانية تخفيض ساعات العمل بصورة جديدة حال تزايد درجات الحرارة قال الحمادي: "شركات ومؤسسات المقاولات في المملكة تحترم حقوق العمال، ولديها مرونة عالية في إمكانية تخفيض ساعات العمل خلال فترة الصيف، حال تجاوز درجة الحرارة 50 درجة مئوية"، معربا عن أمله في أن تتفاعل جميع قطاعات المقاولات في المملكة مع هذا الأمر حال حدوثه. وذكر أن الأعمال الطارئة التي تحدث في أوقات الذروة من الممكن تنفيذها حال توفر المكان الملائم الذي لا يعرضهم لضربات الشمس، إضافة إلى صرف شركاتهم التي يتبعون لها لبدل عمل إضافي. من جهة أخرى أكد سعد علي أحد المقاولين في الرياض أن بعض الأيدي العاملة غير النظامية يحرصون على العمل خلال وقت الذروة بحثا عن المال واختصارا لوقت إنجاز المشروع، مشيرا إلى أن أصحاب المشاريع السكنية يتفاعلون مع هذه الفئة من العمالة على الرغم من عدم نظاميتها.

وأفاد محمد العايض وهو صاحب مؤسسة مقاولات تعمل في الرياض أن العمل تحت أشعة الشمس خلال وقت الذروة أمر متاح للعامل نفسه حال الرغبة في ذلك، مشيرا إلى أنه يشترط على هذا النوع من العمالة عدم المطالبة بأي تكاليف علاجية حال تعرضه لضربة شمس. وأعتبر أن عدد ساعات عمل الأيدي العاملة في قطاع المقاولات خلال فترة الصيف يجب ألا تتجاوز 9 ساعات يوميا، مبينا أنه في فصل الشتاء من الممكن أن تصل ساعات العمل إلى 11 ساعة يوميا نظرا لملاءمة الأجواء خلال فترة النهار. يذكر أن المملكة تشهد خلال الفترة الحالية في كثير من مناطقها ارتفاعا ملحوظا في درجات الحرارة، الأمر الذي دفع بعض خبراء الأرصاد الجوية للتصريح بإمكانية بلوغ درجة الحرارة مناطق أعلى خلال صيف هذا العام في بعض المدن.

نفى وجود عجز في أعداد القضاة .. وزير العدل لـ لا فراغ قضائياً ومحاكم الاستئناف ليست لسد العجز

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 1431/07/12 هـ 24 يونيو 2010 م العدد : 3294
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100624/Con20100624357763.htm>

تصوير: سامي الغامدي - «عكاظ» - محمد العنزي - الدمام

أكد لـ«عكاظ» وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى، أن نظامي «المرافعات الشرعية» و«الإجراءات الجزائية» المعدلين المنتظر صدورهما الأيام القليلة المقبلة، يمثلان نقلة نوعية في الشراء التنظيمي الذي يقصده مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير القضاء.

وقال لدى جولته التفقدية في محكمة الاستئناف في المنطقة الشرقية أمس «إن إنشاء محاكم الاستئناف في عدد من المناطق لا يأتي لسد فراغ موجود في القضاء، بل لإعادة صياغة درجات التقاضي»، مضيفاً أن عمل محاكم الاستئناف يقتصر حالياً على تدقيق الأحكام، إلى حين إقرار نظامي المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية المعدلين سيكون بإمكانها النظر في القضايا. وأوضح العيسى أن مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير القضاء يهدف إلى تحقيق الترافع الإلكتروني، وتطوير الموارد البشرية، إضافة إلى الاستعانة بالخبرات الداخلية والخارجية إذا دعت الحاجة في الجوانب الإجرائية والتقنية.

ونفى وجود عجز في أعداد القضاة قياساً مع الدول الأخرى، مشيراً إلى أن العجز يقتصر على مساعدي القضاة، إذ تشير إحصائيات الوزارة إلى أن مساعدي القضاة يسرعون في فصل القضايا بنسبة 70 في المائة.

وأشار إلى أن الوزارة أعدت دراسة حيال تحديد سن الزواج للفتيات، أشرف عليها عدد من خبراء الوزارة معتمدين على الأسس الشرعية، مشيراً إلى إعلانها قريباً.

وحول موضوع تدوين الأحكام الشرعية، أوضح العيسى أن هيئة كبار العلماء أجازته وفق آلية معينة تم الرفع بها إلى المقام السامي. وأكد صدور توجيهات المقام السامي بتشكيل لجنة ترأسها وزارة العدل للبت في موضوع بدل كتاب الضبط.

عضو مجلس شورى في جامعة "السوربون":

القضاء في المملكة مستقل ولا سلطان على القاضي إلا الشرع

المصدر: جريدة اليوم الجمعة 13-07-1431 هـ الموافق 25-06-2010 العدد 13524 السنة الأربعة
<http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13524&P=1>

واس - باريس

نوه عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن صالح الحديثي بمشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء الذي خصص له 7 مليارات ريال وأنشئ بموجب النظام الجديد للمحكمة العليا التي تختص بمراقبة سلامة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض معها، ومراجعة الأحكام والقرارات التي تصدرها أو تويدها محاكم الاستئناف بالقتل وغيره من القضايا المهمة، وبين أن النظام الجديد للقضاء وفر ضمانات خاصة لاستقلال القضاة حيث اعتبر أنه لا سلطان عليهم إلا أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية ولا يجوز محاكمتهم بسبب أعمال وظيفتهم إلا من خلال نظام خاص للتأديب، وشرح الدكتور الحديثي في ورقة عمل بعنوان «رؤية لمستقبل القضاء في المملكة العربية السعودية في ضوء مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء» قدمها في أول مؤتمر علمي حقوقي تستضيفه جامعة السوربون الفرنسية الذي بدأ أعماله أمس في مقر الجامعة بباريس مشيراً إلى أن المحكمة العليا تسبقها درجتان من القضاء هما محاكم الدرجة الأولى التي تقسم إلى محاكم عامة وجزائية وتجارية وعمالية ومحاكم للأحوال الشخصية تليها محاكم الاستئناف التي تتولى النظر في الأحكام القابلة للاستئناف الصادرة من محاكم الدرجة الأولى، وتحكم بعد سماع أقوال الخصوم وفق الإجراءات المقررة في نظام المرافعات الشرعية، ونظام الإجراءات الجزائية، وعرج عضو مجلس الشورى في ورقته إلى النظام القضائي في الإسلام الذي تطبقه المملكة العربية السعودية مبيناً أنه يتوخى العدل، فكل وسيلة تساعد على تحقيق العدل وترفع الظلم فهي مشروعة بل ومطلوبة.



توقف رواتب العاملات في كليات الخرمة أربعة أشهر

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 13 رجب 1431 هـ - 25 يونيو 2010 م - العدد 15341
<http://www.alriyadh.com/2010/06/25/article537949.html>

الخرمة - فالج الشراخ

أربعة أشهر مضت على العاملات في كليات التربية للبنات بمحافظة الخرمة دون أن يتسلمن رواتبهن الشهرية مما عرضهن لأزمات مالية وتكبد الديون للصرف على أسرهن رغم المطالبات المستمرة منهن ولكن دون جدوى .
العاملة (ن.ف) أشارت إلى أن أولادها لا يجدون مصروفهم اليومي بسبب توقف راتبها أربعة أشهر وتشير إلى أن المحال التجارية لم تعد تعطيها احتياجاتها بالمؤجل وتطالب المسؤولين بالتدخل السريع لحل هذه الأزمة وتشير إلى أن زميلاتها بنفس حالتها وربما أسوأ.

قاضي المحكمة العامة بالمدينة يحتوي خلاف الأبوين حول حضانة "لانا"

المصدر: جريدة المدينة السبت 2010/06/26
<http://al-madina.com/node/254376>

سعيد العدوانى - جدة

احتوى قاضي المحكمة العامة بالمدينة المنورة خلاف والدي الطفلة "لانا"، بعد أن سجلت الأم بلاغا ضد طليقها اتهمته فيه بخطف الطفلة والخادمة والهرب بها من جدة الى المدينة المنورة، حيث أقنعه بإعادتها إلى حضن والدتها. وكانت شرطة المدينة المنورة قد استدعت الأب وأخذت عليه تعهداً بتسليم الطفلة لوالدتها، غير أنها تراجعت عن ذلك مشترطة على الأم إحضار أمر من المحكمة يقضي بأحقيتها في الحضانة وتسليمها للطفلة، وهو ما تحقق بالفعل حيث أمر القاضي في الساعة الأولى من الجلسة بإعادة الطفلة الى والدتها الى حين بلوغها سن الزواج. وحاول والد الطفلة الحصول على حق الحضانة بحجة ان طليقته إحدى الطالبات المبتعثات إلى الخارج لإكمال دراستها العليا، إلا أن القاضي ألزمه بإعادتها لأمها وفي حالة مغادرتها إلى الخارج للدراسة تبقى الطفلة مع جدتها لأمها. وتعود تفاصيل القضية عندما أرسلت جدة "لانا" مع السائق والخادمة للقاء والدها، إلا أنه أخذها برفقة الخادمة وغادر بهما المدينة المنورة، فتقدمت والددة الطفلة ببلاغين ضده في شرطي جدة والمدينة المنورة، فاستدعت الأخيرة جد لانا لأبيها وألزمته بإعادة الخادمة وهو ماتم بالفعل حيث أحضر الجد الخادمة وسلمها لكفيلها بمحضر رسمي، فيما رفض والد لانا تسليمها بحجة أنها ابنته وله الحق في رعايتها وبقائها معه. وأمام هذا الموقف طلبت شرطة المدينة المنورة من والددة لانا وأسرتهما التوجه الى المحكمة العامة لإحضار صك يقضي بتسليمهم للطفلة، فسارعت الأم إلى المحكمة مطالبة بحضانة ابنتها، وفي موعد الجلسة في اليوم الثاني مباشرة أصدر القاضي راشد الرشود بحضور والدي لانا وعدد من افراد الأسرة حكمة في أقل من ساعة بالزام الأب بإعادة الطفلة الى والدتها التي منحها حق حضانة طفلتها الى ان تبلغ سن الزواج، وفي حينه يتم النظر لما هو اصلح للفتاة باستمرار بقائها مع والدتها أو تسليمها لوالدها. وعندما تحجج الأب بسفر طليقته إلى الخارج لإكمال دراستها، أجابه القاضي بمنع سفر الطفلة مع والدتها، وإبقائها مع جدتها لأمها حتى عودة الأم. والددة الطفلة لانا قالت بعد صدور الحكم أنها كانت على ثقة بأن القاضي سينظر لما هو في مصلحة الطفلة التي ماتزال بحاجة الى رعايتي أكثر من حاجتها إلى والدها في هذه المرحلة.

في توصيات ندوة الزواج الصحي بجازان: ضرورة التزام مآذوني الأناكحة بشهادة الفحص وحت الأولياء بعدم إجبار المخطوبين المصابين

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 13 رجب 1431 هـ - 25 يونيو 2010 م - العدد 15341
<http://www.alriyadh.com/2010/06/25/article537997.html>

جازان ماجد ضباح، وهشام موسى:

أوصت ندوة الزواج الصحي بضرورة التزام مآذوني الأناكحة بشهادة الفحص الصحي ما قبل الزواج للمقبلين والمقبلات على الزواج وتفعيل وممارسة دورهم التوعوي في هذا الجانب جاء ذلك مؤخراً خلال اختتام فعاليات الندوة التي نظمتها المديرية العامة للشئون الصحية بجازان ضمن فعاليات الحملة الوطنية للتوعية بالزواج الصحي تحت عنوان (الزواج الصحي من منظور شرعي واجتماعي وطبي) بالتعاون مع جامعة جازان وبإشراف من إدارة الطب الوقائي بصحة جازان واستهدفت أعضاء هيئة التدريس بكلية الطب وطلابها حيث شارك فيها ما يقارب 200 شخص، وتحدث في الندوة مدير عام صحة جازان الدكتور محسن طبيقي ومدير فرع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الدكتور عبدالرحمن المدخلي وعميد كلية الطب الدكتور حسين عقيلي، وأوضح الدكتور محسن طبيقي بأن صحة جازان تعكف حالياً لتنظيم دورات تستهدف من خلالها مآذوني الأناكحة بمختلف محافظات المنطقة تنفذ خلالها ورش عملية ونظرية لزيادة وعيهم عن الأمراض التي يتم اكتشافها في فحص ما قبل الزواج، وتعريفهم بالضوابط المتبعة للفحص لمالها من فوائد ترجع على الفرد والمجتمع، وقال خلال ورقة العمل التي قدمها بأنه ومن خلال الدراسات المتعددة وجد أن كثيراً من هذه الأمراض لا يتم اكتشافها إلا بالصدفة عند عمل الفحوصات الطبية وبما أنه من الممكن التنبؤ بهذه الأمراض طبياً ومن الممكن تجنب بعضها لذا يلزم أن يقوم المقبلون على الزواج بالتأكد من خلوصهم من هذه الأمراض عن طريق الفحص الطبي قبل الزواج، وأشاد الطبيقي بجهود وزارة الصحة وحرصها على صحة المواطنين وحماية المقبلين على الزواج وذريتهم من أمراض الدم الوراثية والأمراض المعدية الأخرى من خلال توفير خدمات الفحص ما قبل الزواج مجاناً لجميع المواطنين المقبلين على الزواج في جميع مناطق المملكة مع ضمان السرية التامة في التعامل مع النتائج وحفظها وتداولها إضافة إلى توفير الخدمات التشخيصية والعلاجية والتأهيلية للمصابين بهذه الأمراض، وتحدث الدكتور عبدالرحمن المدخلي في ورقة العمل التي قدمها عن أهمية الفحص ما قبل الزواج من منظور شرعي، مشيراً بأن ديننا الإسلامي يحث على تنشئة جيل ومجتمع سليم ينعم فيها الزوجان بحياة سعيدة خالية من الأمراض، مستعرضاً بعضاً من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية بهذا الجانب، وحث الدكتور مدخلي المخطوبين المقبلين على الزواج عند معرفة أحدهما أو كلاهما بالإصابة بأي مرض عدم إتمام الزواج وفسخه لما في ذلك من مشاق ومخاطر مستقبلية مترتبة على الزوجين والأبناء، ومهيباً بأولياء أمور الزوجين بعدم إجبار أبنائهم وبناتهم المخطوبين على الزواج في حالة رفضهم له، واستعرض الدكتور حسين عقيلي في ورقة العمل التي قدمها خلال الندوة الأمراض الوراثية والأمراض المعدية الأخرى وبين مخاطرها وكيفية الوقاية منها ومعالجتها، وشملت الندوة نقاشاً مفتوحاً مع المتحدثين في الندوة بمشاركة الحضور وتطرق النقاش إلى أهمية الفحص ما قبل الزواج وما يتعلق به من منظور شرعي واجتماعي وطبي... من جهة أخرى أوضح مدير إدارة الطب الوقائي بصحة جازان والمشرّف على الندوة سراج دخن بأن إدارته تسعى جاهدة لإقامة مثل هذه الندوات لكافة أفراد المجتمع بمختلف أجناسهم وجنسياتهم حيث أقيمت العديد من المحاضرات التوعوية التي ركزت على أهمية الفحص ما قبل الزواج والحث عليه والتعريف بالأمراض المعدية والوراثية ومخاطرها في المدارس ودور التعليم والمحافل العامة وعبر الوسائل الإعلامية المختلفة وخطب الجمعة.

المملكة تشارك دول العالم فعاليات اليوم العالمي لمكافحة المخدرات الأمير نايف: لا يمكن مواجهة تحدي المخدرات إلا بتعاون الجميع وسياسة الدولة تعمل على توظيف أكثر التقنيات تقدماً في عمليات مكافحة

المصدر: جريدة الجزيرة السبت 14 رجب 1431 العدد 13785
<http://www.al-jazirah.com/20100626/fe4d.htm>

الجزيرة - الرياض
تشارك المملكة دول العالم، في فعاليات اليوم العالمي لمكافحة المخدرات الذي يصادف اليوم السبت 26 يونيو.
وأعدت الأجهزة المعنية في وزارة الداخلية عدداً من الفعاليات المواكبة لهذا اليوم والتي تبرز الدور المتميز الذي تقوم به المملكة في مكافحة هذا الوباء.
وأوضح صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ورئيس اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات في كلمة بهذه المناسبة بقوله: إن أبرز ما يتجسد في اليوم العالمي لمكافحة المخدرات هو التكاتف في مواجهة أضرار المخدرات على العقل والجسد إنفاذاً للتوجيهات الكريمة من سيدي خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله لدرء خطر هذه الآفة عن مجتمعنا ضمن جهود الأسرة الدولية في هذا اليوم العالمي.
وقال إن تعليمات القيادة الرشيدة في بلادنا أدركت مخاطر وأضرار آفة المخدرات بحكم أن ظروفها ومعطياتها جعلتها في مقدمة الدول المستهدفة بأعمال المروجين والمهربين لهذه الآفة الخطيرة. ولذلك تبذل مؤسسات الدولة كل ما أوتيت من طاقة وتعمل ليلاً ونهاراً للحفاظ على سلامة المجتمع والشباب من السقوط في براثن الإدمان بمختلف أشكاله، كما تبذل الجهد الحثيث وتتعاون مع مختلف المؤسسات الحكومية لجعل البلاد واحدة من أقل الدول في العالم تأثراً بهذه الآفة، فقد عزمنا في وزارة الداخلية وفي اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات والجهات المعنية في التعامل مع آفة المخدرات وفق منهجية العمل العملي والوقائي، للحيلولة دون تمكين من يريد لنا شراً من الوصول به إلى شباب المملكة، وأكد سموه أن يد الدولة ستظل ممدودة لكل المتعافين والراغبين في التخلص من مشكلات الإدمان لإعادة دمجهم في المجتمع وتقديم الدعم والعناية والرعاية لهم ومتابعتهم للعودة إلى الطريق القويم.
وشدد سمو الأمير نايف في هذا الصدد على أن العبء الملقى على كاهلنا جميعاً مؤسسات وأفراد لمواجهة هذا التحدي يعتبر جسيماً ولا يمكن القيام به إلا بتعاون الجميع وهو أمر عاهدنا المولى عز وجل على عدم التهاون به وسنظل على العهد بإذن الله أوفياء.
وأكد سموه أن سياسة الدولة التي ثبت نجاحها في الحد من انتشار ظاهرة المخدرات تعتمد على العمل وفق إستراتيجية وطريقة مرتكزة على العلم وتوظيف أكثر التقنيات تقدماً وإدخال المفاهيم الحديثة في عمليات مكافحة بالإضافة إلى تطوير برامج تأهيل وتدريب الكوادر البشرية وبرامج رفع مستوى الوعي بين كافة فئات وشرائح المجتمع وتوعيتهم بأضرار ومخاطر المخدرات والمؤثرات العقلية.
وقال إن خطط الدولة تتواءم مع الجهود الدولية من خلال التعاون المشترك مع أجهزة مكافحة الإقليمية والدولية للحد من انتشار هذه المواد المدمرة للصحة والعقل إلى جانب الاهتمام ببرامج الرعاية اللاحقة للمدمنين لإدماجهم في المجتمع وضمان عدم عودتهم مرة أخرى لآفة الإدمان.
وأشار سمو النائب الثاني إلى أن إستراتيجيتنا في اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات تقوم على ثلاثة عناصر الأول: البعد الأمني من خلال تحسين ورفع كفاءة مستوى العاملين في مجال مكافحة المخدرات وتنسيق عمل الجهات المعنية،

وثانيهما: البعد التشريعي من خلال العمل على تطوير الأنظمة والتشريعات والمساهمة في الحد من المخدرات وانتشارها، وثالثهما: البعد الدولي من خلال تكثيف التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات والعمل على تنسيق الجهود مع الدول المجاورة، كما لا تغفل أيضا دورها العلاجي والوقائي والتأهيلي، ورابعهما: البعد الوقائي من خلال جهود نشر التوعية وبرامج خفض الطلب بالتوعية الذاتية.

من جهته أكد أمين اللجنة الوطنية لمكافحة الدكتور مفرج الحقباني أن المملكة تشارك دول العالم الاحتفال بهذه المناسبة، وسط منجزات كبيرة تحققت لها على صعيد مكافحة وبرامج الوقاية والتوعية.

وقال د. الحقباني: إن اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات أعدت العديد من البرامج والمناشط المواكبة لهذه المناسبة، التي تبرز دور المملكة في مكافحة الوباء. وعير أمين اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات عن شكره وتقديره لسمو الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية على الدعم اللامحدود الذي تجده الأجهزة المعنية بالمكافحة والوقاية وإقرار البرامج والإستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الريادة بإذن الله في حماية أمن وشباب هذا الوطن.

تقديم صحائف الدعوى إلكترونياً إلى المحاكم عبر بوابة "العدل" خلال أشهر

انطلاق أول ملتقى تقني للقضاء والتوثيق اليوم بالرياض

المصدر: جريدة الوطن الأحد 27 يونيو 2010

5&CategoryID=9191 http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=

كشف مدير الإدارة العامة للحاسب الآلي بوزارة العدل المكلف ماجد بن إبراهيم العدوان لـ"الوطن" أمس، أنه سيتاح خلال الأشهر القادمة، تقديم صحائف الدعوى إلكترونياً إلى المحاكم من خلال بوابة وزارة العدل الإلكترونية، تتضمن خانات لتعبئتها بالبيانات المطلوبة. وألح العدوان إلى تمكن إدارته من تفعيل المرافعة الإلكترونية خلال السنتين المقبلتين، مؤكداً تقليص هندسة الإجراءات لفترة تبادل المرافعات المكتوبة مع المحكمة الإلكترونية، حيث مازالوا في طور تنظيم إجراءات العمل، وذلك ضمن خطتين تقنيتين لوزارة العدل الأولى عاجلة والثانية بعيدة المدى، تشمل إعادة هندسة إجراءات المحاكم وكتابات العدل وفروع الوزارة بالمناطق. وفيما تطلق وزارة العدل أول ملتقى تقني للقضاء والتوثيق، برعاية وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى بقاعة مكارم في فندق ماريوت الرياض اليوم، أكد العدوان اختزال مشروع هندسة الإجراءات لنسبة تتراوح ما بين 50 و60% من إجراءات العمل في المحاكم وكتابات العدل، مستشهداً بذلك على اختزال أحد إجراءات التقاضي صحائف الدعوى الإلكترونية واختزال إجراءات التوثيق بكتابات العدل من سبعة إجراءات إلى اثنتين، بعد استبعاد إجراءات، وصفها العدوان بغير القيمة. وستستعرض إدارة الحاسب الآلي بـ"العدل" للمرة الأولى "علناً"، خطتها التقنيتين العاجلة وبعيدة المدى، وإعادة هندسة إجراءات المحاكم وكتابات العدل، والتسجيل العيني العقاري؛ بمشاركة مسؤولين ومختصين بالتقنية من منسوبي "العدل" داخل وخارج الرياض، وآخرين من جهات مختصة في مجال تقنية المعلومات والتطبيقات الإلكترونية والأجهزة والهيئات الحكومية بينها وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وشركات تقنية المعلومات وهندسة الإجراءات كشركات أرامكو السعودية والاتصالات وموبايلي. وأشار العدوان إلى أن هذا التجمع التقني العدلي يستهدف الاستفادة من الخبرات التقنية والمشاركة في تطوير البيئة التقنية العدلية، بعدما بدؤوا العمل على خطة التطوير قبل 3 أشهر فقط، واستعدوا خلالها لتنفيذ البنية التحتية لتقنية "العدل". وذكر العدوان أن "العدل" تتجه لإدراج مشروع أنظمة المراقبة الأمنية وأنظمة المباني الذكية، وأن الوزارة استعدت لإنشاء غرفة عمليات مركزية في إدارة الأمن بالتعاون مع إدارة تقنية المعلومات بمبنى الإدارة العامة للحاسب الآلي بوزارة العدل، وتنفيذ بنية تحتية تقنية لجميع مباني الوزارة، ضمن خطة الحاسب الآلي. وبين العدوان، أن الوزارة تعمل على تغطية 100 محكمة وكتابة عدل وفرع للعدل في كافة مناطق المملكة بما يقارب 860 كاميرا، لمراقبتها أمنياً من المبنى الرئيسي للوزارة، ورصد أي حركة في هذه المباني وإرسال إشارة بها إلى غرفة العمليات، فيما تمت تغطية 51 مبنى بكاميرات المراقبة في وقت سابق. من جانب آخر، أشار بيان أصدرته وزارة العدل أمس، إلى أن ملتقى تقني للقضاء والتوثيق سيشترك فيه عدد من كبار المسؤولين بوزارة العدل ومديري فروع الوزارة والموظفين المختصين بأعمال الحاسب الآلي في كافة الدوائر الشرعية من المحاكم وكتابات العدل. وأكدت "العدل" أن هذا الملتقى يأتي ضمن اهتماماتها بتطبيق التقنية الإلكترونية وسعيها لتطبيق أنظمة الحكومة الإلكترونية في مجال عملها؛ تمسحاً مع مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء، والساعي لتطوير المرفق العدلي وكافة دوائره التابعة له من محاكم وكتابات عدل واكتمالاً لما شرعت به وزارة العدل مسبقاً من إدخال النظام الشامل للحاسب الآلي في جميع قطاعاتها

والد لانا: حرموني من ابنتي لعام والاتهامات بخطف صغيرتي كاذبة

المصدر: جريدة المدينة الأحد 27 يونيو 2010
254478 <http://www.al-madina.com/node/>

أكد والد الطفلة "لانا" أن طليقته ووالدتها قد منعاه من رؤية ابنته الوحيدة لمدة عام كامل وأصرتا على عدم عودة البنت من بريطانيا، بالرغم من تدخل والدي وذهابه شخصياً إلى بريطانيا بل ورفضتا حتى أن يراها والدي عند زيارته لهما في بريطانيا وبعد عودتهما إلى جدة طلبت منهما أن أرى ابنتي لأنني في شوق شديد إليها، فوافقا على مفضل ولكن مع تحديد المدة الزمنية التي لا تتجاوز الساعتين مع الحراسة المشددة من والد طليقتي والمعاملة القاسية وكأنني ليس بوالد الطفلة. مفاجأة السفر تفاجأت بعدها بيومين بأن ابنتي ووالدتها قد سافرا مرة أخرى إلى خارج المملكة وبدأت المعاناة من جديد مع العلم أن والدي ووالدتي لم يريا ابنتي لأكثر من عام كامل وكل ذلك وأنا في حيرة من أمري، فأنا ووالدي من حقنا رؤية ابنتنا والاطمئنان عليها وهم يصرون على شروط لا يقبلها منطلق ولا شرع. ويضيف عندما رأيت "لانا" للمرة الثانية بعد "3" أشهر بعد عودتها، قررت الذهاب بها لوالدي ووالدتي لرويتها والسلام عليها حيث إنني والدها ومن حقي اصطحابها معي شرعاً وهذا ما أكدته فضيلة القاضي في الصك الصادر لاحقاً. كيف أخطفها؟ وأردف قائلاً إن ما تم إدعاؤه من قيامي بخطف ابنتي غير صحيح؛ فكيف يمكن لوالد خطف ابنته، علماً بأن شرطة العقيق لم تستقبل البلاغ على أنه اختطاف بل اصطحاب، وتم إحالتهم إلى المحكمة وعندما تم استدعائي عن طريق المحكمة توجهت على الفور، نظراً لثقتي بالقضاء وحرصاً مني على عدم المماطلة ونفسية ابنتي الصغيرة، ويكشف والد "لانا" أن ما تم إدعاؤه من أن حضانة البنت حتى سن الزواج عار من الصحة وأن الحضانة تذهب إلى جدتها أيضاً كخالف الصواب، ويضيف: أنا من الأساس لم أكن معترضاً على حضانة "لانا" من قبل أمها، ولكن طلبت أن تبقى ابنتي في السعودية معي حين مغادرة أمها إلى الخارج لإكمال الدراسة، وذلك لرغبتني في أن تتربى ابنتي ضمن شريعتنا الإسلامية وحتى أستطيع أن أراها في الموعد المحدد الذي حدده فضيلة القاضي خلال نهاية الأسبوع. منع السفر توجهت إلى مقام إمارة منطقة المدينة المنورة وأطلعتهم على الصك الصادر حيث حكم فضيلة القاضي الشيخ راشد بن محمد الرشود بمنع سفر ابنتي "لانا" والتنفيذ المعجل، وبالفعل تم التجاوب سريعاً مع ما جاء في الصك وتم توجيه خطاب إلى الداخلية التي قامت بدورها مشكورة بتوجيه خطاب إلى الجوازات لتنفيذ ما جاء في الصك، ويضيف الأب: لا أدري ما المانع أن تتربى ابنتي عندي لحين عودة والدتها من الخارج؟ ويقول إن كل ما أتمناه أن تعيش "لانا" في أجواء جيدة فهي تحتاج إلى حنان الوالد ورعايته كما هي الأم. يذكر أن والد "لانا" قد قام باصطحاب ابنته في الأسبوع الماضي إلى المدينة المنورة ليتمكن هو ووالده من رؤية ابنته وحفيدتهم الوحيدة، إلا أن أهل الزوجة قاموا بتقديم بلاغ يتهمونه باختطاف ابنته.

الدمام: حسم خلاف بين وكيل متبرع وأهالي حي حول إمامة مسجد

المصدر: جريدة الحياة الأحد 27 يونيو 2010

157049 <http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/>

انفجرت أزمة مسجد الإمام الطبري في حي المنار (غرب الدمام)، بعد أن تعرض المسجد المُستحدث إلى إغلاق دام أكثر من شهر، إثر خلاف حول اختيار إمام المسجد بين وكيل المتبرع ببناء المسجد، وهو مؤذن المسجد، وبين أهالي الحي. وحسم مدير إدارة المساجد في الدمام مسند القحطاني، الإمامة باختيار الإمام الذي رشحه الأهالي. وشهدت صلاة المغرب التي أقيمت في المسجد بعد افتتاحه مساء أمس، صلاتين، أم الأولى الإمام الذي اختاره المؤذن. فيما أم الثانية الإمام الذي رشحه الأهالي. فيما جرت محاولات لقطع التيار الكهربائي عن المسجد أثناء الصلاة الأولى. بيد أن القحطاني، تسلم الميكروفون بعد الصلاة الثانية، ودعا الأهالي إلى «احتواء الخلاف الدائر بينهم. وتلافي الفرقة والتشتت»، ليحسم لاحقاً الأمر باختيار الإمام الذي رشحه الأهالي.

وأوضح عدد من أهالي الحي لـ «الحياة»، أن المسجد «اكتمل بناؤه في وقت سابق، لكن وكيل المتبرع الذي تكفل ببنائه فضل عدم فتحه، بحجة ضرورة استكمال بعض المستلزمات الأساسية له». وأشاروا إلى أنهم تحركوا قبل مدة، وأمنوا أجهزة تكييف، وقاموا بفرشه، بعد توفير دعم من المتبرعين. لكن المسجد «أقل بسلاسل من جميع الجهات»، ما حال دون الاستفادة منه.

وعزا أحد المصلين من أهالي الحي، سبب الإغلاق إلى أن «المؤذن الذي تولى تأمين المبلغ من متبرع، يرغب في تعيين إمام للمسجد. فيما يرغب أهالي الحي بالإمام الحالي». وأضاف أن الأخير «يؤم المصلين منذ ثلاثة أعوام، من دون مقابل، ويرغب نحو 95 في المئة من الأهالي في هذا الإمام».

وأبان أحدهم أن بناء المسجد «استغرق وقتاً أطول من المقدر له». واعتبر إغلاق المسجد «خسارة لأهالي الحي، وفوات أجر على المتبرع. كما أن أهالي الحي يعانون من وضع المسجد المؤقت، الذي يصلون فيه منذ فترة طويلة. إذ لا يتسع لأكثر من 30 مصل. فيما يكتظ الحي بالسكان. كما أن المسجد المؤقت لا توجد فيه دورات مياه مؤهلة، ولا مكان للوضوء. وما يوجد فيه لا يرقى بأن يكون مكاناً لخدمة المصلين». وأكد أحدهم أن عدداً من أهالي الحي بدؤوا يهجرون المسجد المؤقت في فترة الصيف، بسبب «عدم احتوائه على تكييف يعمل في شكل جيد، إضافة إلى ضيقه، ما يصعب تأدية الفروض فيه». بدوره، أوضح مدير إدارة الأوقاف في الدمام مسند القحطاني، لـ «الحياة»، أمس، أن المسجد «تبرع به أحد المحسنين»، معتبراً الخلاف الذي يحدث في تعيين الإمام «أمر طبيعي». وعزا تأخر افتتاح المسجد إلى «استكمال بعض المتطلبات»، لافتاً إلى أن المسجد «سيفتح اليوم السبت (المغرب)، بحضور أهالي الحي».

الشورى يدرس مشروعى لائحة مراقبة الأراضي الحكومية ونظام حماية الطفل

المصدر: جريدة الحياة الأحد 27 يونيو 2010
157066 <http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/>

أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى أمس خلال اجتماعها السادس الذي عقد برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله آل الشيخ عدداً من المواضيع الجديدة لإدراجها على جدول أعمال المجلس خلال الفترة المقبلة، إذ تصدر تقرير اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة مشروع لائحة مراقبة الأراضي الحكومية وإزالة التعديلات المواضيع المدرجة، يليه تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مشروع نظام حماية الطفل وتقرير لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية بشأن التوصيات المقترحة لتقنين المحتوى الأخلاقي لتقنية المعلومات في المملكة.

كما تمت إحالة تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة بشأن مشروع نظام الجودة النوعية وسلامة المريض في الخدمات الصحية المقدم من أحد الأعضاء وفق المادة 23 من نظام المجلس، وتقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في المجال الصناعي بين حكومة المملكة وحكومة قطر وتقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن مشروع بروتوكول بين حكومة المملكة ونظيرتها في فينتام للتعاون في قطاعات النفط والغاز والمعادن وتقرير بشأن خطة التنمية التاسعة 1435/1436 - 1431/1432 هـ، وتقرير بشأن إعطاء المناطق الأقل نمواً حوافز إضافية يستفيد منها جميع المستثمرين لتنفيذ استثماراتهم.

واشتمل جدول أعمال الهيئة العامة إحالة مواضيع عدة على جدول أعمال المجلس تتضمن تقارير لمختلف لجان المجلس بشأن مواضيع عدة تتناول تقارير الأداء السنوي لعدد من الجهات، إضافة إلى مذكرات التفاهم والتعاون بين المملكة وعدد من الدول الشقيقة والصديقة.

حضر الاجتماع نائب رئيس المجلس الدكتور بندر حجار، ومساعد رئيس المجلس الدكتور عبدالرحمن البراك والأمين العام للمجلس الدكتور محمد الغامدي ورؤساء اللجان المتخصصة في المجلس.

من جهة أخرى، بدأت في العاصمة الأردنية عمان أمس اجتماعات لجنة الخبراء في الاتحاد البرلماني العربي بمشاركة وفود تمثل مجالس الشورى والبرلمانات في عدد من الدول العربية.

وتبحث اللجنة على مدار يوم قضايا عدة في طلبيتها مشروع الاتفاق الدولي الخاص بإعادة تأسيس الاتحاد البرلماني الدولي. وقدمت العديد من الشعب البرلمانية ومجالس الشورى العربية مذكرات قانونية توضيحية حول هذا الاتفاق لمناقشته.

كما يتم عرض ظروف اقتراح الاتفاق ومحاورة الأساسية من ممثل المجموعة العربية في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي. كما يقدم ممثلو الشعب ومجالس الشورى مداخلات حول الاتفاق وصولاً لإقرار الوثيقة الختامية.

وسترفع نتائج أعمال لجنة الخبراء إلى اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي في اجتماعها الذي سيعقد في عمان اليوم (الأحد).

وأكد رئيس الاتحاد البرلماني العربي سليم الزعنون في بيان له أهمية الوصول إلى موقف برلماني عربي موحد تجاه تلك الاتفاق بما يخدم العمل البرلماني العربي ويضمن المشاركة الفاعلة للشعب البرلمانية العربية في الاتحاد البرلماني الدولي. وحول أجندة اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي، قال الزعنون إنه ينتظر صدور موقف سياسي عربي تجاه مختلف القضايا خصوصاً ما يتعلق بالقضية الفلسطينية وتطورات الأوضاع في ظل التصعيد الإسرائيلي تجاه القدس من طرد سكانها وسحب الهويات منهم والاستمرار في بناء المستوطنات حولها إلى جانب الاستمرار بالحفريات تحت وحول المسجد الأقصى.

كما ستناقش اللجنة التنفيذية في دورتها السادسة عدداً من البنود منها تنفيذ قرارات المؤتمر السادس عشر للاتحاد البرلماني العربي وبخاصة ما يتعلق بالقدس وتسيير قافلة مساعدات إلى أهالي قطاع غزة وتطوير هيكلية الأمانة العامة للاتحاد والنشاط الإعلامي للاتحاد وتنسيق الموقف البرلماني العربي في المؤتمر الثالث لرؤساء برلمانات العالم الذي سيعقد في جنيف من 19-21 من تموز (يوليو) المقبل إلى جانب مناقشة العلاقة مع الاتحاد البرلماني الأفريقي والعلاقات مع البرلمانات والمنظمات البرلمانية الأخرى خصوصاً مناقشة المنتدى الرابع للحوار البرلماني العربي - الياباني والمركز الإقليمي للتدريب البرلماني في بيروت والتحضير للمؤتمر البرلماني العربي الخاص بتفعيل دور المرأة العربية



خلال تغطيتها لحفلة "الضحك الصامت" التي أقيمت في جدة سرّاً قناة BBC تبث تقريراً مسيئاً يسخر من عادات المجتمع السعودي

المصدر: جريدة الرياض الأحد 27-6-2010

<http://www.alriyadh.com/article27/06/2010/html538395>

المتتبع لوسائل الإعلام الغربية يجد شهية لديهم في تناول أي موضوع حول المملكة ويبدو أن كلمة "السعودية" أصبحت مثار جذب ومادة دسمة ومحط أنظار لمسؤولي وسائل الإعلام بكافة أشكالها لبحث وتناول مواضيع سعودية داخلية حتى وإن كانت صغيرة ولا تحمل تلك الأهمية .

ومن ذلك ما عرضته قناة بي بي سي الإنجليزية والعربية يوم الجمعة الماضي تقرير " الضحك الصامت" حول اجتماع بين النساء والرجال داخل مكان وصفوه بـ "مكان سري" للمشاهدة عروض كوميدية بالقرب من مدينة جدة مشيرة في تقريرها أن مكان العرض يُظَم بـ "الحيلة" - على حد وصف القناة- بعيداً عن ملاحظة السلطات الأمنية ورجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر! وبرعاية مؤسستي "ستاند اب كوميدي" و"واتز اب كي اس ايه" اللتين تحصلتا من هذا التنظيم على حضور قارب الأربعمئة شخص وقيمة كل تذكرة 270 ريالاً. وتدور فكرة الأسمية السرية حول إطلاق نكات اجتماعية تتعلق بالواقع السعودي اليومي .

والمُشاهد لهذا التقرير من خارج المملكة يستطيع من خلال ما شاهده أن يصف مجتمعنا بالرجعي والمتخلف ويفصل بين الجنسين في كل مكان وكأن الشوارع وأماكن التجمعات كالأسواق والمجمعات التجارية والمستشفيات وكلليات الطب والحدائق لا تحوي هذا النوع من الالتقاء الطبيعي المباح. وقد ذكر التقرير معلومة مغلوطة مفادها أن المجتمع يعاقب الجنسين في حال اختلاطهم في الأماكن العامة .

كان من المفترض على مراسل ومعد تقرير البي بي سي أن يكون أكثر مهنية ويزور أحد المجمعات التجارية ليُشاهد بعينه المهرجانات التسويقية والاحتفالية بحضور النساء والرجال والأطفال معاً والتي تحظى بتغطية خاصة من وسائل الإعلام المحلية في أية منطقة بالمملكة. وهو ما يخالف ما طرح في سياق التقرير القصير والملغم بأفكار غوغائية تكرر مفاهيم خاطئة التصقت بالمجتمع السعودي خصوصاً بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001 م .

ثم إن الغريب والمخزي أن يستضاف أجناب غربيون وآسيويون لإطلاق نكت كوميدية على حسب زعمهم تناقش وتتهكم بالنظام الاجتماعي السعودي وسط حضور جمهور سعودي اكتفى بإطلاق الضحكات والتصفيق وهم يتنفسون من هواء بلدهم "السعودية" رغم ختام التقرير بلقاءات مع الحضور أكدوا فيها بتجاوز بعض النكت الحدود .

هذا التقرير الكوميدي بث في قناة إخبارية تاريخية عظيمة كان من الأفضل لها أن تطرح مواضيع أقرب للشأن المحلي وليس بالنيش والبحث عن المُخالف للساند وهي الأقرب والأعراف بعادات وتقاليد الشعوب العربية لتاريخها الطويل وعلاقتها الوثيقة بالشرق الأوسط .

هذا ويأتي ما قامت به القناة البريطانية العريقة مُكَملاً لما بثته قناة MTV الأمريكية قبل نحو الشهر والذي استغلت فيه الشباب لتشويه صورة المجتمع السعودي . وتلك الحالتين الأخيرتين تؤكدان ضعف وخلل الخطاب والرسالة الإعلامية السعودية الموجهة للعالم أجمع والتي لم تنجح حتى الآن في توضيح الصورة الكاملة والحقيقية للمجتمع السعودي لدى المشاهد الغربي رغم امتلاك السعوديين لقوة إعلامية بقنوات فضائية وصحف ومجلات عربية ودولية .

قاض يرفض إكمال معاملة شاب لا يرتدي شماغه

المصدر: جريدة الوطن الأحد 27 يونيو 2010

5&CategoryID=9144 http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=

رفض قاضي المحكمة الشرعية بمحافظة العيص الشيخ حسن بن سعد الغامدي إكمال معاملة شاب لإنهاء إجراءات استخراج وثيقة صك مؤقتة لمنزله ما لم يرتد شماغه الرسمي بحيث أمر القاضي الشاب بالخروج من قاعة المحكمة الشرعية بالعيص وإحضار شماغ لتغطية رأسه والتقييد باللباس الرسمي. وذكرت مصادر لـ"الوطن" أن قاضي المحكمة الشرعية قال إن عدم إكمال إجراءات معاملة الشاب يأتي تنفيذا للأوامر الصادرة بوجوب التقييد باللباس الرسمي عند مراجعة الدوائر الحكومية. وكان الشاب قد وقف أمام القاضي حاسر الرأس ويرفقه شاهدان ومزكيان لإنهاء معاملة استخراج صك وثيقة مؤقتة لمنزله الواقع بالعيص، وذلك لتقديم الصك إلى فرع المالية بهدف صرف التعويضات نتيجة الهزات الأرضية التي وقعت أحداثها العام الماضي. وهو الأمر الذي دفع الشاب للذهاب لمنزله وارتداء شماغه والعودة للمحكمة

التحذير من الحوادث الخاصة وفتح مواقع العنف والإرهاب بـ"إنترنت المدارس"

المصدر: جريدة الوطن الأحد 27 يونيو 2010

5&CategoryID=9136 http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=

حذرت وزارة التربية والتعليم مديري المدارس، الذين يسمحون باستغلال شبكة الإنترنت الخاصة بالمدرسة في الحوادث الخاصة أو فتح مواقع مخالفة للدين وللتربية ولسياسة الدولة، ومواقع الألعاب غير الهادفة والمشتتة على العنف أو القتل أو الإرهاب، أو التي تحتوي على صور غير لائقة. وأكدت الوزارة أن السماح باستخدام هذه المواقع يعد مخالفة صريحة للنظام. وقالت "التربية" في ضوابط وزعتها الأسبوع الماضي، إن استخدامات "الإنترنت" داخل المدارس يكون لصالح العملية التعليمية فقط، مشيرة إلى أن توجيهات الوزارة تدعو للاستفادة من جميع أوجه التقنية الحديثة بالمدارس دون إلحاق الضرر بالمتلقين. وتضمنت الضوابط استخدام "الإنترنت" في تعليم الطلاب طرق البحث عن المعلومات، مع البعد عن كل ما يخالف العقيدة الإسلامية أو المبادئ العامة أو سياسة الدولة، ويُراعى تجنب استخدام مواقع بث مقاطع الفيديو غير الآمنة مثل اليوتيوب، وتجنب استخدام مواقع الألعاب غير الهادفة والمشتتة على العنف أو القتل أو الإرهاب، أو التي تحتوي على صور غير لائقة، والبعد عن مواقع الدردشة أو المحادثات، مؤكدة أن أي استخدام للشبكة فيما تم التنبيه عنه يعد مخالفة صريحة للنظام، ويستحق فاعلها العقوبة النظامية. يذكر أن وزارة التربية والتعليم شرعت في الفترة الأخيرة في التوسع في مشروع توظيف التقنية للتعليم، وكان على رأسها إدخال خدمة "الإنترنت dsI لجميع المدارس لتوظيفه في التعليم، ومن أهم الوظائف المستخدمة فيها شبكة الإنترنت في المدارس "مراكز مصادر التعلم" التي قامت الوزارة باستحداثها في المدارس حيث يؤمن عدد من أجهزة الكمبيوتر مزودة بخدمة الإنترنت، تسهل على الطالب الدخول إلى الشبكة والبحث عن المعلومات بإشراف معلم مفرغ للمركز، إضافة إلى تهيئة قاعة عرض دروس مزودة بخدمة الإنترنت تسهل على المعلم البحث عن معلومة وعرضها للطلاب.



إنشاء مركز خالد بن سلطان لرعاية الأطفال المعوقين

المصدر: جريدة الحياة الأحد 27 يونيو 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/156978>

احتفلت جمعية الأطفال المعوقين أمس بتوقيع عقد إنشاء مركز الأمير خالد بن سلطان لرعاية الأطفال المعوقين في محافظة الرس، الذي تبرع بكلفة بنائه وتجهيزه رجل الأعمال خالد البلطان. ويقام المركز على مساحة خمسة آلاف متر مربع وتبلغ مسطحات المباني فيه 2400 متر مربع، ويستوعب نحو 100 طفل وطفلة يومياً، ويضم قسماً تعليمياً يشتمل على فصول دراسية لمرحلة الطفولة المبكرة والتمهيدي والابتدائي، وآخر طبياً يحوي وحدات للتشخيص، والعلاج الطبيعي والوظيفي، وعيوب النطق والخدمة الاجتماعية. وقال رئيس مجلس إدارة الجمعية الدكتور عبدالرحمن السويلم ان المركز الجديد في محافظة الرس يعد نموذجاً لتكامل جهود الجمعية، وأهل الخير، إضافة إلى المساندة الحكومية في دعم المشاريع الخيرية. من جانبه، أعرب خالد البلطان عن اعتزازه بالمساهمة في هذا المشروع الخيري الذي سيقدم خدمات حيوية ضرورية لأهالي الرس والمراكز التابعة لها، مشيداً بدور جمعية الأطفال المعوقين، التي تعتبر من صور التكافل في المجتمع السعودي.



7 سنوات عجاف تحرم مواطناً من وصول التيار الكهربائي إلى

مزرعته

المصدر: جريدة الرياض الأحد 27-6-2010

<http://www.alriyadh.com/article27/06/2010/html538453>

أمضى المواطن نواف بن حاكم المجالد سبعة سنوات ينتظر وصول التيار الكهربائي لمزرعته الواقعة بالقرب من هجرة أم الخنصر التي تبعد 70 كم شرق عرعر. المجالد حضر لمكتب "الرياض" وتحدث عن معاناته قائلاً: "مضت سبع سنوات وأنا أنتظر إيصال التيار الكهربائي لمزرعتي والتي توقف فيها مشروع الاستثماري (مزرعة دواجن) وقمت بمخاطبة الشركة السعودية للكهرباء ومسؤوليها بعدة خطابات طيلة السبع سنوات، وأوضح المجالد في أحد خطاباته التي حصلت "الرياض" على نسخة منها أنه ومنذ 1424 هـ تقدم بطلب لإيصال الكهرباء لمزرعته وكلفت لجنة تم حضورها إلى شركة كهرباء عرعر وعمل محضر بيني وبين اللجنة على أن أساهم في دفع مبلغ 176000 ألف ريال، كما طلبت منهم أن يعاملوني طبقاً لأنظمة الشركة التي تعطي المتقدم الحق في 250 متراً عن كل سنة يقضيها دون وصول التيار الكهربائي". وناشد المجالد عبر "الرياض" المسؤولين في الشركة بإيجاد حل لمشكلته التي لازالت تكبده خسائر مالية وتزيد سنة بعد سنة.

بعد أسبوعين من نشر الخبر مساعدة القنصل الفلبيني تزور بر جدة وتتعرف على الطفلة المفقودة في عربة تسوق

المصدر: جريدة الرياض الأحد 27-6-2010

<http://www.alriyadh.com/article27/06/2010/html538507>

شكر رئيس جمعية البر بجدة الأستاذ مازن بن محمد بترجي وسائل الإعلام والصحف على دورها الواضح في التوصل لمعلومات حول الطفلة المفقودة سميرة والتي أعلن عنها قبل أسبوعين، وأثمر هذا الإعلان عبر الصحف إلى توصل الجمعية لمعلومات حول الطفلة بعد زيارة وفد من القنصلية الفلبينية لجمعية البر . وقالت مديرة القسم النسائي بجمعية البر بجدة نجلاء الياامي: "إن مساعدة القنصل الفلبيني ومساعدتها زارا الجمعية الأسبوع الماضي بعد أن أطلعوا على الأخبار التي نشرت عن الطفلة سميرة في الصحف، وأكدت مساعدة القنصل الفلبيني أن جدة الطفلة قد أعلنت عن فقدانها قبل 8 أشهر في إحدى المواقع الإخبارية الفلبينية من قبل جدي الطفلة . وأضافت نجلاء "تأكدنا أن الطفلة سميرة تنتسب إلى أبوين من الجنسية الفلبينية، بعد أن شككنا في جنسيتها بعد تجاوب الطفلة سميرة مع نداءات وحديث العاملات الفلبينيات بدار الزهراء حيث تقطن الطفلة، كما أن ملامحها كانت تدل على ذلك ."

وأشارت نجلاء إلى أن الجمعية سعت بكل جهد للحصول على أي معلومات حول ذوي الطفلة سميرة التي عثرت عليها شرطة محافظة جدة في سوق الصيرفي مول بجدة بداخل عربة تسوق حيث كانت تبلغ من العمر سنة ونصف تقريبا وتم نقلها للمستشفى بواسطة الهلال الأحمر للتأكد من حالتها الصحية وتم إيداعها بجمعية البر بجدة منذ شهر شعبان 1430هـ عن طريق الشؤون الاجتماعية بخطاب من مديرة مكتب الإشراف الاجتماعي بمنطقة مكة المكرمة . وختمت الياامي حديثها "أن الطفلة في صحة جيدة وتجاوزت إعاقتها الحركية التي نتجت عن سوء التغذية، إلا أن وبفضل من الله استعادت عافيتها وباتت تمارس طفولتها دون أي مشاكل تذكر، وباتت تتحدث اللغة العربية وتشارك بفعالية في البرامج المقدمة من قبل المشرفات، وسيتم إكمال الإجراءات الرسمية لتسليم الطفلة إلى ذويها عن طريق الجهات الرسمية."

الجوازات تصدر بطاقات إلكترونية تتيح دخول المسافرين ألياً

المصدر: جريدة الحياة الأحد 27 يونيو 2010

156989 http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

أعلنت وزارة الداخلية ممثلة بالمديرية العامة للجوازات أنها استحدثت نظاماً ألياً يمكن المسافرين أو القادم من تسجيل خروجه ودخوله من السعودية وإليها ألياً عبر بوابات آلية إلكترونية، من دون الانتظار فترات طويلة. وذكرت في بيان أمس أن البوابات الآلية تتيح إجراءات دخول القادمين والمغادرين بسرعة عبر بطاقات تصدرها مكاتب التسجيل في المطارات والمنافذ الجوية، مشيرة إلى أن المسافرين أو القادم لم يعد في حاجة إلى الوقوف والانتظار ليتأكد موظفو الجوازات من بياناته الشخصية ووضع ختم المغادرة أو ختم الوصول على جواز سفره، لأن هذه الإجراءات أصبح بالإمكان استكمالها ألياً عبر هذه الخدمة. وفتحت إلى أن آلية عمل مشروع البوابات الآلية المطبقة حالياً في مطار الملك خالد الدولي في الرياض ومطار الملك فهد الدولي في الدمام تتلخص في وضع المسافرين أو القادم بطاقته في المكان المخصص لها في البوابة ثم وضع طرف إصبعه على المكان الآخر لأخذ بصمته ألياً فتفتح له البوابة للدخول. ودعت من يرغب في التسجيل بهذه الخدمة للتوجه إلى مكتب التسجيل في مطار الملك خالد الدولي بالرياض، ليتحقق موظف الجوازات في المركز من الهوية، وإدخال الصفات الحيوية إلى النظام، وإصدار البطاقة المزودة بصورة الشخص التي يتم تصويرها داخل مركز التسجيل.



العمل تواجه شركة فصلت 163 موظفة وموظفاً بـ 6 مخالفات جديدة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 1431/7/15 هـ 27 يونيو 2010 م العدد : 3296

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100627358227.htm

ينظر مكتب العمل في محافظة جدة في تهمة ضد الشركة المشغلة لمستشفى الملك عبد العزيز من جانب 163 موظفاً مفصولاً بارتكابها ست مخالفات في أعمالها، تتضمن تجاوزات متعلقة بعدم الالتزام بسعودة الوظائف، إبرام عقود غير نظامية، عدم تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية، عدم تطبيق نظام الكفالات لغير السعوديين، والتهرب من بنود عقود التوظيف في استقطاب الكوادر المؤهلة، وعدم أداء المقاول لالتزاماته تجاه المستشفى والموظفين والمراجعين. وأكد لـ«عكاظ» مدير مكتب العمل في منطقة مكة المكرمة قصي فلالي، أن هناك تحقيقات حالياً بشأن قضية فصل 163 سعودياً في الشركة المشغلة التي ارتكبت تجاوزات لأنظمة الدولة، ما يستدعي اتخاذ إجراءات لمعاقبها لتورطها في هذه المخالفات.

من جانبهم، أوضح لـ«عكاظ» عدد من المفصولين أن المستشفى لا يزال يسند الوظائف القيادية لغير السعوديين، إذ إن غالبية السعوديين يعملون في مراكز وظيفية ضعيفة من ناحية الصلاحية ورواتبها الشهرية. وقالوا: «نطالب مكتب العمل بإيجاد حلول عاجلة لأزمتنا عبر كشف تلاعب الشركة المشغلة والتحقيق معها بالتجاوزات كافة على الأنظمة ومحاسبتها، ولا نريد إلا العودة لوظائفنا وصرف رواتبنا لحين الانتهاء من القضية». وأشاروا في حديثهم إلى أن الأنظمة الحالية تمنح الحق للمفصولين كافة بالتوظيف على برنامج التشغيل الذاتي في المستشفى، لافتين إلى إمكانية مراجعة ملفاتهم الوظيفية والتأكد من مهاراتهم وأدائهم الوظيفي. وذهبوا إلى أن إدارة المستشفى ومسؤولي الشؤون الصحية رفضوا الاستماع لشكاوهم أو التدخل لحل أزمته مع الشركة المشغلة، رغم حاجة أقسام المستشفى لعشرات الموظفين التي باتت أعمالها شبه معطلة الآن.

300 خريج من كليات المعلمين يطالبون بـ التعيين من دون إعادة اختبار القياس

المصدر: جريدة الحياة الأحد 27 يونيو 2010

156975 <http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/>

لم يعجب نحو 300 خريج من كليات المعلمين قرار وزارة التربية بإعادة اختبار القياس للخريجين الذين لم يجتازوه في وقت سابق، فجمعوا أمام مقر وزارة التربية والتعليم أمس، مطالبين هذه المرة بإلغاء الاختبار من أساسه وتعيينهم من دون قيود.

وذكر عدد من خريجي دفعتي 1427 و 1428 هـ الذين أتوا من المناطق كافة لـ«الحياة» أمس، أن اجتياز اختبار القياس لم يكن من بين الشروط التي وقعوا عليها حين دخلوا كليات المعلمين، مطالبين بتعيينهم أسوة بزملائهم. وقال أحدهم: «عندما تخرجنا من كليات المعلمين وقعنا على أوراق تلزم فيها وزارة التربية بتعييننا من دون قيد أو شرط، إلا أن الوزارة فاجأتنا بقرار اختبار القياس الذي لم يتمكن عدد كبير منا من اجتيازه.»

من جهته، أكد مصدر مطلع في إدارة الشؤون المالية والإدارية في وزارة التربية لـ«الحياة» أن الخريجين الـ 300 الذين تجمعوا أمس يجب أن يخضعوا لاختبار القياس حتى يتم تعيينهم، مشيراً إلى أن الوزارة ستنتظم دورات تأهيلية للمعلمين ممن لم يجتازوا اختبار الكفايات، تمهيداً لإعادته وتعيين من ينجح فيه في مدرسته مطلع العام الدراسي المقبل.

ولفت إلى أن من تجاوز القياس والمقابلة من الخريجين ولم يجر تعيينه لعدم تسجيل بياناته في برنامج الحصر، يتوجب عليه سرعة مراجعة وكالة الوزارة للشؤون المدرسية لإنهاء إجراءاته الرسمية.

يذكر أن وزارة التربية والتعليم أقرت أخيراً اختبار الكفايات للمعلمين الخريجين من الجامعات وكليات المعلمين في المملكة ممن يرغب في الالتحاق ضمن الوظائف التعليمية لوزارة التربية ووقعت اتفاقاً مع المركز الوطني للقياس في هذا الشأن.

فعاليات توعوية عن أضرار المخدرات

المصدر: جريدة الحياة الأحد 27 يونيو 2010

157039 <http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/>

<حضر وزير الزراعة الدكتور فهد بالغنيم أمس فعاليات المعرض التوعوي عن أضرار المخدرات في إطار نشر الوعي بين الموظفين، وتقديم رسالة توعوية عن أضرار المخدرات بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات.
وقال الأمين العام للجنة الوطنية لمكافحة المخدرات المساعد الدكتور سعيد السريحة: «المملكة تشارك دول العالم الحملة العالمية لعام 2010 من خلال عديد من المناشط العلمية والتثقيفية والإعلامية، خصوصاً أن المخدرات تقضي على نحو نصف مليون شخص حول العالم سنوياً، وتؤثر بمرض الإدمان الذي يصيب العقل 48 مليون شخص، ويتعاطاها بانتظام 200 مليون شخص»، مشيراً إلى أن المواد المخدرة تشمل النيكوتين والمنشطات والهيروين والكوكايين والمواد الطبية والكحول

تمثل بدل خطر مهني لمدة 17 عاماً الزام إدارة حكومية تعويض موظف 41 ألفاً

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 1431/7/15 هـ 27 يونيو 2010 م العدد : 3296
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100627358236.htm>

ألزمت المحكمة الإدارية في الرياض الإدارة العامة للأسلحة والمدخرات بصرف نحو 41 ألف ريال كمستحقات بدل خطر لصالح فني صيانة أسلحة وذخيرة تقدم إلى المحكمة بلائحة دعوى يطالب فيها بصرف هذا البديل، في الوقت الذي صرفت النظر في دعواه ضد وزارة الخدمة المدنية.

وقال فني صيانة الأسلحة والذخيرة (تحتفظ «عكاظ» باسمه) الذي عين على المرتبة الخامسة في عام 1409 هـ: «كنت أظن أن البديل يصرف مع راتبي الشهري طوال فترة خدمتي، إلا أنني فوجئت عند ترقيتي إلى المرتبة السابعة بعدم صرف البديل، ما جعلني أتظلم لدى جهة عملي، فصرفت لي البديل اعتباراً من عام 1426 هـ».

وفيما يخص وزارة الخدمة المدنية، طالب فني الصيانة الوزارة بصرف البديل عن الفترة الماضية، فردت بأنها لا تبحث استحقاق الموظف للبديل إلا بعد مطالبة جهته بذلك واستكمال شروط صرف البديل.

وأوضحت الوزارة في ردّها أن شروط الصرف تتضمن «أن يكون تاريخ صرف البديل من الشهر اللاحق لصدور خطاب الموافقة قبل تفويض الجهات بصرف البديل، وأن بدل الضرر والخطر والعدوى لا يصرف بأثر رجعي».

وبين ممثل وزارة الخدمة المدنية في مذكرته الجوابية بأنه يجب توجيه الدعوى إلى جهة عمل الموظف، وأن الوزارة ليست المعنية في هذه الدعوى.

وانتهت المحكمة إلى أن استحقاق المدعي للبديل اعتباراً من تعيينه عام 1409 وحتى تاريخ صرف البديل 1426 هـ والزام الجهة التي يتبعها بصرف البديل المقرر عن هذه الفترة بواقع 200 ريال عن كل شهر. وأفادت المحكمة الإدارية حول ما يتعلق لمطالبة المدعي الموجه إلى وزارة الخدمة المدنية بالدعوى غير مقبولة في مواجهة الوزارة، لكون دورها لا يأتي إلا بعد الرفع عن الموظف من قبل جهة عمله، ولا تكون الوزارة مسؤولة فيما عدا ذلك».



حسم من رواتب 63 موظفاً غير منضبطين

المصدر: جريدة الحياة الأحد 27 يونيو 2010
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/156988>

أصدرت الشؤون الصحية في منطقة الرياض ممثلة في الإدارة القانونية في القطاع الصحي الجنوبي حسماً من الراتب الشهري على 63 موظفاً وموظفة ثبت عدم انضباطهم في الدوام الرسمي.

وأوضح مشرف القطاع الصحي الجنوبي في صحة الرياض سليمان السلطان أن القطاع نفذ جولات تفتيشية خلال الثلاثة شهور الماضية شملت 12 مركزاً صحياً تابعاً للقطاع الصحي الجنوبي بواقع 90 زيارة، لافتاً إلى أن الزيارات تخص الجانب الفني وبرامج الرعاية الصحية الأولية والطب الوقائي، ومتابعة سير العمل في تلك المراكز

30% من النزلاء لا أقارب لهم ومخصصاتهم محفوظة.. الشؤون الاجتماعية لـ «عكاظ»:

لا نستضيف ضحايا عقود الأبناء في دور الإيواء

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 1431/7/15 هـ 27 يونيو 2010 م العدد : 3296
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100627358244.htm>

أكد لـ «عكاظ» وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية لشؤون الرعاية والتنمية الدكتور عبدالله اليوسف، أن وزارته ترفض استقبال ضحايا عقود الوالدين في دور الرعاية الاجتماعية كون التعليمات الصادرة في هذا الإطار لا تسمح بقبول حالات العقود مطلقاً؛ إذ أن من شروط الالتحاق بالدور هو عدم وجود عائل للحالة من الدرجة الأولى. وأبان الدكتور اليوسف، أن هناك حالات قليلة قبلت في الدور من كبار السن ممن أثبتت البحوث الاجتماعية حاجتهم لخدمات الدور بسبب عدم كفاءة الأبناء لرعايتهم لصغر السن أو لسوء وضعهم الاجتماعي غير السوي.

وأوضح وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية لشؤون الرعاية، أن الوزارة تسعى في الوقت الحالي إلى العمل المؤسسي وخصخصة الدور الإيوائية حيث سيرى ذلك النور قريباً بدءاً من مراكز التأهيل الشامل كمرحلة أولى.

وحول المخصصات المالية الخاصة بالنزلاء المحفوظة في حسابات الدور بعد الوفاة أفاد الدكتور اليوسف أنه لا يمكن التصرف بذلك بعد وفاة النزول إلا وفق النظم الشرعية المنظمة، وأشار وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية لشؤون الرعاية، أن انخفاض نسبة المسنين في الدور له دلالاته المهمة فيما يخص العلاقات الاجتماعية الراضية ومتانة العلاقات الأسرية في المجتمع السعودي. مشيراً إلى أن الوزارة تسعى إلى نشر الوعي المجتمعي عبر الجمعيات الخيرية، بما يحقق الأمن الاجتماعي والاستقرار النفسي للمسنين من خلال أسرهم والعمل على بث روح التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وعن تعامل وزارة الشؤون الاجتماعية مع الهائمين في الشوارع، أكد الدكتور اليوسف أن هناك تنسيق بين وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة حول معالجة الأمر والاهتمام بهذه الشريحة من المجتمع.

ورأى وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للشؤون الرعاية أن هدف الوزارة في تعاملها مع فئة كبار السن هو تحقيق لحياة الإنسان الكريمة في إطار تعاليم الشريعة الإسلامية السمحة.



المدينة: المحكمة تنظر دعوى زوجة خبأ زوجها أسلحة في منزلها

المصدر: جريدة الحياة الأحد 27 يونيو 2010
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/157038>

تنظر الدائرة الفرعية الجزائية الـ 41 في المحكمة الإدارية في منطقة المدينة المنورة غداً (الأحد) قضية حيازة سلاح وذخيرة حية ضد أحد المواطنين من سكان محافظة الحناكية خشيت زوجته من خطورتها على أبنائها .

وكشف مصدر مطلع لـ «الحياة» أن زوجة المدعى عليه (المواطن) تقدمت ببلاغ إلى شرطة محافظة الحناكية، تقيد فيه عن وجود أسلحة وذخيرة وأعبيرة نارية في «منزلها» تعود ملكيتها لزوجها، وأنها تخشى علي أبنائها من خطورة تلك الأسلحة داخل المنزل، وأضاف المصدر: «بعد تلقي البلاغ انتقلت الجهات الأمنية إلى منزل المدعى عليه، وبالفعل عُثر بداخله على بندقية من نوع «شوزن»، و 20 طلقة حية لنفس السلاح، وسلاح رشاش و 411 طلقة نارية لنفس السلاح، و 40 طلقة عيار 22، إضافة إلى مسدس و 25 طلقة حية تابعة له، جميعها غير مرخصة، وكشف المصدر اعتراف المدعى

عليه خلال التحقيقات معه بجائزة الأسلحة الموجودة في منزله، مشيراً إلى إصدار الدائرة المختصة حكماً يقضي بمصادرة الأسلحة التي تم العثور عليها، وتغريمه وعقوبات أخرى بحسب ما يقره نظام حيازة أسلحة غير مرخصة



مكة: تأخر مكافآت التعداد يزيد من تدمير العاملين ...

والمصلحة تستغرب التصعيد!

المصدر: جريدة الحياة الأحد 27 يونيو 2010

157025 <http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/>

دخل عدد من العاملين في مشروع التعداد السكاني في منطقة مكة المكرمة، في نفق «التدمير» جراء تأخر صرف مكافآتهم المتعلقة بالمشروع عن موعدها المحدد. وقال العداد وليد القحطاني وزميله يحيى الحرقان لـ «الحياة»: «لا نجد سبباً واضحاً لتأخير عملية الصرف حتى الآن، لذا نأمل بضرورة الإسراع في صرف المكافآت بعد التأخر عن موعده الرئيس، والذي كان محدداً له الأسبوع الماضي»، مشيرين إلى أن رابط المشروع على موقع المصلحة الإلكتروني والخاص بالتعداد السكاني تم إغلاقه، بعد أن ظل طوال فترة عمل العدادين يعمل ويعرض معلومات مختلفة عن التعداد السكاني خلال الأسابيع الماضية.

في المقابل، أكد مصدر مطلع في مصلحة الإحصاءات العامة أن مكافآت المشاركين في مشروع التعداد السكاني لهذا العام ستصرف قريباً. وقال لـ «الحياة»: «إن إجراءات الصرف في المراحل النهائية، وسيحصل العاملون في المشروع على مكافآتهم قبل حلول شهر رمضان»، مستغرباً في الوقت ذاته من التصعيد الإعلامي الكبير حول موعد الصرف. وأضاف: «جميع العقود الرسمية الموقعة مع العاملين في التعداد لم تنشر إلى موعد محدد للصرف أبداً، وهذا يجعل المطالبات المستمرة بضرورة أمر الصرف في هذا الوقت تحديداً ليس في محلها.»

وبين المصدر أن المبالغ المرصودة للعاملين في مجال التعداد انتهت، وأصبحت جاهزة تماماً ولم يبق إلا موعد الصرف، مؤكداً أن المصلحة هي المخول الوحيد بتحديد موعد صرف المكافآت، إضافة إلى أنها هي المسؤول الوحيد عن هذه المكافآت، كونها هي من وقعت العقود مع العاملين في التعداد وهي المختصة بصرف مكافآتهم.

من جانبه، أكد أحد المشرفين على التعداد في منطقة مكة المكرمة عاتق الزنجي، أن بعض المناطق تأخرت في تسليم بياناتها الخاصة والمتعلقة بأعداد السكان وبعض البيانات الأخرى ذات العلاقة، ما اضطر الجهة المسؤولة عن صرف المكافآت لتأخير موعد الصرف، بهدف تسجيل البيانات وإدخالها مرة أخرى، مؤكداً أن مكافآت العاملين ستصرف خلال الفترة القليلة المقبلة، ولن تتأخر كثيراً.

واستغرب الزنجي مطالبات العاملين بسرعة صرف المكافآت الخاصة، مؤكداً أن من المفترض أن يطالب العاملون بزيادة مكافآت العمل، خصوصاً أن العمل الذي أداه عامل التعداد خلال فترة العد السكاني كان جباراً ودل على القيمة الكبيرة التي يمثلها جهد العاملين داخل المصلحة، مشيراً إلى أن على العاملين المطالبة برفع سقف المكافآت بدلاً من البحث عن المكافأة الرئيسة والتي أعتقد أنها تحتاج إلى زيادة فعلية.

وأشار إلى أن الأرقام النهائية لنتائج المسح السكاني لمناطق ومحافظات وجرى وقرى السعودية لم تظهر بعد، وأن جميع المعلومات تم نقلها إلى إدارة المشروع والمصلحة العامة في مناطق السعودية كافة، موضحاً أن إدارة المعالجة داخل المصلحة هي الجهة المخولة بإعلان أي أرقام أو نتائج نهائية عن أعداد سكان السعودية. وهناك أرقام لا بد من جمعها من مختلف المناطق وإدخالها في سجل البيانات الرئيس للحاسب الآلي.

يذكر أن مصادر مطلعة أكدت لـ «الحياة» في وقت سابق، أن هناك إجراءات إدارية وبنكية أسهمت في تأخير صرف مكافآت العاملين في التعداد السكاني لهذا العام والذي كان مقرراً له أن يتم مع مطلع الأسبوع الماضي، مشيرة في الوقت ذاته إلى أن مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات باتت في مراحلها النهائية لإجراءات الصرف بعد التدقيق والتأكد من بيانات جميع العاملين، وسيتم الصرف قريباً، ولملحة إلى أن المكافآت تصل إلى 400 مليون ريال، سيتم توزيعها على أكثر من 30 ألفاً من العاملين في مشروع التعداد السكاني، ما بين عدادين ومراقبين ومفتشين ومساعدين.

أواصر تعذر من مخاطر الزواج من أجنبيات

المصدر: جريدة عكاظ الإحد15/7/1431 هـ 27 يونيو 2010 م العدد : 3296
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100627358226.htm>

اعتمد مجلس إدارة الجمعية الخيرية لرعاية الأسر السعودية في الخارج «أواصر» خطة متكاملة بهدف تنفيذها خلال الصيف الحالي، للتوعية بالآثار السلبية لزواج المواطنين السعوديين من أجنبيات، والمشكلات الاجتماعية والأسرية الناجمة عن هذا الزواج.

كما أقر مجلس إدارة الجمعية في اجتماعه السابع الذي عقد أمس في الرياض، برئاسة الدكتور توفيق بن عبد العزيز السويلم رئيس المجلس، تنفيذ برنامج زيارة لأكثر من 30 دولة عربية وأجنبية، للوقوف على أحوال الأسر السعودية المنقطعة فيها، ومعاونة أبنائها وبحث أفضل السبل لمساعدتها وإعادتها إلى المملكة بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية كافة.

وأوضح الدكتور السويلم أن المجلس ناقش في الاجتماع أداء الإدارات والأقسام المتخصصة في الجمعية، واستعرض ما تم إنجازه بشأن إعداد قاعدة بيانات للأسر السعودية في الخارج، إضافة إلى خطة لتوعية الشباب بمخاطر الزواج بكافة أنواعه في الخارج، يتم تنفيذها طوال شهور الصيف التي تشهد تزايداً كبيراً في معدلات سفر المواطنين للخارج، وإعداد مجموعة من الدراسات العلمية والميدانية للوقوف على حجم ظاهرة الزواج من أجنبيات.

الهيئة العليا تؤيد حكم الابتدائية بإعادة موظف إلى عمله

المصدر: جريدة عكاظ الإحد15/7/1431 هـ 27 يونيو 2010 م العدد : 3296
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100627358228.htm>

أيدت الهيئة العليا لتسوية الخلافات في وزارة العمل أمس، الحكم الصادر من الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية في منطقة مكة المكرمة والقاضي بإلزام فندق بإعادة موظف إلى عمله، وصرف أجوره اعتباراً من تاريخ الفصل إلى تاريخ إرجاعه إضافة لدفع مصاريف العلاج التي أنفقها.

وكان الموظف قد اعتصم منتصف شهر محرم الماضي مصطحباً أثاث منزله على قارعة الطريق المواجه لمبنى مكتب العمل في العاصمة المقدسة؛ مطالباً بتدخل الجهات الحقوقية والمعنية لإنهاء معاناته المتمثلة في قضية عمالية ينتظر البيت فيها منذ سنة ونصف السنة، معلناً إضرابه عن الطعام حتى صدور الحكم.

وأوضح لـ«عكاظ» الموظف عادل عمر المحروقي (31 عاماً) أنه عمل بفندق بجوار الحرم تسع سنوات، اجتهد خلالها وتدرج في عدة مناصب حتى وصل إلى مساعد مدير مبيعات، وبلغ مرتبه حينها سبعة آلاف ريال، إلا أن الشركة المالكة للفندق أمرت بتحويل خدماته إلى شركة متعاقدة لتشغيل الفندق، والتي قررت بدورها خفض مرتبه 40 في المائة إضافة إلى وضعه في مستوى وظيفي لا يتلاءم مع خبرته، الأمر الذي رفضه المحروقي جملة وتفصيلاً - حسب قوله - والذي أدى إلى مفاجأته بخطاب من إدارة الشركة يفيد بالاستغناء عن خدماته.

وذكر المحروقي أنه وبعد جلسات مع الهيئة الابتدائية استمرت لعدة أشهر، لم يحضر ممثل للشركة أو مندوب عنها، مما دفعهم للحكم غيابياً بإعادته إلى عملي وإلزام الشركة بصرف مستحقاتي خلال الفترة الماضية، مبيناً أنهم تقدموا باستئناف للهيئة العليا التي أيدت بدورها الحكم.

وبالرغم من أن المحروقي لم يخف عدم قناعته التامة بالحكم كونه «لم يراع الأضرار النفسية التي لحقت بي من طلاق زوجتي وبيع أثاث منزلي بثمن بخس»، إلا أنه توجه بشكره وامتنانه لكل الجهات المعنية التي وقفت إلى جانبه وساندته وانتصرت لقضيته، أملاً أن «ينفذ الحكم بأسرع ما يمكن».



ضبط 6 إصابات بـ الأيدز... وصيادلة ينفون علمهم بجهاز التحليل

المصدر: جريدة الحياة الأحد 27 يونيو 2010

157023 <http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/>

كشف أستاذ علم الفيروسات في جامعة الملك عبدالعزيز في جدة والمشرف على كرسي سعيد بن زقر لأبحاث الإيدز الدكتور غازي جمجوم لـ «الحياة»، إثبات ست حالات إيجابية من خلال طلب أكثر من أربعة آلاف رجل وامرأة الكشف عن مرض نقص المناعة المكتسبة «الإيدز» خلال عامين في مدينة جدة فقط، من طريق وحدة العناية المتنقلة التابعة لكرسي عبدالله سعيد بن زقر لأبحاث ومكافحة مرض الإيدز.

وقال: «تقدم لطلب الفحص الطوعي منذ انطلاق عمل الوحدة أكثر من أربعة آلاف شخص من طريق إجراء تحاليل مبدئية، وما زال العدد في ازدياد.

وأوضح أن سبب كثرة توافد الناس على الوحدة المتنقلة هو حفظ الطاقم الطبي على الخصوصية وعدم السؤال عن اسم المراجع ومعلوماته الشخصية، وكل ما يلزم فعله هو إجراء الفحص فقط ومعرفة النتيجة، ما يمنحهم الشجاعة وعدم التردد، خصوصاً من لديه سلوكيات معينة ويخاف من الذهاب إلى المستشفى، نظراً إلى أن الأمر ما زال غامضاً عن الكثير من الناس، خصوصاً أن عدد الرجال المصابين بالمرض أكثر من النساء في أعمار مختلفة»، مشدداً على ضرورة الكشف الباكر وتناول العلاج خلال فترة المرض وعدم قطعه حتى لا يؤدي إلى نكسة.

وزاد: «تستقبل مراكز فحص الإيدز الثابتة التابعة لوزارة الصحة أعداداً أخرى غير مرتادي العيادة المتنقلة التي لا تزال تؤدي مهماتها خلال فترة الصيف، ما يعكس وعي الناس وحرصهم على الكشف والعلاج»، مفيداً أن كرسي الأبحاث يتعاون مع البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز في مستشفى الملك سعود وجمعية أصدقاء «الإيدز» في جدة.

وأشار جمجوم إلى أن أدوات التحليل الذاتي للإيدز لها دور كبير في الكشف المبني لنقص المناعة البشرية، لافتاً إلى أنها توجد في بعض الصيدليات الكبرى في محافظة جدة، ويتم استخدامها في الوحدة المتنقلة وفي المراكز الثمانية التابعة لوزارة الصحة المنتشرة في الرياض وجدة والدمام وجازان .

وأوضح أن تلك الأدوات غير كافية للتأكد من السلامة من هذا الداء، إذ لا بد من مراجعة المستشفى والتحليل من طريق المختبر، وفي حال ثبوت الإصابة بالمرض يتم تحويل المصاب إلى الممن الرئيسية لأخذ العلاج.

وعن كيفية الفحص، ذكر أن التحليل يعتمد على وخز الإصبع كما هي الطريقة في فحص السكري، وأخذ عينة. وعن جهاز الكشف الذاتي لفيروس «الإيدز» جالت «الحياة» ميدانياً على 20 صيدلية في الرياض، أفاد خلالها الصيدلة بعدم معرفتهم لهذا الجهاز، مؤكداً أنه لم يسبق أن تم طرحه للبيع على الزبائن أو طلبت الشركات توزيعه وعرضه.

وقال صيدلي: «يمكن أن توفر الجهاز لغرض الكشف على العمالة المنزلية والسائقين فقط بواسطة تقديم طلب مسبق، أما غير ذلك فلا علم لي.»

يذكر أن جميع حالات الإيدز تعالج مجاناً في السعودية، في الوقت الذي يكلف فيه علاج الشخص الواحد نحو 100 ألف ريال.

الشؤون الاجتماعية تعقب على خبر اعتداء رجل أمن على مواطن

بجازان:

المراجع حاول الدخول عنوة رغم أنه يوم مخصص للنساء..

ومدير الضمان احتوى الموقف بهدوء

المصدر: جريدة الرياض الأحد 27-6-2010

<http://www.alriyadh.com/article27/06/2010/html538473>

عقبت إدارة العلاقات العامة بوزارة الشؤون الاجتماعية على حادثة اعتداء رجل أمن على مراجع لمكتب الضمان الاجتماعي بجازان التي نشرتها «الرياض» مؤخراً.. مؤكدة أن الرجل حاول الدخول عنوة رغم أنه يوم مخصص للنساء وهو ما جعل رجل الأمن يرفض دخوله، مشيرة إلى أن مدير مكتب الضمان بجازان احتوى الموقف، الأمر الذي جعل المراجع يقتنع ويقبل هذا التوضيح.. جاء ذلك في التعقيب التالي:

سعادة رئيس تحرير جريدة «الرياض» المحترم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أشير إلى ما نشر في جريدتكم الغراء في العدد (15312) بتاريخ 13/6/1431هـ تحت عنوان: «رجل أمن يعتدي على مراجع لمكتب الضمان الاجتماعي بجازان».

وإذ نشكركم على اهتمامكم بالشأن الاجتماعي وتعاونكم معنا في إبراز الاحتياجات المتعددة لأبناء هذا المجتمع وفنائه المختلفة، يسرنا أن نوضح لكم أنه تم التحقق من الحالة المنشورة في الجريدة في حين حدوثها وجرت مساملة رجل الأمن في مكتب الضمان الاجتماعي بجازان في نفس اليوم وهو موجود يومياً بصورة مستمرة وطلب منه بيان ما حدث بينه وبين المراجع فأفاد بأن أحد المراجعين حضر مع شخص آخر وكلاهما محرم لامرأة واحدة تراجع المكتب وأراد هذا المراجع الدخول لمقابلة أحد موظفي مكتب الضمان فمنعه رجل الأمن من الدخول لكون ذلك اليوم مخصصاً للنساء ولكنه رفض الامتثال واحترام النظام وأصر على الدخول وقام بدفع رجل الأمن بطريقة غير لائقة، ثم طلب منه رجل الأمن الدخول للصالة وبالقوة ليستدعي رجال الدوريات الأمنية كي يحاسبوه على تصرفه فكان أن تدخل مدير مكتب الضمان بجازان للتهنئة وقام بمقابلة المواطن واصطحبه إلى مكتبه وتوضيح أن ما قام به عمل غير لائق وأن عليه احترام النظام واحترام رجل الأمن الموجود لتطبيق النظام والحماية الأمنية ولتوعية المراجعين ولتعزيز التقيد بالمواعيد المخصصة للرجال والنساء ولسلامة استمرار مهام إجراءات الصرف للمراجعين وتفادي ما قد ينتج عن الزحام ويؤثر على سلامة المراجعين. وتقبل المواطن هذا التوضيح واعتذر وانصرف، مع التنبيه الدائم لرجال الأمن في المكتب بأن يعامل المراجعين بالرفق واللين.

ونود أن نؤكد أن ما ينشر عبر الوسائل الإعلامية أو الوسائط لا يوضح الصورة كاملة ولا يعبر عن حقيقة ما حدث أو يكشف ملابساته وخلفياته مما يستدعي الكشف والإيضاح.

مقدرين لكم اهتمامكم وأملين توضيح ذلك للجميع.

وتقبلوا -سعادتكم- تحياتي وتقديري ...

مدير عام العلاقات العامة والإعلام الاجتماعي

محمد بن إبراهيم العوض

التربية تستدل الستار على قضية تباين رواتب المعلمين

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 28 يونيو 2010

157434 http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

أسدلت وزارة التربية والتعليم، الستار، على مشكلة تباين رواتب أربع دفعات من المعلمين والمعلمات، بعد نحو عام من بروز المشكلة، حين اعتمد وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله، توصيات اللجنة التي وجّه بتشكيلها، لدرس التباين الحاصل في رواتب المعلمين والمعلمات، والمعنيين بصفة رسمية على المستويات التعليمية في عام واحد، ووفق مؤهل دراسي واحد، ضمن أربع دفعات متتالية، تبدأ من دفعة 1416 هـ.

وقررت اللجنة أن تتم «تسوية أوضاع المعلمين والمعلمات المعنيين على المستويات التعليمية، لناحية اختلاف الدرجة بين المعنيين في عام واحد، وأن يتم منحهم درجة المستوى الذي يشغله حالياً، وفق الدرجة الوظيفية الأعلى للمعنيين في العام ذاته. ومن وصل إلى الدرجة الأعلى لحصوله على درجات إضافية مكتسبة في مدارس أهلية، أو دورات تدريبية، لا يمنع من مساواته مع الدفعة الواحدة ذاتها، واستفادته من الدرجات الإضافية الممنوحة له.»

وحدت الوزارة بين المعلمين المعنيين عام 1416 هـ، على الدرجة 16، التي حصلوا بموجبها على الدرجة المستحقة، التي يطالب بها أكثر من مئتي ألف معلم ومعلمة. ووضعت المعنيين عام 1417 هـ على الـ 14، والمعنيين في 1418 هـ، على الـ 12، والمعنيين 1419 هـ، على الدرجة الـ 10.

فيما منحت المعلمات المتعاقد معهن عام 1415 هـ، الدرجة 14 والـ 10، والمتعاقد معهن عام 1416 هـ على الثامنة والسادسة، والمتعاقد معهن عام 1417 هـ، على السادسة. وراعت اللجنة في توزيع الدرجات الخاصة بالمعلمات، عام التثبيت على الوظيفية الرسمية.

بذلك تكون اللجنة قررت أنه لا يترتب على هذا الإجراء إعطاء أي مستحقات مالية بأثر رجعي، وألا يكون هناك عائق نظامي لمنحه تلك الدرجة الوظيفية.»

بعد أن كان المعلمون يأملون في أن تقرر اللجنة صرف فروقات مالية لهم، بأثر رجعي. ويستند المعلمون في ذلك، إلى منح الوزارة فروقات مالية لعدد من معلمي دفعة 1416 هـ، بعد تعديل أوضاعهم، وصلت إلى أكثر من 50 ألف ريال. وأوضحت اللجنة الإعلامية لمعلمي ومعلمات المملكة، لـ «الحياة»، أن «توصيات اللجنة أحدثت تبايناً بين معلمات الدفعة الواحدة، إذ تم وضع معلمات عام 1415 هـ، على الدرجتين الـ 14 والـ 10، ومعلمات عام 1416 هـ على الدرجتين الثامنة والسادسة. فيما لم تمنح معلمات دفعة 1417 هـ أعلى درجة (السابعة).

واكتفت بالدرجة السادسة، مساوية إياهن في ذلك مع معلمات 1416 هـ. فيما لم تشر توصيات اللجنة إلى معلمات دفعة 1418 هـ». وذكرت اللجنة، أن «نظام وزارة الخدمة المدنية يشير إلى أنه إذا تساوى الموظفون في المؤهل وسنة التعيين، يمنحون المستوى والدرجة ذاتهما.

ولم يتطرق النظام إلى نوع العمل، سواء بالتعاقد أو التثبيت، وهو ما لم تقم به الوزارة، من خلال توصيات اللجنة التي شكلت أخيراً.»

التحقيق في ملابسات وفاة مواطنة بعد عملية في الأنف

بمستشفى خاص بجدة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 28 يونيو 2010

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=9329&CategoryID=5

تحقق اللجنة الفنية لمتابعة الأخطاء الطبية في الشؤون الصحية بجدة مع كادر مستشفى خاص- تحتفظ "الوطن" باسمه- لمعرفة أسباب وفاة مواطنة سعودية في الثلاثين من عمرها خضعت لعملية إزالة جيوب أنفية. وأوضح مدير الشؤون الصحية بجدة الدكتور سامي باداود أن الشؤون الصحية تلقت شكوى من ذوي مواطنة بوفاتها بسبب خطأ طبي، وأنه أصدر قراراً فورياً بتشكيل لجنة من أربعة أطباء اختصاصيين، للبحث في الشكوى، التي جاء فيها أن طبيب أنف وأذن وحنجرة المتوفية ببنج موضعي مما أدى إلى إصابتها بنزيف حاد وانسداد في القصبه الهوائية وموت دماغي. وأضاف باداود أن ذوي المتوفية بنوا شكواهم على تقرير صادر من المستشفى السعودي الألماني، والذي نقلت إليه المتوفية قبل وفاتها.

من جانبه، أوضح قريب للمتوفاة لـ"الوطن" أن المتوفية أميرة الغامدي أم لأربعة أطفال، وتبلغ من العمر 30 عاماً، وكانت أدخلت المستشفى الخاص نهاية الأسبوع الماضي لإجراء عملية إزالة جيوب أنفية، وبعد ساعة من دخولها غرفة العمليات لاحظنا ارتباك الطبيب وطاقم الممرضين وخروجهم سريعاً من غرفة العمليات، واستدعاهم لطبيب منقذ حاول إنقاذها، لكن محاولته فشلت، وأصر أهلها على نقلها للمستشفى السعودي الألماني حيث توفيت في ساعة متأخرة من مساء أول من أمس.

وقال أحد موظفي المستشفى الذي أجريت فيه العملية للمتوفية- تحتفظ "الوطن" باسمه- إن الطبيب الجراح استعان بفني تخدير "ممرض" لتخدير المريضة ببنج موضعي، وهذا حدث دون وجود أخصائي التخدير الذي كان خارج المستشفى، مضيفاً أن الطبيب الجراح تجاهل طبيعة العملية مما أدى إلى دخول المتوفاة في غيبوبة بعد حدوث نزيف داخلي في الأنف تسبب في انسداد منطقة التنفس بسبب دخول الدم إلى مجرى الجهاز التنفسي. وأضاف أنه تم إثر ذلك نقل المريضة إلى المستشفى السعودي الألماني، ثم توفيت بعد ساعات. وأفاد بأن اللجنة التي شكلت عقب تقديم شكوى من ذوي المتوفاة وبعض موظفي المستشفى باشرت التحقيق مع الكادر الذي باشر العملية في المستشفى أمس.

من ناحيته، أوضح أخصائي التخدير بالمستشفى- تحتفظ "الوطن" باسمه- أن المريضة أدخلت إلى غرفة العمليات قبل وصوله للمستشفى، حيث قام الطبيب الجراح "أنف وأذن وحنجرة" والمدير الطبي للمستشفى وبدون علمه بإدخال المريضة لغرفة العمليات وتخديرها من قبل فني تخدير. وأفاد بأنه عند وصوله للمستشفى فوجئ بالمريضة في غيبوبة، وأن قلبها توقف عن النبض والتنفس، وأجريت لها عمليات إنعاش قلبي رئوي، فعادت إلى وضعها في دقيقتين ثم انتكست مرة أخرى، وطلب أهلها نقلها إلى المستشفى السعودي الألماني، وتوفيت أول من أمس بسبب موت الدماغ. وأكد مثول الكادر الطبي بالمستشفى للتحقيق من قبل لجنة متابعة الأخطاء الطبية بصحة جدة.

فلبينيون يسكنون الخيام أمام قنصلية بلادهم لترحيلهم مجانا

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 1431/7/16 هـ 28 يونيو 2010 م العدد : 3297
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100628358597.htm>

تجمع نحو 55 فلبينيا وفلبينية من مخالفي أنظمة الإقامة والعمل في المملكة أمام مقر القنصلية الفلبينية في حي الرحاب شمالي جدة أمس، للمطالبة بترحيلهم إلى وطنهم بعدما قضاوا قرابة الأسبوعين في خيام نصبوها في أرض مجاورة للقنصلية بشكل بدائي يزيد من تشويه المنظر الحضاري.

وانتقل الفلبينيون والفلبينيات إلى جوار القنصلية بعدما قضاوا عدة شهور تحت جسر السنين وسط جدة، رغبة منهم في الضغط على القنصلية لترحيلهم إلى وطنهم دون تكلف أو دفع رسوم مالية.

وأكد «عكاظ» مصدر في جوازات منطقة مكة المكرمة تعاون كافة السفارات والقنصليات مع الجوازات في إنهاء هذه الظاهرة المتكررة، مشيراً إلى أن التعليمات النظامية تشدد على ضرورة مراجعة سجل المتخلفين من العمرة والحج، مرجعاً السبب إلى رصد الجهات الأمنية محاولات بعض المتخلفين المطلوبين في قضايا جنائية الهروب تحت غطاء التخلف.

من جهته، قال لـ«عكاظ» مصدر في القنصلية الفلبينية أنه سيتم نقل كافة مخالفي العمل والإقامة المتواجدين في الموقع إلى الترحيل في الأيام المقبلة، وذلك بعد أن يتم التنسيق مع إدارة الوافدين في منطقة مكة المكرمة.

وأفاد ناصر كرتيلي - من الجنسية الفلبينية - بأنه يعمل في جدة منذ ثلاثة أعوام مخالفاً للأنظمة، وذلك لتحقيق رغبته المتمثلة في تأمين مستقبله والرجوع إلى وطنه.

وأوضح كرتيلي أن سبب تجمعهم أمام القنصلية رغبتهم في إنهاء إجراءاتهم، وترحيلهم إلى بلادهم، داعياً قنصلية بلاده إلى العمل الجاد لإنهاء معاناتهم وترحيلهم إلى وطنهم.

من جهته، أشار يوم محمد، وهو أحد المشاركين في التجمع، إلى أن القنصلية طلبت منهم الانتظار حتى يتم التنسيق مع إدارة الجوازات لترحيلهم في أقرب وقت ممكن.

4 قضايا عضل في الشرقية شهريا

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 1431/7/16 هـ 28 يونيو 2010 م العدد : 3297
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100628358436.htm>

كشف لـ«عكاظ» رئيس لجنة التكافل الاجتماعي في إمارة المنطقة الشرقية غازي الشمري أن اللجنة تنظر أربع قضايا عضل شهريا، والمتعلقة بمنع النساء من الزواج بأمر الولي الشرعي للفتاة.

وأوضح الشمري أن غالبية قضايا العضل تصدر من جانب الآباء تجاه بناتهم لأسباب متعددة تتضمن انتقام الأب من والدته ابنته، الطمع في راتب الموظفة، عدم الاقتناع بالزوج المتقدم للفتاة، ما أدى إلى دخول الفتيات لمرحلة العنوسة.

العدل تستعين بـ1450 كاميرا لمراقبة 111 موقعا وتؤكد قرب الاستغناء عن الورق

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 28 يونيو 2010

157338 <http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/>

كشفت وزارة العدل عن استعانتها بـ1450 كاميرا لمراقبة 111 موقعا تابعاً لها، مؤكدة قرب تطبيق التعامل الإلكتروني داخل مرافق الوزارة والاستغناء عن التعاملات الورقية. وذكر وزير العدل الدكتور محمد العيسى خلال افتتاح ملتقى تقنية المعلومات في الوزارة في فندق ماريوت الرياض أمس، أن الوزارة ستبدأ قريباً تطبيق التعاملات الإلكترونية، مؤكداً أن مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء نقطة تحول تاريخية في مسيرة العمل القضائي في المملكة. وشدد على أهمية الاستفادة الكاملة من التقنية الحديثة وتسهيل الإجراءات لتقديم أفضل الخدمات للمستفيدين من خدمات الوزارة في مختلف المناطق، لافتاً إلى أن استخدام التقنية الحديثة «يأتي جنباً إلى جنب مع التطوير والتدريب في الموارد البشرية، الذي سيعود إيجاباً على المرفق العدلي في القريب العاجل.»

من جهته، أوضح مدير إدارة الأمن وسلامة المباني الحكومية في وزارة العدل المهندس عبدالله الغامدي أن 600 كاميرا نُصبت للمراقبة في 51 جهة تابعة للوزارة، وستتم إضافة 850 كاميرا أخرى في 60 موقعاً. وأضاف أن نظام الكاميرات الحالي يتكون من كاميرات تناظرية وكابلات لنقل الصورة وأجهزة تسجيل رقمية ووحدة تحكم إضافة إلى شاشات عرض.

وأضاف أن الكاميرات الشبكية تدار عن طريق شبكة الحاسب الآلي التي تمكن من التواصل مع أفراد الأمن عن طريق الهاتف الشبكي أو الهواتف اللاسلكية والتسجيل لفترات طويلة لجميع الكاميرات، ويمكن ربط أنظمة الأمن مع وزارة الداخلية بشكل مباشر.

من جهته، أكد المدير العام لإدارة الحاسب الآلي في الوزارة المهندس ماجد العدوان أن الخطة العامة للوزارة في المجال التقني تهدف إلى تمكين الجميع من موظفي ومراجعي الوزارة من الاستفادة من خدمات الوزارة كافة عن طريق استخدام الشبكة العالمية والتقنية الحديثة، مشيراً إلى أن الخطة تشتمل على محورين، الأول هندسة الإجراءات وتنظيم أعمال الوزارة، وهو يُعنى بإعادة درس الإجراءات بالكامل بحيث يتم تصميم الإجراءات وفق المصلحة، والثاني المحور التقني.

اقتحموا باب غرفته واعتدوا على الخادمة وهددوا أسرته البحرين .. رجال أمن يضربون سعودياً بالعصا أمام زوجته وأبنائه

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 28 يونيو 2010

1&G=767529 &I=13520 http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

واقعة اعتداء فريدة تعرض لها مواطن سعودي وعائلته مؤخراً بمملكة البحرين حيث تعرض لهجوم بالضرب من قبل رجال الأمن في أحد الفنادق الفاخرة بمملكة البحرين .
وتعود التفاصيل عندما توجه المواطن «ع.ج.ع» إلى البحرين مع عائلته لقضاء أوقات ممتعة في جو أسري متكامل كما هو معتاد في كل إجازة الا انه تفاجأ بموظفة الاستقبال تتصل به لتؤكد له انتهاء فترة الحجز الخاصة به وأسرته وطلبت منه المغادرة أو التجديد الا انه رفض الطلب واكد لها انه على اتفاق مسبق مع احد المكاتب الذي يتعامل معه الفندق وقد قام بحجز اقامة الى نهاية عطلة الاسبوع الا ان موظفة الاستقبال انكرت معرفتها المسبقة بهذا الاتفاق وجددت مطالبتها له بمغادرة الفندق .

وبعد مرور 15 دقيقة تفاجأ المواطن وعائلته بطرق شديد ومنتابح على باب الغرفة الخاصة بهم بالفندق . وفوجئ بعدد كبير من رجال الأمن يطالبونه بمغادرة الغرفة على الفور وإلا تعرض للطرد بالقوة الا انه رفض المغادرة مكررا التزامه باتفاقه المسبق مع الشركة التي قامت بتوجيهه الى الفندق واغلق المواطن الباب بعدما رحلوا من امامه ليفاجأ بأحدهم يقوم بفتح الباب بمفاتيح اخرى ويدخل اكثر من 11 رجل أمن ويقتحمون غرفته وعندما قام المواطن باعتراضهم انهلوا عليه بالضرب بعصا خشبية وتهجموا على حرمات عائلته وعندما حاولت الخادمة الاسيوية منعه من الدخول والقاء حقائبهم خارج الغرفة قاموا بضربها .

وتدخل بعض المقيمين بالفندق وقاموا بفض الاشتباك وتم نقل رب الأسرة الى أحد المستشفيات الحكومية بالبحرين وجاءت التقارير لتؤكد وجود ثلاثة قطوع في طبلة الأذن وتم معالجة ضربات الرأس والبطن وبينت التقارير ضرورة عمل الجراحة العاجلة فيما طالب المواطن بضرورة رد الاعتبار دون التنازل ومعالجته متمنياً تفاعل الجهات المختصة بالمملكة بصورة مباشرة كونه يحمل تقريراً طبياً يؤكد الاضرار الجسمانية التي تعرض لها على يد رجال الامن بالفندق . السفارة تباشر الواقعة

وتفاعلت سفارة المملكة العربية السعودية في البحرين وتم مباشرة الواقعة ، ووضحت تفاصيل ما تعرضت له العائلة السعودية في احد المنتجعات بالبحرين وفي اتصال هاتفي أجرته (اليوم) مع رئيس قسم شؤون السعوديين بالسفارة سعد القحطاني قال : تلقت السفارة اتصالاً من احد رعاياها يستنجد لإنقاذه مما تعرض له من التعدي بالضرب من قبل رجال الأمن بالمنتجع وعلى الفور تم توجيه محامي السفارة بالإضافة إلى مندوب من السفارة بالتواجد في مركز شرطة سماهيج «وتمت مباشرة الواقعة وبعد إنهاء الإجراءات الإدارية بالقسم حصلنا على التقارير الطبية التي أكدت وجود كدمات في أنحاء متفرقة من الجسم بالإضافة لما تعرضت له أسرته من اضرار نفسية وتقدمنا بشكوى في نفس القسم ضد المنتجع وقام رجال الأمن بالمنتجع برفع دعوى مضادة ومازالت التحقيقات في القضية جارية ولم يتم تحديد موعد للمحاكمة والتي سيتم خلالها عرض كل طرف لأدلته ضد الطرف الاخر والحكم للمحكمة وسيأخذ كل ذي حق حقه . والسفارة تؤكد انها لن تتنازل عن حق أي من رعاياها والمحافظة على كرامتهم كما تحترم في نفس الوقت الامن والانظمة والقوانين البحرينية التي تكفل الحق للجميع .

مواطنون على أبواب السفارة.. من يعيد الثقة؟ (1-3) خطاب المليك قرع جرس الإنذار أمام السفراء.. احترموا المواطن يحترمنا العالم

المصدر: جريدة الرياض الاثنيين 28-6-2010
http://www.alriyadh.com/article28/06/2010/html538749

الخبر ، تحقيق- عبير البراهيم
لم تستطع شكاوى وملاحظات بعض المواطنين في الخارج، من إنهاء الفجوة تجاه القصور الذي يجدونه من بعض السفارات السعودية، خاصة فيما يتعلق بالمشاكل والظروف التي يمرون بها - وإن كان ذلك لايعمم على جميع السفارات - ، إلا أنه من الواضح أن خطاب خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- الذي وجهه للسفراء ورؤساء بعثات المملكة في الخارج ووكلاء وزارة الخارجية بمثابة التنبيه والتحذير بأهمية فتح أبواب السفارات أمام المواطنين، واستقبال شكاواهم، حيث قال- حفظه الله- في اجتماع السفراء الدوري الثاني "أي فرد يأتيكم مهما كان اعرفوا أنه من الشعب السعودي، وأنا من الشعب السعودي وهو ابني وأخي لاتقولوا هذا ماله قيمة، إياي وإياكم، قدروهم واحترموهم لتحترمنا الشعوب ..

تفاوت في التطبيق والمبادرة على أساس شخصي أكثر منه تنظيمي
أنا أسمع ولا أتهم إن شاء الله أن بعض السفارات تغلق أبوابها وهذا مايجوز أبداً أبداً، لازم تفتحون أبوابكم وصدوركم وتوسعون أخلاقكم للشعب السعودي" .. بتلك الكلمات الصادقة منه -رعاه الله- تكشف حقيقة القصور الموجود من بعض السفارات التي تغلق أبوابها أمام المواطنين السعوديين الذين يجدون بأن خطاب الملك بداية المطالبات بالتغيير والرؤية التي ينشدون تحقيقها لدى السفارات ..

تنوعت تجارب بعض المواطنين مع السفارات السعودية في الخارج بين الإيجابي والسلبى، وقد وجد البعض منهم بأن هناك تعاطياً غير مدروس من قبل بعض السفارات التي وصفوها بأنها تقوم في ذلك التعاطي على الاجتهادات الشخصية، في حين ثمن البعض منهم بعض تجارب السفارات خاصة في الدول الأوروبية لتجني مخالفة للتجارب الموجودة في بعض الدول العربية، فالسرس خلف ذلك التفاوت الملحوظ؟ وماهي التجارب التي من خلالها قيم بعض المواطنين مستوى الخدمة المقدمة من بعض السفارات؟، وماهي مطالباتهم التي يأملون أن تعيد لهم الثقة التي غابت عند البعض؟، ومن أين بدأت الفجوة بين المواطن والسفارة؟، وهل هي في مستوى الخدمة المقدمة أم في كيفية التعامل مع المشاكل التي يمر بها المواطن في الخارج؟ .

أسئلة كثيرة رصدتها "الرياض"، ووضعتها على طاولة النقاش مع المواطنين والمختصين والمسؤولين على ثلاث حلقات متتالية .

وصف الواقع
وتبرز جملة من المشاكل التي يعانها المواطن في الخارج، ويعتقد أن سفارة بلاده لم تقف معه، ومن ذلك قضايا النصب والاحتيال، ومخالفة الأنظمة -جهلاً وربما تجاهلاً-، وتأمين محامي للدفاع عنه، وتقديم مصروف مالي في حال الحاجة إلى ذلك، وتوعيته قبل القدوم. وعلى الرغم من أن سفارات المملكة تمارس هذه الأدوار، إلا أن هناك تفاوتاً في التطبيق والمبادرة، على أساس ربما شخصي أكثر منه عمل مؤسسي منظم ؛، ولذا يشعر بعض المواطنين أنهم فاقدوا الثقة في سفارات بلادهم، وأن ليس بوسعهم عمل لهم أي شيء، وهذا الاعتقاد الذي يفترض أن يكون خاطئاً غدتته كثير من المواقف والأحداث التي مروا بها، فهذا شاب جهل بالأنظمة وتجاوزت حريته الشخصية إلى الآخرين، ووجد نفسه في قبضة رجال الأمن، وبحث عن محام ولم يجد في حينه، وربما ولا بعد حين، وذلك شاب آخر مورس عليه عملية نصب

في سكن أو من سائق أجرة، وصاح بأعلى صوته عن من يعيد إليه حقوقه ولم يجد أحداً، ورجل ثالث لم يكن يتوقع عجزاً في ميزانيته، وذهب إلى السفارة ووجد أن عجز "إعانة المنقطعين" أكثر عجزاً منه .
الشمري: معظم العاملين في السفارات محبطون.. و«جلد الذات» غير مجدٍ وتحمل السفارات السعودية في الخارج المسؤولية على المواطن، وهي كذلك دون شك، ولكن يجب أن تتخلى عن "جلد الذات" في هذا الوقت، وتعالج المشكلة، وتخلص المواطن من ورطته، ثم تتخذ بحقه الإجراءات النظامية، ومنها تبليغ الجهات المعنية في المملكة لاتخاذ ما تراه مناسباً، ومن ذلك المنع من السفر .
تجربة المبتعثين

تجربة "متعب الشمري" طالب مبتعث على حسابه الخاص في أستراليا مع السفارة السعودية هناك موفقة، وإن كان يرى أن التعامل من قبلهم مبني على اجتهادات شخصية وليست تنظيمية، إلا أنه يرى أن السفارة بذلت الكثير من الجهود المثمرة في تواصلها الفاعل مع المواطنين السعوديين، حيث كان يحرص السفير على استضافة المواطنين في أستراليا في بيته بشكل دوري كل شهر، كما ينسق لتلك الاجتماعات في شهر رمضان المبارك حتى يكون هناك تواصل إنساني جيد بين المتعربين، إلا أن المشكلة تكمن في الخذلان الذي يشعر به موظفو السفارة - سواء من المثبتين أو غير المثبتين - فيتقاضون أجوراً قليلة مقارنة لأجور الموظفين في السفارات غير السعودية، مما يجعل تعاطي البعض منهم مع المواطنين المترددين على السفارة غير مرض، مشيراً إلى المشكلة الموجودة في بعض منسوبي السفارة تكمن في عدم وجود الموظف ذي الخبرة والإمكانات الجيدة حتى أن منهم من لا يتقن أي لغة، وربما ليس لديه خلفية عن لغة الدولة الموجودة فلا يحسن التعامل إلا بالعربية؛ مما يتسبب في إعاقة التواصل بين السفارة وبين أي قطاع في الدولة يحتاج إليه المواطن، ولذلك يلاحظ وجود "تخبط" فيما يتعلق بموظفي السفارة .
غياب التواصل

ودعا "الشمري" إلى ضرورة اهتمام السفارة بربط المواطنين السعوديين في الخارج ببعضهم لبعض حتى يكون هناك تواصل فاعل فيما بينهم، حيث عاش في أستراليا لأكثر من ثلاث سنوات لم يكن يعرف خلالها سعودي واحد يعيش هناك، حيث تقدم للسفارة وزودهم بأرقامه الخاصة في حالة عثر على مواطن سعودي يدرس في ذات المنطقة دون جدوى، فالسفارة ليس لديها قائمة بعدد المتواجدين وأرقامهم، كما لا يوجد دور بارز في مساعدة المبتعث في الخارج على التخلص من الاستغلال المادي الذي يواجهه من قبل ملاك الشقق والمسكن، فقد خسرت ثمانية آلاف ريال؛ بسبب تعرضه لعملية نصب من قبل إحدى ملاك المساكن، وحينما لجأ إلى السفارة وقدم أوراقه إلى سكرتيرة السفير بقيت الأوراق في أدراجها قرابة الستة أشهر دون أن يحدث بها شيء، مما دفعه إلى توفير سكن مناسب، حيث تعتبر السفارة بأنها غير معنية بشكل مباشر بتقديم تلك الخدمات للمواطن .

العنزي: ضغوطات العمل تحد من تفاعلهم

تفاوت بين السفارات

أما "مطر العنزي" فيرى أن علاقة الطالب المبتعث في الخارج تتبلور حول الملحقيات الثقافية أكثر من السفارة، فلا يوجد علاقة قريبة ومباشرة بين السفارة وبين الطلاب المبتعثين؛ لأن الملحقيات الثقافية هي الجزء التابع للسفارة، موضحاً أن دور السفارة ومدى تقديمها للخدمات بشكل جيد يختلف من دولة لأخرى، فهناك بعض السفارات عليها ضغوطات كبيرة من قبل المواطنين المغتربين، وهناك بعض السفارات لديها سعة بحيث تتعرض إلى عدد قليل من المواطنين في الخارج، فالتعاطي مع حل مشاكلهم أسرع وأفضل من غيرها من السفارات، خاصة فئة الشباب، حيث تصدر منهم سلوكيات غير مسؤولة فيقعون في إشكاليات مخجلة، فالسفارة تتعاون بحدود تلك المشكلة وذلك مالا يستوعبه المواطن .
تقصير السفارة والمواطن معاً

وقال: إن المواطن له الأولوية في السفارات السعودية، فحينما يلجأ إليها فإنه سيجد التعاون من قبلهم، إلا أن ازدياد حجم الضغوطات على السفارة قد يحد من تفاعلها، وربما لوحظ أن السفارات التي تقطن في الدول الأوروبية والأجنبية بصفة عامة أفضل في تعاطيها مع المواطن من السفارات الموجودة في الدول العربية والخليجية، وذلك أمر ملحوظ لدى الجميع، فالتقصير موجود من قبل السفارة وكذلك المواطن الذي يرغب أحياناً بأن تتجاوز السفارة أنظمة البلد من أجل حل مشكلته الخاصة وذلك غير منطقي .

م. الحميدان: ينقصنا المواطن الواعي أمام المغريات

سلبية موظف !

ويتحدث "م. سلمان الطلعان" عن المشكلة التي حدثت له في إحدى الدول والتي تعرض فيها إلى موقف صعب، حيث تعرض الفندق الذي يقطن فيه إلى انفجار فكان هناك استنفار للحالة الأمنية في المنطقة، وقد اتصل بالسفارة هناك وطلب من الموظف الذي رد عليه أن يساعده، إلا أن الموظف أبدى تدمره من الاتصال وطلب منه أن يزوده بأي معلومات عن

مجريات ما يحدث فرفض، ثم طلب منه مساعدته في إجراء اتصال خارج الدولة؛ لأنه ليس لديه " صفر دولي" فرد الموظف "ليس لدينا صفر دولي في السفارة" - وهذا غير معقول-، حتى اتصل ببعض من يعرفهم خارج المنطقة واستطاعوا مساعدته للخروج من تلك المنطقة بسلام، مطالباً السفارات السعودية التأكيد على المواطنين فيما يتعلق بتسجيل جوازاتهم لدى السفارة، كما لا بد من إيجاد وحدة بيانات لدى السفارة مزودة بجميع أسماء القاطنين من المواطنين في تلك الدولة حتى يسهل متابعتهم، كما يجب أن تتابع الأوضاع الأمنية في المنطقة وإعلامها للمواطن، وأن تسعى إلى تبصير المواطن بأنظمة الدولة التي يزورها حتى يكون ملماً بما هو مسموح به وما هو ممنوع، متمنياً فيما لو تم توفير عدة قنصليات في مناطق عدة حتى يسهل على المواطن متابعة أموره، خاصة مع صعوبة الوصول لبعض المناطق الموجودة بها القنصلية .

ينقصنا المواطن الواعي

ويجد "م. عبد العزيز الحميدان" تجربة السفارة في بعض المناطق فاعلة فيما يخص الطلاب المبتعثين، خاصة في أستراليا، محملاً المواطن جزءاً من مسئولية إخفاق نجاح العلاقة بين المواطن وبين السفارة، حيث يسافر المواطن دون أن يكون ملم بأنظمة الدولة التي يسافر إليها وظروفها الأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية، فلا بد أن يقرأ المواطن عن كل ما يهيمه في تلك الدولة حتى يتجنب الأخطاء التي قد لاتساعده السفارة ذاتها في حلها، فالمواطن الواعي هو ما ينقصنا .

رجال الأعمال

وعلى الرغم من الملاحظات التي يبديها بعض المواطنين في تجاربهم مع السفارات في الخارج، إلا أنه يبدو بأن تلك الملاحظات تنقل لدى رجال الأعمال الذين يجدون الكثير من التعامل والتواصل الجيد والمميز من قبل السفارات .

يقول رئيس الغرف التجارية ومجلس الغرفة السعودية بجدة سابقاً "صالح التركي" أنه يلاحظ أن السفارات السعودية في الدول الأوروبية تتميز عن غيرها من السفارات بالخدمة التي تقدمها ومعظمها في تلك المناطق كانت داعمة في الغرف العربية المشتركة، فالسعودية كانت العنصر الأساسي فيها ودور السفراء السعوديين بها جداً نشيط سواء أكان ذلك في بريطانيا أم فرنسا، وتلك السفارات التي تعاملت معها كان تعاملها فاعلاً ومتعاوناً، لذلك يمكن أن أقول بأن التعامل مع مجلس الغرف ووزارة الخارجية كان جداً مميزاً في تلك الفترة، مما انعكس ذلك إيجاباً على علاقة رجال الأعمال في الخارج، لذلك لا أعتقد بأن يمتد دور السفارات السعودية بأن تؤسس مراكز لرجال الأعمال في الخارج، فهناك ملحق تجاري في معظم السفارات، وذلك يكفي للقيام بشؤون رجال الأعمال، فذلك ليس هدفاً، فحينما كنت رئيساً لمجلس الغرف كان الهدف بالنسبة لي في الاتفاقيات الثنائية أو العلاقات المشتركة مع الجهات الرسمية، وذلك فعلاً كان مميزاً وفاعلاً، أما الخدمات الشخصية التي يطالب من أجلها بإقامة مركز خاص برجال الأعمال في الخارج فأعتقد بأنه غير مجد؛ لأن رجل الأعمال حينما يسافر إلى بلد فإنه يذهب كأى مواطن عادي، أما العمل المؤسسي الذي يجمعنا مع وزارة الخارجية مبنية على الغرف التجارية المشتركة أو مجالس الأعمال، لذلك الحكم بالنسبة لي ينطلق من هنا، ومن غير المنطق أن تقوم السفارات السعودية بخدمة رجال الأعمال في أمورهم الخاصة، ولكن المهم أن تقدم السفارة الخدمة الكاملة لقطاع الأعمال وليس لأفراد العامة .

السويكت: نوع المشكلة يحدد حجم التدخل وتوقيته

الملحق التجاري

ويقول رجل الأعمال "إبراهيم أفندي" أن السفارات الأوروبية والآسيوية والأمريكية، حينما ننظر للملحق التجاري الذي فيها والكيفية التي ينطلقون منها فإنها مثمرة جداً، خاصة فيما يتعلق بمصالح بلادهم والطريقة التي يحرصون بها على خدمة البلد والسعي الدائم إلى عقد اللقاءات والدعوات وحضور المناسبات، فهل ذلك يمكن الجزم به على أنه متحقق في السفارات السعودية؟ وأضاف: من خلال سفري الدائم لا أعرف حقيقة إن كانت السفارات السعودية تؤدي جميع تلك الخدمات لمواطنيها أم لا، فهناك بعض الدول لمست الدور الكبير الذي قام به السفير والسفارة والذي يستحق التقدير، ولكن هل ذلك القدر من التميز معمم على جميع السفارات السعودية على تعددها في الدول؟، ذلك أمر لا يمكن الجزم به .

فروقات التعامل

ويرى رجل الأعمال "راشد السويكت" أن التعاون مع السفارات السعودية يصبح فاعلاً، ويعطي النتائج المطلوبة حينما يحرص المواطن على الاتصال بالرجل المناسب في السفارة، ويكون المواطن أيضاً هو الرجل المناسب كما حدث في تعاونه مع السفارة في الخارج، حيث لاحظ وجود تعاون كبير من قبلهم مع رجال الأعمال، إلا أنه من أكثر الأمور التي لا بد أن تنتبه لها السفارات حتى يكون دورها مع رجال الأعمال والمستثمرين فاعلاً أكثر بأن يكون هناك تنسيق مع الغرف التجارية برغبات رجال الأعمال والسؤال المهم هل هم يؤدون عملهم الدبلوماسي فقط؟، فلا بد من المبادرة التي

لا تكون من قبلهم فقط، بل لابد أن تكون أيضاً من مجلس الغرف السعودية بإيضاح رغبات ومتطلبات رجال الأعمال فليس من المتوقع أن يكون عمل السفارة يتضمن الاتصال بالتجار لتتعرف على خدماتهم، بل إن ذلك مسؤولية مجلس الغرف السعودية، معتقداً أن رجال الأعمال ينقصهم التنسيق مع السفارات السعودية، إلا أن ذلك التنسيق لابد أن يكون بشكل جماعي، حيث من الممكن أن يمثل رجل أعمال واحد مجموعة من رجال الأعمال بالحديث عن خدماتهم بشكل عام وليس الحديث عن خدماته الشخصية، أما فيما يخص التعاون فملحوظ بشكل كبير من قبل السفارات مع رجل الأعمال وربما يحدث القصور، والمتمثل في صدور بعض السلوكيات غير اللائقة من موظفي السفارة غير السعوديين، أما عن مستوى الخدمة الجيدة التي عادة ماتقدمها السفارة لرجال الأعمال والتي يثنون عليها المستثمرين والتي تختلف عن رؤية المواطن العادي فيشير "راشد السويكت" إلى أن ذلك ربما يعود إلى أن رجل الأعمال يلجأ للسفارة من أجل الاستثمار وقضاء حاجته كحضور اجتماع أو غيره فيقدرون ذلك منه، أما المواطن يلجأ للسفارة حينما يتعرض للمشاكل من استنفاده لأمواله الخاصة، فيلجأ للسفارة لمساعدته أو وقوعه في مشكلة ما قد لا تتحسس السفارة لمساعدته؛ بسبب نوع المشكلة غير الجديرة بالتدخل، وربما تفوقت بعض السفارات الأخرى غير السعودية على سفارتنا في بعض الخدمات الصحية التي تقدمها للمواطن والتي لاتجد اهتماماً كبيراً من قبل السفارات السعودية في الخارج .



منع أستاذة جامعية من دخول قاعة الاختبار في نجران

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 1431/7/16 هـ 28 يونيو 2010 م العدد : 3297

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100628358437.htm>

أربك تغيير مفاجئ لأسئلة مادة مبادئ الرياضيات الإدارية أمس طالبات الانتساب في جامعة نجران، ما دعاهن للمطالبة بإعادة الاختبار؛ بحجة خروج أسئلة الاختبار عن نصوص المنهج الدراسي.

وأوضح لـ «عكاظ» مصدر مسؤول في الجامعة أن أسئلة الاختبار تم تغييرها بشكل مفاجئ من جانب إدارة الجامعة لاعتبارات غير معلومة، خصوصاً أن أستاذة المنهج لا علم لها بالأمر.

وقال المصدر: «إن خروج أسئلة الاختبار عن المنهج من شأنه الإضرار بمعدل الطالبات، وكان من المقترض على إدارة الجامعة الرجوع لأستاذة المادة لاستشارتها في هذا الشأن».

وتحدث لـ «عكاظ» عدد من الطالبات في قسم الإدارة العامة عن حدوث ارتباك واسع داخل قاعات الاختبارات بعد خروج نماذج الأسئلة عن مفردات المنهج الدراسي المعتمد التحضير له.

وأكدن أن أستاذة المادة منعت من دخول قاعة الاختبار لاعتبارات غير معلومة، إضافة إلى تعمد إدارة الجامعة سحب نماذج الأسئلة مباشرة من الطالبات بعد انتهائهن من الإجابة.

وتوقعن رسوب غالبية الطالبات في هذا المنهج؛ لعدم قدرتهن الإجابة على أسئلة الاختبار، ما يؤدي إلى خفض معدلاتهن والتأثير على درجاتهن النهائية، طالبات في الوقت ذاته مسؤولي الجامعة بالوقوف على مشكلتهن.

وقالت إحدى الطالبات: «إن مادة مبادئ الرياضيات الإدارية لم تكن المنهج الوحيد الذي تم تغييره بهذه الطريقة، إذ سبق أن وضع أحد أستاذة الجامعة نماذج أسئلة لاختبار مادة مبادئ الإدارة العامة دون الاستئذان من استاذ المنهج».

ورصدت «عكاظ» مشاهد الفوضى داخل قاعات الاختبارات دون أن يتدخل مسؤولو الجامعة لتهدئة الطالبات، أو تفسير ما حدث من تغيير في نماذج الأسئلة وسحبها منهن دون مبرر، ما دعاهن لتحرير شكوى جماعية لإدارة الجامعة بهذا الشأن.

37 في المئة من الوحدات المفروشة غير مرخصة... وتصنيف

فنادق مكة والمدينة نهاية العام

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 28 يونيو 2010

157331 <http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/>

كشف تصنيف الهيئة العامة للسياحة والآثار للوحدات السكنية المفروشة أن 3 وحدات فقط من أصل 3485 وحدة استوفت الشروط لتكون من الدرجة الأولى، فيما اتضح أن 1286 وحدة (37 في المئة) غير مرخصة أو مغلقة و 803 وحدات (23 في المئة) لم تحقق الحد الأدنى من شروط التصنيف، و 484 وحدة (14 في المئة) مرخصة وغير مصنفة، وحصلت 268 وحدة على تصنيف الدرجة الثانية، و 641 على الدرجة الثالثة.

وتوقع رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار الأمير سلطان بن سلمان خلال حفلة تدشين «التصنيف الجديد للشقق المفروشة وإعلان هيكله التسعير لقطاع الإيواء» في مقر «الهيئة» أمس، توفير أكثر من 20 ألف وظيفة في نشاط الوحدات السكنية المفروشة خلال العامين المقبلين.

وأضاف أن الهدف من تطبيق التصنيف وتحديد وتوصيف مستوى الخدمات التي تقدمها تلك الوحدات وضمان الموازنة بين مصالح المستثمرين وحقوق المستهلكين، وربط الأسعار بمستوى الخدمات المقدمة بهدف إحداث نقلة نوعية في قطاع الإيواء السياحي.

وذكر أن تطوير تصنيف الوحدات السكنية المفروشة جرى بالتعاون مع مكاتب عالمية متخصصة، وبعد الاطلاع على تجارب عدد من الدول المتقدمة في هذا المجال، ومناقشة عدد من الجهات الحكومية ذات الصلة، وعقد ورش عمل مشتركة مع القطاع الخاص لاستيعاب ملاحظاتهم، مؤكداً أن هذا النظام غطى العناصر الواجب توافرها في المباني بمكوناتها المختلفة والخدمات التي يجب تقديمها بحسب درجة التصنيف.

وشدد على أهمية قيام القطاع الخاص والشركات الفندقية بتأسيس شركات مؤهلة لإدارة وتشغيل الوحدات السكنية المفروشة، بما يرفع من مستوى الخدمات المقدمة لنزلائها ولتكون مجالاً لتوفير فرص العمل في هذا النشاط، مؤكداً أن صندوق تنمية الموارد البشرية متضامن مع الهيئة في هذا الجانب.

وتابع: «منذ صدور تنظيم الهيئة العامة للسياحة والآثار القاضي بقيام الهيئة بالإشراف على مرافق قطاع الإيواء السياحي، بادرت الهيئة بتبني برنامج شامل لتطوير هذا القطاع، تضمن عناصر شملت تحسين جودة الخدمات، وتحفيز الاستثمار، وتوطين الوظائف، وتوفير المعلومات عن هذا القطاع الاقتصادي، ودشنت الهيئة تصنيف الفنادق على مستوى المملكة في منتصف شهر ربيع الثاني الماضي، وكانت الهيئة منحت الفنادق عاماً ونصف العام لمواءمة أوضاعهم مع هذه المعايير الجديدة قبل التطبيق الفعلي لها على أرض الواقع.»

وعن تصنيف مرافق الإيواء السياحي في مكة المكرمة والمدينة المنورة، أوضح الأمير سلطان بن سلمان أن «الهيئة» أصدرت معايير خاصة للفنادق والوحدات السكنية المفروشة في المدينتين المقدستين، أعدت بالتنسيق مع الجهات المعنية وبتوجيهات من وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز، وكان من ضمن تلك الجهات وزارة الداخلية وإمارة مكة المكرمة والمدينة المنورة ووزارة الحج وأمانات المناطق والدفاع المدني، لافتاً إلى أن «هيئة السياحة» تعيد حالياً تقويم الفنادق والوحدات المشغلة كافة حالياً في مكة والمدينة والتي تمثل نحو 70 في المئة من مجموع المنشآت الفندقية في المملكة، متوقعاً تدشين تصنيف الفنادق والوحدات السكنية المفروشة في مكة المكرمة والمدينة المنورة نهاية عام 1431هـ.

أول جمعية توظف سيدات لإرضاع الأطفال مجهولي الأبوين إيواء 8 أطفال مجهولي الأبوين وإسناد كفالة 3 منهم إلى أسر حاضنة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 28 يونيو 2010

3&CategoryID=9239 http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=

في بادئة أولى من نوعها، ومن باب التكافل الاجتماعي للاهتمام بالأطفال مجهولي الأبوين، سمحت جمعية الوداد الخيرية باحتضان الأطفال مجهولي الأبوين بنظام الإرضاع "برنامج الإيواء"، عبر تحديد أسر مناسبة لهؤلاء الأطفال، حيث يتم تربية كل طفلين في سكن مستقل بالجمعية، مع أم تقوم بإرضاعهما بما يشكل أسرة شبه طبيعية.

كشفت ذلك رئيس مجلس إدارة جمعية الوداد الخيرية المهندس حسين سعيد بحري مضيفاً أن الجمعية تسعى لتفعيل الاهتمام بقضايا الأطفال مجهولي الأبوين من خلال برامج متطورة ومتميزة وبمنظور إسلامي ووظفت الجمعية عددا من النساء، وأسكنتهن بشكل دائم داخل الجمعية في شقة مؤثثة بالكامل، بعد تشغيل السكن الخاص بالجمعية الواقع بحي الصفا، وكانت البداية بثلاث أسر بنظام الأسر البديلة، وتتكون الأسرة البديلة من أم حاضنة، ومساعدة لها، وخادمة، وتقوم الأم بإرضاع من طفلين حديثي الولادة إلى أربعة أطفال، وتقيم كل أسرة في شقة تتكون من ثلاث غرف نوم وصالة، وأماكن للجلوس والمعيشة والطعام، إضافة إلى مطبخ، ودورتي مياه

وأضاف بحري أنه تم استقبال 8 أطفال من وزارة الشؤون الاجتماعية، وإسناد كفالة 3 منهم إلى أسر حاضنة، ويقدم للأطفال التأمين الطبي، كما تم تجهيز العيادة الطبية داخل دار الإيواء الخاصة بهم، مشيراً إلى أن من أهم أهداف الجمعية تشجيع الاحتضان بائتمان الإرضاع وفق الضوابط الشرعية، مما يعالج المشاكل الناشئة عن الاحتضان عند البلوغ، وإلغاء الحواجز الشرعية بين الأم الحاضنة والابن والإخوان والأخوات في كل أسرة

وأكد بحري أنه "من خلال التعاون مع جمعية البر بجدة لم نجد برامج تربية خاصة بالأطفال مجهولي الأبوين، وتلمسنا معاناة هذه الفئة، لذلك ركزت الجمعية على إعداد منهج تربوي خاص بالأطفال مجهولي الأبوين، لإعدادهم لمواجهة وضعهم، والدفاع عن أنفسهم، وتأسيس مركز للأبحاث الخاصة بقضايا الأطفال مجهولي الأبوين، والعمل على تغيير نظرة المجتمع نحوهم، بما يحقق التعاطف والتفاعل معهم من فئات المجتمع المختلفة

وقال إن الجمعية لديها دار للإيواء الأطفال مجهولي النسب في مكة، بها عشر شقق تسع 20 طفلاً كمرحلة أولى، مشيراً إلى مواجهة الجمعية لمعاناة في إيجاد أمهات بديلات يقمن في دور الإيواء ويقبلن بالإرضاع وأشار رئيس مجلس إدارة جمعية الوداد الخيرية إلى أن الجمعية تكون مسؤولة عن الطفل مجهول الأبوين مسؤولية كاملة خلال مختلف مراحل حياته، مع اختلاف احتياجات المرحلة العمرية، فاهتمام الجمعية بهذه الفئة يتلخص من المهد إلى اللحد، ولا يقتصر دورها على وجودهم في الجمعية، بل تتم المتابعة التامة لهم حتى بعد بلوغهم وزواجهم

يقول "لو تبنيينا طفلة وتمت تربيتها إلى مرحلة الزواج وتزوجت وأنجبت، وفي سن الحمل مثلاً توفي زوجها، أو طلق، أين تلجأ؟، بمعنى أنه لا تنتهي مسؤولية الجمعية تجاه من ترعاهم بعد تخرجهم من الجمعية أو زواجهم، بل تستمر رعايتهم ومتابعتهم

وأكد بحري أن كفالة ورعاية الأطفال مجهولي الأبوين تدخل ضمن أجر كفالة الأيتام بل أكثر، لأن لليتيم أقرباء قد يساهمون في رعايته والاهتمام بشؤونه، في حين أن مجهول الأبوين لا يوجد له راع بعد الله سوى الجمعية، وهذا ما أفتى به العلماء

وأضاف "أتمنى أن تحظى جمعية الوداد بدعم المجتمع بكافة فئاته، لمساعدتنا للقيام برسالتنا وتحقيق أهدافنا، ويهمننا الدعم المعنوي قبل الدعم المادي سواء بالأفكار أو المشاركة في اللجان المعاونة لمجلس الإدارة"، مؤكداً على أهمية أن تزداد المسؤولية الاجتماعية تجاه هذه القضية، بما يساهم في التخفيف من أسبابها ومن ظواهرها في بلدنا خاصة

أواصر.. تفر خطة توعوية عن مخاطر الزواج العشوائي من أجنيات

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 28-6-2010

<http://www.alriyadh.com/article28/06/2010.html538772>

أقر مجلس إدارة الجمعية الخيرية لرعاية الأسر السعودية في الخارج "أواصر" في اجتماعه السابع الذي عقد مساء أمس بمقر الجمعية بالرياض، برئاسة الدكتور توفيق السويلم رئيس المجلس خطة متكاملة للبدء في تنفيذها خلال الصيف للتوعية بالآثار السلبية لزواج المواطنين السعوديين من أجنيات والمشكلات الاجتماعية والأسرية الناجمة عن هذا الزواج. كما أقر مجلس إدارة الجمعية تنفيذ برنامج زيارة لما يزيد عن 30 دولة عربية وأجنبية، للوقوف على أحوال الأسر السعودية المنقطعة فيها، ومعاناة أبنائها وبحث أفضل السبل لمساعدتها وإعادتها إلى المملكة بالتنسيق مع كافة الجهات الحكومية المعنية. وأوضح الدكتور السويلم أن الاجتماع ناقش عددا من التقارير لتقييم أداء جميع الإدارات والأقسام المتخصصة بالجمعية، وما تم إنجازه بشأن إعداد قاعدة بيانات للأسر السعودية في الخارج، والدول التي تعيش بها. بالإضافة إلى خطة لتوعية الشباب بمخاطر الزواج بكافة أنواعه في الخارج، يتم تنفيذها طوال شهور الصيف والتي تشهد تزايداً كبيراً في معدلات سفر المواطنين للخارج، وإعداد مجموعة من الدراسات العلمية والميدانية بالتعاون مع أساتذة علوم الاجتماع والنفس للوقوف على حجم ظاهرة الزواج من أجنيات. وأشار رئيس مجلس إدارة جمعية أواصر إلى أهمية تفاعل وسائل الإعلام في التوعية من هذه الظاهرة، ولا سيما في ظل ارتفاع نسبة العنوسة وتأخر سن الزواج بين الفتيات السعوديات مؤكداً أن الجمعية تولي عناية كبيرة لهذا الجانب في إطار برامجها المتكاملة لرعاية الأسر السعودية في الخارج وجهودها للحد من هذه الظاهرة.

خدمة إنسانية يقدمها الهلال الأحمر مكالمات مرئية بين الأهالي والمعتقلين في غوانتانامو

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 28-6-2010

<http://www.alriyadh.com/article28/06/2010.html538881>

الرياض- أسهمان الغامدي
علمت "الرياض" من مصادر مطلعة في هيئة الهلال الأحمر السعودي عزم الهيئة تدشين المكالمات المرئية بين المعتقلين في غوانتانامو وبين ذويهم في المملكة، وذلك من منطلق إنساني ورغبة من الهيئة في تطمين الأهالي على أبنائهم.
وأفاد المصدر أن الهيئة تعتزم محاولة إنهاء أوضاع السجناء والبثت في قضاياهم في سورية و عدة بلدان عربية أخرى بعقد اتفاقيات ترضي كافة الأطراف.

الشيخ الهزاع في حفل تكريمه من لجنة المحامين:

تراجم الشكاوى المتبادلة بين القضاة والمستشارين القانونيين

المصدر: جريدة عكاظ الاثنيين 1431/7/16 هـ 28 يونيو 2010 م العدد: 3297
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100628358586.htm>

رأى المفتش القضائي في المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور راشد الهزاع في حفل نظمته لجنة المحامين تكريماً له في غرفة جدة للتجارة والصناعة أمس، أن الشكاوى المتبادلة بين المحامين والقضاة قد انحصرت تماماً في جدة، موضحاً أن جملة اللقاءات المنعقدة بشكل دوري بين الطرفين أسهمت في تقريب وجهات النظر. وبين الهزاع في كلمة مرتجلة، أن المحامين والقضاة في جدة أوجدوا أرضية مشتركة تعتمد على تطبيق أنظمة المرافعات الشرعية، والإجراءات الجزائية، مضيفاً «فمشروع الملك عبد الله لتطوير مرفق القضاء بحاجة إلى تكاتف الجهود، وأن يكون القضاء والمحامون يداً واحدة في ظل تطوير العديد من الأنظمة القضائية، ومنها نظام المحاماة». وقال رئيس المحكمة العامة في جدة السابق إن للجنة المحامين والغرفة الصناعية التجارية بصمات واضحة في العديد من الإنجازات، أبرزها تأسيس لجنة السجناء المعسرّين، والمعونة القضائية لبعض الخصوم غير القادرين مادياً، والإصلاح والتحكيم.

من جهته، أوضح رئيس لجنة المحامين في جدة الدكتور ماجد قاروب أن المحكمة العامة كان لها السبق في إيجاد مناخ ملائم للتواصل مع المحامين، مستندلاً بالمبادرات التي أطلقتها، وتمثلت في التأكيد على دخول المحامين إلى المحكمة دون تفتيش، والاكتفاء بإبراز بطاقة المحاماة.

وأضاف قاروب «والتأكيد على تفعيل نظام المحاماة الذي يقصر الترافع أمام المحاكم وديوان المظالم، واعتبار عمل المحامي المرخص بوظيفة داخل شركات القطاع الخاص مخالفة لنظام المحاماة، والسماح بإنشاء أول قاعة للمحامين في محاكم المملكة».

بدوره، تحدث نائب رئيس غرفة جدة للتجارة والصناعة مازن بترجي عن تحقيق الشيخ الهزاع أول شكل للتواصل بين الغرفة والمحكمة عبر اللجان المنبثقة تحت مظلة المنشأة، والتي أثمرت إطلاق سراح سجناء، والتواصل مع قضايا المجتمع.

وأشار بترجي إلى أن مرحلة التقاضي الإلكتروني في محكمة جدة ستظل بصمة مميزة للشيخ راشد الهزاع الذي بذل على مدى ربع قرن جهوداً أحدثت قفزات تطويرية للعمل القضائي في محكمة جدة، إذ أصبحت أول محكمة في المملكة تعمل بنظام التقاضي الإلكتروني باستخدام النظام الشامل انطلاقاً من استقبال المعاملات إلكترونياً، وانتهاءً باستخراج الصك.

المحكمة الإدارية تنظر في قضية كتاب العدل

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 28 يونيو 2010
157376 http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

تنظر المحكمة الإدارية في منطقة الرياض صباح اليوم (الاثنين) التهم الموجهة لـ 14 متهماً، بينهم قاض وكتاب عدل ورجال أعمال في قضية أرض «ثول» التي عرفت بقضية كتاب العدل في محافظة جدة. (وتأتي هذه الجلسة بعد أن تم تأجيلها الشهر الماضي من ناظر القضية، إذ حددت جلسة اليوم حضور جميع المتهمين سواء الموقوفين الستة أو الثمانية الذين أطلق سراحهم بكفالة. وسبق أن أصدرت المحكمة قراراً يقضي بإطلاق سراح خمسة موقوفين في القضية (تحتفظ «الحياة» بأسمائهم) بينهم المتهم الـ14 وهو قاض، والمتهم الـ1 وهو كاتب ضبط، إضافة إلى المتهم السادس وهو كاتب عدل، والمتهم الثالث وهو رجل أعمال. ووفقاً لمعلومات حصلت عليها «الحياة»، فإن لائحة الاتهام التي وجهت للمتهمين في القضية تضمنت اتهامات عدة، من ضمنها وجود شخص مجهول لم يعرف اسمه تورط في القضية لم يتم إحضاره. وكان أحد أقارب المتهمين في القضية (رفض الكشف عن اسمه) لا يزال موقوفاً، طالب بإطلاق سراح قريبه بحسب الإجراءات الجزائية المتبعة التي تقضي بإطلاق سراح المتهم حتى صدور الحكم في الدعوى المقامة ضده، مشيراً إلى أن المادة 123 من نظام الإجراءات الجزائية تجيز إطلاق سراحه. وكانت المحكمة الإدارية في منطقة الرياض سلمت في وقت سابق 14 لائحة اتهام، وجهت ضد كتاب عدل جدة الأولى، وعقاريين في القضية، واستمعت المحكمة إلى أقوال المتهمين، بعد أن صادقت لجنة حكومية حققت مع كتاب عدل وعدد من العقاريين على أقوال بعض المتورطين، بينما رفض آخرون تصديق أقوالهم، إذ التمسست اللجنة من جهات عليا التوجيه في شأن ما يتعين عليها الاضطلاع به حيالهم، إما بإحالتهم للمحاكمة أو إخلاء سبيلهم بعد أن تم القبض عليهم في ربيع الأول من عام 1429، و تمت إحالتهم للمحاكمة في ربيع الثاني من العام الحالي.

الشورى يوافق على تحويل الزكاة والدخل إلى هيئة مستقلة وترتيب جديد لمصانع المياه

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 28 يونيو 2010

157403 <http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/>

وافق مجلس الشورى بـ «الأغلبية» على تحويل مصلحة الزكاة والدخل إلى هيئة حكومية مستقلة، كما وافق المجلس على ترتيب تنظيمي جديد لمصانع المياه.

واستمع المجلس، في جلسته العادية الـ 37 التي عقدت في الرياض أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور عبدالله آل الشيخ، إلى وجهة نظر لجنة الشؤون المالية بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لمصلحة الزكاة والدخل للعام المالي 1427-1428 هـ، ووافق المجلس بالأغلبية على إلزام الجهات الحكومية بالتعاون مع المصلحة لتمكينها من تحصيل مستحقاتها تنفيذاً لما ورد في المادة الـ 44 من النظام الأساسي للحكم التي تؤكد على تعاون قطاعات الدولة وأجهزتها في أداء وظائفها، وإلزام المؤسسات التجارية التي يزيد رأسمالها على 500 ألف ريال بتقديم حسابات نظامية للمصلحة، كما وافق المجلس على تحويل مصلحة الزكاة والدخل إلى هيئة حكومية مستقلة عن وزارة المالية.

ووافق المجلس - بالأغلبية - على الترتيب التنظيمي لمصانع المياه الذي يقع في 11 مادة تنظم متابعة ومراقبة مصانع المياه المعبأة وتحديد جهات الاختصاص والأدوات التشريعية لذلك، بعد أن استمع إلى وجهة نظر لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن ملاحظات الأعضاء على التقرير.

وأناط مشروع التنظيم بوزارة المياه والكهرباء كل ما له علاقة بمصانع المياه المعبأة وغير المعبأة ومصانع الثلج ومحال بيع وتوزيع المياه عن طريق الأشياب والصهاريج، على أن تقوم بجميع أعمال المتابعة وإصدار التراخيص الجديدة ومتابعة التراخيص للمصانع القائمة، مع وضع الاشتراطات واللوائح والجزاءات.

كما استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للرئاسة العامة لرعاية الشباب للعام المالي 1428-1429 هـ، ووافق المجلس على أن تضع الرئاسة آلية للتنسيق مع وزارة التربية والتعليم لتفعيل برامج الرياضة المدرسية في المدارس بوصفها المصدر الرئيس للرياضة الأولمبية، ووضع خطة مرحلية لإنشاء مقرات للأندية الرياضية المبنية بالجهود الذاتية أو المستأجرة وتوفير الدعم المالي اللازم لذلك، والتركيز على اللاعبين الموهوبين في الألعاب الفردية ورعايتهم للمنافسة بهم في مختلف الألعاب الأولمبية. واستكمل المجلس مناقشته للتقرير السنوي للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء للعام المالي 1428-1429 هـ الذي شرع في مناقشته في جلسة ماضية، وتناول عبر ما طرحه الأعضاء من مداخلات وملاحظات على التقرير الإشادة بجهود الرئاسة في مجال تبصير الناس في الداخل والخارج بأمر دينهم والإجابة على تساؤلاتهم عبر مختلف الوسائل، ومن ذلك تدشين موقع الرئاسة على شبكة الانترنت، وما تلقاه فتاوى علماء المملكة من ثقة متنامية بين المسلمين في جميع أنحاء العالم.

ووافق المجلس على منح لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية فرصة لعرض وجهة نظرها بشأن ما أبداه الأعضاء من ملاحظات على التقرير في جلسة مقبلة.

واستمع المجلس إلى تقريرين عن زيارة رئيس المجلس لأذربيجان ومشاركة وفد المجلس في أعمال الاجتماع الـ 23 للجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي أنهى أعماله أخيراً في الإمارات العربية المتحدة. من جهة أخرى، استقبل رئيس مجلس الشورى في الرياض أمس سفراء خادم الحرمين الشريفين المعينين لدى عدد من الدول، وهم: السفير فيصل بن حامد معلا المعين لدى السودان والسفير عبدالله بن عبدالعزيز آل الشيخ المعين لدى التشيخ والسفير تركي بن محمد الماضي المعين لدى الأرجنتين والسفير عبدالرحمن أبانمي المعين لدى فنزويلا.

مكة: إزالة مواقع في مخطط سكني أنشئت على أراض مملوكة للدولة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 28 يونيو 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/157370>

شرعت الفرق الميدانية للجنة مراقبة الأراضي وإزالة التعدييات في إمارة منطقة مكة المكرمة صباح أمس (الأحد) بقيادة رئيس اللجنة سعود الشيباني وقوات أمنية مرافقة، في هدم مواقع مخطط استثماري سكني تبين أنه أرض حكومية بيضاء. ويقع المخطط المعني، شرق « وادي نعمان» (بمحاذاة طريق مكة المكرمة - الهدا الكر، بالاتجاه الأيمن خلف الرمال للمحروقات)، تزيد مساحته على كيلو متر طولا ومثله عرضاً، إذ استولى أشخاص سعوديون غير معروفين على تلك الأرض المملوكة للدولة، عمدوا على تقسيمها وتجزئتها وبيع غالبيتها إلى مواطنين من أهالي مكة المكرمة بأسعار متفاوتة تتراوح ما بين 30 ألفاً إلى 60 ألف ريال.

ونفذت أجهزة واليات اللجنة أعمال الهدم والإزالة لأكثر من 15 حوشاً واستراحة تم بناؤها على تلك الأراضي من المواطنين الذين اشتروا قطع الأراضي، إضافة إلى إزالة القطع الخرسانية التي تحدد الأراضي وسط اعتراض وامتناع كبير من المواطنين الذين غرر بهم وخدعوا من لصوص الأراضي الذين باعوا الأراضي المملوكة للدولة في ذلك المخطط الذي يعد خامس مخطط يتم اكتشافه خلال الشهر الجاري في تلك المنطقة.

إلى ذلك، حذر رئيس لجنة مراقبة الأراضي وإزالة التعدييات في إمارة منطقة مكة المكرمة سعود الشيباني المواطنين من مغبة الانسياق وراء خدع وتلاعب المحتالين من لصوص الأراضي الحكومية البيضاء والاندفاع في شراء الأراضي في مخططات غير مرخصة وغير معتمدة من أمانة العاصمة المقدسة ويتضح فيما بعد أنها أرض تخص الدولة. وأشار الشيباني لـ «الحياة» إلى أنه سيتم الرفع بتقرير الحثيات بشأن الواقعة إلى جهات الاختصاص في إمارة منطقة مكة المكرمة لاتخاذ الإجراءات النظامية حيال هذه القضية، إضافة إلى ملاحقة وتنبع المحتالين الذين سطوا على هذه الأراضي وإلقاء القبض عليهم ومحاسبتهم قضائياً.

وأكد مواصلة العمل الدؤوب وبذل الجهود المضنية لمحاربة واستئلاء ظاهرة الاعتداء على الأراضي الحكومية البيضاء والقضاء عليها بتوجيه ومتابعة مستمرة من أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل، من أجل الحفاظ على الممتلكات العامة وحماية وصيانة أراضي الدولة من عبث المتلاعبين واستيلاء وسطو المحتالين

التحقيق في اتهام موظف مبيعات لمواطنين بانتحال صفة

الهيئة والتهجم على زميلته

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 28 يونيو 2010
254596 <http://www.al-madina.com/node/>

تحقق الجهات المعنية في شكوى تقدم بها موظف مبيعات في قطاع هام وحيوي إلى شرطة حي السلامة شمال محافظة جدة، متهما مواطنين بانتحال صفة رجال هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتهجم على إحدى زميلاته في ذات القطاع والاعتراض على وجودها في مكان العمل، وهو ما نفاه محاميهما موضحاً أن موكلية لم ينتحلا صفة رجال الهيئة، وإنما مارسا حقهما في المناصحة وفق ما يكفله النظام في المملكة وفي جميع دول العالم - حسب قوله - ولم يتجهما أو يؤذيا أي شخص. وفيما قال المحامي سليمان بن صالح الخميس إن موكلية أستدعيا إلى قسم شرطة السلامة وتم التحقيق معهما واستيقافهما لمدة 24 ساعة. وأوضح المتحدث الاعلامي بشرطة جدة العقيد مسفر الجعيد ان الشرطة قامت بدورها النظامي بالتحقيق مع الطرفين، مشيراً الى ان القضية انتقلت الى مقام إمارة منطقة مكة المكرمة لاستكمال مجريات التحقيق بينهما. وبين المحامي أن موكلية زارا مكتب مدير المبيعات في هذا القطاع ولم يجداه وقتها، فتوجهها الى مكتب المدير العام حيث قابلهما مدير مكتبه الذي سمع كامل الرسالة منهما ووعده بدراسة الموضوع والاهتمام به. وشدد على أنه في حال ثبوت كيدية الشكوى التي تقدم بها مدير المبيعات في حق موكلية، فإنه سيقوم برفع دعوى مضادة لرد اعتبارهما وطلب تعويض مالي مناسب مقابل الاضرار المادية والمعنوية التي لحقت بهما فترة استيقافهما في قسم الشرطة. بطاقات تعريفية لرجال الهيئة من جانبه قال مدير عام فرع هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بمنطقة مكة المكرمة الشيخ أحمد بن قاسم الغامدي إن إدارته لا يمكن أن تعلق على قضية منظورة أمام جهات رسمية أخرى، ما لم يكن لها ضلع فيها يمكن من خلاله التنبيه على المواطنين أو التعريف بتفاصيل ضرورية حولها، مشيراً الى أن منسوبي جهاز الهيئة لهم صفة تعريفية من خلال بطاقات بيرزونها أمام الجميع دون أي خلط بين رجل الهيئة أو أي شخص آخر.

الجوازات تبدأ خطة سنوية لتوعية المواطنين المسافرين

المصدر: جريدة الحياة الإلتئين 28 يونيو 2010

157410 <http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/>

بدأت المديرية العامة للجوازات أمس تنفيذ خطة توعية للمسافرين إلى الخارج عنوانها «جواز سفرك هويتك فلا تفقدها» تستمر حتى عودة المسافرين من الخارج، تشارك فيها جميع إدارات الجوازات بالمناطق والمنافذ الدولية براً وبحراً وجواً. وتأتي هذه الحملة للسنة العاشرة على التوالي، إذ تنفذ هذه الحملة بشكل سنوي مع بداية الإجازة، بهدف توعية المواطنين بأهمية المحافظة على وثائق سفرهم.

وستشمل الخطة التوعية وسائل الإعلام من صحافة وإذاعة وتلفزيون ومطبوعات ونشرات ومطويات يتم توزيعها على المراجعين بإدارات الجوازات في المناطق وعبر المنافذ الدولية، بهدف إيصال هذه الرسالة إلى جمهور الحملة والدعوة إلى التخطيط المبكر للسفر ومراجعة إدارات الجوازات بوقت كافٍ، للتأكد من انتهاء صلاحية جوازاتهم أو ما يتعلق بالإضافة أو سفر المرافقين من العمالة المنزلية وما يتطلبه ذلك من استخراج التأشيرات اللازمة لهم.

ودعت الجوازات في خطتها التوعوية، بحسب وكالة الأنباء السعودية، إلى أهمية مراجعة سفارات المملكة بالخارج لتسجيل جوازاتهم أو من خلال الممثلات والقنصليات، سواء بالوصول المباشر أم عبر الهاتف أم الفاكس، ونوّهت الجوازات إلى ضرورة البحث عن السكن في الأماكن الآمنة والبعد عن المناطق المشبوهة، حتى لا يتعرض المواطن للاستغلال من ضعفاء النفوس أو عصابات السرقة للسياح أثناء سفرهم أو تجمعهم في المناطق السياحية.

وأوضح مدير إدارة الشؤون الإعلامية المتحدث الرسمي للمديرية العامة للجوازات المقدم بدر المالك أن هذه الحملة تنفذها إدارة الشؤون الإعلامية بالمديرية العامة للجوازات وبتنسيق مع جميع الإدارات في المناطق، بهدف إيصال الرسالة الإعلامية إلى جميع من يرغب في السفر إلى خارج المملكة.

وأكد المقدم المالك على ضرورة الاهتمام والحرص من المواطنين الذين يحصلون على جوازات سفر بأهمية المحافظة عليها وعدم إهمالها أو وضعها في الأماكن غير الآمنة أو رهنها لدى أي جهات، لأن ذلك سيعرض صاحبها للمساءلة.

ولفت إلى أن من يرغب في السفر إلى الخارج ويحصل على جواز يجب عليه اتباع الطرق الصحيحة في المحافظة على الجواز من فقدان، وذلك بأن يقوم بتسجيل الجواز لدى سفارات وممثلات المملكة بالخارج عند وصوله إلى البلد المراد السفر إليه، كما يتوجب على المواطن وضع الجوازات في مكان آمن جداً ليحميه من فقدان والضياع.

وأشار إلى أن المديرية العامة للجوازات وبتوجيهات ومتابعة من وزارة الداخلية تسعى إلى أن تقدم كل ما يخدم المواطن ويسهل عليه إجراءاته سواء في الداخل أم الخارج، وأن يحرص المواطن على تمثيل نفسه ووطنه في الخارج بصورة مشرفة تليق به وبمملكتنا الغالية.

الحقيل: علينا تجديد شرعنا وإلا سنبقى خلف الناس

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 29 يونيو 2010

5&CategoryID=9461 http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=

قال رئيس ديوان المظالم الشيخ إبراهيم الحقيل إنه يجب أن نحفظ بشرعنا، ولكن لا بد من تجديده، وإلا سنبقى خلف الناس. وأوضح أن القضاء الحالي ورث منذ نحو 60 عاماً، ويقوم على الحياة البسيطة التي كانت سائدة آنذاك، مشيراً إلى أن الفكر الإداري للقضاء يجب أن يتفق ويتواءم مع النهضة التي تشهدها المملكة، وتوسع الأعمال الاقتصادية والتجارية، وازدياد عدد الناس والمتعاملين بها.

كما أشار الحقيل إلى ارتباط المملكة بعلاقات مع دول أخرى، ووجود عدد هائل من غير السعوديين داخل المملكة. وتابع "قضاء المظالم معروف في الإسلام، ويسمى الآن بالقضاء الإداري على مستوى العالم، ويجب إبراز هذا القضاء إلى العالم في شكله العصري الجديد وعدالته". وجاءت تصريحات رئيس ديوان المظالم خلال توقيع اتفاقية بين "الديوان" وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية أمس بمقر الجامعة.

قال رئيس ديوان المظالم الشيخ إبراهيم الحقيل إنه يجب أن نحفظ بشرعنا، ولكن لا بد من تجديده، وإلا سنبقى خلف الناس. وأوضح أن القضاء الحالي ورث منذ نحو 60 عاماً، ويقوم على الحياة البسيطة التي كانت سائدة آنذاك، مشيراً إلى أن الفكر الإداري للقضاء يجب أن يتفق ويتواءم مع النهضة التي تشهدها المملكة وتوسع الأعمال الاقتصادية والتجارية وازدياد عدد الناس والمتعاملين بها. كما أشار في هذا الصدد إلى ارتباط البلاد حالياً بعلاقات مع دول أخرى، ووجود عدد هائل من غير السعوديين داخل المملكة. وتابع "قضاء المظالم معروف في الإسلام، ويسمى الآن بالقضاء الإداري على مستوى العالم، ويجب إبراز هذا القضاء إلى العالم في شكله العصري الجديد وعدالته".

جاء ذلك خلال توقيع مذكرة تفاهم مع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية أمس بمقر الجامعة في مجال تنمية الموارد البشرية لإعداد البرامج التدريبية والتأهيلية المتعلقة بالقضاء الإداري وتنفيذها، وإقامة الندوات العلمية والمؤتمرات، وتبادل قواعد المعلومات المتخصصة، ومراكز المعلومات، إلى جانب وضع الخطط الاستراتيجية للديوان بهدف تنميته وتطويره في جميع المجالات. وتبلغ مدة الاتفاقية ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

وقال رئيس ديوان المظالم إن آليات وطرق القضاء ليست مربوطة بنص، وإنما تتطور بتطور الناس وأحوالهم، أما أن تبقى على أفكار وآليات قديمة، ونقول هذا شرعنا فذلك غير صحيح، يجب أن نحفظ بشرعنا، ولكن لا بد من تجديده، وإلا سنبقى خلف الناس.

وأعلن الشيخ الحقيل عن إنشاء كرسي لدراسات القضاء الإداري، وهو الأول من نوعه في جامعات المملكة، مشيراً إلى أنه سيكون مركز إشعاع لقضاء المظالم في الإسلام.

من جانبه، شكر مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدكتور سليمان بن عبدالله أبا الخيل رئيس ديوان المظالم على تفاعله ومبادراته بتوقيع مذكرة التفاهم بين الجامعة والديوان، لتطوير مرافق القضاء، خصوصاً ديوان المظالم، مبيّناً أن الجامعة ترى في ديوان المظالم حراكاً مثمراً ومتميزاً بشكل ملموس وواقع في الجامعة، وأن نتائج ذلك ستظهر قريباً. وقال أبا الخيل إن المذكرة تشتمل على بنود متنوعة تتعلق بالتأهيل والتدريب وعقد ورش العمل، وكذلك بحث أوجه التعاون بين ديوان المظالم والجامعة، في كل ما يخدم الديوان ويفعل دور وأثر المعهد العالي للقضاء بالجامعة، ليقوم بدوره الريادي في تدريب القضاة وتنمية مهاراتهم.

المحامون السعوديون يفشلون في تنظيم أنفسهم... ويتبادلون

الاتهامات

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 29 يونيو 2010

157785 <http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/>

فشل المحامون السعوديون في اختيار رئيس للجنة التي ستتولى وضع «نظام هيئة المحامين»، وذلك في الاجتماع الذي عُقد أمس في الغرفة التجارية في الشرقية، وضم رؤساء لجان المحامين في «عُرف» جدة والرياض والمدينة . ولم يقتصر «الخلاف» بين المحامين على من يحق له رئاسة اللجنة فحسب، بل شهد الاجتماع تبادل اتهامات وتشكيكاً بين رؤساء اللجان الثلاث المتنافسين على الرئاسة، ما أفشل الاختيار، وتسبب في تأجيل قضية الرئاسة إلى الاجتماع المقبل في الرياض . ويسعى المحامون إلى وضع نظام داخلي، يكلف حقوقهم ويرتب بيئتهم الداخلي، وتقديمه إلى الجهات المختصة للمصادقة عليه. في الوقت الذي لا تزال «هيئة المحامين» تخطو أولى مراحلها.

وأوضح المحامي احمد خلف الراشد، لـ«الحياة»: أن «الاجتماع، الذي عقد أخيراً وحضره رؤساء وأعضاء لجان المحاماة، شهد نزاعاً وخلافاً حول من يحق له شغل منصب رئيس وضع نظام الهيئة للمحامين»، مضيفاً أنهم «خرجوا من دون التوصل إلى الموافقة على أحد، ممن رشح نفسه للرئاسة». وقال إن «المتنازعين على الرئاسة رؤساء لجان المحاماة في جدة والمدينة والرياض، فيما طالب البقية بالتعاون والوصول إلى حل مرض للجميع، إلا أن الأمر انتهى من دون التوصل إلى حل، أو حتى التنسيق بين المختلفين.»

وخفف الراشد من حدة الصراع في اجتماع المحامين، وقال «لم يكن صراعاً؛ إنما خلاف في وجهات النظر، بعضهم أصر على طرح نفسه كرئيس، فيما الآخرون لم يجدوا فيه الأهلية»

محامون بالرياض يبحثون الترافع مجاناً عن المحتاجين

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 29 يونيو 2010

254648 <http://www.al-madina.com/node/>

بحثت لجنة المحامين بغرفة الرياض التجارية والصناعية إعداد آلية للمساعدة القضائية للمحتاجين وتمثيلهم أمام القضاء دون مقابل وآلية التعاون مع الجهات ذات العلاقة في تفعيل العمل التطوعي الخيري في هذا المجال. كما استعرضت اللجنة في اجتماعها الذي عقد مؤخراً برئاسة المحامي عبدالناصر المواضيع نتائج زيارة أعضائها إلى عدد من المسؤولين في القطاعات ذات العلاقة بمهنة المحاماة وموضوع النظر في تفعيل دور اللجنة وعلاقتها مع المحامين والتوسع في نشاطاتها العلمية وعقد محاضرات توعوية للمحامين في مقر الغرفة

اجتماع خليجي يناقش سبل مكافحة الفساد وحماية النزاهة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 29 يونيو 2010

157771 http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

اختتمت لجنة المختصين من النيابة العامة وهيئات التحقيق والادعاء العام في دول مجلس التعاون اجتماعها الثامن، الذي عقد في مقر الأمانة العامة في الرياض أول من أمس.

وأوضح المدير العام لقطاع الشؤون القانونية في الأمانة العامة حمد بن راشد المري أن اللجنة بحثت النتائج التي توصل إليها المنتدى العالمي السادس لمكافحة الفساد وحماية النزاهة، الذي استضافته قطر خلال الفترة 7-8 تشرين الثاني (نوفمبر) 2009، وشارك فيه عدد من الوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين، وممثلو المنظمات الدولية، وقادة رجال الأعمال، وممثلو منظمات المجتمع المدني، والذي بحث في السبل الكفيلة بمحاربة الفساد وما يمثلته من تحد اقتصادي وسياسي واجتماعي يهدد التنمية المستدامة وسيادة القانون ورفاهية الشعوب، ويؤدي إلى نشر الجريمة والإرهاب وغيرهما من الممارسات غير المشروعة، إضافة إلى دعم الجهود المبذولة لتعزيز النزاهة وحمايتها. وبرزت توصيات المنتدى من خلال ستة محاور رئيسية إضافة إلى منتدى الشباب.

وأضاف أن لجنة المختصين درست نتائج المنتدى في ضوء مقترحات الدول الأعضاء لاستخلاص ما يمكن الاستفادة منه في مجال عمل النيابة العامة وهيئات التحقيق والادعاء العام، واقتراح الخطوات الكفيلة بتحقيق ما تم استخلاصه.

وأفاد بأن اللجنة خلصت إلى عدد من التوصيات في هذا الجانب، من أهمها تعميم النتائج على أجهزة النيابة العامة وهيئات التحقيق والادعاء العام في الدول الأعضاء للاستفادة منها في أعمالها، وتعزيز أوجه التعاون كافة بين أجهزة النيابة العامة في مجال مكافحة الفساد، بما في ذلك المساعدة القانونية المتبادلة واسترداد العائدات المتأتية من الفساد، والتأكيد على تنفيذ أحكام اتفاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والاستفادة منها في ما يخص أعمال النيابة العامة وهيئات التحقيق والادعاء العام، والتأكيد على أهمية نزاهة القضاء واستقلاله في عمليات التحقيق والملاحقة القضائية، وأهمية اتخاذ إجراءات صارمة للمساءلة في حالات الفساد المضبوطة، وتوفير التدريب المتخصص للقائمين على العدالة الجنائية، واقتراح إصدار أو تعديل القوانين التي يمكن أن تحد من جرائم الفساد.

ولفت إلى أنه سيتم رفع ما توصلت إليه اللجنة من توصيات إلى النواب العموم والمدعين العامين ورؤساء هيئات التحقيق والادعاء العام في اجتماعهم الرابع الذي سيعقد في الكويت نهاية العام الحالي.

من جهة أخرى، ينعقد المؤتمر العربي الرابع لرؤساء أجهزة الهجرة والجوازات والجنسية في العاصمة التونسية غداً (الأربعاء) بمشاركة ممثلين عن الدول العربية ومن بينها السعودية، إلى جانب جامعة الدول العربية وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

ويدرس المؤتمر الذي يفتحه الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب الدكتور محمد بن علي كومان مواضيع تتعلق بمشروع قانون عربي نموذجي للجوازات، وآخر للإقامة والتأشيرات، والتعاون بين المراكز الحدودية للدول المتجاورة ودوره في الحد من عمليات التسلل، والتقنيات الحديثة في مجال تأمين جوازات السفر.

ويبحث رؤساء أجهزة الهجرة والجوازات والجنسية بالدول العربية القرار الصادر عن المجلس الوزاري العربي للسياحة بشأن بعض الترتيبات المتعلقة بتسهيل منح التأشيرات، وتوصيات اللجنة العربية المعنية ببحث موضوع إصدار تأشيرة عربية موحدة لرجال الأعمال العرب.

يذكر أن هذه اللجنة تضم ممثلين عن وزارات الداخلية بالدول العربية والقطاع الاقتصادي في جامعة الدول العربية وبعض الهيئات العربية المعنية، وستجتمع اليوم (الثلاثاء) في مقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب في العاصمة التونسية لدرس موضوع التأشيرة العربية الموحدة لرجال الأعمال العرب قبل عرض التوصيات على المؤتمر. ومن المنتظر أن تصدر عن المؤتمر الرابع لرؤساء أجهزة الهجرة والجوازات والجنسية توصيات محددة بشأن المواضيع المطروحة على جدول الأعمال، ستتم إحالتها إلى الأمانة العامة تمهيداً لرفعها إلى الدورة المقبلة لمجلس وزراء الداخلية العرب للنظر في اعتمادها.

بالتعاون مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية العدل.. تعقد برنامجاً علمياً عن قضايا الإرهاب وأمن الدولة.. اليوم

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 29-6-2010

<http://www.alriyadh.com/article29/06/2010/html539072>

تنظم وزارة العدل بالتعاون مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية اليوم برنامجاً علمياً بعنوان "قضايا الإرهاب وأمن الدولة"، وذلك ضمن البرامج العلمية لمشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء في فندق رادسن ساس في الرياض .

ويهدف البرنامج إلى تبصير المشاركين بالأبعاد العالمية لجرائم الإرهاب وأمن الدولة وتقديم الرؤى العادلة تجاه هذه الجرائم إضافة إلى دراسة وبحث جرائم الإرهاب وقضايا أمن الدولة من الناحية الشرعية والتطبيقية، وعرض التصورات المناسبة لمواجهة مثل هذه الجرائم وفق الرؤية الشرعية في ضوء المحاور الأساسية للبرنامج ومنه محور جذور الإرهاب في العالم الإسلامي .

ويطرق البرنامج في محوره الثاني المتعلق بتشريعات مكافحة الإرهاب الى تشريعات مكافحة جرائم أمن الدولة وتشريعات الأمن النووي وتشريعات الإرهاب الإلكتروني والافتراضي .

أما المحور الثالث فيناقش المعالجة القضائية لجرائم الإرهاب وحقوق الإنسان والإرهاب ولجان المناصحة .

ويناقش البرنامج مفهوم جرائم أمن الدولة تصنيفها واختصاصها وطبيعة جرائم أمن الدولة وصورها وطبيعة الإجراءات في جرائم أمن الدولة .

وقد دعت وزارة العدل مجموعة من الخبراء والممارسين لتقديم أوراق علمية تتناول محاور البرنامج .

وقال مستشار وزير العدل المتحدث الرسمي بالوزارة الدكتور عبدالله السعدان إن وزارة العدل في ظل توجيهات الوزير الشيخ الدكتور محمد العيسى تبذل جهوداً كبيرة في إطار مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء للرفعي بمستوى الأداء في مرفق القضاء في العديد من الجوانب ومن أهمها الجانب العلمي الذي يعتبر هذا البرنامج من أهم برامجها للأهمية التي يتسم بها في مجال نقل الخبرة والمعرفة .

من جانبه أكد الدكتور صقر بن محمد المقيد مدير إدارة التعاون الدولي بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية حول إقامة هذا البرنامج أن جرائم الإرهاب هي أم الجرائم فهي تستهدف مقدرات الأوطان، والتنمية المستدامة والاستقرار والسلام لذلك فإن وزارة العدل والجامعة أعدتا العدة ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء بهذا الملتنقى الذي يشارك به عدد من أصحاب الفضيلة القضاة وكتاب العدل ومنسوبي ديوان المظالم .

وأضاف "ويحاضر في الملتنقى نخبة من الاختصاصيين العرب والأجانب العاملين في مراكز مكافحة الإرهاب، والهدف من وراء هذا الملتنقى إكساب المشاركين مهارات متقدمة في التعامل مع قضايا الإرهاب وأمن الدولة في ظل المحافظة على حقوق الإنسان وفق النهج الإسلامي وهناك علاقة إستراتيجية بين الجامعة ووزارة العدل تقضي إلى تنظيم العديد من البرامج والندوات العلمية."

حكمت عليه بـ "18" شهراً سجناً لممارسته التجارة بدون ترخيص المحكمة الأندونيسية تبرئ الخليوي من الإرهاب

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 29-6-2010

<http://www.alriyadh.com/article29/06/2010.html539123>

برأت المحكمة الجنوبية في جاكرتا- العاصمة اندونيسيا- يوم أمس المواطن السعودي علي الخليوي -معلم متقاعد- من تهمة الإرهاب والمساهمة في تفجير فندق في جاكرتا وحكمت عليه بالسجن 18 شهرا نظير ممارسته العمل التجاري بدون تصريح. ليتبقى من المحكومية قرابة 4 أشهر فقط، وسوف يتاح الأسبوع القادم للمدعي العام الاستئناف من عدمه، وفي حال طلبه الاستئناف تحال المحاكمة لمحكمة الاستئناف ومن ثم الرفع للمحكمة الإدارية العليا. وهذه المحكمة ليس في حكمها مجال للاستئناف. وفور خروج المواطن الخليوي من المحكمة تحدثت معه (الرياض) مهنته ببراءته من تهمة الإرهاب، حيث قال: بداية أتقدم بالشكر لمقام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده وسمو النائب الثاني لمواقفهم النبيلة وما قدمته وزارة الخارجية ممثلة في سفارة المملكة بجاكرتا وتكليفهم محاميا إضافة الى حضور ممثلي قسم الرعايا جلسات المحاكمة حتى ثبت والله الحمد براءتي ويعلم الله لم أهتم بطول مدة الحكم من قصرها حتى لو بلغت عشرات السنوات بقدر ما يهمني سمعة ديني ووطني ومليكي الذي ينبذ العنف والإرهاب وإثباتا للعالم ووكالات الأنباء المغرضة التي تترصده للنيل من ديننا ووطننا أنني بريء من تلك التهمة التي ألصقت بي، والحمد لله تحققت البراءة وأشعر حاليا بفضل الله عز وجل ونعمته وكنت أدعو في ظاهر الغيب قائلا: «يا رب أظهر ما تعلمه عني» ورغم شدة ضغط البوليس والتحقيقات، إلا أن الله كان قريبا مني ولم يجدوا دليلا أو مستندا قانونيا يعتمدون عليه مما جعل المحكمة تبرئني من تهمة الإرهاب .

العقد المكتوب باللغة العربية بين المتهم السعودي وزهري الإندونيسي ساهم في إظهار الحقيقة من جانبه تحدث السفير عبدالرحمن خياط ل(الرياض) قائلا: والله الحمد والمنة ثبتت براءة المواطن الخليوي من تهمة الإرهاب وسيعقد الأسبوع القادم جلسة بالمحكمة لمعرفة طلب المدعي العام الاستئناف من عدمه. وقال ل(الرياض) مسئول شؤون الرعايا بالسفارة الأستاذ خالد العراك والذي حضر جميع الجلسات بصحبة موظف شؤون الرعايا الأستاذ ياسر الباطين ومترجم ومحامي السفارة: كنت واثقا من براءته، ولهذا حرصنا على الوقوف معه حتى ثبتت والله الحمد فلقد كان العقد المبرم مع مدير التفجيرات سيف الدين زهري والمكتوب باللغة العربية لم ينص على تقديم 4% عمولة للإرهابي أز هري فيما النسخة باللغة الإندونيسية مضافا بعد جملة وختاما صلى الله عليه وسلم (تقديم 4% من رأس المال كعمولة لسيف الدين زهري والتي يتبين أن الهدف توريث الخليوي بالتفجيرات .ويضيف العراك قائلا: ومما جعلنا نتيقن من براءته إقامته لمدة شهر بعد حادثة التفجيرات ولو كان وراء التفجيرات لغادر في نفس الوقت كذلك عندما ذهب الى ماليزيا وضع أز هري كفيلا له فكيف يضعه وهو يعلم أنه إرهابي أيضا الشهود لم يدينوا الخليوي لتثبت براءته 100% وتتبقى التهمة الثانية ممارسة التجارة بدون تصريح وهذه عقوبتها السجن من سنة الى 5 سنوات وتبذل السفارة جهودا لدفع الغرامة 10 آلاف ريال وإخراجه بالكفالة بحول الله عز وجل

تحت شعار امرأة رائدة.. مجتمع واعد الأميرة غادة ترعى الملتقى النسائي السنوي الثاني

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 29 يونيو 2010

1&G=769754 &I=13528 http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

تحت رعاية صاحبة السمو الملكي الاميرة غادة بنت عبدالله بن جلوي ال سعود ينطلق الملتقى النسائي السنوي الثاني والذي تنظمه لجنة التنمية الاجتماعية الأهلية بسنابس بمحافظة القطيف يومي الخميس والجمعة القادمين. والمقام في صالة سرايا الشرق بالقطيف.

والملتقى يعنى بكل ما يتعلق بشؤون المرأة الثقافية والانسانية والاقتصادية والحقوقية، تديره نخبة من سيدات المحافظة ويستضيف في تقديم برامج عدد من المتخصصات والاستشاريات في المجالات الحقوقية والاقتصادية والاجتماعية من جميع انحاء المملكة والخليج. وملتقى عبارة عن تجمع نسائي سنوي مهم يعنى بالشؤون الانسانية والحياتية للمرأة ويسهم في تعزيز مسيرة وتطور الحركة الفكرية والثقافية في المجتمع المحلي والعام. ورسائله نشر الوعي المعرفي في مختلف المجالات الثقافية والفكرية والاجتماعية والحقوقية بين النساء وتطوير قدراتهن الفكرية بما يحقق تفعيل دور المرأة الريادي في بناء الفرد والمجتمع. وأوضحت انعام العصفور رئيسة الملتقى ان الملتقى يهدف للمساهمة في رفع الوعي وتنمية ثقافة المرأة وتعميق ادراكها لدورها في بناء المجتمع وتقوية اواصر العلاقة بين فتيات وسيدات المجتمع وتشجيعهن على المشاركة في الأنشطة الثقافية والاجتماعية وتشجيع المواهب والقدرات المحلية وصقلها بالاستفادة من الخبرات والتجارب الناجحة والتعريف بالمؤسسات واللجان النسائية الاجتماعية ووضع آليات للتنسيق فيما بينها وتعزيز وتطوير الحراك والتواصل الثقافي والفكري وتبادل الخبرات بين سيدات المجتمع المحلي والخليجي وتسهيل الضوء على قضايا ومشكلات وهموم المجتمع المختلفة - بشكل عام - والمرأة بشكل خاص وبناء وتنمية ثقافة المعرفة والفكر الريادي لدى المرأة لتفعيل دورها في التنمية المستدامة.. والبرنامج سيتضمن في يومه الأول موضوعات تقدمها كوكبة من المختصات في مجال حقوق الإنسان للحديث حول قضايا المرأة بين الواقع والطموح.. اما في يومه الثاني فسيصور حول المرأة وافاق سوق العمل. بينما الفعاليات المصاحبة سيكون هناك معرض تشكيلي للتعريف بفنانات المنطقة ومعرض للكتاب تتوافر فيه كتب تتعلق بالمواضيع المطروحة وباصدارات المشاركات.. وأشارت العصفور الى حرصنا على توثيق الأطروحات والتوصيات حتى تصل الى اكبر عدد من السيدات في مختلف أنحاء المملكة.

شمس
شبابية - موهبة - صحوية

المدينة: السجن 12 عاما لأب تحرش بطفله

المصدر: جريدة شمس الاثنين العدد 1629 / 28-06-2010

http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=101678

المدينة المنورة: إبراهيم الجابري أصدرت المحكمة العامة بالمدينة المنورة، أمس، حكماً بسجن مواطن 12 عاماً بعد إدانته بالتحرش بابنته «تسعة أعوام» التي كانت تقيم معه في منزله عقب بلوغها سن السابعة بعد انفصاله عن والدتها قبل ثلاثة أعوام. وكانت الطفلة أبلغت خالها بممارسات والدها «40 عاماً» فأبلغ الشرطة التي أحالته إلى هيئة التحقيق والإدعاء العام، حيث اعترف بجرمه بعد مواجهته بالأدلة والبراهين وتقرير الطبيب الشرعي. وقد نظر ثلاثة قضاة بالمحكمة العامة بالمدينة برئاسة عبدالله بن سليمان المخلف، القضية، وتم رفع صك الحكم برفقة كل أوراق القضية للمصادقة عليه من قبل هيئة التمييز بمكة المكرمة.

الهزاع : يدعو إلى تأصيل أخلاقيات العمل ورفع مستوى الثقافة الحقوقية

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 29 يونيو 2010

1&G=769480 &I=13528 http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

استضافت الغرفة التجارية الصناعية بجدة ممثلة في مركز جدة للقانون والتحكيم ولجنة المحامين أمس لقاء رئيس المحكمة العامة بجدة فضيلة الدكتور راشد الهزاع لمناقشة عدد من المواضيع ذات العلاقة بالمجال القانوني والتحكيمي بحضور نائب رئيس مجلس إدارة غرفة جدة مازن بن محمد بترجي وأعضاء مجلس إدارة الغرفة والأمين العام الدكتور هاني بن محمد أبو راس وعدد من المهتمين بالمجال القانوني. ورحب في مستهل اللقاء نائب رئيس مجلس إدارة غرفة جدة بفضيلة رئيس المحكمة العامة بجدة والحضور مستعرضاً الدور الذي يقوم به مجلس الغرفة من جهود تدل على أهمية العلاقة الإيجابية بين القضاء والقضاة والمحامين إلى جانب دعم لجنة المحامين بالغرفة لتستمر في تحقيق أهدافها لرعاية المحامين والاهتمام بشؤونهم. وأشاد الدكتور الهزاع خلال لقائه بإنجازات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في إطلاق مشروعه لتطوير مرفق القضاء وديوان المظالم والذي انعكس على الرقي بالعمل القضائي والقانوني في المملكة وترفع مستوى الثقافة الحقوقية وذلك بجهود مجلس القضاء الأعلى ووزارة العدل وديوان المظالم. وتطرق إلى دور المنتديات والملتقيات ذات العلاقة بعمل المحاماة من قبل الغرفة في الوقوف وإيضاح الصعوبات التي تواجه المحامين مع مختلف القطاعات الحكومية ومناقشة كل ما يخص دور ومكانة المحامي في العمل الحقوقي والقضائي إلى جانب عقد اللقاءات التي تشرح خلالها التطورات القضائية والقانونية ومتطلباتها. وأوصى بتكثيف المحاضرات الدورية من خلال مهام لجنة المحامين بغرفة جدة لشرح الأنظمة والقوانين للإسهام في رفع مستوى الثقافة الحقوقية للمحامين المتدربين والشباب. وضرورة تأصيل أخلاقيات وسلوكيات المهنة في جميع مكاتب المحاماة بجدة والحث على الإصلاح والتوفيق قدر الإمكان والبعد من مكامن الشبهات والفساد وأن تكون مكاتب المحاماة عنواناً للشرف والنزاهة والأمانة واحترام الأنظمة والقوانين بما يعزز مكارم الأخلاق في المجتمع.

القبض على سائق تعرش بحدث في خميس مشيط

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 29 يونيو 2010

5&CategoryID=9411 http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=

تمكن أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مركز هيئة السوق بخميس مشيط بقيادة الشيخ إبراهيم الدوسري من القبض على سائق متلبسا بالتحرش بأحد الأحداث. وقال الناطق الرسمي لهيئة عسير الشيخ بندر بن عبدالله آل مفرح إن مركز هيئة السوق بالخميس تلقى شكوى خطية موثقة من قريب أحد الأحداث، يفيد فيها بأن سائق الأسرة "هندي الجنسية" يتحرش بأحد أبناء الأسرة، ويعرض عليه مقاطع إباحية من خلال هاتفه المحمول، ويأخذ منه مبالغ مالية لتسهيل ارتباط الحدث بفتيات، إضافة لاحتواء الشكوى على معلومات هامة جدا. وأضاف أنه تم إعداد كمين بعد تحريات متتابعة أثبتت أن السائق غير سوي. وقال آل مفرح: أثناء توجه السائق بالحدث إلى سكنه الخاص كانت الهيئة تتابع الموقف وما ترتب عليه من مشاهد تعزز وحشية السائق وعدم إنسانيته ومنها تسجيل صوتي. وعلى الفور تم القبض على السائق وبرفقته الحدث قبل أن يتمكن من الاختلاء به.

غرفة عمليات للحالات الإسعافية الطارئة... ومنع المشروبات

الغازية في المرافق الصحية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 29 يونيو 2010

157707 <http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/>

قرر مجلس الخدمات الصحية منع بيع المشروبات الغازية داخل المؤسسات الصحية وتوفير عصائر الفواكه الطازجة ومشروبات الحليب بدلاً منها، كما وافق على إنشاء غرفة عمليات للحالات الإسعافية الطارئة في منطقة الرياض. وأوضح الأمين العام لمجلس الخدمات الصحية الدكتور يعقوب المزروع أن المجلس ناقش في اجتماع برئاسة وزير الصحة رئيس مجلس الخدمات الصحية الدكتور عبدالله الربيع في الرياض أول من أمس، الخطط التنفيذية لاستراتيجية الرعاية الصحية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم 320 وتاريخ 17/9/1430 هـ، والتي شارك في وضعها أكثر من 40 استشارياً ومختصاً في المجالات الصحية المختلفة، وتضمنت تحديد الأولويات والموارد المطلوبة وآليات متابعة التنفيذ والجدول الزمني بالتنسيق مع وزارتي الصحة والاقتصاد والتخطيط.

وأضاف أن المجلس وافق على إنشاء غرفة عمليات للحالات الإسعافية الطارئة واعتماد آلية عملها والبدء في تطبيق المرحلة الأولى منها في مدينة الرياض بعد تخصيص الموارد اللازمة، وأن تلتزم القطاعات الحكومية والأهلية كافة بتنفيذ دورها على أن يدرس أسلوب تطبيق هذه الآلية بعد تنفيذ المرحلة الأولى منها.

وأشار إلى أن المجتمعين وافقوا على منع بيع المشروبات الغازية بجميع أنواعها داخل المؤسسات الصحية وتوفير بدائل مرغوبة، خصوصاً عصائر الفواكه الطازجة ومشروبات الحليب بنكهات مختلفة، والاستمرار في برامج التوعية الصحية حول هذا الموضوع بالتنسيق مع وسائل الإعلام.

وتطرق إلى أن المجلس وافق على اللائحة التنظيمية للجان الصحية الوطنية التي تهدف إلى تنظيم عمل اللجان الصحية الوطنية والتنسيق لاجتماعاتها بهدف الاستفادة القصوى من خبرات أعضائها ودعم المجلس بمقترحات قابلة للتنفيذ.

وأضاف المزروع أن وكيل وزارة الصحة للتخطيط والتطوير رئيس المجلس المركزي لاعتماد المنشآت الصحية الدكتور محمد خشيم قدم عرضاً عن ما أنجزه المجلس خلال الفترة الماضية، إضافة إلى خطته، مشيراً إلى أن أعضاء المجلس أعربوا عن تقديرهم للجهد المبذول في اعتماد المنشآت وتقويم عدد من المستشفيات من لجان التقويم.

وذكر أن المجلس انتهى من إعداد رؤيته التي تتمثل في التنسيق والتكامل بين الجهات الصحية لضمان الوصول إلى مستوى صحي مميز، وذلك عبر خفض معدلات المرض والعجز والوفاء، ووضع التنظيمات التي تضمن التنسيق والتكامل بين الجهات الصحية المختلفة لتقديم خدمات صحية ذات جودة عالية بطريقة ميسرة وأمنة بما يمنع الازدواجية وإهدار الموارد ويحقق العدالة في توزيع الخدمات الصحية، والعمل مع الجهات الصحية والقطاعات ذات العلاقة بما يضمن تنفيذ برامج وطنية تساهم في تعزيز الصحة

غياب 4 متهمين يؤجل النظر في قضية كتاب العدل... شهراً

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 29 يونيو 2010

157696 http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

حددت المحكمة الإدارية في الرياض يوم 28 من الشهر المقبل موعداً للجلسة القضائية لاستكمال النظر في قضية أرض «ثول» (التي عرفت بقضية كتاب العدل في محافظة جدة)، بينما استمعت أمس (الاثنين) إلى لائحة رد المتهمين على التهم الموجهة إليهم وعددهم 14 متهماً، بينهم قاض وكتاب عدل ورجال أعمال.

وبحسب مصدر لـ «الحياة» فإن تأجيل الجلسة جاء بناء على غياب أربعة متهمين عن الحضور، اثنان منهم مطلقاً السراح، فيما أعيد الاثنان الآخران من المتهمين الموقوفين إلى جدة، وتأتي هذه الجلسة بعد أن تم تأجيلها الشهر الماضي من ناظر القضية، إذ حددت جلسة اليوم حضور جميع المتهمين سواء الموقوفين الستة أو الثمانية الذين أطلقوا بكفالة.

وسبق أن أصدرت المحكمة قراراً يقضي بإطلاق خمسة موقوفين في القضية (تحتفظ «الحياة» بأسمائهم) بينهم المتهم الـ14 وهو قاض، والمتهم الـ11 وهو كاتب ضبط، إضافة إلى المتهم السادس وهو كاتب عدل، والمتهم الثالث وهو رجل أعمال، ووفقاً لمعلومات حصلت عليها «الحياة»، فإن لائحة الاتهام التي وجهت للمتهمين في القضية تضمنت اتهامات عدة، من ضمنها وجود شخص «مجهول» تورط في القضية ولم يتم إحضاره، وكان أحد أقارب المتهمين في القضية (رفض الإفصاح عن اسمه) طالب بإطلاق قريبه بحسب الإجراءات الجزائية المتبعة التي تقضي بإطلاق المتهم حتى صدور الحكم في الدعوى المقامة ضده، مشيراً إلى أن المادة 123 من نظام الإجراءات الجزائية تجيز إطلاقه.

وكانت المحكمة الإدارية في منطقة الرياض سلمت في وقت سابق 14 لائحة اتهام، وجهت ضد كتاب عدل جدة الأولى، وعقاريين في القضية، واستمعت المحكمة إلى أقوال المتهمين، بعد أن صادقت لجنة حكومية حققت مع كتاب عدل وعدد من العقاريين على أقوال بعض المتورطين، بينما رفض آخرون تصديق أقوالهم، إذ التمسّت اللجنة من جهات عليا التوجيه في شأن ما يتعين عليها الاضطلاع به حيالهم، إما بإحالتهم للمحاكمة أو إخلاء سبيلهم بعد أن تم القبض عليهم في ربيع الأول من عام 1429، وتمت إحالتهم للمحاكمة في ربيع الثاني من العام الحالي.



وسط مطالبات بناتها بإعفائهن من الرسوم

مستشفى الملك عبد العزيز يحتجز جثة سيدة بسبب فاتورة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1431/7/17 هـ 29 يونيو 2010 م العدد: 3298

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100629358778.htm

رفضت إدارة القسم الخاص في مستشفى الملك عبدالعزيز في مكة المكرمة تسليم خمس فتيات جثة والدتهن المتوفاة أمس الأول، إلا بعد دفع ثلاثين ألف ريال، إضافة إلى رفض إدارة المستشفى تسليمهن أياً من المستندات الرسمية أو التقارير الطبية التي تثبت أسباب الوفاة، وأكدت مصادر في المستشفى، أن جثة السيدة كلثوم محمد عبدالقادر نقلت إلى تلاجة الموتى لحين سداد قيمة الفاتورة المستحقة، كون المتوفاة كانت تتلقى العلاج داخل المستشفى وهي لا تحمل هوية وطنية. وأضافت المصادر، أن السيدة المتوفاة كانت تعاني من الفشل الكلوي الكامل، وأمراض متعلقة بالشيخوخة، الأمر الذي أدى لرفع قيمة تكاليف علاجها خصوصاً أنها في قسم التنويم المركزي في المستشفى.

من جهته، طالب ذوو السيدة المتوفاة من إدارة المستشفى أسقاط قيمة الفاتورة، حتى يتمكن من دفن والدتهن في ظل عدم توفر مصدر دخل لهن، إضافة إلى أن والدهن متوفي منذ زمن طويل، وأضاف «نطالب الجهات المختصة بالتدخل لحل مشكلتهن وتمكينهن من تسلم جثة والدتهن لدفنها».

4 أشهر في دباب.. والاعتداء يلاحق الأطفال

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1431/7/17 هـ 29 يونيو 2010 م العدد: 3298

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100629358633.htm>

أربعة أشهر قضتها المواطنة عائشة الجيزاني، يتيمة الأبوبين، مع أبنائها الأربعة على دباب صغير في حي السبيل في جدة، حيث الخوف والقلق الذي يلاحقها كل ليلة من العمالة الوافدة، ومحاولات الاغتصاب التي تلاحقها وبناتها يوماً بعد آخر، والمصير المجهول الذي ينتظرها بعد أن تركها زوجها تعيش حياة بدائية تنتقل من مكان إلى مكان آخر بحثاً عن منزل يؤويها.

وتعود قصة عائشة الجيزاني إلى زواجها مرتين، وكانت آخر زيجاتها من وafd يميني الجنسية، رأت منه كل أساليب العنف الجسدي واللفظي، وتقول «تزوجت منذ 12 عاماً، وكان زوجي يعمل سائقاً، وبعد سنوات اكتشفت أنه مدمن على الخمر، إلى جانب ممارسته كل أساليب العنف معي».

وتضيف: «كان لا يأتي إلى المنزل إلا في ساعات متأخرة من الليل، وبعد تلك السنوات هرب إلى بلده منذ ثمانية أشهر، وتركني أعيش مع طفلي الرضيع وبقية أولادي في حي تسكنه عمالة وافدة».

وتستطرد قائلة «كنا نقضي معظم أيامنا في الطرقات، وننام في أماكن أكثر أمناً، ولكن بعد أن ضاق الحال بنا، قررت أن أتخذ هذا الدباب الصغير سكناً يؤوينا، وتطول الأيام والليالي، ولا نجد أحداً نلجأ إليه».

وتضيف «تعرضت ابنتي الكبرى، وعمرها 11 عاماً، للاغتصاب ست مرات، فيما تعرضت ابنتي التي تصغرها بعامين لمحاولة اغتصاب واحدة، وقبل يومين تعرضت أنا بنفسني إلى محاولة اغتصاب في الثانية ليلاً من وafd أفريقي، وبعد أن قاومته هجم علي إلى أن تكسرت أسناني الأمامية والجانبية».

واختتمت حديثها قائلة: «لم يعد لدينا مكان نعيش فيه، وليس لنا من يحمينا من الظلم الذي تعرضنا له، ولا سكن يحميني وبناتي من هذا الخوف الذي نعيشه، لا أستطيع تأمين مستلزمات طفلي، ولا علاجهما في المستشفيات بعد أن سرقت جميع أوراقني، عدا صورة من بطاقة الأحوال الخاصة التي مازلت أحتفظ بنسخة منها، كل ما أتمناه هو أن تكمل ابنتي تعليمها، ونحظى بمنزل صغير يؤوينا».

وعن الحالة، قال مدير عام الضمان الاجتماعي في منطقة مكة المكرمة عوض المالكي: «تستطيع أن تحضر المذكورة إلى مقرنا لدراسة وضعها الاجتماعي لنستطيع تقديم المساعدة لها». وأكد أن السيدة المذكورة إن فقدت بطاقة الضمان الخاصة بها، فهي تستطيع أن توقف البطاقة



كرسي لدراسات القضاء في جامعة الإمام

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 29 يونيو 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/157719>

أعلن رئيس ديوان المظالم إبراهيم الحقييل عن إنشاء كرسي لدراسات القضاء الإداري في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مشيراً إلى أن الترتيبات اللازمة لتوقيعه ستتخذ عاجلاً. جاء ذلك خلال توقيعه مذكرة تعاون مع مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدكتور سليمان أبا الخيل في مقر الجامعة أمس.

وتهدف المذكرة التي أعدها معهد الأمير نايف للبحوث والخدمات الاستشارية في الجامعة إلى التعاون بين الطرفين في مجالات عدة منها مجال تنمية الموارد البشرية وإقامة الندوات العلمية والمؤتمرات وتبادل قواعد المعلومات المتخصصة، إضافة إلى التعاون في مجال البحث العلمي وتبادل النشرات العلمية والإصدارات المتخصصة والتعاون في المجال القضائي.

مجلس الوزراء يقر ضوابط تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية وقيام كل جهة حكومية بقياس مدى التحول كل ستة أشهر الأمير سلطان منوها بالكلمة الملكية: مشاركة خادم الحرمين في قمة تورتو تجسد مكانة المملكة العالمية سياسياً واقتصادياً يحترمنا العالم

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 29-6-2010

<http://www.alriyadh.com/article29/06/2010/html539048>

أكد نائب خادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز لدى ترؤسه جلسة مجلس الوزراء بعد ظهر أمس في قصر السلام بجدة أن مشاركة خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - في قمة العشرين في كندا تجسد مكانة المملكة السياسية والاقتصادية الحكيمة، منوها سموه بما اشتملت عليه كلمة خادم الحرمين التي وجهها خلال اجتماع قادة دول المجموعة من مضامين وتأكيدات مهمة حول الأوضاع الاقتصادية العالمية والأنظمة المالية وتطورات أسواق النفط ودعم الدول النامية خاصة الفقيرة وقضايا التجارة الدولية وتشديده على أهمية إصلاح الأنظمة المالية العالمية لتفادي وقوع الاقتصاد العالمي في أزمات في المستقبل، وما أشار إليه حفظه الله من أن المملكة اتخذت عدداً من الإجراءات في مجال السياسة المالية والنقدية لمواجهة الأزمة المالية الاقتصادية العالمية .

المجلس يدين هدم سلطات الاحتلال منازل في القدس ويدعو إلى تضافر الجهود الإقليمية والدولية لمحاربة آفة المخدرات وأوضح معالي وزير الشؤون الاجتماعية وزير الثقافة والإعلام بالنيابة الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة أن المجلس استمع بعد ذلك وبتوجيه كريم إلى تقرير عن مستجدات الأحداث وتطوراتها إقليمياً ودولياً.. وأعرب في هذا الصدد عن استنكار المملكة العربية السعودية لقرار الحكومة الإسرائيلية هدم 22 منزلاً فلسطينياً شمال مدينة القدس المحتلة مؤكداً استنكار المملكة لهذا القرار الذي يأتي ضمن السياسة الإسرائيلية لتوسيع الاستيطان .

كما دعا المجلس بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة المخدرات الذي يصادف السادس والعشرين من شهر يونيو إلى تضافر الجهود الإقليمية والدولية لمحاربة هذه الآفة والتوعية بأخطارها وتحصين المجتمع الإنساني بمختلف شرائحه ضدها..

مثمناً الجهود المتميزة التي يبذلها مجلس وزراء الداخلية العرب في مكافحة المخدرات .

وأفاد معاليه في ختام بيانه أن المجلس واصل بعد ذلك مناقشة جدول أعماله وأصدر من القرارات ما يلي :

أولاً :

وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية أو من ينوبه بالتباحث مع الجانب الطاجيكي في شأن مشروع اتفاق تعاون في مجال مكافحة الجريمة بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية طاجيكستان، والتوقيع عليه، في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة لذلك .

ثانياً :

بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي وزير الخارجية وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (14/26) وتاريخ 1431/4/26هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على انضمام المملكة العربية السعودية إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، المعتمد بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (263/54) وتاريخ 2000/5/25م، بالصيغة المرفقة بالقرار .

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك .

ثالثاً :

بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي وزير الخارجية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (14/25) وتاريخ 1431/4/26هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على انضمام المملكة العربية السعودية إلى (البروتوكول) الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، المعتمد بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (263/54) وتاريخ 2000/5/25م بالصيغة المرفقة بالقرار .
وقد أعد مرسوم ملكي بذلك .

رابعاً :

بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير النقل، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (102/73) وتاريخ 1431/2/16هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية تعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية السودان في مجال النقل البحري، الموقع عليها في مدينة جدة بتاريخ 1430/6/30هـ ، الموافق 2009/6/23م، بالصيغة المرفقة بالقرار .
وقد أعد مرسوم ملكي بذلك .

خامساً :

بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير النقل، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (102/73) وتاريخ 1431/2/16هـ ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية تعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية السودان في مجال النقل الركاب والبضائع على الطرق البرية، الموقع عليها في مدينة جدة بتاريخ 1430/6/30هـ، الموافق 2009/6/23م، بالصيغة المرفقة بالقرار .
وقد أعد مرسوم ملكي بذلك .

سادساً :

بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات في شأن تقرير القياس الأول لتحويل الجهات الحكومية إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية لعام 1428 (هـ) أقر مجلس الوزراء عدداً من الإجراءات من أهمها: تعديل الفقرتين (22) و (23) من ضوابط تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (40) وتاريخ 1427/2/27هـ لتصبح بالنص الآتي :

أ/ الفقرة (22): تقوم كل جهة حكومية بقياس مدى التحول إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية كل ستة أشهر وفق مؤشرات وآلية يضعها البرنامج وبمساندة منه تمكن الجهات الحكومية من قياس تحولها باستمرار خلال العام، وتدرج هذه المؤشرات ضمن التقرير السنوي للجهة، وترسل نسخ منها إلى البرنامج .
ب/الفقرة (23): يرفع تقرير عام سنوي إلى المقام السامي - يعده البرنامج - يوضح مدى تحول الجهات الحكومية إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية، وفقاً للمؤشرات الواردة في الفقرة (22) أعلاه .

سابعاً :

وافق مجلس الوزراء على تعيينين بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة وذلك على النحو التالي :
1/تعيين سعد بن عبدالرحمن بن محمد بن سعدي على وظيفة (وكيل الإمارة للشؤون الأمنية) بالمرتبة الخامسة عشرة بإمارة منطقة الرياض .

2/تعيين الدكتور إبراهيم بن سليمان بن إبراهيم الدريبي على وظيفة (وكيل الإمارة المساعد للشؤون الأمنية) بالمرتبة الرابعة عشرة بإمارة منطقة عسير، وذلك اعتباراً من تاريخ إنهاء خدمته العسكرية

43 مليون لاجئ في 110 دول معظمهم مسلمون مفوضية شؤون اللاجئين.. الحل سياسي وإنساني معاً

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 29-6-2010

<http://www.alriyadh.com/article29/06/2010/html539143>

يعرف اللاجئ بحسب اتفاقية جنيف عام ١٩٥١ الخاصة باللاجئ على انه شخص يوجد، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة. أو بسبب آرائه السياسية، خارج البلاد التي يحمل جنسيتها ولا يستطيع أو لا يرغب في حماية ذلك البلد، بسبب هذا الخوف .
وقد قامت المعاهدات الإقليمية كمعاهدة اللاجئ الخاصة بمنظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٩ وإعلان كارتاخينا في أميركا اللاتينية عام ١٩٨٤ بتوسيع ولاية المفوضية لتشمل أشخاصاً فروا من أوطانهم بسبب الحروب أو النزاعات الأهلية. وتمكن أهم المسؤولين التي تضطلع بها المفوضية فيما يعرف بـ«الحماية الدولية» وهو ضمان الاحترام للحقوق الأساسية لهؤلاء اللاجئين، بما في ذلك تمكينهم من طلب اللجوء و ضمان عدم عودة أي منهم قسرياً إلى بلد قد يتعرض فيه للاضطهاد، وتروج المفوضية للاتفاقيات الدولية الخاصة باللاجئين وتراقب التزام الحكومات بالقانون الدولي وتوفر المساعدة المالية كالغذاء والماء والمأوى والعناية الصحية للمدنيين الفارين .
كما تسعى المفوضية للبحث عن حلول دائمة للاجئين من خلال ثلاثة طرق: العودة الطوعية للبلد الأصلي، وهو الحل المفضل لمعظم اللاجئين، لكنه لا يكون متوفراً دائماً، وفي تلك الحالات تقوم المفوضية بمساعدة الأشخاص على محاولة إعادة بناء حياتهم في أماكن أخرى، إما في البلدان التي لجأوا إليها أو في بلد ثالث لا يمانع في قبولهم .
«ندوة الثلاثاء» تناقش برامج ومهام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في المكتب الإقليمي بدول الخليج، بمشاركة عدد من الشركاء الفاعلين مع المفوضية ممثلة في الندوة العالمية للشباب الإسلامي وهيئة الإغاثة الإسلامية .
نشأة المفوضية ..

في البداية تحدث «الحلو» عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من حيث النشأة والمهام والأدوار والمناشط، وقال: إن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين هي إحدى منظمات الأمم المتحدة الإنسانية الأساسية، والتي أنشئت بمقررات دولية عام 1950م، ويشهد العام المقبل وللأسف الشديد العيد الـ «60» لإنشاء المفوضية، والعيد الـ (60) أيضاً للتوقيع على معاهدة الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين (معاهدة جنيف) عام 1951م، وأقول للأسف، أي 60 سنة من المشاكل والأسباب التي أدت إلى هروب الملايين من البشر من شتى بقاع العالم، والمفوضية أساساً أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية للتعامل والتفاعل وإيجاد الحلول لمن اضطروا إلى الهروب أو اللجوء بسبب أحداث تلك الحرب، وكانت هذه الأحداث أساساً في أوروبا. وقد كان من المؤمل ومن الوهم ان يكون دور المفوضية محصوراً فقط في أوروبا ولفترة محددة، ولذلك فإن الولاية التي أعطيت لها في البداية كانت لمدة ثلاث سنوات وكان التوقع هو حل مشاكل اللاجئين في تلك البقعة والجزء من العالم، وبعد ذلك تغلق أبواب المفوضية من غير رجعة .
وأضاف: استمرت ولاية المفوضية في التجديد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة على مر هذه العقود إلى قبل ما أعتقد ست سنوات، حيث قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن ترفع هذا الإجراء وتجدد ولاية المفوض السامي لكل ثلاث أو خمس سنوات، وعدم ضياع الوقت في ذلك الإجراء الروتيني، وأصبح هناك قبول بأن مشكلة اللاجئين هي مشكلة مستدامة إلى أن تتم حل مشكلة كل اللاجئين .
مسؤوليات المفوضية

وأشار إلى أن المفوضية اليوم معنية ومسؤولة عن 43 مليون نسمة، ولها وجود اليوم في 110 دول في العالم، كما أن للمفوضية سبعة آلاف موظف وموظفة وحوالي 10% منهم في المقر الرئيسي في جنيف والبقية موجودون على أراضي المناطق المتأثرة بحالات اللجوء والهروب والنزوح وبحالات العودة الطوعية أيضاً، وكذلك في بعض المناطق الأقل عدداً من المتأثرين من مشكلة عدم وجود الجنسية، وهذه أيضاً واحدة من المهام الموكلة إلى المفوض السامي لشؤون اللاجئين

من قبل المجموعة الدولية، موضحاً أنه بحكم معاهدات دولية وقعت عام 1954 تطلب من المفوض السامي أيضاً التعاون مع المنظمات المختلفة للتقليل من أعداد عديمي الجنسية أو العمل مع الحكومات المعنية على حلها تماماً . وقال: من هذا العدد الهائل من الأشخاص المعنيين من قبل المفوضية السامية منهم حوالي 12 مليون شخص لاجئ، معظمهم مسلمون وفي دول مسلمة وعربية، وتأكيداً لهذه النقطة يمكن أن أخذ مثلاً سريعاً وبسيطاً، وهو إنك إن أضفت عدد اللاجئين الأفغان في باكستان الذين اليوم عددهم مليون وسبعمائة ألف شخص، وإن أضفت عدد اللاجئين العراقيين في سوريا وفي الأردن فقط وعددهم يفوق المليون ونصف المليون شخص، وإن أضفت عدد اللاجئين الفلسطينيين الموجودين اليوم فإن عددهم يفوق الـ 5 ملايين شخص، وأن أضفت عدد اللاجئين الصوماليين الذين اضطروا إلى الهروب والنزوح من الصومال إلى الدول المجاورة فإن عددهم كذلك يفوق 550 ألف شخص، وهذه المحاولات الحسابية السريعة تؤكد لنا فعلاً أن معظم اللاجئين الموجودين اليوم في العالم - ولو أن 5 ملايين الذين ذكرتهم- يقعون مباشرة تحت ولاية الأنروا في المناطق الخمس، ولكن كما نعلم أن هناك لاجئين فلسطينيين موجودين خارج هذه المناطق الخمس مثل غزة والضفة الغربية وسوريا والأردن، وهذه المناطق الخمس هي منطقة عمليات الأنروا، وأينما وجد اللاجئون تقع مسؤوليتهم على عاتق مفوضية شؤون اللاجئين. وأضاف إن المفوضية للأسف الشديد وإن كانت فكرة إنشائها كانت فكرة محدودة وقتاً ومكاناً في أوروبا ولمدة ثلاث سنوات، إلا أن 60 عاماً مرت وما زالت المفوضية تعمل في كل بقاع العالم كفريق، وفي شراكات استراتيجية مع الحكومات المعنية، وأيضاً مع المنظمات غير الحكومية الإنسانية العاملة في مجال تقديم المساعدات للنازحين أو اللاجئين أو العائدين إلى بلدانهم الأصلية، ونأمل أن تستمر وتتضافر الجهود وتؤدي أدوارها لهؤلاء الناس الذين اضطروا إلى مغادرة بلدانهم؛ بسبب الحروب أو الكوارث الطبيعية والمساعدة في العودة إلى بلدانهم بعد انتفاء الأسباب، يضاف إلى هؤلاء كما أسلفت عديمو الجنسية .

مكتب الخليج

وأوضح «بخاري» أن مكتب المفوضية في الخليج يعود تاريخه إلى فترة ليست بقريبة، وعلى الرغم من أن معظم دول مجلس التعاون الخليجي هي غير منظمة إلى الاتفاقيات الخاصة باللاجئين، سواء كانت اتفاقية جنيف عام 1951م الخاصة بوضع اللاجئين أو البروتوكول المكمل لها أو كل الاتفاقيات الاقليمية الأخرى، سواء كانت الاتفاقية الأفريقية أو اتفاقية أمريكا اللاتينية، والاتفاقية العربية التي مازالت في طور التطور، مشيراً إلى أن كل هذه الاتفاقيات في الإطار القانوني هي كانت الأساس في عمل الدول الخليجية وحتى الدول العربية بصفة عامة، حيث استقبلت هذه الدول أعداداً كبيرة جداً من اللاجئين، وهو العبء الكبير الذي يجب أن نركز عليه، لأنه يعبر عن روح الاتفاقية وهو التضامن مع اللاجئين والنازحين حتى وإن لم توقع بعض هذه الدول على اتفاقية جنيف .

وأكد «الحلو» على أن أهم هذه الأدوار هو توثيق وتقوية وتنمية العلاقة الاستراتيجية بين المفوضية العليا وبين المنظمات الإنسانية العاملة، وعلى رأسها المنظمات الإنسانية في المملكة، والحمد لله أن هذه الشراكات في ازدهار ونمو على أرض الواقع، وليس فقط على مستوى تبادل الآراء أو الأفكار، وإنما على أرض الواقع في المناطق المتأثرة باللجوء أو النزوح في تقديم المساعدات والمتابعة وإيجاد الحلول لمجموعات كبيرة من هؤلاء المتأثرين بهذه الأحوال التي أدت إلى لجوئهم أو نزوحهم .

شراكة مستمرة

وتحدث «د.المزروع» عن تجربة الندوة العالمية للشباب الإسلامي للحد من معاناة اللاجئين والنازحين، مشيراً إلى أن هناك أكثر من مشروع في غزة والضفة الغربية ولبنان، وتقدم لهم جميعاً مساعدات، كما لدينا عمل مع اللاجئين في أغلب بقاع الأرض، مثل النيجر في مشكلة التصحر والنزوح، وكذلك في كشمير .

وقال: إن الشراكة مع المفوضية موجودة ونطمح في أن تكون هذه الشراكة أكبر وأوسع، والله الحمد الندوة العالمية للشباب العالم الإسلامي وإن كانت تهتم بالشباب في الأصل، لكن الواجب الإسلامي يستوجب أن يكون لنا مشاركة في مثل هذه المساعدات،

ضعف الإعلام

وأكد «الجريس» على أن هذه القضية الإنسانية الواسعة تحتاج إلى جهود مضاعفة لإيجاد الحلول، وقال: لقد صادف الكثير من المعوقات عمل المؤسسات الخيرية والدولية بالذات في العالم الإسلامي لمعالجة مشاكل ومساعدة اللاجئين والنازحين، وإحدى الاستراتيجيات ركزت على البنوك السعودية والشخصيات السعودية، وهذا الأمر نتج عنه تفاقم المشكلة، ولذلك نجد من المعوقات ضعف الإعلام العالمي، فنجد أن قضية اللاجئين في العالم العربي والإسلامي مغيبة

تماماً، وكذلك الإعلام العربي نفسه مقصّر ولم يقدّم بواجبه كما يحدث مع قضية لاجئي العراق، ففي سوريا هناك مليون لاجئ تقريباً، وهذه المشكلة بالطبع حدثت في العراق بسبب الحروب .

كما أكد «بخاري» على أهمية الدور الإعلامي بصورة أكثر وتقييم هذا العمل الكبير الذي تقوم به الدول كالمملكة ودول مجلس التعاون الخليجي والمنظمات الخيرية، والتخفيف على المؤسسات لأداء واجبها الإسلامي والإنساني، وهذه القضية الآن أصبحت قضية عربية إسلامية أساسية .

وأشار «د. المزروع» إلى أن الدور الإعلامي مهم في هذه المرحلة، وعرض ما تعانيه المؤسسات الخيرية سواء في المملكة أو في الخليج من عقبات ومشاكل، والتخفيف من القيود على المؤسسات الخيرية .

التمييز بين المؤسسات الإنسانية

ودعا «د. المزروع» بأن يسمح للمؤسسات الخيرية بالعمل دون مضايقات في الحركة وفتح الحسابات أو التحويلات المالية، مع ضرورة ضبط الحسابات .

وقال: إن الضغوط التي أتت بعد أحداث سبتمبر للأسف حجمت العمل بدرجة غير مقبولة وغير معقولة، مشيراً إلى أن هناك أعمالاً كانت قائمة وموجودة منذ سنوات توقفت نتيجة لعدم الاستثمار؛ بسبب القصور الموجود لدينا في منطقة الخليج .

وأضاف: أن هناك انحيازاً من الغرب ضد مؤسسات خيرية على حساب أخرى، وهذا الانحياز الذي ندعيه ولا يوجد لدينا فيه شك تشاركنا فيه مؤسسات دولية كثيرة، وكانوا يتحدثون عن أن بعض الخطوات التي اتخذها الغرب ضد العمل الإنساني غير مبررة إطلاقاً ولم يكن لها أي أساس قانوني، موضحاً أن تسهيل عمل جهة على أخرى، هو تمييز فاضح، وغير منطقي، والمطلوب أن لا تمنع هذا ولا ذلك، فدع الجميع يعمل وفي النهاية الذي يملك الحق هو الذي سينظر إليه ويسمع له .

لم يثبت شيء !

وعن استغلال العمل الإنساني كغطاء يستخدم لتمويل الجماعات الإسلامية المتطرفة، أوضح «د. المزروع» أنه حصل للأسف، لكنه لم يثبت على مؤسسات معتمدة، ولا أريد أن أسمى مؤسسات بعينها، إنما لم تستطع أمريكا أن تثبت أي قضية واحدة على أي مؤسسة إسلامية خاصة في المملكة، ولا توجد أي قضية ناجحة والله الحمد، كل القضايا لم تستطع فيها إثبات أي شيء، يمكن أن تكون محصورة على أفراد .

وقال: إن بعض المسؤولين حينما يمنعون المؤسسات الرسمية كالندوة العالمية للشباب الإسلامي وهيئة الإغاثة وغيرها من المؤسسات، ففي هذه الحالة من يتبرع لي، ومن يريد أن يدعم العمل الخيري سيضطر إلى الذهاب إلى «الطرق الخلفية»، وهذه الطرق «لا أنا ولا أنت ولا أي شخص» يستطيع أن يتحكم فيها، وهذه النقطة لا يستطيع أن يفهمها إلا من عايش التجربة .

أحداث سبتمبر

وعلق «الحلو» قائلاً: إن أحداث سبتمبر هدمت الكثير من الأسس التي كان يعمل بها المجتمع الإنساني على مر العقود، وأصبح في شكوك وفي اعتقاد بأن كل ما هو إسلامي لا بد أن تكون له علاقة بالارهاب، وهذا يأس في رأيي الشخصي كمسؤول وكموظف لدى الأمم المتحدة، ولكن كشخص مسلم وعربي أعتقد أن هذه الحقيقة التي أصبحنا نعيشها اليوم تلقي على عاتقنا مسؤولية أكبر لعكس الصورة الصحيحة للإسلام، وتوصيل الصورة المقنعة بأن العمل الإنساني وتقديم المساعدات والحماية حتى لمن هو محتاج إليها ليس بشيء جديد، وليس بشيء دخيل على المجتمع المسلم والعربي، بسبب هذه المقررات الدولية، وإنما هو شيء يرجع تاريخه إلى صدر الإسلام، وهذه ربما تكون فرصة لكي نلقي الضوء على دراسة قام بإعدادها «د. أحمد أبو الوفاء» المتخصص في جامعة القاهرة، وتمت بدعم مباشر من جامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية وشراكة مع منظمة المؤتمر الإسلامي، وهذه الدراسة باختصار شديد تؤكد بدون شك أن كل أسس القانون الدولي المعاصر فيما يتعلق بتقديم المساعدات والحماية للاجئين ترجع أسسها إلى تعاليم الشريعة الإسلامية بغض النظر عن انتماءاتها الدينية، وإنما المهم هو أن ليس كل ما هو مسلم أو كل ما هو إسلامي يربط أتوماتيكياً بالارهاب، وهذا الأمر يستحق من الجميع جهداً مضاعفاً دؤوباً لعكس الصورة الصحيحة، فيصبح واجبنا هو إثبات العكس .

تجمع عالمي اليوم

وأضاف: أن هناك فرصة في يوم ٢٩-٣٠ يونيو، و ١ يوليو في تجمع ما لا يقل عن مئتي منظمة إنسانية عالمية في جنيف تعمل مع المفوضية، بهدف التباحث مع شركائها الاستراتيجيين، وأهم شيء هو نفي إصاق تهم الارهاب بكل ما هو إسلامي، وأن الأعمال الإنسانية الخيرية الإسلامية هي شيء قطري وإسلامي ليس مربوطاً بأهداف سياسية أخرى .

وكشف «د. المزروع» عن مجهودات الندوة العالمية في هذا التجمع، وقال: لدينا ثلاث مشاركات، هناك منتدى إنساني في سويسرا تشارك فيه الندوة وهو بين مؤسسات غربية إنسانية للتباحث في العمل والاستفادة من خبرات بعضها البعض،

وهذا يأتي ضمن تحسين الصورة ومحاولة فك وتخفيف المشاكل، وهناك مبادرة تسمى مبادرة (مونثرو) أيضاً في سويسرا والندوة العالمية مشاركة فيها، وهناك المكتب الخليجي لتنسيق العمل الخيري ستكون له اجتماعات مستمرة .

يوم اللاجئين العالمي

وعن يوم اللاجئين العالمي وما هو العنوان الأبرز خلال ذلك اليوم، أوضح «الحو» «أن كل عام هناك شعار، والعام الماضي كان الشعار هو (أناس حقيقيون لهم احتياجاتهم الحقيقية)، وهذا العام الشعار هو (أخذوا منزلي لكنهم لم يأخذوا مستقبلتي)، والهدف من هذه الشعارات هو التركيز واستغلال الفرصة للتذكير بمشكلات اللاجئين والاحتفال بهم، والتقدير والإشادة بهؤلاء اللاجئين على قوة تحملهم للصعاب وقوة عزمهم على الرغم من الظروف الصعبة جداً التي مروا بها على مر السنين والعهد وما زالوا يتأملون في الحياة يوماً ما، وشعار هذا العام هو تذكير وخاصة لآخواننا اللاجئين الفلسطينيين .

وقال: «إن اليوم العالمي بدأ قبل سنوات طويلة، وفي البداية كان احتفالاً بيوم التوقيع على الاتفاقية الأفريقية للاجئين، وهذه الاتفاقية تم اعتمادها في 20 يونيو 1969 م، وعلى مر السنين كان الاحتفال هو احتفال بيوم اللاجئين الأفريقي، وقبل خمس سنوات تقريباً قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة تحويل هذا اليوم من الاحتفال باللاجئ الأفريقي إلى الاحتفال باللاجئ العالمي من شتى بقاع العالم، لذلك أصبح الاسم يوم اللاجئ العالمي، وهو فرصة للإشادة بقدرات وقوة تحمل اللاجئين وإصرارهم في إيجاد الحلول، فالحلول في أغلب الأحيان تأتي من اللاجئين أنفسهم، وأيضاً هذا اليوم العالمي للاجئ هو فرصة للإعلام للاطلاع على هذه المشكلة والتذكير بها، ومبادرة «الرياض» في منبر «ندوة الثلاثاء» فرصة لتوصيل الرسالة للمعنيين بالمشكلة. ولا بد من تضافر الجهود من الحكومات والمنظمات لتقديم المساعدات وإيجاد الحلول والحماية لهؤلاء اللاجئين والنازحين والآخرين الذين تعنى بهم المفوضية والمنظمات الإنسانية، وهذا شيء تقوم به الحكومات وليس الأفراد، وإنما الأفراد يمكن أن يكون لهم رأي فقط، ومعظم هذه المشاكل المسببة للنزوح والفرار واللجوء مفتاح حلها موجود لدى الحكومات، لأن أكثرها مشاكل سياسية، يضاف إلى ذلك منظمات الأمم المتحدة المعنية بالأمور السياسية وعلى رأسها مجلس الأمن الدولي، ولا بد أن يكون الحل سياسياً في معظم هذه المشاكل، وسرعة إيجاد التسويات السياسية مثل ما حدث في أفغانستان حينما عاد اللاجئين الأفغان من باكستان إلى بلادهم .

تصحيح الصورة

وحول التحرك من المؤسسات الإنسانية والدول المتضررة للضغط على المجتمع الدولي لحل هذه المشكلة، أوضح «الجريس» أن هناك مجهودات كبيرة جداً من قبل منظمات الأمم المتحدة العاملة في المجال الإنساني بما فيها المفوضية، ولكن ربما على رأسها مكتب تنسيق العمليات الإنسانية لدى الأمم المتحدة، وهذا المكتب مناط به مسؤولية التعامل مع ملف قائمة المنظمات المختلفة التي يعتقد أنها كان لها دور أو آخر في مسألة تمويل أو دعم أجنحة الإرهاب، والحمد لله عن طريق هذا المكتب تم حذف الكثير من أسماء المنظمات العربية والإسلامية الإنسانية من قائمة الإرهاب، وتم تصحيح الصورة المغلوطة لدى بعض الحكومات .

وقال: إن هذه المنظمة هي منظمة معروفة لدى الأمم المتحدة ومعتمدة ومسجلة، وهي شريكة استراتيجية مع الأمم المتحدة في مناطق مختلفة من العالم وليست عليها أي ملاحظة، فعن طريق هذه المجهودات يتم تعديل هذه القائمة بصورة مستمرة، فهناك منظمات كثيرة ومعروفة تم رفعها من هذه القائمة، ولكن ما زال هناك شك من وجهة نظر أمنية فقط مع كل المنظمات العاملة في أجزاء العالم، وفي العالم الإسلامي يقولون أنه لا بد من تدقيق أكثر ولا تستخدم نفس المعايير التي تستخدم مع منظمة أوروبية مع منظمة في العالم الإسلامي من حيث التدقيق والتعرف على هوية المنظمة، وهذا لن يتغير إلا بمجهودات ضخمة منا كمسلمين، لأننا متضررون من هذه الحالة ولا بد أن نعمل المستحيل بالصورة الشخصية وكذلك الصورة الرسمية من خلال مواقعنا في هذه المنظمة الإسلامية الإنسانية، ومن مواقعنا من خلال هذه المنظمات الأممية الإنسانية أن نصحح هذه الأخطاء التي ترتكب والتي نتيجتها للأسف الشديد معاناة من هم في أمس الحاجة إلى المساعدات اليوم قبل الغد .

احتياجات اللاجئ

وأكد «د. المزروع» على أن الاحتفال باللاجئ هو تضامن من الحكومات والمؤسسات الإنسانية في العالم «إننا معك»، وقال: إن الإنسان حينما يكون في حالة ضعف لا بد أن يجد من يساعده، وهذه المساندة تتم بطرق مختلفة، ففي بعض الأحيان نحن كمؤسسات نوفر للاجئ السكن كما حدث في زلزال كشمير، حيث بنت الندوة لهم مساكن في أماكن أخرى، فتوفير السكن والمأوى جزء من حل مشكلة اللاجئ بدون شك، ووجود من يدعمه ولو بشكل جزئي يعطي قوة للاستمرار

والوصول إلى المستقبل الذي تراه المفوضية، ولذا نرى أن الوقوف مع اللاجئين وتقديم الدعم المادي والمعنوي له حتى ولو الشيء البسيط، يعطيه العزيمة والدفع .

ودعا «الجريس» إلى تعزيز الحراك السياسي والإنساني معاً لحل مشكلات اللاجئين، وقال: إذا وصل أعداد اللاجئين إلى أعداد كبيرة فإن المؤسسات الإنسانية ستعاني، وتزداد المعاناة الإنسانية للاجئين، وتحديدًا في الدول الصغيرة محدودة الامكانيات .

وأشار «بخاري» إلى أن البعض يصف اللاجئين على أنهم عائلة أو خطر وضغط على العالم في الاقتصاد، ولكن الواقع أنهم أشخاص كانوا منتجين في مجتمعاتهم، ويمكن الإفادة من قدراتهم ومواهبهم الخاصة .

جهود المملكة الإنسانية

وتحدث «الحلو» عن جهود المملكة الإنسانية في دعم المفوضية، وقضية اللاجئين والنازحين عموماً، وقال: إن طبيعة العمل الإنساني تقتضي من أيادي الخير تقديم المساعدة والحماية لمن طلب اللجوء إلى المجتمع الإسلامي، والمملكة هي أكثر دول العالم مبادرة في عمل الخير وإغاثة المهوف، ولذا نرى حكومة خادم الحرمين الشريفين على مر العقود تكون دائماً سباقة في تقديم العون، بغض النظر عن من هم المتأثرون بهذه الحالة أو تلك، وبغض النظر عن إن كانوا مسلمين أو غير مسلمين، وهناك أمثلة كثيرة جداً، فنجد أن حكومة خادم الحرمين الشريفين أول من يصل ويقدم المساعدات للاجئين في بقاع بعيدة جداً، وربما خير مثال على ذلك هو موضوع هاييتي في بداية هذا العام، ولا يمكن أن أتصور ما هي أهمية هاييتي للمملكة؟، فليست هناك علاقة مباشرة ولا حدود متاخمة بها، إنما الدافع كان إنسانياً، لأن الذي حدث في هاييتي تجاوب معه الجميع في العالم، ولذلك كانت مملكة الإنسانية أول من وصل إلى هناك بمساعدات للمتأثرين بالزلازل .

وأضاف: إن المملكة وعلى مدى ١٨ عاماً استضافت واحداً من أكبر أعداد اللاجئين العراقيين، وذلك من عام ١٩٩١م والحمد لله انتهى عام ٢٠٠٨م، وهؤلاء اللاجئين احتموا بالمملكة خلال حرب الخليج الثانية، ومخيم رفحاء مكان معروف وسجل تاريخ أبيض وناصح في كيفية تعامل حكومة خادم الحرمين الشريفين مع مجموعة كبيرة من اللاجئين وعدد كبير منهم كانوا عسكريين عراقيين شاركوا في غزو الكويت، ولكن عندما اضطروا إلى الهروب وطلب الحماية والمساعدة فتحت المملكة أبوابها بقرار وبأمر سام من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز -رحمه الله- الذي قرر بأن الحكومة السعودية تستضيف هؤلاء اللاجئين الذين كانت أعدادهم كبيرة وضخمة، والموجودون في مخيم رفحاء فقط كان عددهم ٣٥ ألف شخص، وتمت استضافتهم وتقديم المساعدة والعلاج والتعليم لهم وكل الخدمات وعلى أحسن الأحوال، حتى عندما زارت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين المخيم، علق أحدهم قائلاً: «مخيم رفحاء خمس نجوم»، اعترافاً بالدعم الهائل الذي قدمته الحكومة السعودية والشعب السعودي لهؤلاء اللاجئين العراقيين .

دعم المملكة للمفوضية

وأشار إلى أن الدعم السعودي للمفوضية مستمر، وخير مثال هو تقديم المساعدات الكبيرة جداً العام الماضي من قبل حكومة خادم الحرمين الشريفين للمفوضية لمساعدة العراقيين اللاجئين في سوريا والأردن، وأيضاً قدمت المملكة دعماً كبيراً في أواخر العام الماضي للمفوضية لمساعدة النازحين في شمال اليمن الذين اضطروا إلى الهروب من مناطقهم خصوصاً في محافظة صعدة إلى محافظات حجا وعمران وغيرهما هروباً من المشاكل التي كانت قائمة في مناطقهم، مثل حالات الحرب والتمرد والهجمات المستمرة على أعراضهم وممتلكاتهم ولم تتوان حكومة خادم الحرمين الشريفين في تقديم المساعدات المادية للمفوضية لتقديمها لهؤلاء اللاجئين والنازحين، كما قدمت الحكومة السعودية كل التسهيلات للمفوضية وللمكتب الاقليمي بالرياض لتوصيل المساعدات الإنسانية من الأراضي السعودية إلى داخل الأراضي اليمنية عبر الحدود، وهذا الأمر ما زال مستمراً حتى الآن، وما زلنا نقوم بارسال هذه المواد الإغاثية التي تجمع من السوق المحلي في المملكة وترحل عن طريق القوافل عبر الحدود السعودية إلى شمال اليمن مساعدة لهؤلاء المتأثرين، فقيل أيام صدر قرار حكومي سعودي بتقديم ١١ مليون دولار للمتأثرين بالنزوح في باكستان بسبب الأحداث التي شهدتها باكستان مؤخراً وهذا الدعم كان مقدماً عبر المفوضية، وذلك من الشعب السعودي وحكومة المملكة وتم التوقيع على هذه الاتفاقية، وهذه الأمثلة هي تذكرة لكل شاك أو مقلل من دور المملكة في تقديم المساعدات عبر المفوضية للمحتاجين .

تنظيم أوضاع اللاجئين في الدول العربية

وفي سؤال عن أثر أوضاع اللاجئين في الدول التي لم توقع اتفاقيات اقليمية أو دولية، وهل ترتب على ذلك عقبات قانونية أو إجرائية في التعامل معهم؟، أوضح «بخاري» «أن الاتفاقيات الدولية أو الاطار الدولي لحماية اللاجئين تم التصديق عليها منذ زمن بعيد، سواء كانت اتفاقيات جنيف أو غيرها، وكل ذلك يصب في صالح مساعدة اللاجئين والنازحين، ولذلك الاتفاقيات الدولية وصلت وتمت المصادقة عليها من معظم الدول، ولم تغير الكثير في العمل الإنساني، وهي في الأساس توثيق ولذلك لا نجد أي تأثير على حالات اللاجئين .

وقال: اليوم نحن في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط بالتحديد نتحدث عن أعداد كبيرة جداً من اللاجئين العراقيين في سوريا ولبنان والأردن، وهذه الدول لم توقع على هذه الاتفاقيات، وهناك دول وافقت على هذه الاتفاقيات وهناك شروط ومضايقات كثيرة على وجود اللاجئين، وهناك لاجئون صوماليون في المنطقة العربية وفي اليمن بالتحديد وهي الدولة الوحيدة التي صادقت على اتفاقية جنيف ١٩٥١م وتطبق هذه الاتفاقية، وهناك حالات أخرى مثل السودانيين في مصر أو مثل الفلسطينيين في المنطقة العربية، هذه الأعداد الكبيرة موجودة في هذه المنطقة العربية ولم تتأثر بالمضايقات والعقبات القانونية التي يمكن أن تواجه هذه المجموعات، لكن نحن دائماً في المفوضية نقول إن هذه الاتفاقية الهدف منها ليس فقط وضع الشروط والأسس لمعالجة أوضاع اللاجئين، وإنما كذلك توثيق لهذا العمل الكبير والاعتراف به، والمصادقة على هذه الاتفاقيات إنما هو تحصيل للحاصل، وأعراف من المجتمع الدولي بالتزامات هذه الدول تجاه اللاجئين والاعتراف بحقوقهم، ولذلك المفوضية دائماً تشجع على التوقيع على هذه الاتفاقيات والعمل على تطويرها وتنفيذها من أجل إبراز هذا الدور الإنساني.

النازحون في اليمن مصدر قلق إنساني وأمني!

بعث «الحو» رسالة خاصة تتعلق بالوضع الإنساني الملح في اليمن، وقال: مع الصعوبات الكبيرة التي يواجهها اليمن كحضارة وأمة عربية، ومع كل الامتحانات التي يواجهها ويمر بها، حيث يستضيف ما لا يقل عن ١٧٠ ألف لاجئ صومالي مسجلين لدى المفوضية وأغليبتهم في المناطق الجنوبية، أيضاً اليمن عانى ونزف من نتائج الحرب الأخيرة بين الحكومة اليمنية والحوثيين المتمردين أدت إلى نزوح ما لا يقل عن ٢٥٠ ألف نازح يمني، اضطروا إلى الهروب من قراهم ومن بيوتهم ومن أماكنهم، والآن يعيشون في مخيمات النازحين في مناطق المزرق في محافظة حجا أو في محافظات عمران أو حتى في المناطق المتاخمة للحدود السعودية في منطقة المنذبة، وهذا شيء محزن لأن هؤلاء أشخاص ليس لهم أي دور ولا أي صلة بالأسباب التي أدت إلى حالتهم هذه.

وأضاف أن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لها وجود قديم في اليمن منذ أوائل التسعينات؛ وسببه هو الحال في الصومال، ونأمل أن المفوضية وشركاءها الذين يقدمون المساعدات للنازحين اليمنيين ولللاجئين الصوماليين أن تدعم هذه الجهود خصوصاً من قبل دول مجلس التعاون الخليجي؛ لأن اليمن يشكل عمقاً استراتيجياً لدول مجلس التعاون الخليجي، وإن صلح أمر اليمن تكون هناك فائدة للمنطقة، وإن تدهور الأمر في اليمن فذلك يؤثر بلا شك على الوضع في المنطقة. وأشار إلى أن احتياجات المفوضية للعام ٢٠١٠م تقدر بحوالي ٤٠ - ٥٠ مليون دولار لمساعدة المجموعتين، مجموعة النازحين اليمنيين في الشمال ومجموعة اللاجئين الصوماليين في الجنوب، وقد توفر من هذا المبلغ ما يعادل عشرين مليون دولار حتى الآن، ونحن في نهاية شهر يوليو وإن لم تتوفر مساعدات مادية إضافية ستضطر المفوضية وشركاؤها إلى وقف مجموعة كبيرة من العمليات الإنسانية، وهذا شيء يمكن أن يضطرهم إلى النزوح أو التحرك مرة أخرى داخل اليمن أو عبر الحدود إلى بقية دول مجلس التعاون، فلذلك ندائي موجه بصورة أولى وبأمل كبير إلى حكومة خادم الحرمين الشريفين وإلى كل حكومات دول مجلس التعاون الخليجي ان الوضع الإنساني في اليمن أصبح من الأهمية بمكان، ولكن أيضاً من الخطورة انه لا بد من تضافر الجهود ويقدم الدعم المطلوب لتوفير العيش الكريم لهؤلاء النازحين. أوضاع البورماويين في مكة تنتظر حلاً عاجلاً!

كشفت «د.المزروع» عن وجود دراسة أعدتها الندوة العالمية للشباب الإسلامي عن أوضاع الجالية البرماوية في مكة المكرمة، وتم تقديمها إلى وزارة الداخلية للاطلاع عليها، واتخاذ مآثره مناسباً حيالها. وقال إن الهدف من هذه الدراسة هو مشاركة الندوة مع مؤسسات المجتمع في تقديم الحلول الإنسانية والأمنية والاقتصادية لهذه الفئة، وتحديد في موضوع السكن، مشيراً إلى أنه لا أحد ينكر أن هناك بعض المشاكل تأتي من هذه الجالية، والحكومة- والله الحمد- لها جهود في تخفيض عدد هذه المشاكل، ومحاولة جعل الوضع طبيعياً أكثر مما هو عليه لهذه الجالية

مواطن يتهم لجنة الإزالة بهدم مزرعته وسجنه تعسفاً

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1431/7/17 هـ 29 يونيو 2010 م العدد : 3298
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100628358584.htm>

اتهم مواطن لجنة الإزالة في منطقة المدينة المنورة بهدم مزرعته وسجنه دون مستند قانوني، ما دعاه لرفع دعوى ضدها لدى ديوان المظالم، خصوصاً وأنه يمتلك وثائق رسمية صادرة من وزارة الزراعة وأمانة المنطقة تسمح له الحصول على قرض من البنك الزراعي.

وأوضح سعد بن محمد الحربي أن لجنة الإزالة هدمت مزرعته الواقعة على طريق تبوك القديم قبل عدة أيام وسجنه تعسفاً، رغم علم اللجنة امتلاكه لوثائق رسمية عن حقيقة مزرعته.

وقال الحربي: «إن اللجنة تجاهلت كافة الوثائق الرسمية التي أملكها منذ 3 أعوام بعدما أشتريتها من مواطن بأوراق رسمية صادرة من الجهات المعنية، إلا أن اللجنة دهمت مزرعتي بألياتها ومعداتنا الثقيلة دون إشعار مسبق». وأشار الحربي إلى أن اعتراضه على طريقة الهدم والإزالة لمزرعته التي يعتبرها دخله الوحيد، تسبب في سجنه في شرطة حي المطار دون تهمة، ما دعاه لرفع شكوى عاجلة لديوان المظالم بهذا الشأن.

وقدر الحربي خسارته من عملية الهدم بأكثر من 100 ألف ريال، خلافاً لسوء حالته النفسية، بعدما خرج من منزله ليستضيفه شقيقه لحين انتهاء أزمته، واستكمال التحقيقات في قضيته.

ورفض رئيس لجنة الإزالة في المدينة المنورة معوض الجهني التعليق على تداعيات قضية الحربي، مضيفاً عدم صلاحيته للتصريح لوسائل الإعلام.



موظفون يطالبون الخدمة المدنية إعادة النظر في مسوغات إضافة الخدمات السابقة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 29-6-2010
<http://www.alriyadh.com/article29/06/2010/html539104>

الرياض - تركي العوفي:

طالب عدد من الموظفين من وزارة الخدمة المدنية إعادة النظر في مسوغات إضافة الخدمات السابقة والتي من بين شروطها أن يكون الموظف لم يمض على وظيفته الحالية أكثر من 12 شهراً. ويقول الموظف محمد الصمغاني إن له خدمات سابقة لم يتمكن من إضافتها بالوقت المحدد لكونه لم يعلم بهذا الشرط إلا بعدما أمضى سنة في عمله الحالي مشيراً إلى أنه عندما تقدم بطلب إضافة خدماته رفض طلبه بحجة أن النظام لا يسمح له بإضافتها بعد مرور عام من مباشرة العمل الجديد. وأضاف منذ أربع سنوات لم أفقد الأمل وما زلت أطالب بإضافة خدماتي السابقة التي لها مردود مادي عند التقاعد. أما الموظف صالح البركة فيقول أنا شخصياً لدي علم بهذا الشرط ولكنني لم أتمكن إضافة خدماتي بالوقت المحدد بسبب ظروف في المادية حيث كانت الوظيفة التي أشغلها راتبها متدن وإضافة الخدمات تتطلب إعادة المبالغ التي صرفت. وقال الموظف سعد الحربي من المفترض أن تتاح الفرصة مرة أخرى للموظفين (الرسميين) الذين يرغبون في الاستفادة من خدماتهم السابقة كنوع من المساواة بينهم وبين موظفي البند الذين صححت أوضاعهم من خلال تعيينهم تلقائياً على مراتب جيدة من دون أن يخضعوا للمسابقة.

إنشاء لجنة للترجمة في غضون شهر.. القحطاني لرياض: محاولة انتحار ثلاث حالات من الصم بسبب الضغوط الأسرية... وسوء الترجمة قاد أصمٌ لساحة القصاص

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 30-6-2010

<http://www.alriyadh.com/30/06/2010/article539368.html>

الدمام – إبراهيم الشيبان

كشف رئيس الاتحاد السعودي لرياضة الصم بالمملكة ونائب رئيس الجمعية السعودية للإعاقة السمعية سعيد بن محمد القحطاني ل"الرياض" عن وجود ثلاث حالات "بنات" من الصم حاولن الانتحار، مرجعا ذلك لزيادة الضغوط الأسرية التي كان يمارسها الأهل عليهن وإحجامهم عن تزويجهن، إضافة إلى منعهن من ممارسة حياتهن الطبيعية وزيارة صاحبتهم، مشيراً إلى أن تلك الحالات اثنتان كانت بمنطقة جازان والأخرى بالمنطقة الشرقية من على جسر الملك فهد . وأوضح خلال حضوره تشييع البرنامج الصيفي لصم المنطقة الشرقية تحت شعار "الصم يدا بيد بنبي الغد" وتكريم الأيمن عام نادي الصم بالشرقية مساء أمس الأول بقاعة الجوسق بالدمام، مشاكل الترجمة في المحاكم وأقسام الشرطة وبعض الدوائر الحكومية الأخرى قائلاً "هناك قضايا تنتظر بها المحاكم البعض منها وصل لحد القصاص والسبب سوء الترجمة، مستشهداً بقضية الأصم الذي ضرب العاملة المنزلية وبعد يوم توفيت، واستمرت المداولات في القضية قرابة السنتين والنصف ثم حكم عليه القصاص بالقتل الشبه العمد، لافتاً القحطاني بوجود خطأ في الترجمة ولم يقبل النقض في الحكم إلا بعد مطالبات وتبين أخيراً بأن الخطأ كان في سوء الترجمة .

وأكد القحطاني أن هذه الحادثة دعتهم لإنشاء لجنة للمترجمين تحت مظلة الاتحاد السعودي لرياضة الصم مشكلة من ست وزارات منها وزارة التربية والتعليم ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الإعلام ووزارة الداخلية بالإضافة للجامعات السعودية ولم يتبق سوى إيجاد مندوب وزارة الداخلية والتي ستطلق في غضون شهر، وزاد القحطاني بأنه تم حتى الآن تسجيل 75 مترجماً من الرجال و68 من النساء متمنيا التسجيل ممن يجد في نفسه القدرة على الترجمة. وذكر القحطاني المعوقات التي تواجه المعوقين عامة والصم خاصة أهمها التعليم العام والجامعي وعدم وجود الدعم الثابت للأندية وعدم وجود مبان ومقرات لبعض الأندية، منوها إلى أن هناك ثلاثة أندية للصم في جدة والرياض والدمام واثني عشر مركزاً للصم بالإضافة إلى ثلاثة مراكز نسائية تضم 88 ألف أصم وصماء بالمملكة، متمنياً أن تتوفر المراكز النسائية بعدد المراكز الرجالية في المستقبل القريب .

وطالب الجهات ذات العلاقة الإسراع في عملية تسليم الأراضي والميزانيات للأندية، مؤكداً بأنهم رفعوا أيضاً للمقام السامي طلباً بإنشاء خمسة أندية أخرى للصم وهي قيد الانتظار، وعن صعوبة الحصول على أراضٍ لمقرات الأندية، أوضح القحطاني بأن الصعوبة تكمن ليس في إيجاد المقر وإنما في الاشتراطات الدولية التي يجب أن يكون عليها المقر وتكون متوفرة بها، وذكر أهمها أن يكون النادي داخل الأحياء ووسط المدينة ليخدم أكبر شريحة ممكنة ولا يحيط به شوارع عامة أو سريعة مرجعا السبب إلى كثرة الحوادث على الطرق السريعة خاصة بان الأصم لا يسمع أبواق السيارات .

وفي مجال التوظيف كرر القحطاني مطالبه بتوظيف المعاقين بما فيهم الصم وإيجاد مقرات تناسب مواهبهم وقال: نعمل منذ 1395هـ على توظيفهم بحسب قدراتهم وإمكاناتهم في الوظائف المدنية بعد إعفائهم من الاختبارات التحريرية والاكتفاء بالاختبارات العملية .

وأبان القحطاني أنهم خاطبوا ديوان الخدمة المدنية باستحداث وظائف للمعوقين ومنهم الصم في الدوائر الحكومية وصدرت الموافقة عليها، حيث أن هناك وظائف من المرتبة الأولى وحتى العاشرة لحملة شهادات الثانوية والجامعية،

مشددا على تعاون الجهات الحكومية بتفعيل هذا القرار، مبدياً أسفه بأن اغلب الموظفين في مراكز الصم غير معاقين وهذا ينافي الأنظمة والاتفاقيات العالمية منها "اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الصادر من الأمم المتحدة".



مكة: أسئلة عن الأخطاء الطبية تلغي مؤتمر الربيع!

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 30 يونيو 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/158059>

"خلاص... خلاص"، بهذه الكلمات اختتم وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعه مؤتمراً صحافياً «قصيراً» عقده ظهر أمس (الثلاثاء) عقب تدشينه المبنى الإداري في مدينة الملك عبدالله الطبية ووحدة جراحة اليوم الواحد إذ انسحب الوزير من أمام الصحافيين بعد أن رفض الإجابة على جملة من الأسئلة تطرق أحدها إلى معضلة تفشي الأخطاء الطبية وتساءل حول السبل التي تنتهجها الوزارة للحد منها، إذ قال: «لن أجيب على هذا السؤال». وجاءت تصريحات وزير الصحة بعد أخذ ورد بشأن عقد المؤتمر الصحافي الذي تم بعد إلحاح شديد من الصحافيين المتواجدين لتغطية المناسبة إثر توجيه دعوة مسبقاً لهم لحضور المناسبة قبل أيام عدة، أبلغوا خلالها أن هناك مؤتمراً صحافياً سيعقده الربيعه. وأوضح وزير الصحة (في إجابة مقتضبة) أن المدينة الطبية التي تحمل اسم مدينة الملك عبدالله الطبية في مكة المكرمة هي مدينة حديثة، وتواجه صعوبات وتحديات في التشغيل شأنها في ذلك شأن أي منشأة في بداياتها، خصوصاً في إيجاد القوى العاملة، وقد عملت المدينة على انتقاء الكوادر المميزة للتشغيل بكفاءات عالية، وعلى رغم ذلك فبداية التشغيل أمر متلج للصدر سواء على صعيد العمليات والعيادات الخارجية ووحدة الأورام والعناية المركزية وغيرها من الخدمات الطبية التي تعد نقلة نوعية تخدم أهالي المدينة المقدسة والغالية على قلوبنا. وأشار الربيعه إلى أن برنامج التشغيل الذاتي للمستشفيات هو برنامج مهم لإعطاء المرونة وتطوير العمل سواء في هذه المدينة الطبية أو بقية البرامج المشغلة في المستشفيات، إذ إن مجلس المدن الطبية اجتمع، واطلع على خطط التشغيل، منوهاً بأن الجميع أتى على المهنية العالية في التشغيل لهذه المدينة، وأكدوا على تعيين أفضل الكوادر من الجامعات السعودية وكذلك الجامعات الدولية العالمية. وأضاف: «ما رأيناه شيء يثلج الصدر، إذ إن مجلس المدن الطبية حث مجلس إدارة المدينة على الاستمرار في توسعة وتشغيل بقية الأسرة في المدينة بحسب الخطة المدرجة للتشغيل والموازنات المعتمدة بشأنه». وأكد الدكتور الربيعه أن الوزارة تعمل جاهدة بغية تذليل الصعوبات حول تأخير المواعيد للمراجعات للمواطنين والتأخير في توفير الأسرة، إذ إن كل برامج الصحة حورت بهدف خدمة المريض، وأن استراتيجية وزارته تعنى بوضع المريض أولاً والتركيز على البرامج الموجهة له بما في ذلك المواعيد والأسرة وحل مشكلات الطوارئ والعناية. وأفاد أنه سيتم تشغيل مستشفى النساء والولادة والأطفال في مدينة الملك عبدالله الطبية فور الانتهاء من تشييد المبنى الجاري تنفيذه حالياً. وحول الشأن بـ«أنفلونزا الخنازير»، ألمح إلى أن منظمة الصحة العالمية أعلنت أن المرض لا يزال موجوداً في السعودية لكن حقت حدته كثيراً جداً. وكان وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعه افتتح صباح أمس وحدة الحاسب الآلي في مستشفى النور التخصصي في مكة المكرمة ثم دشّن المبنى الإداري، ووحدة جراحة اليوم الواحد في مدينة الملك عبدالله الطبية، والتقى مسؤولي المدينة، وعقد اجتماعاً مطولاً معهم اطلع من خلاله على سير الأعمال والخطط التشغيلية للمدينة.

وزير العدل: لا وجود لقضاء استثنائي لحاكمه متورطين في قضايا الإرهاب

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 30 يونيو 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/158024>

شدّد وزير العدل الدكتور محمد العيسى على أن القضاة العاديين هم من ينظرون في قضايا الإرهاب وأمن الدولة في السعودية، مؤكداً عدم وجود قضاء استثنائي ضمن المنظومة العدلية. ورد على من يدعون إلى تغيير في بعض المناهج بقوله: «إن من يناصح أصحاب الفكر المتطرّف هم حملة شهادات شرعية من الجامعات الإسلامية.» وقال خلال افتتاحه الملتقى العلمي الأول بعنوان (جرائم الإرهاب وأمن الدولة)، بحضور مدير جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية الدكتور عبدالعزيز الغامدي، في الرياض أمس: «إن قضاء المملكة قام على قواعد راسخة، منطلقاً من الكتاب والسنة، ومن القضايا التي نظرها ما تناوله محاور هذا الملتقى، ولدينا في وزارة العدل رصيد علمي وتطبيقي.» وذكر أن القضاء في السعودية أثبت قدرته الفائقة على التعامل مع هذه القضايا، وفق أحكام الشرع الحنيف، من دون أن يؤثر فيه مؤثر خارج نطاق سلطة «المحكمة الأعلى» التي تفرض رقابتها على الأحكام القضائية وفق معايير العدالة المستقر عليها، مشيراً إلى أن القضاء دان بعض المتهمين في هذه القضايا، وبرا بعضهم، وكلّ على ميزان واحد. وتابع: «جميع الضمانات العدلية تطبق على القضايا كافة أياً كان نوعها، والجميع يعرض على عدل الشريعة الإسلامية على حد سواء لا وكس ولا شطط، وليس لدى المملكة قضاء استثنائي، ولا تفاوت في معايير النظر القضائي، وقضايا الإرهاب وأمن الدولة تُنظر من محاكمنا وقضائنا، لا فرق بينها وبين القضايا الأخرى»، معتبراً أن القضاة هم حملة الشريعة وحراس أحكامها ولن يدخروا وسعاً في الوصول إلى الحق، ولن يستعجلوا في أمر لهم فيه أناة. ورد العيسى على من يعتقدون أن بعض المناهج التعليمية تتطلب إعادة نظر، بالتشديد على أن أكبر رد عليهم هو أن من يُناصح الذين وقعوا في الفكر المتطرّف هم حملة شهادات الشرعية من الجامعات الإسلامية في المملكة. وتابع: «عانينا من الإرهاب كغيرنا وأكثر، إلا أنه تم الوقوف أمامه، فنحن نأسسنا على هذه المناهج الشرعية المباركة التي زادتنا وسطية واعتدالاً، وهناك من تحطفته الشبهات والأهواء، ولا نسعد بسماع الادعاء عليهم، بقدر ما نسعد بهدايتهم ومراجعتهم لأنفسهم.» وأضاف أن الوزارة ستواصل عقد مثل هذه اللقاءات، واستقطاب الكفاءات العلمية والقضائية، للوصول إلى أهدافها، مشيراً إلى أن هذا اللقاء هو نتاج مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء في مرحلته العلمية. ويتناول الملتقى عدداً من قضايا الإرهاب وأمن الدولة، من بينها الإرهاب الديني والسياسي والفكري والإعلامي وجذور الإرهاب، إضافة إلى التشريع للأمن النووي والإرهاب الإلكتروني والافتراضي

في اليوم الثاني من مهرجان توظيف السيدات

27 دورة لتأهيل الفتيات لسوق العمل

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 30-6-2010

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100630/Con20100630358837.htm>

واصل ملتقى صندوق الموارد البشرية الأول لتوظيف السيدات في يومه الثاني، في تقديم المحاضرات المجانية لطالبات العمل من السعوديات، حيث قدم القسم النسائي في مكتب العمل محاضرة بعنوان: "حقوق وواجبات العامل وصاحب العمل" قدمتها نهاد بصري، فيما تناولت الدكتورة عبلة العباسي، في محاضرة أخرى فن التعامل مع الشخصيات المختلفة في العمل، والاستعداد للعمل في القطاع الخاص.

وأكدت المدربة أماني أبو النجا، أنها ناقشت مع الفتيات الأسس والشروط التي يجب توفرها في طالبة العمل وطرق المنافسة في الترشيح، والتهيئة النفسية وإتقان اللغة الانجليزية التي أصبحت من أهم المؤهلات التي يتطلبها العمل في القطاع الخاص، واستعرضت أبو النجا طريقة عمل السيرة الذاتية واجتياز فحص القدرات وإمكانية التعامل، إضافة إلى التعريف عن البرامج التي يتم دعمها من قبل صندوق الموارد البشرية وكيفية تقديم الدعم للمستفيدات.

وأبلغت "عكاظ" المساعدة الإدارية في صندوق الموارد البشرية خلود فلمبان، عن مشاركة 12 مركزاً متخصصاً في تأهيل وتدريب الباحثين عن العمل، وتقديم دورات تدريبية تمنح طالبات العمل من السعوديات فرصاً أكثر في تطوير القدرات واكتساب المهارات وبما يساعد انخراطهن في سوق العمل بمؤهلات علمية وخبرات متخصصة، وأوضحت فلمبان، أن المعاهد المذكورة ستقدم 27 دورة تدريبية للسيدات يتم اختيارهن عن طريق السحب بعد تسجيل طالباتهن من جانبها، كشف لـ"عكاظ" باحث توظيف مساعد هويدا بطيش، عن توجيه دعوات للمعاهد التدريبية من خلال ورشة عمل عقدت أمس، في قاعة إسماعيل أبو داوود في الغرفة التجارية الصناعية لتبني عدد من البرامج التي تساهم بشكل كبير في تعريف طالبات العمل بكيفية الاستفادة من البرامج التي يدعمها صندوق الموارد البشرية، ومنها برنامج حافز الاستقرار الوظيفي وبرنامج التدريب الداخلي والخارجي المنتهي بالتوظيف، وتأهيل أخصائي الموارد البشرية والتي تدعم بشكل كبير موظفات القطاع الخاص.

يذكر أن المهرجان الذي ترعاه مؤسسة "عكاظ" يختتم أعماله اليوم الأربعاء، في الوقت الذي شهد حضوراً لعدد من تجارب ملاك المنشآت الصغيرة التي يتم دعمها من قبل صندوق تنمية الموارد البشرية بالتعاون مع صندوق المؤوية وباب رزق جميل.

تعديات تحرم مواطنين في بيشة من منحهم السكنية

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 30 يونيو 2010

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=9693&CategoryID=5

حالت اعتداءات فردية لبعض المواطنين في محافظة بيشة على مخطط "جميع" دون استفادة مواطنين آخرين من منحهم السكنية، التي حصلوا عليها بقرار وزاري صادر من وزير الشؤون البلدية والقروية. وأوضح المواطنان عبدالله حمدان البيشي، وسعيد الحريبي، أن البلدية منحت كلا منهما قطعة أرض سكنية في مخطط شمال شرق بيشة بموجب قرار التخصيص رقم "27500" وتاريخ 22 / 4 / 1428، وبعد ذلك منحتهما البلدية خطابات موجهة للمكتب الهندسي المختص بتسليم الأراضي لأصحابها على الطبيعة "بمقابل مادي". وأضاف البيشي: عندما رافقت المختص في المكتب إلى المخطط ليسلمني أرضي على الطبيعة، فوجدت به يشير إلى حوش كبير، قائلا "أرضك داخل هذا الحوش"، وهو اعتداء غير شرعي على المخطط الرسمي. وقال: تقدمت في الحال بطلب للبلدية لإزالة الاعتداءات من المخطط كي نستفيد من أراضيها، لكن البلدية لم تحرك ساكناً، فتقدمت للمحافظة وعدة جهات أخرى بطلبات لتمكينني من منحتي، لكن الوضع بقي على ما هو عليه. وأشار إلى أن لجنة من أمانة عسير وقفت على الاعتداءات في المخطط، ثم رأت في خطابها رقم 1672 وتاريخ 26 / 1430 / 2 / تعويضنا بمواقع أخرى، لكن الوضع لم يتغير، فلا عوضتنا البلدية حسب رأي اللجنة، ولا مكنتنا من منحنا السابقة. وأجمع البيشي والحريبي على أن استمرار البلدية والجهات المعنية في تجاهل حقهما المشروع سيولد مشاكل بينهما كأصحاب حق منحتهم لها الدولة بالنظام، وبين المعتدين الذين اختاروا مخططاً سكنياً لا اعتداءاتهم. وأشار إلى أن هناك مثلهم الكثير من المتضررين بسبب اعتداءات كبيرة، وبمساحات هائلة قام بها ضعاف النفوس على مخطط حكومي معتمد. ويتطلع البيشي والحريبي إلى قرار جذري وعاجل يعطيهم حقهما في أرض هم بحاجة ماسة لها كي يقيموا عليها منازل تؤويهم وأسرهم، وتكفيهم تكاليف الإيجارات، ومشقة الانتقال من مكان لآخر. "الوطن" أجرت العديد من الاتصالات برئيس بلدية بيشة فيصل الصفار ونائبه مدير الشؤون الفنية المهندس محمد فلاح القحطاني، ومدير العلاقات العامة محمد ربيعان للحصول على رد البلدية على هذه الإشكالية. كما زارت رئيس البلدية في مكتبه للأمر نفسه، فوعد بالرد بخطاب رسمي، إلا أننا لم نتلق إجابة البلدية منذ أسبوعين.

امتناع 140 عاملاً بنجران عن العمل لتأخر رواتبهم

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 30 يونيو 2010

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=9718&CategoryID=5

امتنع أمس أكثر من 140 عاملاً تابعين لإحدى شركات المقاولات التي تنفذ مشاريع للمؤسسة العامة للتعليم الفني والتقني بنجران عن العمل، بسبب عدم صرف رواتبهم المتأخرة لأكثر من شهرين، وعدم توفير السكن المناسب لهم على حد تعبيرهم. وعلى الرغم من حضور مندوب عن الشركة، ومفتش من مكتب العمل والعمال بالمنطقة والجهات الأمنية، إلا أن العمال أصروا على التوقف عن العمل، مطالبين بضرورة دفع مستحقاتهم المالية المتأخرة لدى الشركة، فيما حضرت الجهات الأمنية إلى الموقع في محاولة لتفريق تجمع العمال. وقال مندوب الشركة محمد آل عتيق إن سبب توقف العمال عن العمل يرجع إلى تأخر صرف مرتباتهم لنحو شهرين تقريباً، مؤكداً أن مستحقاتهم المالية ستصرف خلال الأيام القليلة المقبلة، إلى جانب معالجة أوضاعهم في السكن. من جهته، أوضح مفتش مكتب العمل والعمال بمنطقة نجران عباس المكرمي، الذي حضر إلى موقع سكن العمال أمس، أنه سيتم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بدفع مستحقات العمال المتأخرة من قبل الشركة المشغلة خلال عشرة أيام، ومعالجة المشكلة حسب الأنظمة والتعليمات.

طبيب يتهم الرعاية الصحية بإساءة استخدام السلطة ويشكوها إلى المظالم

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 30 يونيو 2010

<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13529&I=769943&G=1>

تنظر الدائرة الـ 24 في المحكمة الإدارية في منطقة مكة المكرمة (ديوان المظالم) في 28 سبتمبر المقبل قضية رفعها طبيب يعمل في أحد المراكز الصحية في جدة ضد إدارة الرعاية الصحية، مدعيا أنها رفضت النظر في تقرير طبي قدمه لإلغاء تكليفه بالعمل أثناء فترة الحج في المطار أو تخفيف العمل مراعاة لظروفه المرضية -حسب قوله - . وأوضح الطبيب طارق أنوار أحمد أن الرفض تسبب في مضاعفة الألام ودخوله إلى مستشفى الملك فهد، ومن ثم إجراء عملية جراحية في فقرات العنق استغرقت 12 ساعة، مشيرا إلى أن إجراء إدارة الرعاية الصحية الأولية لم يراع الجوانب الإنسانية، وفيه إساءة لاستخدام السلطة. مطالبا بتعويض قدره مليون ريال مقابل الأضرار المادية والنفسية التي لحقت به باعتبارها إصابة عمل، إضافة إلى محاسبة المتسبب في ذلك. ويشير التقرير الطبي الصادر من مستشفى الملك فهد في جدة، إلى إصابة الطبيب بانزلاق غضروفي في فقرات العنق، تسبب في آلام مبرحة وتتمل في الأطراف.

وقال الطبيب (المدعي): "تلقيت تهديدا بالفصل من رئيسي المباشر إذا لم أنفذ القرار وأبأشر العمل في مطار الملك عبدالعزيز أثناء فترة حج 1429 هـ، وهذا ما تسبب في تعرضي لإصابة عمل أثناء أدائي لواجباتي العملية .". وأصفا إصرار رئيسه المباشر في مباشرته للعمل بـ(سوء استخدام للسلطة) رغم أنه الطبيب الوحيد الذي نفذ التكليف من بين 12 طبيبا وفنيا، متحديا ظروفه المرضية- على حد قوله- من ناحيته، قال الدكتور تركي الشريف مساعد مدير الشؤون الصحية في محافظة جدة إن مقاضاة الدوائر الحكومية ليست بالشيء الجديد لأنها من أبسط حقوق المتضرر، وهذا ينطبق على حال الطبيب المتظلم في ديوان المظالم.

وقال الشريف: "كان الواجب على الطبيب التقدم للشؤون الصحية، لإحالته إلى الهيئة الطبية للكشف عليه والتأكد من صحة التقارير الطبية التي بحوزته، خصوصا أن كثيرا من التقارير الصادرة من المستشفيات غير صحيحة إضافة إلى التأكد حسب قوله من قدرته على العمل من عدمها".

ونفى الشريف أن تكون إدارة الرعاية الصحية قد أساءت استخدام السلطة، مشيرا إلى أنها مسؤولة عن تطبيق أنظمة.



مسيرة للأمهات لمساندة أطفال التوحد

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 30-6-2010

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100630/Con20100630358825.htm>

تشهد محافظة جدة اليوم، أكبر مسيرة تثقيفية لمجموعة من الأمهات، يهدف لنشر التوعية بمرض التوحد بتنظيم مجموعة «أمي معي»، تضامنا مع الأطفال المصابين بالمرض والأسر المتعايشة معهم. ويشترك في المسيرة أكثر من 200 طفل توحدي وذويهم في مجموعة «أمي معي»، التي تأسست بجهود سيدات في المحافظة، بغية نشر التوعية بتوحد الأطفال، ومحاولة دمجهم مع جميع شرائح المجتمع داخل المنشآت والمراكز التجارية في مناطق المملكة

نساء وأطفال يمنعن لجنة التعدييات من الإزالة بمحاييل عسير

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 30 يونيو 2010

<http://www.al-madina.com/node/254734>

قامت عدد من النسوة وأطفالهن بالتحصن داخل منازل محدثة في مخطط الحيلة 77 جنوب محافظة محاييل عسير وقمن بمنع لجنة إزالة التعدييات بمحاييل عن تنفيذ قرار الإزالة الصادر من إمارة منطقة عسير وكانت اللجنة قد باشرت أعمالها يوم امس في موقع الإحداث يرافقهم عضو من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمحاييل وسجنات من سجن المحافظة بالإضافة الى قوة أمنية من شرطة المحافظة. إلا ان وجود عدد كبير من النساء والاطفال داخل الغرف المحدثة حال دون مباشرة وتنفيذ الإزالة. وقال رئيس لجنة التعدييات في محاييل جابر ابراهيم السحاقي ان افراد اللجنة والمعدات تعرضوا للرشق بالحجارة من قبل النسوة اللاتي تحصن داخل المنازل المراد ازلتها مما أدى الى وجود تلفيات في المعدات وقد اعد محضر مشترك لتلك الواقعة لرفعه لمحافظ محاييل لطلب التوجيه.



عميد الجامعة طلب الأسئلة برسالة sms

اختبارات جامعة نجران خارج المنهج .. وشكوى للتحقيق

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 30-6-2010

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100630/Con20100630358836.htm>

أريكت طريقة جامعة نجران في إعداد أسئلة اختباراتها لهذا العام، غالبية الطالبات في قسم الإدارة العامة، اللواتي طالبين بتوقف الجامعة عن ضغطهن نفسياً بخروج نماذج الاختبارات عن مناهجن الدراسية. وأمام ذلك طلب من «عكاظ» عميد كلية العلوم الإدارية في الجامعة الدكتور سعود بن مشيط، إرسال استفسارات الصحيفة عبر الـ sms على هاتفه الجوال، إلا أنه رفض الإجابة دون إيضاح المبررات. من جانبهن، تحدث لـ «عكاظ» عدد من الطالبات ممن توقعن خفض معدلاتهن الدراسية بسبب خروج نماذج أسئلة الاختبارات عن المقررات الدراسية، عن تعرضهن لضغوط نفسية خشية الرسوب. وأوضحت الطالبات أن الجامعة تعمدت الخروج عن المنهج في مادة مبادئ الرياضيات الإدارية، مادة الحاسب النظري، المحاسبة، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الإحصاء، أصول الإدارة، وفقه المعاملات. وأكد أن مادة الحاسب النظري جاءت أسئلتها باللغة الإنجليزية، و مترجمة للغة العربية بطريقة خاطئة، ما أعاق فهم أسئلة الاختبار ليتركز ورقة الأسئلة دون إجابات صحيحة. وطالبن من إدارة الجامعة بضرورة توضيح موقفها من نماذج الأسئلة عبر شكوى جماعية للمرة الثانية، والتدخل لحل أزمتهم التي ستؤثر على معدلاتهن الدراسية وتحصيلهن العلمي، على رغم دراستهن على حسابهن الخاص. وأشار عدد من الطالبات عزمهن الرفع لوزير التعليم العالي لإجراء تحقيق عاجل في نماذج الاختبارات وطرق تنظيمها، خصوصاً وأن الجامعة اعتمدت أسلوباً جديداً تمثل بتكليف أستاذة غير أستاذة المنهج لوضع تلك الأسئلة.

مستثمرون ومستأجرون: فوضى العقود أضاعت حقوقنا

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 30 يونيو 2010

<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13529&I=769873&G=1>

عقد الإيجار من الأوراق المهمة التي تحفظ للمؤجر والمستأجر حقوقهما، سواء كانت العين المؤجرة محلا أو سكنا. والتشريعات في الدول المتقدمة أولت العقود أهمية كبيرة ونظمت أحكامها بما يكفل حفظ الحقوق، ويحقق توازنا بين طرفي العقد.

لكن الملاحظ (هنا) أن أمور العقود تسير في مسارات عشوائية غير قانونية، وتختلف في شكلها ومضمونها من مكان لآخر، في وقت تجرى صياغتها - في أحيان كثيرة - بما يضمن مصلحة طرف على حساب طرف آخر. عقاريون ومستثمرون ومستأجرون قالوا: إن الجهات المعنية بتنظيم سوق الإيجارات وحفظ حقوق المستثمرين والمستأجرين (وزارة التجارة والغرفة التجارية) أهملت جانب العقود ولم تقننها بصفة رسمية مما ساهم في إرباك السوق وضياح الكثير من الحقوق. وطالبوا: مجلس الغرف بدراسة سوق الإيجارات والعمل على إيجاد "عقود رسمية" تحمل صيغا واضحة ومعتمدة لتوفير بيئة آمنة ومشجعة للاستثمار في المجال العقاري.

عبدالله السليمان صاحب مكتب عقاري قال: إن سوق الإيجارات التجارية والسكنية المحلية تعاني الكثير من الإشكاليات وضياح الحقوق لاسيما المتعلقة بالإيجارات مشيرا إلى أهمية إيجاد صيغ وأنظمة واضحة ترتقي بمستوى القطاع العقاري وتساهم في توفير خدمات عقارية مميزة في التأجير والتسجيل وتنظيم إدارة العلاقات بين أطراف المعادلة العقارية لاسيما في عملية التأجير التجاري أو السكني. وأضاف: سوق العقارات من الأسواق المهمة وتشهد نموا سريعا في كافة مجالاتها، ومن الخطأ الكبير إهمال جانب العقود مطالبا من رئيس مجلس الغرف التعجيل في إيجاد صيغ واضحة ومقننة تحفظ للجميع حقوقهم.

سليمان عبدالله (مستثمر) قال: بسبب فوضى عقود الإيجارات تعرضنا لخسائر فادحة كون معظم العقود المبرمة بين المستثمر والمستأجر عبارة عن عقود ارتجالية غير ملزمة مطالبا بإيجاد آلية تنظم حركة الإيجارات بالسوق العقارية عقود باطلة.

وقال ظافر ناصر (مستأجر): إن معظم عقود الإيجارات المتوافرة في المؤسسات والمكاتب العقارية الآن لا تعدو كونها حبرا على ورق حيث تنقصها الصفة الرسمية.

السجن والترحيل لسوري ابتز فتاة معاقة!

المصدر: جريدة الجزيرة الأربعاء 30-6-2010

<http://www.al-jazirah.com/20100630/lp2d.htm>

أصدر قاض بالمحكمة الجزئية بمدينة الرياض حكماً شرعياً على وافد بسجنه ثلاثة أعوام وترحيله بعد انتهاء محكوميته وذلك على خلفية ابتزازه لفتاة معاقة.

وتعود تفاصيل القضية لتعرف مقيم من الجنسية السورية على فتاة معاقة عبر الإنترنت وأوهمها بالزواج وطلب منها الخروج معه للتعرف عليها في أمور الزواج، وقام بتصويرها والمطالبة بمبالغ مالية أو نشر صورها عبر المواقع الإلكترونية وخوفاً من الفضيحة قامت الضحية المعاقة بتسليمه مبالغ مالية على عدة دفعات حسب طلبه. ورغبة من الفتاة في الستر استمرت تسليمه مبالغ مالية إلا أن المقيم تمادى بذلك وطلب مبالغ مالية كبيرة وبعد نفاذ رصيدها المالي طلب منها سلسلها الذهبي؛ ما حدا بالفتاة إلى اللجوء للجهات الرسمية وإبلاغهم بتفاصيل الواقعة وتم القبض على المبتز السوري.

الشهراني زوج ناتالي الكندية - عكاظ: لا أمانع في رحيل أطفالها مع والدتهم بضمان

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 30-6-2010

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100630/Con20100630358819.htm>

تفاعلت حدة الخلافات بين ناتالي (الكندية- 23 عاما)، وزوجها السعودي سعيد الشهراني البالغ من العمر (30 عاما)، بسبب اختلاف وجهات النظر بينهما، فالزوجة تريد العودة إلى بلدها كندا برفقة أطفالها الثلاثة؛ سمير، عبدالله، وسارة، فيما يرى الزوج أنه لا مانع لديه من رحيل الزوجة مع أطفالها، لكن بشرط ضمان عودتهم، وتتمسك الزوجة بعودتها إلى موطنها برفقة أطفالها كخيار وحيد.

وأوضح لـ«عكاظ» مسفر الشهراني (عم الزوج)، أنهم حاولوا مرارا التدخل لحل خلاف الزوجين دون جدوى، مشيرين إلى فشل القنصلية الكندية، وجهات حكومية سعودية في تقريب وجهات النظر بين الزوجين، مستغربا في الوقت نفسه، الحملة الإعلامية التي تشنها بعض الصحف الكندية والأمريكية وتناولها حياة العائلة الخاصة، وقال إن مواقع كندية نشرت أمس الأول، أسماء أقرباء وقريبات للزوج، وسردت تفاصيل حياته الخاصة؛ ومنها دراسته الحالية في أستراليا، مبدية تخوفه من حدوث أذى لابن أخيه أثناء فترة دراسته في الخارج.

من جانبه، فند الزوج سعيد الشهراني، ادعاءات وسائل الإعلام الكندية التي تزعم أنه طلب مبلغ 300 ألف دولار، مقابل تمكين الزوجة من العودة إلى بلدها برفقة أطفالها، وكشف لـ«عكاظ» أنه لا مانع لديه من مغادرة الزوجة إلى بلادها برفقة أطفالها، بشرط أن تمنحه الحكومة الكندية الضمانات الكافية لعودة أطفاله، مبينا أنه بصدد رفع دعوى ضد وسائل الإعلام الكندية لتدخلها في شؤون عائلته الخاصة، وخروجها عن جوهر القضية.

يذكر أن زواج سعيد الشهراني بالكندية ناتالي مورن كان موضوعا رئيسا لوسائل الإعلام الأجنبية والعربية منذ مطالبة والدة الزوجة الكندية حكومة بلادها بالتدخل وإعادة ابنتها التي أسلمت وسافرت مع زوجها إلى السعودية منذ عام 2003 وما زالت تعيش

دعت إلى توخي الحذر من الأطراف والجهات المشبوهة سفارة المملكة في بيروت تصدر دليلاً يعين الزائر السعودي في تعاملاته

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 30-6-2010

<http://www.alriyadh.com/30/06/2010/article539392.html>

أصدرت سفارة خادم الحرمين الشريفين لدى لبنان دليلاً إرشادياً للمواطن السعودي الراغب بزيارة لبنان خلال موسم الاصطياف أو حتى للمقيم في لبنان تحت أي ظرف وذلك تسهيلاً لظروف الزيارة أو الإقامة معاً. وشدد الدليل الذي من الممكن الحصول عليه لدى وصولهم مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت أو عبر السفارة على أهمية وعي المواطن السعودي بأنظمة وقوانين البلد المضيف من جهة والالتزام بالأخلاق والآداب من جهة أخرى. ودعا إلى أهمية الاحتفاظ بالأوراق الثبوتية كجواز السفر وتسجيله لدى قسم شؤون المواطنين في السفارة والحصول على تأشيرة دخول من السفارة اللبنانية في المملكة لمرافقيه من غير السعوديين مثل الخادمة أو السائق أو الممرض وغيرها على أن تكون اقامتهم سارية المفعول وإلى عدم التعامل مع أي طرف أو جهة مشبوهين وتقادي الوقوع في شرك اللصوص والحرص على أمواله ومعاملاته التجارية وتنقلاته وعدم المشاركة في أي نشاطات قد تتسبب بتوقيفه قانونياً وإلى التنبيه في اختيار الفنادق وأماكن السكن وعدم حمل مبالغ كبيرة خشية من تعرضه للسرقة أو الاحتيال مفضلة حمل مبالغ قليلة أو استعمال البطاقات الائتمانية أو بطاقات الصراف الآلية. وبالنسبة للشؤون العقارية من شراء أو بيع أو استئجار دعت السفارة إلى مراجعة محامي السفارة أو محام موثوق به ومعروف من أصحاب العلاقة قبل اتمام أي صفقة عقارية والتأكد من صحة النصوص والعقود المكتوبة وإلى عدم ارتياد الأماكن المشبوهة والابتعاد عن التجمعات والاعمال المخلة بالامن واحترام قوانين البلد. ويلفت الدليل الذي يتضمن كل أرقام السفارة والملحقيات التابعة لها إلى ضرورة مراجعة السفارة في حال وقوع أي أزمة مع المواطن من أي نوع كان أو في حالة فقدان جوازه

لتكليفه بالعمل في الحج رغم ظروفه الصحية

المظالم ينظر دعوى طبيب ضد صحة جدة

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 30-6-2010

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100630/Con20100630358812.htm>

تنظر المحكمة الإدارية في منطقة مكة المكرمة في الـ 19 من شوال المقبل، قضية رفعها طبيب يعمل في أحد المراكز الصحية في جدة ضد إدارة الرعاية الصحية، مدعيا أنها رفضت النظر في تقرير طبي قدمه لإلغاء تكليفه بالعمل أثناء فترة الحج في المطار أو تخفيف العمل مراعاة لظروفه المرضية.

وقال لـ«عكاظ» الطبيب طارق أنوار أحمد الذي يعمل في مركز صحي الثعالبة: «هددت بالفصل من رئيسي المباشر إذا لم أنفذ القرار وأباشر العمل في مطار الملك عبد العزيز أثناء فترة حج 1429 هـ، مما تسبب في تعرضي لإصابة عمل أثناء أدائي لواجباتي العملية».

وأوضح الطبيب أن الرفض تسبب في مضاعفة الآلام ودخوله إلى مستشفى الملك فهد، ومن ثم إجراء عملية جراحية في فقرات العنق استغرقت 12 ساعة، مشيرا إلى أن إجراء إدارة الرعاية الصحية الأولية لم يراع الجوانب الإنسانية، وفيه إساءة لاستخدام السلطة.

وطالب طارق أحمد بتعويض قدره مليون ريال مقابل الأضرار المادية والنفسية التي لحقت به باعتبارها إصابة عمل، إضافة إلى محاسبة المتسبب في ذلك.

بدوره، رأى مساعد مدير الشؤون الصحية في محافظة جدة الدكتور تركي الشريف أن «مقاضاة الدوائر الحكومية ليست بالشيء الجديد؛ لأنها من أبسط حقوق المتضرر، وهذا ينطبق على حال الطبيب المتظلم في المحكمة الإدارية».

وأفاد الشريف في حديث إلى «عكاظ» أنه «كان الواجب على الطبيب التقدم للشؤون الصحية؛ لإحالة إلى الهيئة الطبية للكشف عليه والتأكد من صحة التقارير الطبية التي بحوزته، لاسيما أن كثيرا من التقارير الصادرة من المستشفيات غير صحيحة، إضافة إلى التأكد -حسب قوله- من قدرته على العمل من عدمها».

ونفى مساعد مدير الشؤون الصحية أن تكون إدارة الرعاية الصحية قد أساءت استخدام السلطة، وقال إنها مسؤولة عن تطبيق أنظمة، قائلا في الوقت ذاته: «إصرار رئيسه المباشر يعتبر سوء استخدام للسلطة، رغم أنه الطبيب الوحيد الذي نفذ التكليف من بين 12 طبيبا وفنيا، متحديا ظروفه المرضية».

وفي السياق ذاته، يفيد تقرير طبي صادر من مستشفى الملك فهد في جدة (حصلت «عكاظ» على نسخة منه)، أن الطبيب «مصاب بانزلاق غضروفي في فقرات العنق، تسبب في آلام مبرحة وتتمل في الأطراف».

الكهرباء تحرم مواطناً من دخول منزله بعدما أكمل البناء

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 30-6-2010

<http://www.alriyadh.com/30/06/2010/article539374.html>

الرياض - شباب الزلامي تصوير - حاتم عمر
لو كنت أعلم انه لن يكون هناك كهرباء لما بنيت منزلي هذا، بهذه العبارة بدأ المواطن عبدالعزيز عبدالله الشهراني سرد حكايته ل"الرياض" شارحاً حجم معاناته التي لها أكثر من ستة أشهر وهو يقرب أوراقه التي تطلبها بناء المنزل من صك إلى رخصة بناء من البلدية ومخططات هندسية وعقود، يقول الشهراني: لقد وضعت كل ما املك في هذا المنزل إضافة للديون من بنك وعدة شهور من البناء حتى أحقق الحلم بامتلاك بيت العمر والاستقرار مع أطفالي بعيداً عن معاناة الإيجار والتنقل من مكان لآخر، وعندما اشتريت هذه الأرض وهي حسب مخطط معتمد من الأمانة وفي حي الأمانة (العارض) امتداد طريق الملك عبدالعزيز شمالاً ورأيت البناء على قدم وساق تحركت واستعجلت البناء لإنجاز دور واحد يكفي لي ولأسرتي ولكنني انصدمت بأن شركة الكهرباء لن تقوم بإيصال الخدمة بحجة أنه لا يوجد منازل أخرى تكفي لقيام الشركة بتوصيل كهرباء لمنزلي وعلي الانتظار حتى تكتمل المنطقة بالبناء وتتم السفلتة ومن ثم يتم الحفر لتمديد التيار .
ويؤكد الشهراني أن الأمانة مهدت الشوارع حتى يتسنى إيصال التيار وتم ذلك ولكن الشركة لم توف بمطالباتها تجاهي، ويتساءل: لماذا منحوني تصريحاً بالبناء والحال هكذا فقد أوقعوني في ورطة والى متى أستطيع أن أظل أنتظر ومن أين أدفع إيجاراً بعدما وضعت كل ما املك في هذا المنزل وما بين مصروف الأسرة وتسديد القروض هل تساعدني الشركة وترحمني في ان انتقل لبيتي المهجور قسراً.



معلمة بنجران تشتكي مشرفة حاولت تغيير درجات طالبة

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 30 يونيو 2010

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=9634&CategoryID=5

تقدمت معلمة في نجران بشكوى رسمية لمديرة إدارة الإشراف التربوي ضد مشرفة تربوية، حاولت إجبارها على تغيير درجة اختبار إحدى الطالبات في مادة الاقتصاد المنزلي بالمدرسة المتوسطة الثانية في حي أبالسعود. وقالت المعلمة صاحبة الشكوى -تحتفظ "الوطن" باسمها- إن المشرفة حضرت إلى المتوسطة الثانية بصفة غير رسمية، حيث لم يكن في جدولها زيارة المدرسة الاثنين الموافق التاسع من رجب الجاري، ورغم وجود مشرفة الاختبارات في المدرسة ذلك اليوم، إلا أنها استدعتني وطلبت مني تغيير درجة ابنة إحدى زميلاتها في مادة الاقتصاد المنزلي، والتي تدرس بالصف الثالث المتوسط، ولكنني رفضت ذلك انطلاقاً من مبدأ العدل والمساواة والأمانة في التعامل مع درجات الطالبات. وأضافت المعلمة أن المشرفة استاءت من رفضها تغيير درجة الطالبة، محاولة تغيير الدرجة بنفسها في حاسب المدرسة لولا رفض مديرة المدرسة، ووقوفها ضد ذلك الإجراء. "الوطن" اتصلت بمدير عام إدارة التربية والتعليم بمنطقة نجران سالم بن محمد الدوسري، فوعد بالتحقيق في القضية، موضحاً أن أي شكوى تقدم لهم تحول إلى قسم إدارة المتابعة النسائية، وعند التحقق من قبلهم فيما حدث يتم رفع المرئيات والمقترحات لإجراء اللازم. وأشار إلى أنه سيتابع الموضوع، ويتأكد منه، ومخاطبة قسم المتابعة خطياً للتحقق مما حصل.

العدل ترفض قرار المحكمة الإدارية بإفراغ أرض لمواطن

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 30-6-2010

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100630/Con20100630358828.htm>

رفضت كتابة العدل الأولى في منطقة المدينة المنورة تنفيذ حكم المحكمة الإدارية بالمنطقة الذي ألزمها بإفراغ قطعة أرض لمواطن بديلة عن أرضه التي يمتلكها بصك شرعي ونزعت منه من جانب وزارة الدفاع والطيران لصالح تنفيذ مجرى سيول.

وأوضح لـ "عكاظ" محمد الرشيدى الوكيل الشرعي لصاحب الدعوى أن موكله حصل على قطعة أرض بمساحة 600 متر مربع كتعويض عن أرضه المنزوعة في مخطط وزارة الدفاع السكني، إلا أن كتابة العدل الأولى رفضت إفراغ صك الأرض.

وقال الرشيدى: "أبلغتني كتابة العدل أن إفراغ الأراضي موقوف بموجب أمر سامي رغم أن العديد ممن نزعت ملكيات أراضيهم حصلوا على أراضيهم وتملكوها رسمياً دون تعقيدات".

وأشار الرشيدى إلى أن كتابة العدل تمسكت برفضها في الإفراغ على رغم صدور حكم إلزامي من المحكمة الإدارية قبل أكثر من عام بسرعة إفراغ الأرض البديلة، إلا أن كتابة العدل لم تلتزم بهذا الحكم.

أضاف الرشيدى أن الجهة المدعى عليها لم تتقدم بطعن ضد حكم المحكمة الإدارية خلال المدة النظامية، وتم المصادقة على الحكم بتاريخ 1430/5/3 هـ لدى قسم الأحكام مايعني أن الحكم بات نهائياً وواجب النفاذ.

وأكد الرشيدى في حديثه أن معاملة موكله لا تزال تتقاذها مكاتب وزارة العدل وأقسامها المتعددة، في المدينة المنورة والرياض منذ شهور طويلة، حتى إنحسبت المعاملة لدى وزارة العدل منذ أكثر من عام، لتحال إلى وزارة الدفاع والطيران، التي عمدت لحفظها برقم (31/11021) في تاريخ 1431/7/10 هـ.

وطالب الرشيدى وزارة العدل بتنفيذ قرار المحكمة الإدارية، وتعويض موكله عن مالحق به من أضرار جراء عدم تنفيذ الحكم لأكثر من 14 شهراً، داعياً الجهات ذات العلاقة بالتدخل لإلزام الوزارة بالإعتراف بالحكم وفق الأنظمة والقوانين.



إغلاق العمليات في مستشفى خاص بعد وفاة مواطنة بجدة

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 30 يونيو 2010

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=9668&CategoryID=5

أغلقت الشؤون الصحية بمحافظة جدة قسم العمليات في المستشفى الخاص الذي تسبب في وفاة معلمة لغة إنجليزية بخطأ طبي بعد دخولها لإزالة لحمية في الأنف.

وأوضح مدير الشؤون الصحية بالمحافظة الدكتور سامي محمد باداود، في تصريح صحفي أمس، أن إدارة الرخص الطبية والصيدلة أغلقت قسم العمليات بأحد المستشفيات الخاصة بجدة إثر التقرير الصادر من اللجنة المشكلة من قبل صحة جدة وذلك على خلفية شكوى تقدم بها ذوو مريضة متوفاة.

وكانت اللجنة قد عملت خلال يومين بالمستشفى وبحثت جميع إجراءات العمل بغرف العمليات وتراخيص العاملين بها وتقييم هذه الغرف لأهميتها وحساسيتها

مساواة تزعم أن التربية أنقصت درجات المعلمات وحرمتهن من الأثر الرجعي

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 30 يونيو 2010

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=9631&CategoryID=5

زعمت حملة "مساواة" الخاصة بحقوق المعلمات أن وزارة التربية والتعليم أنقصت درجات المعلمات الوظيفية وحرمانهن من الأثر الرجعي. وطالبت الحملة بضم عدد من المعلمين والمعلمات إلى عضوية اللجنة المشكلة لدراسة التباين في رواتب المعلمين والمعلمات، مؤكدة أن التوصية الأخيرة التي بُنيت عليها تسوية أوضاع المعلمين والمعلمات غير موفقة، نظراً لأن الوزارة دأبت على بناء قراراتها على توصيات دون علم أعضاء اللجنة.

وقالت منظمة الحملة غيداء الأحمد، إنه ما دامت الوزارة أقصت أصحاب الشأن من المعلمين والمعلمات، فلن تجد أي حلول نهائية لقضاياهم، وستستمر المطالبة حتى يرضى الطرفان، مشيرة إلى ضرورة ترشيح أربعة معلمين ومعلمات لحضور جلسات اللجان، وإيضاح الجوانب المبهمة بإثباتات رسمية لكل دفعة بحسب ما طالبت به الحملة في شهر ذي القعدة الماضي عندما خاطبت الوزارة طلباً لحل هذه الأزمة.

وقال منظمو الحملة في بيان أمس عقب قرار الوزارة الأخير، إنه من خلال هذا القرار نجد أن أصله بُني على إقرار التسوية، وذلك من خلال نصه "تسوية أوضاع المعلمين والمعلمات المعيّنين على المستويات التعليمية من حيث اختلاف الدرجة بين المعيّنين في عام واحد، وأن يتم منحهم درجة المستوى الذي يشغله حالياً وفق الدرجة الوظيفية الأعلى للمعّنين في نفس العام"، مشيرة إلى أن التسوية حتمية بين معلمات الدفعة الواحدة، ولكن واقع القرار المدون في الجداول الصادرة من توصية لجنة الوزارة يحمل الكثير من التناقضات.

وأشارت الحملة إلى أن ستة تناقضات في قرار التسوية. واختتم البيان بالقول "كما جاء ضمن قرارات اللجنة أن لا يترتب على هذا الإجراء إعطاء أي مستحقات مالية بأثر رجعي"، وهذا هضم واضح وتأكيد للجنة على حقوق المعلمات دون المعلمين، إذ تم صرف الأثر الرجعي لجميع دفعات المعلمين المتباينة عدا واحدة، ووصلت فروقات البعض إلى 120 ألف ريال بينما يصرح للمعلمات خلال هذا القرار بنسف أحقيتهن في ذلك دون وجه حق."



المدينة:الحكمة تنصف مواطناً قاضى الأمانة

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 30 يونيو 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/158055>

أنصفت الدائرة الإدارية الـ 21 التابعة للمحكمة الإدارية في منطقة المدينة المنورة مواطناً رفع دعوى ضد أمانة المدينة المنورة كانت فرضت عليه دفع غرامة مالية عبارة عن قيمة كلفة إزالة لانتهاكه أرضاً بيضاء مجاورة لمزرعته. وأصدرت الدائرة الإدارية في المدينة المنورة حكماً برقم 8/د/1/21 لعام 1431 على الدعوة المرفوعة من المدعي سعد سفيان ضد أمانة منطقة المدينة، قضى بإلغاء قرار الأمانة بتعريم المدعي 10 آلاف ريال.

وأوضح مصدر مطلع لـ «الحياة» أن المدعي تقدم للمحكمة بدعوى ضد الأمانة يذكر فيها أن الأمانة طالبت بدفع مبلغ 10 آلاف ريال مقابل قيمة كلفة الإزالة بحجة قيامه بالإحداث في أرض بيضاء مجاورة لمزرعته المملوكة بصك شرعي، ولكن اتضح أن المدعي لا علاقة له بالإحداث التي أزلتها الأمانة وألزمته بدفع قيمة كلفتها.

في تلك الأثناء، أكد مصدر في الأمانة لـ «الحياة» أن الأمانة لا تتخذ قرارات عشوائية ولا تتجنى أو تتعمد ظلم أي مواطن، ولكن عند ضبط أرض عليها إحداث وليست ملكاً لشخص محدد فتتم الإزالة حتى يثبت صحة ملكيته لها.

درس حال 348 مبنى آيلاً للسقوط وتحذير من تفاقم المشكلة بـ الطول الموقته

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 30 يونيو 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/158051>

كشف مدير إدارة الطوارئ والمنسق العام للجنة المباني الآيلة للسقوط ورئيس لجنة الفنادق في أمانة محافظة جدة المهندس خالد بن حسين زيني، إرسال أوامر العمل الإلكترونية لعمل تقارير فنية لـ 348 مبنى آيلاً للسقوط بين 1000 مبنى شديد الخطورة تم رصدها الفترة الماضية، إلى المكتب الاستشاري المتعاقد مع الأمانة. وأوضح أن الأوامر تطالب المكتب بإعداد التقارير الفنية عن حال كل مبنى على حدة حتى يتسنى للجنة المباني الآيلة للسقوط العمل على اتخاذ قرارات الإزالة أو الترميم. وقال إن هذه المباني تقع في مناطق البغدادية الشرقية والصحيفة والعمارية.

واعتبر مصدر مطلع على ملف المباني الآيلة للسقوط في مدينة جدة، تحركات الأمانة في شأن هذا الملف لا ترقى إلى حجم خطورته، خصوصاً أن عقدها الأخير الذي وقعته مع الاستشاري لمعالجة الموضوع كان ذا مبلغ ضئيل ويستهدف عدداً قليلاً من المنازل الآيلة للسقوط في مدينة جدة.

وقال مصدر «الحياة» إن العقد أشبه بحل موقت أو مخدر، بعد أن تفاقم حجم مشكلة تلك المباني وهددت بخطرها حياة الكثيرين، كما أن مدة التنفيذ طويلة جداً مقارنة بحجم المشكلة وعدد المنازل، إذ يعالج العقد على مدى سنتين كاملتين ألف منزل فقط وهو عدد قليل في هذه المدة الطويلة.

وأضاف أن الأمانة ستتنبه لهذا الأمر وسينعكس عليها سلباً، حينما تحصل حوادث انهيار متكررة وهي متوقعة الحصول، وستواجه هجوماً من الرأي العام والصحافة لعدم اتخاذها إجراءات صارمة لمعالجة هذا الملف. وأكد أن معالجة قضية المنازل الآيلة للسقوط بحاجة إلى نحو 20 مليون ريال على الأقل، خلال مدة أقصاها خمس سنوات، موضحاً أنه لا يمكن اعتبار هذا المبلغ كبيراً مقارنة بحجم المشكلة، خصوصاً أنها ستسهم في علاج مشكلة المنازل الخطرة حالياً، وستوقف كذلك الخطر المقبل من بعض المنازل التي ستشكل تهديداً بعد فترة من الزمن، إذا أخذنا في الاعتبار وجود إحصاءات أخيرة أجرتها «جهات بلدية» مختصة تؤكد أن عدد المباني الآيلة للسقوط في مدينة جدة يصل إلى نحو 28 ألف منزل منتشرة في الأحياء السكنية والمناطق العشوية وبنيات المنطقة التاريخية، بعضها لا يزال خطره بعيداً في الوقت الحاضر.

وكان زيني دعا جميع ملاك المباني الذين تم إشعارهم إما بموجب وضع ملصقات أو بكتابة أمر المراجعة على مبانيهم الآيلة للسقوط، بضرورة مراجعة إدارة الطوارئ في الأمانة (لجنة المباني الآيلة للسقوط) للوقوف على طبيعة تلك المباني؛ مطالباً إياهم بضرورة إحضار ما لديهم من مستمسكات شرعية تفيد بملكية المبنى وتصاريح البناء الصادرة لهم من قبل. وقال إن هذه الدعوة تأتي بناء على توجيهات أمين محافظة جدة المهندس عادل بن محمد فقيه بضرورة التعامل مع 1000 مبنى شديد الخطورة، بحتمل سقوطها في أي لحظة لعدم بنائها بطرق هندسية شرعية ومن دون الحصول على التراخيص اللازمة مما يجعلها تمثل خطراً يهدد أرواح السكان.

وأشار إلى وجود تنسيق فعال بين أعضاء اللجنة المكونة من إدارة المرور، وإدارة الدفاع المدني، والشرطة، وشركة الكهرباء، والشؤون الاجتماعية، وأمانة جدة، والجهات ذات العلاقة مع الأمانة لإصدار تقارير فنية عن هذه المباني.

وأرجع الانهيارات السابقة للمباني غير الخرسانية إلى قدمها وعدم صيانتها، وبنائها بطرق عشوائية باستعمال أنواع من الخشب والبلك الرديء غير المطابق للمواصفات، وهو الأمر الذي يجعل المبنى عرضة للتأثر بالمياه الجوفية ومياه الصرف الصحي، ما يترتب عليه حدوث تخلخلات في التربة تؤدي إلى الانهيارات وهو ما يشكل خطراً على أرواح السكان

مستشفى الملك عبدالعزيز يناقش مشكلة عدم مغادرة المرضى

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 30 يونيو 2010

<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13529&I=770060&G=3>

اليوم - جدة

ينظم مستشفى الملك عبدالعزيز ومركز الأورام ممثلاً في قسم الخدمة الاجتماعية الطبية يومي السبت والأحد المقبلين ورش عمل تحت عنوان: " دور الخدمة الاجتماعية الطبية مع مرضى الإقامة الطويلة ورافضي الخروج " بمشاركة عدد من المتحدثين المختصين

وأوضح مدير الشؤون الصحية الدكتور سامي بن محمد باداود أنه سيتم خلال ورش العمل مناقشة العديد من المواضيع ذات العلاقة التي تهدف إلى أمور عدة منها إكساب كل من له علاقة مباشرة بالمرضى المعارف والمهارات اللازمة للتواصل مع المريض داخل وخارج المستشفى.

كما سيتم التطرق إلى معرفة العوامل الذاتية والبيئية التي أدت إلى ارتفاع الظاهرة وآثارها وأسبابها وطرق معالجتها والاستخدام الأمثل لأسرة المستشفى وتقليل بقاء المريض في المستشفيات والتعرف على آليات وأدوار الرعاية الصحية المنزلية وأدوار الجهات الحكومية الأخرى الأمنية وجهودها في هذا الجانب. وشدد باداود على ضرورة الخروج بتوصيات تسهم في الحد وتقليل معدلات مرضى الإقامة الطويلة ورافضي الخروج بوضع خطة خروج المريض منذ دخوله بالمشاركة مع كل من له علاقة مباشرة بالمرضى لتفادي بقاء المريض فترة أطول وذلك لضمان تقديم خدمات متميزة للمواطن والمقيم.

رئيس أواخر ينفي وجود أسر سعودية في فلسطين

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 30 يونيو 2010

<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13529&I=770062&G=3>

أكد رئيس جمعية رعاية الأسر السعودية في الخارج "أواخر" الدكتور توفيق السويلم أن الجمعية تتعامل مع الأسر السعودية التي توجد لديهم ممثلات أو سفارات للمملكة فقط وذلك بالتنسيق مع وزارتي الخارجية والداخلية ونفى السويلم تعامل الجمعية مع أسر ليس لديها سفارات للمملكة في دولتهم.

وأضاف السويلم في تصريح لـ "اليوم": أن الجمعية ومن خلال البيانات التي لديها تؤكد عدم وجود أسر سعودية في دولة فلسطين وأكد ان "أواخر" على اتصال مستمر بوزارة الخارجية لمواصلة تزويدنا بأسماء الأسر في الخارج وتحديث بياناتهم وإفادتنا بأسماء الأسر الجديدة، وهذا دور كبير تقوم به وزارة الخارجية حيث إنها تتعاون معنا إلى أبعد مدى، حيث تقوم باستلام شيكات المساعدات وتقوم بصرفها للمستحقين من الأسر السعودية في الخارج.

وأضاف إن عدد الأسر السعودية في الخارج بلغ 560 أسرة كما يبلغ عدد أفراد هذه الأسر السعودية في الخارج 1602 فرد وسوف يقوم أعضاء مجلس الإدارة ومنسوبي الجمعية بزيارة لـ 30 دولة لم يسبق زيارتها بغرض توفيق الأوضاع ولم الشمل.

وأشار إلى أعداد دراسة حول سلبيات الزواج من الخارج وهي دراسة علمية ميدانية وسوف نقوم خلال زيارتنا لتلك الدول بتعبئة الاستمارات من أجل الوقوف على حقيقة الوضع من خلال هذه الدراسة الميدانية وبين ان وضع الأسر السعودية في الخارج مطمئن و قليل و "مقدور عليه" ونسعى لإعادة الأسر الراغبة إلى الوطن وادراجهم وتوقيع شراكات مجتمعية مع جمعيات البر وجمعية الأيتام والضمان الاجتماعي وكل الجهات التي سوف تساعدنا في استقرار هذه الأسر.

معهد أهلي يتحصّل على رسوم دراسية ويغلق أبوابه قبيل الاختبارات!

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 30 يونيو 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/158092>

اتهم طلاب، معهداً أهلياً في مدينة الخبر، بـ«التحايل» عليهم، والحصول على مبالغ منهم كرسوم دراسية، إلا أنه أغلق مقره، من دون أن يجري اختبارات لهم، يحصلون بعدها على شهادات تثبت تجاوزهم دورة في الحاسب الآلي. وتقدم الطلاب بشكوى إلى «إدارة التدريب الأهلي» في المؤسسة العامة للتدريب المهني، فحمل مدير العلاقات العامة والإعلام في المؤسسة عائض القحطاني، الطلاب مسؤولية ما حدث لهم، مبيّناً أن المؤسسة «تتابع مع الجهات الأمنية، قضايا التحايل من جانب بعض المعاهد الأهلية».

وانتظم الطلاب في دورة حاسب آلي في المعهد (تحتفظ الصحيفة باسمه)، لمدة ثلاثة أشهر، بعد أن دفعوا نحو 21 ألف ريال، لكنهم تفاجأوا بإغلاق المعهد أبوابه وإخلاء مقره، الواقع في منطقة الثقبه في مدينة الخبر، «من دون أي إشعار مسبق».

وقال عبدالله علي، وهو أحد الطلاب المتضررين، لـ«الحياة»: «إن إدارة المعهد أكدت لنا أن الدورات المقامة فيه رسمية. ووعدت بتسليمنا شهادات مُصدقة من جانب المؤسسة العامة للتدريب الفني، في حال اجتياز الدورات». وبيّن أن الطلاب التحقوا بدورة مُكثفة، مدتها ثلاثة أشهر.

وذكر عبدالله، أن «الدورة انتهت قبل شهرين، وبعد شهر من انتهائها أغلق المقر»، مضيفاً «أرقام الهاتف الخاصة بالمعهد خارج الخدمة. كما لا نملك رقماً خاصاً بصاحب المعهد. والرقم الوحيد الذي نملكه يعود إلى معلم في المعهد، وأخبرنا حين اتصلنا به بانقطاع صلته بالمعهد وإدارته».

وتقدم الطلاب بشكوى إلى «إدارة التدريب الأهلي» في المؤسسة العامة للتدريب المهني. وقال عبدالله: «طلبوا منا الانتظار». وأشار إلى أن آخرين وقعوا في المشكلة ذاتها، وبعضهم أنهى دورته، فيما لا يزال البعض في منتصف مدة الدراسة المقررة. «بدوره، حمل مدير العلاقات العامة في المؤسسة العامة للتدريب المهني عائض القحطاني، الراغبين في الالتحاق بالمعاهد الأهلية، في تصريح إلى «الحياة»، «مسؤولية التأكد من كونها رسمية، وحصولها على ترخيص عمل»، مضيفاً أن ذلك «معروف، وأعلن عنه في أكثر من وسيلة إعلامية، بعد تزايد حالات التحايل». وأوضح أن «بعض الطلبة ينظري عليه الوعود التي تقدمها المعاهد، من دون أن يكلف نفسه عناء المطالبة بإثبات أن المعهد أو الدورة التي يقدمها تحت إشراف المؤسسة».

وقال القحطاني: «لا يحق لأي معهد أن ينفذ دورة من دون الحصول على ترخيص لها، وأن يقدم بياناً بالبرنامج، وعدد المتدربين وأسماءهم». وأشار إلى قيام المشرفين في المؤسسة بجولات رقابية على المعاهد، «لتفتيشها والاطلاع على سير العمل فيها، إضافة إلى الوقوف على الدورات القصيرة، التي تجري خلال أيام الأسبوع. كما أن الإدارة تستجيب للشكاوى المقدمة لها، وتعمل على استجلاء الأمر». وأوضح أن «على المتضررين التقدم بشكوى إلى إدارة التدريب الأهلي، التي ستتابع القضية بالتنسيق مع الجهات الأمنية»، معتبراً ما جرى لهم «احتياطياً». وأضاف أن «الجهات الأمنية في بعض الأحيان، تستفسر من الإدارة عن معاهد، بناءً على شكاوى يتلقونها».

ودعا الراغبين في الالتحاق بدورات في معاهد خاصة، إلى أن «يبادروا بالاتصال على إدارة التدريب، وطلب بيانات عن المعهد الذي يرغبون في الالتحاق به. وستقدم لهم الإدارة البيانات كافة عن المعهد، وعن الدورات والبرامج المعتمدة فيه».

عهد خادم الحرمين شهد تحولات في مجال الحريات ونبذ التطرف وتعرية الفساد المؤسسي والفردي

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 13 رجب 1431 هـ - 25 يونيو 2010م - العدد 15341
<http://www.alriyadh.com/2010/06/25/article538013.html>

الدكتور فهد بن عبدالله العبدالجبار

- تشهد المرحلة الحالية من تاريخنا الوطني في عهد خادم الحرمين الشريفين إنجازات كثيرة ومشروعات عملاقة ومكتسبات دولية عديدة .. ولكن الدراسة المعمقة لمعطياتها برؤية مستقبلية محورها (الإنسان) تبرز – في ظني – من خلال الإنجازات الإستراتيجية الهامة التالية :
- التحول الكبير في مجال الحريات العامة ولا سيما في " الإعلام " بأشكاله المقروءة والمسموعة والمرئية .. حيث أصبحت آفاق الطرح الإعلامي تتناول قضايا المجتمع بحثاً وتحقيقاً ونقداً بمساحات واسعة من الحرية والشفافية بشكل غير مسبوق .. حتى باتت " الحرية الإعلامية " مكوناً مفصلياً في العملية الإعلامية الوطنية .
 - وأصبح (الحوار) لغة التفاهم ونهج التداول القائم على قواعد العقل ومعايير المنطق المنتهي برؤية سديدة منبثقة من تلاقح الأفكار وتبادل الآراء .. وانتشرت ثقافة الحوار في المجتمع .
 - وساد منهج الاعتدال والوسطية في التعامل فكراً وعملاً .. في منأى عن التطرف والتشدد الذي يذهب بكل فكر سليم .
 - وحظيت حقوق الإنسان باهتمام كبير من لدن خادم الحرمين الشريفين .. فأنشأ هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان .. اللتين أصبحتا تمارسان دوراً فاعلاً وناشطاً في تجسيد لحضور مشرق جديد لمؤسسات المجتمع المدني.
 - وأتسم عهد خادم الحرمين الشريفين كذلك بمحاربة القصور وتعرية الفساد المؤسسي والفردي على حد سواء .. فأصبحت هناك منهجية واضحة للتعامل مع الفساد سماتها الحزم المبني على العدل والمحاسبة المنتصرة للحق .
 - كما أن المشروع المتقدم في فكرته وطموحاته المتمثل في ابتعاث نحو تسعين ألف طالب وطالبة الى مختلف دول العالم المتقدمة للتخصص في مجموع العلوم الأساسية التي تحتاجها خطط التنمية تعكس نظرة رائدة ستكون لها انعكاسات إيجابية وتنويرية في المجال التنموي والاجتماعي والثقافي ستشهده الأجيال القادمة .. وسيحقق الانفتاح المأمول على معطيات حضارات الأمم المتقدمة في هذا العالم الذي أصبح قرية كونية Global Village
 - كما ان التوسع القياسي في التعليم العالي الجامعي النوعي في إطار المنجز التنموي الشامل للنهوض بالموارد البشرية وفقاً لاحتياجات سوق العمل ومتطلبات النماء تمثل رافداً حيويًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .. وتبعاً الرقي بمجتمعنا وعياً وقيماً .. فلقد ارتفع عدد الجامعات بمعدلات قياسية في فترة زمنية محدودة فمن (8) جامعات عندما تسلم الملك عبدالله سدة الحكم الى (25) جامعة حالياً وهذا – لا ريب - إنجاز تاريخي كبير .
 - وفي مقدمة هذه الجامعات .. (جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية) التي تعد منارة علم وصرح معرفة باتجاهات علمية عصرية نقلت المملكة الى مصاف العالمية علمياً .. فهي مشروع حضاري ينشر شعاعه النهضوي على امتداد المجتمع .. وتوفر بيانات متقدمة للبحث وتحقيق التفاعل الايجابي المستمر بين العلماء من مختلف انحاء العالم .. ففتنشى مجتمعاً دولياً من العلماء الذين يكرسون جهودهم للعلوم المتقدمة مما يعكس على شبابنا وجيلنا الاكاديمي ويخلق مستقبلاً جيلاً من العلماء ضماناً لمستقبل واعد .. وتؤسس في ذات الوقت لاقتصاد المعرفة في استيعاب واع لمعطيات العولمة ولدور فاعل ومؤثر مستقبلاً في المشهد العلمي العالمي .
 - ويعد التوسع الذي حدث في تعليم المرأة – على المستوى الجامعي وعلى مستوى الدراسات العليا رافداً هائلاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .. إضافة الى إسهامه في إحداث نقلات نوعية في فكر المجتمع ورؤيته الحضارية المستقبلية للدور المأمول لنصف المجتمع الذي لا يمكن أن يكون معطلاً إذا أردنا تحقيق مسيرة تنموية حقيقية فيها خير الوطن والمواطن .

بينالي عسير التشكيلي .. يا أمير الإبداع فيصل

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة 06 رجب 1431 العدد 13777
<http://www.al-jazirah.com/20100618/cu1.htm>

محمد الحنيف

لا شك أن رعاية الطفل لا تكتمل إلا باكتمال أضلاعها، العقلية والجسدية والوجدانية، والأخيرة تتعلق بالتعامل مع الحياة بمنظار جمالي عبر ملكات الإبداع، لهذا جاء اهتمام العالم بالطفل متمثلاً في إنشاء ميثاق الطفولة عام (1930)، وإنشاء منظمة الأمم المتحدة للأطفال (1946)، وإعلان العالم لحقوق الإنسان شاملة حقوق الطفل عام (1959)، ويوم الطفل العالمي (1989).

تم التوقيع عليها من قبل الدول العربية أفرزت (المجلس العربي للطفولة والتنمية)، والعديد من المنظمات التي يندرج فيها الاهتمام بالطفل منها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومجلس التربية العربي لدول الخليج. التي تضمنت أهدافها الاهتمام بالطفل وتربيته وإعداده ليكون فرداً صالحاً في مجتمعه.

ومن هذا المنطلق تشكلت لجنة سعودية للطفولة بقرار من مجلس الوزراء السعودي برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وتم إنشاء أمانة عامة للجنة ترتبط مباشرة بوزير التربية والتعليم خصص لها ميزانية محددة ضمن ميزانية وزارة التربية والتعليم، ونتيجة لهذا التوجه من حكومتنا الرشيدة في منح الطفل السعودي الاهتمام والدعم والرعاية أضيفت هذه المهمة إلى مهام وزارة التربية والتعليم باعتبارها الجهة التي حملت على عاتقها بناء الأجيال السعودية ابتداء من مرحلة الطفولة، من خلال مناهج التعليم المأطره بقيم ومبادئ ديننا الحنيف وتهئية السبل لتنفيذها، فالطفل هو اللبنة الأولى في أي مجتمع، يحتاج إلى بناء متكامل ليكون قادراً على العطاء في مستقبل أيامه محافظاً على انتمائه لدينه ومليكه ووطنه، وقد دأبت الوزارة في تقديم الكثير من الإنجازات في هذا الجانب، إضافة إلى ما حظي به الطفل السعودي من تخصيص ملتقى يحمل عنوان «يوم الطفل السعودي» نوقش فيه حقوق الطفل في الإسلام، وفي الهيئات العالمية إلى آخر المنظومة.

هذا الاهتمام الكبير أثمر كثيراً من الأنشطة والفعاليات في جانب تنمية مهارات الطفل وتنمية مواهبه ومنها فنون الرسم والأشغال اليدوية (أبجديات الفنون التشكيلية) الذي أقامت له الوزارة قبل أيام بموافقة سامية، بينالي يحمل اسم (بينالي عسير الدولي لرسوم الأطفال 2010) على مستوى عالٍ من التنظيم والإعداد توج بتشريف كريم من صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز أمير منطقة عسير حيث شارك بالمعرض نخبة من المبدعين الصغار فناني المستقبل. هذا الحدث الإبداعي لم يكن الأول في مسيرة (عسير الإبداعية) ولن يكون الأخير، فعسير بعاصمتها أبها هي (الأبهى) منذ أن كان الشاعر التشكيلي صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أميراً لها، أبقى قبل أن يغادرها أثره، أزاهير وورود إبداع أصبحت عسير بها محط الأنظار محلياً وعالمياً ولا زالت تحمل هذه (الكاريزما) بدعم متواصل ورعاية كبيرة من قبل أميرها فيصل بن خالد خير خلف لخير سلف الذي أكمل المسيرة الحضارية وأضفى الكثير من الدعم. وبما أن الصفحة تختص بالفنون الجميلة رسماً وتصويراً وخطاً، فلن نتجاوز تخصصها إلى ما اشتهرت به أبها، أدبا وفكراً في الشعر والمسرح إلى آخر منظومة أبناء رحم الثقافة، لنعود للحديث عن أبها التشكيلية وإلى بينالي الذي أثبتت قدرات أبناء عسير ممثلين في إدارة التعليم واللجان المنظمة، إنهم بالفعل على قدر من الثقة والاحترافية في إخراج هذا الحدث.

وإذا كنا نأسف أن كثيراً من العامة لا يرون في مثل هذه الأنشطة وبهذا الحجم إلا القليل من الإيجابيات، لجهلهم بأبعاده الثقافية والتربوية والإبداعية في مستقبل هذا الجيل، في وقت يجد فيه الطفل الاهتمام عالمياً، وفي فنونه على وجه

الخصوص، فإن هناك الكثير ممن يعتز بهذا التوجه من وزارة التربية والتعليم وعلى رأسها صاحب السمو الأمير فيصل بن عبدالله، وبارك هذه الخطوة ويتمنى لها التواصل في أعوامها القادمة.

- قبل الأخير.

لقد أعاد هذا ال(بينالي) للوجدان مساحة الحلم الكبير الذي لازال ينتظر التحقيق، وهو بينالي تشكيلي وليكن (بينالي عسير للفنون التشكيلية) فعسير أحق بأن يقام بها هذا البينالي لما قدمته للثقافة والفنون وفي مقدمتها قرية المفتاحة التشكيلية.

* أخيراً لقد تألمت ألم المعاتب لعدم حضوري حفل افتتاح البينالي لأحظى بشرف السلام على أمير عسير أمير الإبداع، ولأثري قلبي بما أشاهده في هذا الإنجاز ليمتد الحديث عن البينالي في هذه الصفحة أياماً طويلة، مع أنني كرمتم بترشيحي من قبل إدارة البينالي مستشاراً إعلامياً، إلا أن سقوط الدعوة سهواً كما جاء الاعتذار، حال دون ذلك.

وقفات مع برنامج الرعاية الصحية المنزلية الخاصة

المصدر: جريدة الوطن الأحد 27 يونيو 2010

994http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=

أميمة أحمد الجلاهمة

هذا البرنامج يتطلب من المجتمع تقديم الرعاية والدعم المادي والمعنوي، ويتطلب احتضان الجليسات وتقدير جهودهن، خاصة أن مجالهن جديد على مجتمعنا، فهن الرائدات في هذا المجال الخير انتهت الرحلة التي امتدت لأشهر، وتخرج ثلاثين طالبة حاصلة على الثانوية العامة، من برنامج استهدف رعاية كبار السن والأمهات حديثات الولادة وذوي الاحتياجات الخاصة، برنامج هو في حد ذاته فريد من نوعه في المملكة العربية السعودية أو هكذا أظن، وإن كان معمولا به في دول العالم وبعض دول الخليج كمملكة البحرين، والتي كانت هي مصدر الوحي لجمعية (فتاة الخليج) في الخبر، ففي إحدى زيارات أعضائها لجمعية خيرية في البحرين اطلعوا على فاعلية ونجاح برنامج مماثل، ومن هنا بدأ بدراسة الفكرة التي استمرت لعام ثم تطورت ورأت طريقها إلى النور بحمد الله، والبرنامج باختصار يعمل على تأهيل بناتنا لتقديم الرعاية الصحية للمسنات والأمهات حديثات الولادة وذوي الاحتياجات الخاصة، وبشرط أن تكون الرعاية نهائية.

والجميل في هذا البرنامج أن الطالبات ينلن تأهيلا أكاديميا فهن يدرسن في كلية التمريض بجامعة الدمام وعلى أيدي أعضاء هيئة التدريس ويتدربن داخل معامل حديثة وعالية الجودة، والأمر لا يتوقف عند هذا الحد فالطالبة قبل الوصول إلى هذه المرحلة عليها اجتياز تدريب يستهدف اكتسابها مهارات في تطوير وتعزيز الذات وفي اللغة الإنجليزية والحاسب الآلي، كما تتلقى التوجيه الديني، وبعدها تقف على أرض (جامعة الدمام) لتلتقى في كلية التمريض ثلاث دورات كل منها تمتد لثلاثة أشهر، أولها في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، ثم دورة في رعاية المسنات، ثم في رعاية الأمهات والأطفال حديثي الولادة، ولا تتوقف الدراسة في هذا البرنامج على التعليم النظري بل تنتقل الطالبة وبشكل دوري منتظم للتدريب العملي في معامل الجامعة ثم في المؤسسات الاجتماعية في المنطقة الشرقية، كدار المسنين على سبيل المثال. وجدير بالملاحظة هنا أن هؤلاء الطالبات سيعملن تحت مظلة الجمعية، فقد كونت لجنة من أعضاء مركز عطاء الخير واللجنة الصحية بالجمعية مناط بها المتابعة والإشراف المباشر على عمل الجليسات، ولا يتم توظيف (الجليسة) إلا بعد زيارات ميدانية تقوم بها أعضاء اللجنة تتأكد من خلالها مناسبة الأسر لاستقبال الجليسة، وحاجتها لرعاية منزلية خاصة، على أن تكون هذه الرعاية نهائية وتستمر لساعات معدودة لا تتجاوز ثمان ساعات.

وأنا في الحقيقة أفضل إذا ما احتجت لا سمح الله لرعاية خاصة وجود جليسة سعودية يربطني بها رباط الدين والوطن، تقاليدنا النابعة من شريعتنا، جليسة تتكلم لغتي العربية وتخاطبني بها وتكون قادرة على القراءة بها، جليسة وتنفهم حاجتي لسماح القرآن الكريم وقراءته، وهو ما لا يحدث من الممرضات الوافدات من آسيا والتي تقتصر خدماتهن على الأغلب بالرعاية الصحية، بل إن بعضهن لا تبتسم إلا في حضور الأهل والأقارب، وبعضهن لا تستجيب لطلبات المسنة ولا تهتم بحاجاتها الخاصة.

كما الرعاية التي توجهها هذه الجليسة للأم وطفلها حديث الولادة، من الأهمية بمكان، ففي الغالب تكون الأم في ولادتها الأولى أشبه بالأمية لا تفقه من رعاية الأطفال إلا التقبيل والمداعبة، بل حتى المداعبة تخيفها، وما زلت أذكر حالتي مع ابني الأول حديث الولادة، وكيف كنت أتعامل معه حفظه الله وبارك فيه، فقد كان الخوف يملكني بمجرد سماع بكائه، أما لو طال نومه لساعات فأهرع إليه أتأمله وألمسه ولا أتركه إلا وقد اطمأن قلبي، فالخوف هو العنوان الأساسي لتلك المرحلة من حياتي، لقد كنت وأنا حديثة العهد بالأمومة أجد تغسيل طفلي أشبه بقضية الشرق الأوسط التي تبدو أنها لن تصل إلى حل، وقد زاد الطبيب قلقي بتحذيري وأبيه من سماع توجيهات ونصائح الأهل والأصدقاء، وهكذا كانت ساعات رائعة التي تجمعني بطفلي -وبسبب جهلي -مقلقة للغاية.

ولم يكن البديل آنذاك متوفرا مع الأسف، فالمستشفى لا تهتم بتقديم دورات مكثفة للأُم قبل ولادتها تتعلم من خلالها كيفية الاعتناء بطفلها وبنفسها أيضاً، ولا يوجد آنذاك جليسة متخصصة تقوم بتدريبي بشكل عملي على رعاية طفلي في المنزل تدريباً أتأكد من خلاله قدرتي على رعاية طفلي بالشكل الأمثل، واليوم الأم حديثة الولادة بفضل الله ثم بالاهتمام الذي فعلته على أرض الواقع جمعية (فتاة الخليج) و(جامعة الدمام)، تستطيع تلقي الرعاية هي ووليدها، والتدريب على ذلك بشكل عملي .

هذا البرنامج والذي أطلق عليه (برنامج الرعاية الصحية المنزلية الخاصة) تكلفته المادية ليست بالهينة، وقد مول كما وصلني من المساعدات والتبرعات الخيرية التي ترد لجمعية فتاة الخليج، ومن مساهمة بعض أعضائها ولاستمرار هذا البرنامج يتطلب من المجتمع تقديم الرعاية والدعم المادي والمعنوي، ويتطلب احتضان الجليسات وتقدير جهودهن، خاصة أن مجالهن جديد على مجتمعنا فهن الرائدات في هذا المجال الخير.

إن نجاح هذا البرنامج -بإذن الله- لا يقوم على التدريب الأكاديمي والنفسي الذي قدم، ولا على رعاية أعضاء الجمعية وإشرافهن المباشر سواء ما كان قبل التدريب أو أثناءه أو بعد انتهائه وتوظيف الجليسة، ولا يتوقف على التزام وجدية وإتقان الجليسة لعملها، بل أيضاً وبشكل أساسي يعود على تقبل المجتمع لهذه المهمة واحترامه لها، بل إن تقبل المجتمع ومن وجهة نظري هو المحك الأساسي في مثل هذه القضية، وبطبيعة الحال علينا كمجتمع الاعتراف بحاجتنا لجليسات سعوديات يجالسن أمهاتنا المسنات وبناتنا حديثات الولادة وأبنائنا ذوي الاحتياجات الخاصة، جليسات يصلين كما نصلي ويتكلمن كما نتكلم ويفهمن لغتنا وتقاليدنا، تجمعنا بينهن مشاعر الأخوة، يدخلن بيوتنا فنأمن على أخلاقنا وأسرار بيوتنا، يحترمن تقاليدنا ويحرسن عليها، ننام وهن جليساتنا.. قريري الأعين مطمئنين بوجودهن بيننا .

وأخيراً يجدر بي توجيه الشكر والامتنان لجمعية (فتاة الخليج) بالخبر صاحبة الفكرة ومشرفة على تنفيذها، وأخص بالذكر من تحدثت معهن من الأعضاء الأستاذة (سعاد بنت عبدالعزيز القصيبي)، والسيدة (أنيسة بنت يوسف المعبيد) فقد لمست منهما الغيرة والحماس والحرص على بناتنا المتدربات أولاً، ثم على المشروع بشكل عام، كما يجدر بي أن أوجه شكراً خاصاً لجامعة الدمام على دعمها للمشروع، من خلال الإشراف الإداري لكلية خدمة المجتمع، والتدريب الأكاديمي لكلية التمريض، وأخص بالشكر الأستاذ الدكتور (محمد بن محمود حجازي) عميد كلية التمريض على رعايته المباشرة وعلى توفيره كافة الإمكانيات والتجهيزات التي من شأنها إنهاء هذا البرنامج بالشكل المرضي بحول الله.

989 لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 16/7/1431 هـ 28 يونيو 2010 م العدد: 3297
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100628 /htm20100628358512

بدر بن أحمد كريم

إذا كانت عندك مقترحات، أو ملحوظات، أو شكاوى، بشأن الأمن العام، فالرجاء الاتصال بالرقم (989) من داخل المملكة، أو خارجها، عبر الرقم: (009661292888) ليرد عليك أحد مسؤولي شعبة حقوق الإنسان، مقمدا لك «الرأي، والمشورة، لجميع الوحدات الإدارية في قطاع الأمن العام، في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان» وفق ما أعلنه المشرف العام على الشعبة (المقدم إبراهيم المنيع) (صحيفة عكاظ، 4 رجب 1431 هـ، ص 4).

تتأكد أن وراء هذا الإنجاز رجلا اسمه «محمد بن نايف بن عبد العزيز» مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية، إذا علمت أنه اطلع على التقنيات الحديثة المتطورة لعمل الشعبة، معلنا فتح قناة تواصل مباشرة، ومجانية، بين قيادات الأمن العام من جهة، والجمهور من جهة أخرى، متيحا بذلك جميع خدمات الأمن العام للجمهور، وإنشاء بنية تقنية متينة، لإطلاق خدمات هاتفية، تفاعلية، شاملة، قابلة للتطوير والزيادة، باستخدام تقنيات نظام الرد الآلي.

من الواضح أن هذه الشعبة، تسعى لكسب رضا الجمهور وثقته، ولمواكبة الأمن العام، التطور في تحسين مستوى تقديم الخدمات، والتعريف بخدماته، والاستفادة من الرقم المجاني الموحد (989) وإحياء روح الرقابة الذاتية لدى رجال الأمن العام، والإدارات المرتبطة به، وضرورة التحصن من المساءلات القانونية، أو الشكاوى التنظيمية، باتباع الأنظمة والتعليمات المنظمة للعلاقة بين المؤسسة الأمنية، والجمهور المستفيد من خدماتها، ويزيد على هذه المقدم «المنيع» لافتنا إلى أنه سيتم إحلال تقديم الخدمات الأمنية والمرورية بشكل آلي عن طريق: نظام الرد الآلي، ليحل محل الطرق التقليدية الورقية، للاستفادة من الكوادر البشرية، في ميادين العمل الأمني والمروري، وأن الشعبة تتيح استقبال أكثر من (240) محادثة هاتفية في وقت واحد، من داخل المملكة وخارجها، مع إمكانية استقبال (32) عملية ناسوخ (فاكس) في الوقت نفسه، ويلاحظ أن هذه الخدمة تؤدي باللغتين: العربية، والإنجليزية.

أتذكر هنا، قبل أربعين عاما مضت، الصعوبات التي كانت تواجهني وكثيرين غيري، للحصول على إحدى خدمات الأمن العام، ناهيك عن شكاوى أحدهم إلى المؤسسة الأمنية، التي تتحرك لتنصفك منه، إذا تأكدت أن شكاوك ليست من نوع الشكاوى الكيدية.

شعبة لحقوق الإنسان في الأمن العام السعودي، نقلة نوعية - حقوقية - حضارية - إنسانية، يستفيد الجميع من خدماتها، فالهدف: رفع درجة الوعي بحقوق الإنسان، بين منسوبي الأمن العام، والتنسيق مع جهات الاختصاص، وهذا يصب في صالح حقوق الإنسان في المجتمع السعودي، مواطننا كان أم مقيما.

حقوق الناس عليك

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنيين 17 رجب 1431 هـ الموافق 28 يونيو 2010 العدد 6104
http://www.aleqt.com/2010/06/28/article_412514.html

خالد السهيل

أصبحت ثقافة حقوق الإنسان أكثر وضوحاً من السابق، هذا يأتي بدعم وتأكيدات من الجهات الرسمية، وصار اللجوء إلى هيئة حقوق الإنسان أو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من الأمور المعتادة. هناك إشكالية لافتة، ترصدها عند الأفراد العاديين، كما ترصدها حتى عند بعض المنتمين والمنخرطين في شؤون حقوق الإنسان، أعني الفصل الشديد بين الأنا وبين الآخر، ففي حالة الأنا: تطغى التبريرية التي تجعل غير المقبول مقبولاً، وفي حالة الآخر تجد مساحة أرحب لشيء من الموضوعية. اللافت أن مثل هذا السلوك سائد في كتابات صحافية أيضاً تمثل أطرافاً متعددة، فحق الإنسان في التعبير مثلاً، هي منطقة مثيرة للنزاع والجدل، والحقيقة أن الكل يدافع عن ذلك. لكن هذا الحق سرعان ما يخبو عند البعض مع أول نقطة خلاف، وترتفع الدعوات التي تطالب بالحد من هذا الحوار بحجج مغرية مثل الموضوعية والمصالح الأهم، هذه الدوائر اللافتة في ثقافة حقوق الإنسان تحتاج إلى أن يتنبه لها كل من يرفع صوته، والأجدى أن يتنبه قبل أن يبادر إلى ذلك بسؤال نفسه: ماذا فعلت أنا للآخرين من أجل الحفاظ على حقهم الإنساني؟ السؤال يبدو سهلاً، لكن إجابته أصعب مم نتخيل جميعاً، هذا إن صدق كل واحد منا في محاولة الإجابة عليه.

أخطار العمالة المتسببة.. وعلاجها

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1431/7/17 هـ 29 يونيو 2010 م العدد : 3298
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100628 /htm20100628358584

عبدالله يحيى بخاري

تتحمل وزارة العمل عبئاً كبيراً لمكافحة التلاعب بالتأثيرات وتحقيق مبدأ توطين والوظائف أو العودة، والمحافظة على التوازن المطلوب بين متطلبات سوق العمل والقطاع العام والخاص من جهة، وأعداد الوافدين والمقيمين من جهة أخرى. عملية بالفعل صعبة ومعقدة.

ولكن كثيراً ما يخطر على بالي تلك الأخطار التي تحيق بالمجتمع السعودي من جراء العمالة الوافدة المتسببة داخل البلاد، دون حسيب أو رقيب، التي تشمل بعض فئاتها أفواجا من الموزرين والمحتالين والمتلاعبين والنصابين، وتجار المخدرات وما شابه ذلك.

لدينا في المملكة، بتعدادها السكاني الصغير الذي لا يتعدى تعداد سكان مدينة القاهرة مثلا، لدينا قرابة ثمانية ملايين مقيم ووافد! الكثير من هؤلاء الوافدين يعملون في مهن يمكن للشباب السعودي أن يقوم بملئها والتفوق فيها. ولكن هناك أيضا الكثير من هؤلاء الوافدين والمقيمين الذين لا يعملون في مكان ثابت، ويتنقلون من عمل إلى آخر ومن مكان إلى آخر خلال أشهر أو أسابيع معدودة، دون أن تعلم بتنقلاتهم وأماكن سكنهم أو عملهم أجهزة الأمن المختصة. وإذا ما ارتكب بعض هؤلاء جريمة غش أو احتيال أو تزوير أو نصب، يستغرق العثور عليهم أشهرا طويلة، إن أمكن العثور عليهم. وغالبا ما يغادرون البلاد قبل القبض عليهم.

إنها مأساة حقيقية يواجهها المجتمع السعودي، ويتحمل عبئها أيضا جهاز الأمن بإمكانياته المحدودة. وهذا ما ينتج عنه ضياع حقوق وأموال مئات الألوف من المواطنين الأبرياء، وتعرض مئات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة للاختلاس والسراقات وعمليات الغش والنصب والتلاعب.

وكثيرا ما أتساءل، ماذا سيحدث لو وضعنا برنامجا قصير الأجل للتخلص تدريجيا من بعض فئات العمالة الوافدة والمتسببة، ومن المقيمين الذين لا تحتاجهم البلاد ولا يحتاجهم العباد؟

بالطبع لا بد من الإبقاء على أساتذة الجامعات الوافدين، وعلى المدرسين في المدارس، فهؤلاء فئة لا يمكن الاستغناء عنها، حاليا ولأمد طويل. ثم لا بد من المحافظة على الأطباء المرخص لهم، من قبل الهيئة السعودية للتخصصات الصحية والحاصلين على شهادات علمية معترف بها، والتخلص فورا من كل الأطباء المزورين والمزيفين (وهؤلاء أعدادهم كبيرة بشهادة مساعد الأمين العام للهيئة السعودية للتخصصات الصحية). كما يمكن الإبقاء أيضا على نسبة محدودة فقط من العمالة المنزلية والسائقين، بما لا يزيد عن عاملة منزلية واحدة أو اثنتين مثلا وسائق واحد فقط لكل عائلة سعودية، بصرف النظر عن المستوى المادي أو الاجتماعي أو الوظيفي، وعلى أن يتم تعيين هؤلاء من قبل شركات مسجلة ونظامية ولها مقر معروف وسجل تجاري أو ترخيص رسمي. وهناك حاجة أيضا إلى العمال المهرة من الوافدين في بعض القطاعات إلى أن تتم تغطية تلك الحاجة من الشباب السعودي المتدرب جيدا والقادر على العمل. سنجد أن كل الذين نحتاجهم بالفعل قد لا تزيد أعدادهم على مليونين إلى ثلاثة ملايين وافد. في السنة الأولى سنتمكن بموجب هذا البرنامج من التخلص من مليوني وافد تقريبا. سنواجه بعض المتاعب، وسيتضرر البعض، قد تتعطل بعض الأمور الثانوية، ولكن لن تتوقف الحياة، ولن تقوم القيامة، بل مع مرور الوقت وبعد فترة قصيرة جدا سنتعود على الموقف الجديد الذي نواجهه، وسوف يمكننا التأقلم عليه، كما حدث في دول أخرى. أي أنه يجب إعادة تأهيل المجتمع السعودي ككل.

هذا سوف يضع شباب البلاد الصاعد أيضا أمام مسؤولياتهم وجها لوجه. وسوف يشعر الشباب بحاجة البلد إليهم، وسيتجه الجزء الأكبر منهم إلى التدريب الجيد بكل جدية وحماس، إذ أن رواتبهم سترتفع تدريجيا نظرا لحاجة السوق إليهم. باختصار، سيد شبابنا أن الأمر جدي، وأن عليهم تحمل أعباء تنمية وطنهم، مع الحصول على كامل حقوقهم من مكافآت

ومميزات وأجور ورواتب مجزية. ثم نعيد الكرة مرة أخرى بعد عامين، فنتخلص من مليوني وافد آخرين، ونمر بنفس التجربة التي مررنا بها في المرحلة الأولى، ونتحمل متاعبها ونبدأ في التأقلم مع وضعنا الجديد، وسد الفراغات بما لدينا من إمكانيات محلية يجب تنميتها وتفعيلها بكل جدية.

قد تستمر هذه التجربة الصارمة لعدة أعوام، ربما سبع سنوات أو عشر، ولكن في نهايتها سوف نجد أنفسنا وقد أمكننا التخلص من أكثر من نصف الوافدين العاطلين والعمالة المتسببة والتي تخل بأمن البلاد وأمان المواطنين ونهضة شباب المستقبل. ولا يمكن لهذا البرنامج أن ينجح إلا بقفل باب الاستقدام كلية لبضعة أعوام، إلا في حالات الضرورة فقط.

إن أردنا أن يستتب الأمن وأن نشعر بالأمان، وإن أردنا أن ينهض شباب هذا البلد ويأخذ الأمور بجدية وعقلانية مع توفير كافة فرص التدريب وفرص العيش الكريم لهم، فلا بد من التضحية لفترة من الزمن. هذه التضحيات ليست عبثاً ولن تعيق تقدم البلد ونموه، بل هي ضرورية لمستقبل الوطن ومستقبل أجياله.

أما أن يعيش هذا الجيل ويزدهر ويثرى على حساب معاناة أجيال المستقبل، فهي الكارثة بعينها. وللحديث بقية.

امراة من ورق

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 30-6-2010

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100630/Con20100630358928.htm>

صالح إبراهيم الطريقي

كانوا يصفونها بالمرأة القوية، إلا أنها أعلنت استسلامها تماما، هكذا قالت في رسالتها المعنونة بـ«هموم مطلقة». هذه المطلقة التي فقدت كل مقومات تلك الشخصية التي كانت صفة لها، لم تعد امرأة حديدية، أصبحت امرأة من ورق في مهب أعاصير المحاكم، التي تنصف الرجل كما تقول المرأة المهمومة والمطلقة، التي لم يعد يهمها في الوقت الحالي على الأقل حقوق المرأة في العمل وتكافؤ الفرص، بقدر ما يهمها كرامتها التي امتهنت، ومالها الذي بدأ ينفد، وجراح أبنائها التي تحاول لملمتها.

تقول في رسالتها: «هل تعرف كيف تحصل المطلقة على نفقتها بعد أن أخذ المحامي مني ما أخذ؟» وتجبب هي على السؤال: «حكم القاضي بمبلغ زهيد للطفل الواحد؛ (500) ريال، أخذت الحكم وذهبت للشرطة، أطلب طريقي بالنفقة، عادة تقدم الشرطة استدعاء أول، وقد لا يستجيب، فيتبعه استدعاء ثان، وبعده أمر بالقبض. هل تعلم أنني أخذ الاستدعاء الواحد من الشرطة إلى العمدة، ومنه إلى بيته؟ رحلة مراثونية طويلة من أجل حفنة من الريالات»، ولكن هل ينتهي الأمر إلى هنا؟ تقول المطلقة: «رفض طريقي تسليمي جواز السفر والشهادات وكل ما يخصني، رغم توسط العديد، وكانت إجابته الدائمة: «تحلم تشوف مني شي».

تتابع المطلقة: «عند تسجيل بناتي في المدرسة أجد صعوبة، لأنه لا يمكن لهن الدخول دون إذن من ولي أمرهن، فأين هو ولي الأمر؟»

هو أيضا يبشر مطلقة بعنوسة بناتها إن لم تدفع له مقابلا ماديا، لأنه وحده قادر على تزويجهن، أو ستضطر إلى رحلة مراثونية جديدة في المحاكم لنزع ولايته عنهن، وبالتأكيد ستدفع للمحامي من جديد 20 ألف ريال، وكل هذه المبالغ لرفع الظلم عنهن.

تختم المطلقة رسالتها قائلة: «إن استطعت لا تظهر شخصيتي من خلال كتابتك، لا أرب أن يشعر ولو للحظة أنه كسرنى، فأنا أفضل منه في كل شيء إلا أنه رجل».

هذه رسالة من رسائل تصلني من مطلقات، تختلف التفاصيل قليلا، لكن المعاناة واحدة، والإحصائيات تؤكد أن نسبة الطلاق وصلت إلى 47 في المائة، فهل كل النساء يعانين بنفس الطريقة، ويدفعن 20 ألف ريال للمحامي ليحصلن على (500) ريال نفقة للطفل الواحد؟

وحدها المحاكم وأقسام الشرطة قادرة على الإجابة على هذا السؤال.

يقولون: «ظل راجل ولا ظل حيطة»، لو كنت امرأة لفضلت (الحيطة) فهي على الأقل لا تنظم.

تضية سيول جدة

الدريويش: أبلغنا قسم الأمن بالتأجيل ... أزهري: ليس

لدينا علم مسبق

متضررو سيول جدة يتزاحمون في مركز الملك عبد العزيز

المصدر: جريدة عكاظ الاثنيين 1431/7/16 هـ 28 يونيو 2010 م العدد: 3297
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100628.htm>

ازدحم مركز الملك عبد العزيز الثقافي في أبرق الرغامة أمس، بمتضرري سيول جدة، لاستلام شيكاتهم المرصودة من لجنة التعويضات، بعد أن توقفت عملية الصرف أول أمس لعطل فني في التيار الكهربائي. وأوضح لـ «عكاظ» رئيس لجنة صرف التعويضات إبراهيم الدريويش أن توقف أعمال اللجنة عن عملها أمس جاء لعطل فني في التيار الكهربائي، مضيفاً أن اللجنة أبلغت قسم الأمن في مركز الملك عبد العزيز الثقافي بتأجيل موعد الصرف لليوم التالي.

وعلى عكس ذلك، قال المشرف العام على المركز ياسر أزهري: «إن لجنة صرف التعويضات لم تبلغنا عن تأجيل أعمالها».

وأشار لـ «عكاظ» مصدر في لجنة التعويضات، أن غالبية المراجعين هم من المتأخرين في استكمال معاملاتهم التي تعطل سيرها لتصحيح الاشتراطات الخاصة بها، طالبي تعويضات المركبات، ومراجعين من جنسيات متعددة بانتظار استلامهم شيكاتهم.

وأمام ذلك، طالب متضررو السيول بسرعة إنجاز معاملاتهم، في ظل العدد المحدود لموظفي لجنة التعويضات، ما يتسبب في إرباك إجراءات الصرف، واحتشاد عشرات المراجعين للحصول على شيكاتهم دون تنظيم.

ودعا متضررو كارثة جدة بضرورة تمديد أعمال اللجنة، لمنحهم فرصة استكمال معاملاتهم من جانب الجهات المعنية، خشية الوقوع في تنظيمات جديدة تفرضها وزارة المالية على المتأخرين.

وقالوا: «نحن ننتظر هذه التعويضات منذ ستة أشهر، ونخشى أن تنتهي أعمال اللجنة والتي حددتها بنهاية الشهر الحالي، ما يعني التأخر من جديد في استلام الشيكات الخاصة بتعويضات الخسائر المالية في كارثة السيول».

في حين نشرت «عكاظ» أمس، خطة المهلة الأخيرة لصرف تعويضات المتضررين، والتي تحددت في يوم 20 من الشهر الحالي، ليتم تحويل كافة المتعلقات بشيكات المتضررين ومعاملاتهم إلى وزارة المالية في الرياض، التي ستتيح بدورها فرصة شهر واحد لاستلام المتضررين شيكاتهم.

أمير مكة يكرم المتطوعين والمتطوعات لمساهمتهم في تخفيف أضرار سيول جدة

المصدر: جريدة الرياض الاثنيين 28-6-2010

<http://www.alriyadh.com/28/06/2010/article538746.html>

يرعى صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز أمير منطقة مكة المكرمة الأربعاء المقبل حفل تكريم المتطوعين والمتطوعات الذين ساهموا في تخفيف الأضرار التي نتجت عن سيول جدة وذلك بالصالة الرياضية المغلقة باستاد الأمير عبدالله الفيصل بجدة بحضور عدد من أصحاب السمو الملكي الأمراء والمعالين الوزراء وعدد من المسؤولين في القطاعين العام والخاص. وأوضح مدير إدارة الدراسات والعلاقات العامة بإمارة منطقة مكة المكرمة سلطان الدوسري أنه صدرت توجيهات سمو أمير منطقة مكة المكرمة بإقامة الحفل في موعده الجديد يوم الأربعاء القادم بعد صلاة العشاء مباشرة بعد التأجيل الذي طرأ على إقامته الأربعاء الماضي بسبب وفاة صاحبة السمو الملكي الأميرة العنود الفيصل "رحمها الله". وأكد الدوسري أن عدد المتطوعين والمتطوعات المتوقع حضورهم يتجاوز الـ 5 آلاف شخص إضافة إلى أكثر من 400 شخص من ضيوف الحفل مبينا أن الحفل سيركز على تجسيد روح التعاون والعمل التطوعي من خلال فقراته المختلفة وأهمها الكلمة التي سيوجهها سمو أمير منطقة مكة المكرمة إلى كل متطوع ومتطوعة وكذلك الفيلم الوثائقي الذي أعد خصيصاً ليحكي واقع تجربة العمل التطوعي والتكاتف بين أفراد المجتمع والمؤسسات الحكومية والخاصة في كارثة سيول جدة والأوبريت الغنائي الذي ساهم إنتاجه عدد من الشباب المتطوعين. وأضاف الدوسري أن سمو أمير منطقة مكة المكرمة حريص على حضور هذه المناسبة ليكرم كل من ساهم بأعمال تطوعية وتشجيع الشباب وزرع روح الثقة بالنفس فيهم ليساهموا بمثل هذه الأعمال التي تنعكس في خدمة الوطن والمواطن. ودعا الدوسري كافة المتطوعين والمتطوعات للحضور والمشاركة في الحفل الذي سيجسد روح التلاحم بين أفراد المجتمع ومؤسساته مضيفاً أن هناك لجنة إشرافية على إقامة الحفل بتوجيه من سمو أمير منطقة مكة المكرمة تحت إشراف وكيل الإمارة الدكتور عبد العزيز الخضيري وبمشاركة محافظة جدة ووزارة الشؤون الاجتماعية وإدارة الدفاع المدني ووزارة الصحة وأمانة جدة والغرفة التجارية الصناعية بجدة.

أكد منعهم من السفر للخارج حتى الانتهاء من الإجراءات محامي متهمي كارثة جدة: أتمنى أن تكون المحاكمات علنية

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 29 يونيو 2010

http://www.aleqt.com/2010/06/29/article_412981.html

تستكمل جهات حكومية رصد باقي ملفات المتهمين في كارثة جدة لتقديمهم للمحاكمة، إذ لم يتم حتى الآن البدء في التحقيق مع المتهمين بحسب مصادر «الاقتصادية».

وأكد لـ«الاقتصادية» الدكتور وائل بافقيه محامي عدد من المتهمين في فاجعة سيول جدة، أن موكله ممنوعون من السفر حتى الانتهاء من إجراءات التحقيق، نافياً ما تردد حيال الكشف أو الحجز على الحسابات البنكية للمتهمين.

وأوضح الدكتور وائل بافقيه المدير التنفيذي في شركة بافقيه ونصيف محامون ومستشارون قانونيون، أنه لم يتم أي إجراء من قبل السلطات القضائية حيال الحسابات البنكية لموكله المتهمين في فاجعة جدة.

وحول الخطوات الاستباقية قبل الشروع في محاكمة المتهمين، قال: «لم نتخذ أي إجراء من قبلنا، نظراً إلى أنه حتى الآن لم يتم التحقيق مع موكلينا ولم يتم استدعاؤهم من قبل هيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والادعاء العام، والأصل في

الإنسان براءة الذمة والبراءة إلى أن يتم توجيه قرار الاتهام إليه ويحال إلى المحكمة، وليس هناك أي إجراءات استباقية. وعن ما تردد حيال محاكمة علنية للمتهمين، تمنى بافقيه أن تكون المحاكمات علنية، لأن المجتمع الذي استبق الأحداث

وأدان المتهمين قبل المحاكمة يحضر ويستمتع ويعرف من المذنب الحقيقي، متوقفاً ألا تكون الجلسات علنية.

وأشار إلى أن الأصل في نظام المرافعات أن القضايا والجلسات تكون علنية، والاستثناء - وفقاً لما يقرره القاضي - أن تكون الجلسات غير علنية، فإذا كان القاضي يرى أنها جلسات علنية فنرحب بذلك، وإذا كان يرى أنها جلسات غير معلنة فنحترم وجهة نظر القاضي وتقديراته.

واستبعد المدير التنفيذي لشركة بافقيه ونصيف محامون ومستشارون قانونيون، الانتهاء قريباً من محاكمة المتهمين، نظراً إلى عدد المتهمين الكبير، والحاجة إلى التحقيق معهم، وإيجاد التداخل بينهم ونقاط الربط أو الاختلاف، إضافة إلى تحديد

التهم وحصرها، وجميعها مسائل تتطلب المزيد من الوقت، وكذلك صياغة قرارات الاتهام، ثم إحالتهم إلى المحاكمة وجميعها إجراءات تتطلب الوقت الكافي، متوقفاً ألا تطول تلك الإجراءات، نظراً إلى التوجيهات الكريمة السامية

بضرورة الإسراع والإنجاز وإحالتهم إلى هيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والادعاء العام، لكن حرصاً على حقوق المتهمين المحاكمات ستأخذ الوقت الكافي.

وأضاف «هيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والادعاء العام هما الفيصل في التهم الموجهة نحو المتهمين في كارثة سيول جدة، وإلى الآن يعتبر الجميع غير مدانين، وقد تثبت البراءة بعد التحقيق أو قد يحفظ الموضوع ضد البعض، وهي

من سلطات الهيئات التحقيقية، وإذا رأت هيئة الرقابة أو هيئة التحقيق والادعاء العام أن هناك بعض الأدلة أو بعض القرائن التي تدين المتهم سيتم عمل قرار اتهام بموجبه وإحالتهم إلى المحكمة، وهي في النهاية الفيصل والحكم لتقرر إدانة

المتهمين أو براءتهم.

ويبين أن هناك أكثر من 70 متهماً أحيلوا من لجنة تقصي الحقائق إلى هيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والادعاء العام، وهناك صلاحيات لاستدعاء كل من له علاقة بالموضوع، والآن يصعب التكهن بالعدد النهائي للمتهمين في كارثة سيول

جدة، والعبرة في النهاية بمن سيحال إلى المحاكمة بموجب قرارات الاتهام، وهم المتهمون النهائيون، مشيراً إلى أنه ليس بالضرورة أن يحال جميع المتهمين إلى المحاكمة، حيث إن من سلطات التحقيق وصلاحياته التيقن والتأكد من وجود أدلة كافية على كل متهم.

وزاد بافقيه "القضية بدأت بلجنة تقصي الحقائق التي قامت بدورها مشكورة وبذلت كل الجهد وحصرت من ترى أنهم قد يكونون سبباً أو ضالعين في هذه الكارثة، وستحيل ملفاتهم إلى سلطات التحقيق التي قد ترى تدخل أطراف أخرى وتستدعيهم، وقد ترى استبعاد أطراف أخرى وهي من سلطات التحقيق".

يذكر أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أمر بإحالة جميع المتهمين في تداعيات كارثة جدة إلى هيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والادعاء العام، كل فيما يخصه بعد استكمال قضاياهم من جهة الضبط الجنائي، كما وجه - يحفظه الله - بفرز أوراق مستقلة لكل من وردت أسماؤهم في التحقيق وليس لهم علاقة مباشرة بمسار فاجعة جدة وإحالتهم إلى جهات التحقيق المختصة.

حقوق الإنسان في العالم

مؤتمر العلاقات الإسلامية – الأميركية: الحوار يقابل ثقافة الحقوق

المصدر: جريدة الحياة السبت، 26 يونيو 2010

<http://international.daralhayat.com/internationalarticle/156495>

مقارنة ازدحام قاعات المؤتمرات بالنتائج العملية التي تسفر عنها، قد لا تكون في مصلحة منظمي اللقاءات الواسعة التي تنظمها مؤسسات عربية كبيرة .

هذا هو الانطباع الأول الذي يخرج به المشارك في مؤتمر «مبادرات في التعليم والعلوم والثقافة لتنمية التعاون بين أميركا والدول الإسلامية» الذي دعت إليه مكتبة الإسكندرية بين السادس عشر والثامن عشر من حزيران (يونيو) في الذكرى السنوية الأولى لخطاب الرئيس الأميركي باراك أوباما في جامعة القاهرة. تعدد ورش العمل وتنوعها من اهتمام بنقل التكنولوجيا من الولايات المتحدة إلى العالم الإسلامي ووصولاً إلى دور وسائل الإعلام في تعزيز الانفتاح والتبادل بين الجانبين، والتشديد على أهمية الحوار بينهما، مظاهر لم تتجح في تناسي سؤال كبير يتعلق بالسبيل الذي يتعين على الولايات المتحدة سلوكه لتحويل كلمات رئيسها ووعوده، حقائق ووقائع .

فالتنظيم قاعات المكتبة بألوان مختلفة من الحضور وتجاور الناشطين الشباب مع السياسيين المخضرمين، على إيجابيته في فتح قنوات اتصال وحوار بين أطراف المجتمع المدني في العالم العربي، أفقد المؤتمر القدرة على التركيز ومن ثم الفعل، في مجال محدد. قد يبدو الانطباع بافتقار المؤتمر إلى المضمون الحقيقي واللجوء إلى إنشائية الدعوات إلى «الحوار والتفاهم وتجنب طريق العنف والإرهاب» مجحفاً في حق مسؤولي المكتبة الذين بذلوا جهوداً ضخمة لتوفير حاجات مئات المشاركين متعددي المشارب والأهواء والمطالب، بيد أن عدداً من المناكفات التي كادت أن تنقلب مشادات بين المتكلمين في الندوات وورش العمل من جهة، وبين أفراد من الجمهور، من الجهة المقابلة، والذين طرحوا هواجس خرجت نبرتها ولغتها في بعض الأحيان عن الحدود المقبولة للتخاطب في مثل المناسبات هذه، سلطت الضوء على اتساع المساحة الفاصلة بين مفهومين للعلاقات الإسلامية - الأميركية .

بحسب الوجهة العامة للمداخلات الأميركية التي قدمها ممثل أوباما لدى منظمة المؤتمر الإسلامي رشاد حسين ومبعوث الولايات المتحدة إلى المجتمعات الإسلامية فرح بانديت، لا يبدو أن الإدارة الأميركية الحالية تمتلك أدنى تصور لكيفية تحقيق وعود الرئيس الأميركي ورؤاه أثناء خطاب القاهرة من تسوية عادلة للقضية الفلسطينية وحل قضية اللاجئين وإضفاء قدر من التوازن على السياسة الأميركية في المنطقة. محاولة المبعوثين الأميركيين إمساك العصا من وسطها بالقول إن المطلوب من الجانبين العربي والأميركي التمسك بالحوار والحفاظ على المناخ الذي أطلقه خطاب أوباما في القاهرة، لم يحالفها التوفيق. فالرئيس الأميركي، تحدث قبل عام بلهجة العالم بحاجات المنطقة وأهلها. صحيح أنه شدد على أهمية الحوار والتفاهم، لكن أهمية الخطاب لا تكمن في الناحية هذه، بل في الإعلان أن الولايات المتحدة وبعد ثمانية أعوام من حربها الفاشلة على الإرهاب، قررت الاعتراف بعدالة «بعض» قضايا شعوب العالمين العربي والإسلامي وخصوصاً القضية الفلسطينية .

في الناحية المقابلة من السياسة الأميركية، لم تغب بعد من الذاكرة قرارات إدارة جورج بوش بفرض الديمقراطية على المنطقة ومشروع الشرق الأوسط الجديد. لم يحاور بوش ورهطه أياً من ممثلي الشعوب العربية والإسلامية عندما قرروا أن الديمقراطية هي الدواء الذي تحتاجه منطقتنا لتبرأ من داء الإرهاب. هاتان الحالتان تقولان إن الولايات المتحدة لا ترى حاجة إلى من يحاورها عندما تحزم أمرها وتتبنى سياسة ما، سواء في اتجاه أخذ المطالب العربية في الاعتبار، أو في الاتجاه النقيض. المشكلة، أو الحاجة إلى الحوار والتفاهم، تبرز عندما تتحطم الرؤية السياسية على جدار الوقائع والممارسة اليومية .

ممثل المنظمة الإسلامية للعلوم والثقافة والتربية (إيسيسكو) محمد بن صالح، كان مصيباً عندما اعتبر في كلمته في الجلسة الختامية للمؤتمر أن القضية الفلسطينية هي ما يحدد مستقبل العلاقات الأميركية – الإسلامية. وهو ما أظهر أوباما إدراكاً واضحاً له، لكنه أخفق في الأشهر الثمانية عشر الأولى في ولايته في نقله إلى حيز الحقائق. ربما يمكن القول إن بعض التوتر في علاقات الإدارة الأميركية مع حكومة بنيامين نتانياهو، لا يغير كثيراً في المشهد العام، إذ أن أكثرية دول العالم باتت اليوم في حالة نفور من نتانياهو ومن رعونته وزرائه.

في المقابل، من الملح عدم التسامح مع «ثقافة الحقوق» التي يتمسك العرب والمسلمون بها. والعالم ليس مديناً لأحد بشيء إلا بمقدار التزام الأخير بالقوانين والأعراف التي وافق على أساسها على الالتحاق بالعالم المعاصر. بكلمات أخرى، إن

الانخراط في عالم اليوم بما هو منظومة علاقات ومصالح وقوى وأداء أدوار مهمة فيه، يفترضان إقلاصاً عن ثقافة سياسية متفشية عندنا تنحو صوب التخلي عن تحمل المسؤولية عن صنع الواقع وإلقاء اللوم كاملاً على الغرب والإمبريالية والاستعمار والصهيونية. لقد ولى ذلك الزمن الذي كان في الوسع أداء دور الضحية البريئة التي أبرحها شذاذ الآفاق ضرباً ولطماً وألقوا بها على قارعة الطريق لا تلوي على شيء. والفشل والفوات العربيان، لا يبرران التهرب من المسؤولية التاريخية عن مآلات القضايا العربية والإسلامية. غني عن البيان أن التدخل الغربي والأميركي على وجه التحديد في الصراع العربي - الإسرائيلي لمصلحة المحتل والمعتدي، أعاق الكثير من فرص فرض تسوية عادلة على إسرائيل، بيد أن هذا ليس العنصر الوحيد في صورة العالم العربي المملوءة بالاخفاقات والتراجعات والنكسات الصادرة أسبابها عن الذات .

كان مؤتمر الإسكندرية فرصة جديدة لاستعراض خطاب الحقوق وثقافتها الغاضبة، والعاجزة في أن معاً، عن التقدم إلى صوغ عقلانية لما يريد العرب والمسلمون من الولايات المتحدة. وتركت، بالتالي، للمسؤولين الأميركيين أن يعودوا في مرات مقبلة مع ما يقررون بينهم وبين أنفسهم، من دون حوار حقيقي .

السؤال الآخر الذي يبدو مهماً في المقام هذا، هو هل تكفي نشاطات تربوية وعلمية لا تستند إلى رؤى سياسية واضحة، للالتفاف على الهوية الكبيرة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي؟

الرد على السؤال هذا يلخص الواقع الذي ألقى ظلاله على مؤتمر الإسكندرية والذي أعاد وضع افتقار الولايات المتحدة إلى سياسة حيال العالمين العربي والإسلامي، أو ما يوصف بالتجاهل الأميركي للحقوق العربية وفي المقدمة منها القضية الفلسطينية، مقابل خطابية عربية لا تعرف غير أداء غير مجدٍ دور الضحية. أو «الحوار» مقابل «الحقوق».



مواجهة بين الشرطة الكندية ومتظاهرون يطالبون بعدالة

للعمال ومحاربة الفقر

المصدر: جريدة اليوم الاحد 27 يونيو 2010

1&G=768948 &I=13526 http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

تجمع نحو ألفي محتج في تورنتو يوم الجمعة في أكبر تجمع حتى الآن ضد اجتماع قمة مجموعة العشرين مواجهين الشرطة على بعد بنايات فقط من القنصلية الأمريكية. ونظم ناشطون وجماعات عمالية ومحتجون آخرون، يطالبون مجموعة العشرين ببذل المزيد لمكافحة الفقر، مسيرة في شوارع وسط مدينة تورنتو الكندية ولكن الشرطة قطعت الطريق عليهم لدى اقترابهم من المنطقة الامنية التي اقامتها السلطات حول مكان انعقاد قمة العشرين التي بدأت اجتماعاتها أمس. وهتف المتظاهرون//دعونا نسير// في الوقت الذي منعتهم الشرطة من التقدم. وقالت الشرطة في وقت لاحق انها اغلقت السياج الامني حول المنطقة. وودت جماعات غير حكومية بتنظيم احتجاجات سلمية خلال القمة ساعة الى تسليط الضوء على مجموعة من القضايا من بينها الفقر العالمي وحقوق المرأة والعمال. وبذل المزيد من اجل تعزيز حقوق الإنسان في العالم. ورفع المتظاهرون التابعون لثلاثين مجموعة ناشطة تطالب بحقوق الهنود والمهاجرين والمدافعين عن البيئة، لافتات كتب عليها «دمروا الامبريالية». وتخلل التظاهرات اطلاق بالونات وجرت على وقع الموسيقى بدون ان تشهد حوادث ولو ان الاجواء كانت متوترة.

وقالت هيثر لاد المدافعة عن حقوق المرأة «انه تجمع واسع» موضحة ان تظاهرات اقل حجماً لا تستقطب اي اهتمام. وجرت هذه الاحتجاجات أمام مقر القمة سلمياً.

ولكن الاجتماعات السابقة لمجموعة العشرين اجتذبت جماعات عنيفة مصممة على تعطيل الاجتماعات او الاشتباك مع الشرطة. ونهبت وزارة الخارجية الامريكية الامريكيين الى ضرورة تجنب وسط مدينة تورنتو اثناء انعقاد القمة.

العفاسي لمجلس الوزراء:

ارفعوا القيود التي تمنع تشغيل البدون في {الخاص}

المصدر: جريدة القيس الاثنين 28-6-2010

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=617354&searchText&الانسان&date=28062010>

طالب وزير الشؤون الاجتماعية والعمل د. محمد العفاسي مجلس الوزراء اتخاذ ما يراه مناسباً من حلول يسمح من خلالها لفئة غير محددية الجنسية «البدون» للعمل في القطاع الاهلي وبكل الانشطة والمنشآت التجارية وفق ضوابط وشروط تكفل لهم العيش الكريم.

وجاء في مذكرة العفاسي الى مجلس الوزراء والتي من المنتظر ان تناقش خلال الاجتماع القادم للمجلس، ان هذه الفئة تتواجد في الكويت وتطلب ان تنخرط في العيش الكريم، فمنذ فجر التاريخ والكويت سباقة في توفير سقف من الحياة الكريمة للكويتيين وغيرهم.

قيود غير نظامية

وقال العفاسي في معرض مذكرته: في الكويت يعيش عدد كبير من ابناء هذه الفئة، حيث تسعى الدولة جاهدة الى تحسين اوضاعهم وتقديم ابسط مقومات الحياة الكريمة، ففي اطار العمل تتواجد هذه الفئة وبنسبة لا بأس بها في الأنشطة الاقتصادية في القطاع الاهلي، لكن اعدادهم غير مبيّنة في الاحصائيات العمالية مما يجعلهم في وضع غير مرئي وغير نظامي.

وعلى العفاسي اسباب عدم وجود مرئيات لهذه الفئة في الاحصائيات العمالية بسبب وجود بعض القيود التي تحول دون تشغيلهم في القطاع الخاص، ومثال ذلك اشتراط الحصول على البطاقة المدنية.

دورهم الاقتصادي

وزاد ان هذه الفئة بالامكان الاستفادة منها من جهة، وعدم حرمانهم من العيش الكريم من جهة اخرى، وتطبيقاً لمبدأ حقوق الانسان من جهة ثالثة، حيث ان لهم دوراً في الجانب الاقتصادي وانتعاش سوق العمل، وفق المسؤوليات التي سيقومون بها من قبل أصحاب الأعمال في الخاص.

وتابع ان الوزارة سترفع الأمر الى مجلس الوزراء لاتخاذ ما يراه مناسباً نحو السماح لأبناء هذه الفئة بالعمل في القطاع الاهلي بجميع الأنشطة الاقتصادية ووفق شروط وضوابط ميسرة يرى المجلس انها محققة للأهداف الإنسانية ومبدأ حقوق الانسان الذي طالما تؤكد عليه الكويت.

مجلس حقوق الإنسان

ولفت العفاسي الى أن الكويت كانت تتوقع ان يقوم مجلس حقوق الإنسان في دورته خلال الشهر الماضي بمناقشة تقرير الكويت في ملف حقوق الإنسان، وان يطرح قضية البدون والاستفسار عن اوضاعهم والتسهيلات المقدمة لهم في هذا الصدد، خاصة في مجال العمل.

ولفت الى أن إجراءات الكويت وخطواتها الإيجابية لاقت استحسان مجلس حقوق الإنسان، في حين وعدت الحكومة بمعالجة ما تبقى من الملف وهي جادة فعلاً، حيث ان خطوات وزارات الدولة تثبت ذلك غير ان قضية فئة البدون وبما في ذلك تبسيط الإجراءات عليهم وتوفير سبل العيش الكريم هي ملاحظة يديها عدد من المنظمات.

وشدد العفاسي في مذكرته على أهمية متابعة ذلك الملف من ناحية توفير سبل العيش الكريم وتوفير مقومات الحياة للإنسان، خاصة ان إجراءات الحكومة الأخيرة كانت مثار استحسان وتقبل أدت الى رفع اسم الكويت من لائحة الدول الأقل تطبيقاً للاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، خاصة في اجتماع المؤتمر السنوي لمنظمة العمل الدولية الشهر الجاري.

الوافدون

قال العفاسي في مذكرته ان الكويت يعيش على أرضها الطبية عدد كبير من الوافدين، وتقطنها جنسيات مختلفة تتخرط في العمل بالقطاع الأهلي، حيث أولت الدولة اهتماما كبيرا بهذه الأيدي العاملة، الأمر الذي يتطلب ان نشرك أبناء فئة البدون للعمل في الخاص وفق ما ترمي اليه الدولة من التسهيل على تلك الفئة.

إشادة

أشادت مصادر في الشؤون بخطوات الوزير العفاسي في ملف حقوق الإنسان، بما في ذلك قضية غير محددتي الجنسية التي كانت الشغل الشاغل خلال توليه الحقيبة الوزارية، مشيرة بقولها: ان مذكرته في هذا الصدد هي رد قاطع لبعض النواب الذين انتقدوا دور الحكومة في مناقشة حقوق البدون أثناء اجتماع مجلس حقوق الإنسان الدولي الشهر الماضي.



قدم التعازي بشهيد الطوارئ

في الإسكندرية البرادعي يقود تظاهرة كبيرة ضد التعذيب

المصدر: جريدة القيس السبت 26-6-2010

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=617020&searchText&الانسان=date=28062010>

القاهرة- القيس

لأول مرة منذ بدأ حملته للتغيير، قاد المدير العام السابق للوكالة الذرية محمد البرادعي تظاهرة مناهضة للتعذيب في الإسكندرية ضمت قرابة أربعة آلاف شخص، متأسفاً بذلك بقوة حملته من اجل «التغيير» بعدما بدا انها فترت قليلا خلال الشهرين الماضيين. وفور وصوله الى الإسكندرية قدم البرادعي العزاء الى اسرة الشاب خالد سعيد (29 عاما) الذي تؤكد المعارضة المصرية ان رجال امن ضربوه حتى الموت مطلع الشهر الجاري، فيما تؤكد وزارة الداخلية انه توفي من جراء ابتلاع لفاقة بانغور. وزار البرادعي الذي وضع على سترته ميدالية ذهبية تحمل هلالا وصليبا كتب عليها «شعب واحد»، منزل اسرة الشاب حيث مكث دقائق قليلة اعرب خلالها عن تعازيه لوالدة خالد سعيد وشقيقه وعمه.

ثم توجه الى مسجد سيدي جابر الشيخ المجاور (وسط الإسكندرية) حيث ادى صلاة الجمعة وقاد التظاهرة التي شارك فيها قرابة أربعة آلاف شخص ردوا هتافات تنادي بوقف التعذيب واقالة وزير الداخلية حبيب العادلي. كما عبروا عن دعمهم لدعوته من اجل «تغيير» نظام حسني مبارك الذي يتولى السلطة في مصر منذ 29 عاما. وشارك في المسيرة إلى جانب البرادعي كل من صابر أبو الفتوح عضو الكتلة البرلمانية لجماعة الإخوان المسلمين، ود. أيمن نور مؤسس حزب الغد، وحمدين صباحي عضو مجلس الشعب المصري.

وكان المتظاهرون يحملون لافتات كتب عليها «انتقم اللهم ممن قتل خالد سعيد» و«البقاء لله في الحريات»، و«لا لحكومة تقتل الأبرياء» و«خالد يا شهيد دمك مش حيروح اكيد». كما ردد المتظاهرون شعارات ابرزها «لا عادل ولا حبيب، ارحل يا وزير التعذيب». كما ردوا هتاف «التغيير، التغيير» او «يسقط يسقط حسني مبارك».

إلى ذلك، طالبت منظمة هيومن رايتس ووتش المعنية بشؤون حقوق الإنسان السلطات المصرية بمحاكمة اثنين من رجال الشرطة يعتقد أنهما تسببا في مقتل الشاب خالد سعيد قبل بضعة أسابيع.

واحتشدت العشرات من عربات الأمن المركزي وأحاطت مسجد سيدي جابر بقوات أمنية غفيرة، لكنها لم تمنع المصلين من دخول المسجد، كما انتشرت العناصر الأمنية وقوات مكافحة الشعب تحسبا لحدوث أعمال عنف خلال الوقفة.

كما لوحظ انتشار عربات الأمن المركزي خاصة عند بوابتي القاهرة والإسكندرية على الطريق الصحراوي.

الحرية الدينية.. أقدس حقوق الإنسان

المصدر: جريدة القيس الجمعة 25-6-2010

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=616714&searchText&الانسان=حقوق&date=28062010>

إشراف موسى الأسود

الحرية الدينية من أولويات دعوة الانبياء والرسل، وكانت الشعار الرئيسي لكل نبي ورسول، واعلنها رسول الله صلى الله عليه وسلم في دعوته وسنته، وقررها القرآن الكريم في آيات كثيرة. يقول الدكتور محد الزحيلي عن الحرية الدينية في الشريعة الإسلامية وابعادها وضوابطها «هذه الحرية الدينية عانت الشيء الكثير في التاريخ، وواجهت صعوبات جمة، وسوداً قبيحة، وكانت محوراً لحروب دينية طاحنة في العالم، واستغلها كثير من الحكام والمحتلين سلباً أو إيجاباً». ويقف العقلاء والمفكرون والمصلحون والمعتدلون بالمرصاد لكل هذه الحركات الهدامة، ويعلنون التمسك بالحرية الدينية التي تعد من اهم الحريات، واقدس حقوق الانسان، لانها تتصل بالعقيدة والايمان، والفكر والقلب الذي يخص كل انسان في الكون. وخلص الدكتور الزحيلي بشأن الحرية الدينية الى النتائج التالية:

- ان الاسلام الحنيف اول من اعلن مبادئ حقوق الانسان نظرياً وعملياً، مع توفير الضمانات العقدية والفقهية والسياسية لها، وسبق الانظمة والقوانين والاعلانات التي صيغت فيما بعد، مع الشك والاضطراب والتلاعب في تطبيقها.
- ان الانبياء والرسل هم صفوة خلق الله، وهم المبلغون عن الله تعالى شرعه ودينه بما يحق للانسان سعادته ومصالحه، وهم المثل الاعلى، والقُدوة الكاملة، والنموذج الصحيح للحياة الانسانية عامة.
- تنبأ الحرية الدينية مكانة رفيعة في الاسلام، وثبتت بنصوص قطعية في القرآن والسنة، وتقررت الحرية الدينية لغير المسلمين، مع احترام بيوت العبادة لهم، وحسن معاملتهم والتسامح معهم.
- اقرت المواثيق الدولية والاعلانات العالمية الحرية الدينية، وحق الدعوة للدين، ولكن بقي ذلك نظرياً، مع بعض التحفظات عليه، وسوء استعماله واستغلاله.
- انتشرت الدعوة الى الاسلام في ظل الحرية الدينية، ابتداء من زمن البعثة، تحت راية الخلافة الاسلامية، بمنهج الحكمة والموعظة الحسنة، والامر بالمعروف والنهي عن المنكر، والقُدوة الحسنة في السلوك والمعاملة، والجهاد بالدعاء والعلم والمال، واخيراً بالقتال لحماية الدعوة، وتأمين الحرية الدينية للأفراد والشعوب لاختيار ما يرونه ويقتنعون به.
- ان الحرية المطلقة مستحيلة ولا بد من تحديد مبادئها وقواعدها وضوابطها، بالتوقف عند حرية الآخرين، وتقيدها بالانظمة، وتحقيق المساواة والتوازن فيها، وقيامها على الاعتدال، ومنع الردة والالتزام بالاحكام الدينية القطعية، واحترامها، وعدم التعرض لها.
- تتأكد الحرية الدينية بوجود التنوع المذهبي العقدي والفقهي، الذي يمثل قمة الحرية الدينية مع انتشار المذهب قديماً وحديثاً، من دون الالتزام بأحدها.
- اجمع العلماء على تحريم الردة، وانها من اكبر الكبائر، واتفقوا على عقوبة المرتد، وانها لا تتنافى مع حرية الاعتقاد او الحرية الدينية، لانها تلاعب في الدين، وخروج على النظام العام، وافساد فكري واجتماعي.

الامم المتحدة تخطر مجلس الامن ان التوتر في قرغيزستان قائم

المصدر: جريدة الحياة الجمعة، 25 يونيو 2010

<http://international.daralhayat.com/portalariclendah/156454>

الامم المتحدة - رويترز - حذر مسؤول كبير في الامم المتحدة مجلس الامن من ان التوتر العرقي في قرغيزستان لايزال قائما وسط مخاوف من وقوع موجة أخرى من العنف في الدولة ذات الموقع الاستراتيجي في آسيا الوسطى. وكما هو متوقع لم يتخذ مجلس الامن اي اجراء. لكن دبلوماسيين قالوا ان قرار المجلس بمناقشة العنف العرقي الذي قتل مئات في قرغيزستان وفجر نزوحا للاجئين يعكس قلقا دوليا متناميا. وعقد مجلس الامن جلسة مغلقة أمس الخميس وفي بدايتها تلقى الاعضاء تقريرا تلخيصيا للالزمة من اوسكار فرنانديس تارانكو مساعد الامين العام للامم المتحدة.

وقال مكتب الامم المتحدة في تلخيص لبيان فرنانديس تارانكو امام مجلس الامن "على الرغم من عودة الهدوء الى الموقف في أوش وجلال اباد الا ان التوترات العرقية والشائعات عن عنف وشيك مستمرة". وأضاف الملخص "مع بدء عودة اللاجئين والنازحين أكد (فرنانديس تارانكو) أهمية ضمان سلامتهم وتجنب الاستقراوات التي يمكن ان تفجر العنف".

وأعرب عن "قلقه من أثر اي تجدد للعنف على قرغيزستان والمنطقة المحيطة". وقتل أكثر من 250 شخصا في قرغيزستان هذا الشهر وفر مئات الآلاف من أعمال العنف بين القرغيز والأوزبك في جنوب البلاد وهي جمهورية سوفيتية سابقة تستضيف قاعدة عسكرية جوية أمريكية وأخرى روسية ولها حدود مشتركة مع الصين.

وتحرص القوى العالمية على ألا يمتد الاضطراب إلى آسيا الوسطى وهي منطقة إستراتيجية مهمة غنية بالنفط والغاز تقع على طريق تهريب رئيسي للمخدرات من أفغانستان.

ودعا مسؤولو الامم المتحدة والولايات المتحدة الى اجراء تحقيق مستقل في أعمال العنف في قرغيزستان. وقال مبعوثو الامم المتحدة لرويتزر شريطة عدم الكشف عن هويتهم ان السفير الروسي لدى الامم المتحدة فيتالي تشوركين قال لاعضاء مجلس الامن ان الازمة القرغيزية هي في النهاية مسألة داخلية على حكومة بشكك ان تحلها وهي وجهة نظر اتفق معه فيها بشكل عام اعضاء مجلس الامن الاخرين. وذكروا ان الاعضاء ناقشوا ايضا الحاجة الى اجراء تحقيق وان لم يصدقوا بشكل رسمي على اي اقتراح محدد للتحقيق في اعمال العنف.

وقال دبلوماسي غربي "نراقب عن كثب الموقف لكن لا توجد في الوقت الراهن اي خطة لتحرك رسمي من قبل مجلس الامن. من الواضح ان الروس لا يريدون ان تحال المسألة الى مجلس الامن". وروسيا كدولة دائمة العضوية في مجلس الامن تتمتع بحق النقض (الفيتو) ويمكنها الاعتراض على اي تحرك مقترح للمجلس.

وقال عاملون في مجال حقوق الانسان في اوش التي شهدت ثلاثة ايام من عمليات القتل العرقي التي وقعت هذا الشهر وفجرت فرارا جماعيا للالوزبك ان الغارات التي شهدتها المدينة الواقعة في جنوب قرغيزستان واكبتها عمليات سلب ونهب. كما تحدثوا عن مزيد من العنف في الفترة التي تسبق استفتاء يوم الاحد.

وسيقدر الناخبون في قرغيزستان ما إذا كانت بلادهم ستكون أول ديمقراطية برلمانية في وسط آسيا في استفتاء الأحد الذي تقول رئيسة الحكومة المؤقتة إنه ضروري لإعادة الاستقرار بعد موجة من أعمال العنف العرقية.

ورفضت روزا أوتونباييفا التي تقود حكومة مؤقتة وصلت إلى السلطة بعد الإطاحة بالرئيس كرمان بك باقبييف في تمرد في أبريل نيسان الماضي نداءات لتأجيل الانتخابات إلى أن يخمد العنف المشتعل في الجنوب.

وتريد أوتونباييفا وهي أول امرأة تتولى السلطة في إحدى جمهوريات آسيا الوسطى أن يمنح الاستفتاء شرعية لحكومة لم تنتخب رسميا قط وأن يمهد الطريق لحصول زعماء قرغيزستان على اعتراف دبلوماسي.

واعترفت في كلمة أذاعها التلفزيون الليلة الماضية بالمخاطر المصاحبة للاستفتاء لكنها تمسكت بضرورة اجرائه. وسارعت كل من روسيا والولايات المتحدة بعد التمرد في أبريل بالتعامل مع أوتونباييفا التي تعلمت في موسكو وتحدث الإنجليزية بطلاقة لحماية مصالحهما في المنطقة ولكن لم تعترف أي من الدولتين رسمياً بحكومتها. وألقت طائرات حكومية منشورات على العاصمة بشكك امس الخميس تحت الناس فيها على التصويت في الاستفتاء وتجاهل ما وصفته بأنها استفزازات يتأمر فيها حلفاء باقبييف أثناء الاستفتاء. ويتعين على الناخبين الإجابة على سؤال واحد في الاستفتاء وهو هل يوافقون على دستور جديد ينقل السلطة من الرئيس إلى رئيس الوزراء. ويموجب الدستور الجديد سنبقى أوتونباييفا رئيسة مؤقتة للبلاد حتى نهاية عام 2011. وستجرى انتخابات برلمانية كل خمس سنوات ويتولى الرئيس فترة واحدة مدتها ست سنوات.



الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا تعارض حظر النقاب

المصدر: جريدة الحياة الجمعة، 25 يونيو 2010

<http://international.daralhayat.com/internationalarticle/156240>

ستراسبورغ - رويترز - أعلنت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا معارضتها فرض حظر شامل على النقاب، وهو الأمر الذي تبحث فيه بعض الدول الأوروبية. لكن الجمعية حذت المسلمين على رفض التقاليد التي تحرم النساء حقوقاً متساوية. ووافقت الجمعية بالإجماع على قرار مفاده بأن الحظر الشامل للنقاب سيحرم النساء اللواتي يرغبن في تغطية وجوههن بالكامل من أحد حقوقهن الأساسية. وقيدت الجمعية هذا الحق بالقول انه يمكن حظر النقاب أو البرقع عندما تستدعي متطلبات أمنية أو مهنية من النساء الكشوف عن وجوههن. وتبحث فرنسا وبلجيكا واسبانيا حظر النقاب في الأماكن العامة وقد تحظرها في وقت لاحق من هذا العام. ولا يعتبر قرار المجلس ملزماً بالنسبة الى الدول الأوروبية. وورد في قرار الجمعية ان «غالبية كبيرة من المسلمين الأوروبيين تشترك في المبادئ في ما يتعلق بأسس مجتمعاتنا». ورفض القرار التمييز ضدهم بما في ذلك الحظر الذي فرضته سويسرا على المآذن في استفتاء جرى في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي. في الوقت ذاته، دعا القرار المسلمين في أوروبا الى «التخلي عن أي تفسيرات تقليدية للإسلام تنكر المساواة بين الجنسين وتقييد حقوق المرأة»، باعتبار ان «النساء متساويات مع الرجال في كل المجالات وينبغي أن يعاملن كذلك». وأشار القرار الى ان تقليد ارتداء النقاب «يمكن أن يكون تهديداً لكرامة النساء وحريةتهن ويتعين عدم إكراه المرأة على ارتداء أي رداء ديني من جانب مجتمعهما أو أسرتهما». وميز القرار بين الدين الاسلامي والفكر السياسي الاسلامي المعروف بـ «الأسلمة» الذي لا يقبل الفصل بين الدين والدولة، وهو أمر أساسي للديموقراطيات الأوروبية. كما انتقد الدعم الأجنبي الذي يتلقاه كثير من الجماعات الاسلامية في أوروبا من العالم الاسلامي

في ندوة رسائل إلى الجاسم

المطلوب تعديلات جديدة على الدستور لضمان الحريات

المصدر: جريدة القبس الخميس 24-6-2010

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=616327&searchText&الانسان=حقوق&date=28062010>

أكد المشاركون في ندوة «رسائل الى الجاسم» على انه لا بد من وجود العدل في جميع معاملاتنا ولا بد من مشاركة الشعب في ادارة البلد، لاسيما وان الدستور الكويتي شدد على ذلك. وذكر المشاركون في الندوة التي اقيمت امس الاول في مقر تحالف 11/11 في منطقة العمرية ان الكاتب محمد الجاسم اصبحت قضيته دولية يتابعها الكثير في شتى الدول وتلقت لها جميع مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته، داعين الى ادخال تعديلات جديدة في الدستور تضمن المزيد من الحريات. في البداية اكد النائب د. وليد الطبطبائي على ضرورة اطلاق سراح سجين الرأي محمد عبدالقادر الجاسم، لافتا الى ان كل ما قام به الجاسم لا يتعدى سوى النقد الهادف البناء الداعي الى منع الفساد.

قضية دولية
واوضح الطبطبائي ان القضية اصبحت دولية تناولتها وزارة الخارجية الاميركية وعدد من المنظمات الدولية، بالاضافة الى تفاعل الجمعيات والفعاليات المحلية بما فيها لجنة حقوق الانسان البرلمانية التي قامت بتنظيم زيارة خاصة الى الجاسم في معتقله.

وابدى الطبطبائي تخوفه من ان يكون اعتقال الكاتب محمد عبدالقادر الجاسم بداية للوصول الى غيره من كتاب ومفكرين واصحاب رأي لا تتوافق افكارهم وآراؤهم مع ما تريده الحكومة، معلنا عن توجه مجلس الامة الى اعداد قوانين خاصة تقنن صلاحية بعض الجهات فيما يتعلق بقدرة تلك الجهات على حجز اي شخص احتياطيا.

أهداف أخرى
من جهته، قال النائب علي الدقباسي «استغرب الطلبات الكثيرة لرفع الحصانة عن النواب اثناء وجود قضية ضدهم» مؤكدا عدم رفضه لمثل هذه الاجراءات، ان كانت في اطارها القانوني السليم دون ان تكون هناك اهداف اخرى من وراء ذلك.

ولفت الى ان تحقيق الأمن والسلامة في الدولة لن يكون الا من خلال اعطاء الحرية للجميع في ابداء آراؤهم والتعبير عن افكارهم، لافتا الى ان دفاعه عن الحريات يأتي من منطلق الحرص على الدولة وضمان تحقيق الأمن والسلامة للجميع في ظل الدستور الذي ينص على ذلك.

بدوره، اعتبر النائب السابق عبدالله النيباري ان عقد الندوات والاجتماعات هو تعبير واضح وصريح عن ضمير حي لهذا الشعب الذي يرفض كل الممارسات التي تتعارض مع حرية الرأي والتعبير التي كفلها الدستور، مؤكدا ان الدفاع عن الجاسم يحمل مضامين ابعد من التعاطف الشخصي مع هذا الانسان الذي اراد ان يعبر عن رأيه بصورة قانونية وان كان ذلك لا يعجب البعض.

حقوق الإنسان
وأوضح ان الدفاع عن الجاسم يمثل دفاعا عن حق من حقوق الانسان في الدولة، يتعلق بحرية ابداء الرأي وفقا للدستور والقانون، مؤكدا ان الجميع لا يرفضون او يستنكرون تطبيق القانون انما الرفض والاستنكار يأتيان من تجاوز البعض الحدود والقيود المرتبطة بالقانون نفسه.

وشدد على ان ما يحدث تقييد للحريات وانتكاسة في مفاهيم القيم الاساسية لبناء دولة المؤسسات، وتراجع كبير في هذا الجانب يشكل خطورة كبيرة على الدولة، ويساهم في استباحتها، مشددا على اهمية التلاحم والتكاتف والابتعاد عن الفرقة والتشتت التي تعطي السلطة الحرية للقيام بما تريد والاستمرار في الدفاع عن الجاسم وحرية الرأي والتعبير. ليست عابرة

في السياق ذاته، أكد رئيس المكتب السياسي للحركة السلفية فهيد الهيلم على ضرورة الا ينظر الى قضية محمد عبدالقادر الجاسم على انها قضية عابرة او حادثة فريدة تحدث لأول مرة، لكنها حدثت كثيرا منذ قيام البلاد، مشيرا الى ان هناك من يضيق ذرعا باستخدام النواب للادوات والقنوات الدستورية الامر الذي دفعهم الى توجيه رسالة للجميع بأن الطريقة التي تم التعامل بها مع الجاسم ستكون مصير كل من يحاول الحديث عن السلطة.

قال عضو تحالف قوى 11/11 فايز النشوان ان الكاتب محمد الجاسم استنهض جهود الشباب للدفاع عن الحرية عن طريق مختلف وسائل الاعلام المرئية والالكترونية ومواقع الدردشة، كما ان الجاسم كشف لنا وجوه سيئة لبعض التيارات السياسية والنواب.

حرية الكلمة والتعبير

المصدر: جريدة القيس السبت 26-6-2010

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=616877&searchText&الانسان=date=28062010>

معصومة أحمد إبراهيم

يقاس تقدم المجتمعات ونهضتها بحجم مساحة الديمقراطية الممنوحة لشعبها ومدى ايمانها بحرية الرأي والتعبير، وإذا تحققت العدالة ولدت الحرية، وقد نصت جميع المواثيق الدولية ان حرية التفكير حق مقدس للأفراد، ومن اهم مقوماته الجراءة وعدم التردد في كشف الحقائق واعمال العقل لمعالجته امور الحياة المجتمعية ومناقشة قضايا وهموم الوطن والمواطن.

وقال دعاة الاعلام الحر والديموقراطية انه اذا تم اضطهاد الصحفيين او سجنهم فإن المجتمع سيكون هو الضحية، والاعتداء على الصحفيين هو اعتداء على احد الثوابت الاساسية للمجتمع الحر وهو حق المواطنين بأن يتمتعوا بوصول حر ومفتوح للمعلومات، كما ان الاعلام المستقل يسلم الحكومات بالشفافية والمحاسبة، وهما عنصران لا غنى عنهما لتحقيق الديمقراطية الحققة والنهضة الاقتصادية. ولذا، يجب منح الكاتب او الصحفي فسحة من الحرية كي يعبر عن وجهة نظره ويشارك ولو بشكل رمزي في القرارات السياسية والاجتماعية التي تهم بلده وشعبه بصفته مواطناً وفرداً فاعلاً في ديمومة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ان الصحفيين وممثلي وسائل الاعلام هم في الخطوط الامامية لحرية المعلومات، وحينما يجري ايداؤهم او ترهيبهم فلا يكونون هم الضحية فحسب، بل العملية الديمقراطية كلها، فحرية الصحافة ذات اهمية مزدوجة للانسان وللمجتمع. فبالنسبة الى الانسان الفرد وسيلة للتعبير عن ذاته وآرائه واتجاهاته السياسية، اما بالنسبة الى المجتمع فهي وسيلة اصلاح تساهم في تقدمه وتطوره، وحرية الصحافة هي الاساس الذي تقاس بموجبه كل الحقوق الديمقراطية. وهناك عدة عناصر لحرية الصحافة، منها التعددية الصحفية وانعدام القيود القانونية وعدم خضوع الصحافة للرقابة، ولذلك فإن التداول الحر للأفكار والآراء هو احد حقوق الانسان المهمة والجوهرية.

نتضامن مع الكاتب محمد عبدالقادر الجاسم في محنته، ونأمل حصوله على حريته بالافراج عنه في القريب العاجل، لتظل الكويت واحة الحرية التي نفخر بها جميعاً، ونتباهى بأن لدينا ديموقراطية يغبطنا عليها الكثير من الدول. حفظ الله الكويت حكومة وشعباً من شر الحاقدين.

مطلوب حل قادر على البقاء

مبادرة السلام العربية ... وتطوير التعامل مع الصراع

المصدر: جريدة الاتحاد السبت 26 يونيو 2010

<http://www.alittihad.ae/details.php?id=38323&y=2010>

مرزوق الحلبي

طبيعة التفاعلات بين العرب وإسرائيل تتأرجح عموماً، ومنذ تعطيل اتفاقيات أوسلو، تأرجحت هذه التفاعلات بين السلام والبارد والحرب المحدودة. وبعقودنا أن الأمر حاصل بسبب من تقادم اللغة والنظرية اللتين سارت محاولات التسوية في إطارهما واشتقاقا منهما. بمعنى أنه صار لزاماً على الراغبين في زحزحة الأمور نحو نوع من الانفراج على الأقل أن يخرجوا على هذين الإطارين. أودّ أن أناقش في البدء أنه حتى هذا التاريخ، فإن الخطة الوحيدة التي تملك احتمالات إرشاد الطرفين للخروج من الجمود إلى حل قادر على البقاء من خلال صياغة لغة وتعابير جديدة للتفاوض، هي شكل جديد محسّن لمبادرة السلام العربية. لعام 2002 سافترض بدايةً أن في الصراع مكونات ثابتة وأخرى متحركة، وحرّي بنا في حالة الجمود الحالي أن نعود إلى المكونات الثابتة لننطلق منها ثانية إلى رؤية المكونات المتحركة أو إنتاجها. ومن الثابت في الصراع أن حلّ المسألة اليهودية التي نشأت على الأرض العربية في الحيز الشرق أوسط وفي فلسطين التاريخية تحديداً أنتج المسألة الفلسطينية. ومن الثابت، أيضاً، أن حلّ المسألة الفلسطينية المقترض دولياً، مهما يكن، لن يُعيد إنتاج المسألة اليهودية. ومن الثوابت في الصراع، هو أن أي حلّ أو تسوية ضاقت أو اتسعت ستتم في الجغرافيا المكانية المسماة فلسطين التاريخية بين البحر والنهر. ومن الثابت، أيضاً، أن إسرائيل الرسمية التي أنكرت إلى سنين خلت مجرد وجود شعب فلسطيني، تدرك الآن وجود مسألة فلسطينية على ملفاتها، وتدرك أنها تتطلب حلاً أو تسوية ما. والنتائج من هذه الثوابت هو تشابك المسألتين اليهودية والفلسطينية على نحو تاريخي فريد. وتأسيساً عليه، فإن حلّ المسألتين سيكون في نهاية المطاف في المساحة الجغرافية الشرق أوسطية، وهي مساحة عربية في السياسة والثقافة. ومن هنا تكتسب المبادرة العربية بوصفها تتحدث عن الجغرافية السياسية والمكانية للشرق الأوسط أهمية خاصة تتجاوز الانشغال بتفاصيل الصراع، أو بتلك الملفات الداخلية في إسرائيل أو في المعسكر الفلسطيني. لقد تمّ تعديل المبادرة مرة واحدة على الأقل وأعتقد أنها تستدعي التعديل مجدداً باتجاه توسيعها أو تحديث لغتها بحيث تقترح صيغة متطورة ومركبة لحلّ المسألتين الفلسطينية واليهودية معاً. باعتقادي أن توسيع إطار المبادرة العربية ينبغي أن يعود بالأمور إلى المربع الأول للصراع. ويكون البحث هنا من نقطة اعتراف العرب والفلسطينيين بإسرائيل وبحقها في الوجود واعتراف إسرائيل بالمسألة الفلسطينية وكل استحقاقاتها بما فيها ملفّ اللاجئين. صحيح أنه قد يكون بقي من هذا وذاك الكثير من التراكمات إلا أن العودة إلى المربع الأول من خلال المبادرة العربية الموسّعة والإقرار بوجود مسألتين متداخلتين حتى العظم سيحرر المعنيين من التراكمات وطبقات الأنساق المتقدمة التي أنتجها الصراع حتى الآن. إن تحرير الصراع من أماله من خلال اللغة الجديدة للمبادرة القائمة على أساس الثوابت التي صدّق عليها الطرفان، سيُنتج إنتاج المكونات المتحركة في الصراع من جديد تأسيساً عليها.

من شأن ذلك أن يُتيح إعادة مَفْهَمة حق تقرير المصير من جديد على أساس التقليل من إطلاقيته (باتجاه الحيلولة دون تكرار التجربة الدموية ليوغسلافيا السابقة) ونفي العنف وتطوير مفهوم الهوية القومية والدولة وعلاقات القوة الإسرائيلية الفلسطينية والعربية على أسس تحريك مغاير لمفهوم الحدود والسيادة. كل هذا في إطار تضمنه المبادرة العربية بصيغتها المعدلة.

هناك حاجة إلى زحزحة أطراف الصراع من الفكر التكتيكي أو من الميل إلى الترتيبات التي تحسّن مواقعهما على خريطة الصراع.

وهو أمر غير ممكن تقريبا إلا بطرح جديد يتجاوز الراهن إلى الوراثة وإلى الأمام نحو إنتاج الشروط لحدث تاريخي. فيقترح على إسرائيل مثلا الأمن والشرعية في المنطقة بدل أن تواصل القيادات الإسرائيلية انشغالها في حساب عدد الصواريخ في حوزة "حزب الله"، أو أي أنواع من الأسلحة تم تهريبها عبر الأنفاق إلى غزة. بالمقابل، يتم تحرير الفلسطينيين من تعداد قتلاهم أو من حساب عدد الحواجز وساعات الانتظار في الممرات البرية.

لقد أخفق العرب في حينه في صياغة سياسة عملية ونافعة لإنقاذ فلسطين ويُنتظر منهم أن يحولوا "المبادرة" إلى إطار نظري وعملي ولغوي يتعامل مع الصراع بشكل أفضل، وأن يترجموها إلى شروط تاريخية مناسبة تتيح للأطراف جميعا مغادرة مواقعهم دون أن يشعروا بأن الأرض تميد تحت أرجلهم وأن الزمن يُفلت من بين أصابعهم.